



الأمم المتحدة

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية
البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والخمسون

الملحق رقم ٧ (A/54/1)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والخمسون
الملحق رقم ٧ (A/54/7)

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

التقرير الأول عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١



الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
viii		تصدير
١	١٣٢-١	الأول - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠
١	١٦-١	عام
٢	١٢-٤	الشكل
٦	١٦-١٣	المنهجية
٨	٣٧-١٧	تحليل تقديرات النفقات لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠
٩	٢١-٢٠	الاعتمادات غير المرحلة
١٠	٢٣-٢٢	المؤتمرات العالمية
١١	٢٤	التأثير المرجح المتصل بخفض عدد الوظائف في عام ١٩٩٩
١١	٣٠-٢٥	الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة
١٤	٣٧-٣١	إعادة تقدير التكاليف
١٩	٣٨	الاعتماد المقترح للموارد والوظائف في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠
١٩	٦١-٣٩	شؤون الموظفين
١٩	٤٨-٤٣	الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المدرجة في الميزانية العادية
٢٦	٥٥-٤٩	المساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريون
٣١	٥٩-٥٦	الموارد الخارجة عن الميزانية
٣٣	٦١-٦٠	الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية
٣٨	١٢٧-٦٢	مسائل أخرى
٣٨	٦٥-٦٢	مدى مشاركة الهيئات المتخصصة في عملية التخطيط والبرمجة
٤٠	٦٧-٦٦	"ضمن الموارد المتاحة"
٤١	٦٨	تنفيذ الإصلاحات
٤١	٧٧-٦٩	المنشورات
٤٤	٧٩-٧٨	الطباعة
٤٤	٩٢-٨٠	تكنولوجيا المعلومات
٥١	٩٤-٩٣	التوافق مع مشكلة عام ٢٠٠٠

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
السفر	٩٧-٩٥	٥١
الممارسات والسياسات المتعلقة بالموظفين	١٠٥-٩٨	٥٣
مكاتب الاتصال	١٠٧-١٠٦	٥٤
التطوير الوظيفي في إطار خدمات اللغات (A/53/919)	١١١-١٠٨	٥٧
أثر تدابير الاقتصاد على إنجاز خدمات المؤتمرات التي صدرت بها تكليفات (A/53/833)	١١٢	٥٨
توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (A/53/826)	١١٣	٥٨
تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/53/827)	١١٤	٥٨
تشديد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك (A/53/347/Add.1)	١١٥	٥٨
دراسة شاملة لمسألة الاتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (A/53/643)	١٢١-١١٦	٥٩
تدابير مقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/53/794)	١٢٣-١٢٢	٦٠
أثر تنفيذ المشاريع الرائدة على الممارسات والإجراءات المتعلقة بالميزانية (A/53/947)	١٢٤	٦٠
الآثار المترتبة على زيادة عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية في عمل المحكمة (A/53/326 و Corr.1)	١٢٥	٦٠
النفقات غير المنظورة والاستثنائية	١٢٦	٦١
التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة	١٢٧	٦١
موقف اللجنة الاستشارية عموماً بشأن التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠	١٣٢-١٢٨	٦٣
الثاني- توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة	أولاً-١	٦٥
تقديرات النفقات	أولاً-١	٦٥
الجزء الأول		
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	أولاً-٢ - أولاً-٤٨	٦٥
الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	أولاً-٢ - أولاً-٢٥	٦٥
الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	أولاً-٢٦ - أولاً-٤٨	٧٣

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الجزء الثاني		
الشؤون السياسية	ثانيا-١ - ثانيا-٥٦	٧٨
الباب ٣ - الشؤون السياسية	ثانيا-٢ - ثانيا-١٧	٧٨
الباب ٤ - نزاع السلاح	ثانيا-١٨ - ثانيا-٢٥	٨٥
الباب ٥ - عمليات حفظ السلام	ثانيا-٢٦ - ثانيا-٥٢	٨٧
الباب ٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	ثانيا-٥٣ - ثانيا-٥٦	٩٤
الجزء الثالث		
العدل والقانون الدوليان	ثالثا-١ - ثالثا-١٨	٩٥
الباب ٧ - محكمة العدل الدولية	ثالثا-٢ - ثالثا-١٠	٩٥
الباب ٨ - الشؤون القانونية	ثالثا-١١ - ثالثا-١٨	٩٧
الجزء الرابع		
التعاون الدولي لأغراض التنمية	رابعا-١ - رابعا-٩٠	٩٩
الباب ٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	رابعا-٢ - رابعا-٢٨	١٠٠
الباب ١٠ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية	رابعا-٢٩ - رابعا-٣١	١٠٨
الباب ١١ ألف - التجارة والتنمية	رابعا-٣٢ - رابعا-٥٨	١٠٩
الباب ١١ بء - مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	رابعا-٥٩ - رابعا-٦١	١٢٠
الباب ١٢ - البيئة	رابعا-٦٢ - رابعا-٧٣	١٢١
الباب ١٣ - المستوطنات البشرية	رابعا-٧٤ - رابعا-٨١	١٢٣
الباب ١٤ - منع الجريمة والعدالة الجنائية	رابعا-٨٢ - رابعا-٨٦	١٢٥
الباب ١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات	رابعا-٨٧ - رابعا-٩٠	١٢٥
الجزء الخامس		
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية	خامسا-١ - خامسا-٩٧	١٢٦
الباب ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	خامسا-١٧ - خامسا-٣٥	١٣٠
الباب ١٦ ألف - اللجان الإقليمية	خامسا-١٧ - خامسا-٣٤	١٣٠
الباب ١٦ بء - مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك	خامسا-٣٥	١٣٤
الباب ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	خامسا-٣٦ - خامسا-٥٣	١٣٥
الباب ١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	خامسا-٥٤ - خامسا-٦٧	١٣٩

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الباب ١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	خامسا-٦٨ - خامسا-٨١	١٤٢
الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	خامسا-٨٢ - خامسا-٩٤	١٤٥
الباب ٢١ - البرنامج العادي للتعاون التقني	خامسا-٩٥ - خامسا-٩٧	١٤٨
الجزء السادس		
حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية	سادسا-١ - سادسا-٣٦	١٤٩
الباب ٢٢ - حقوق الإنسان	سادسا-٢ - سادسا-١٩	١٤٩
الباب ٢٣ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	سادسا-٢٠ - سادسا-٢٢	١٥٤
الباب ٢٤ - اللاجئين الفلسطينيين	سادسا-٢٣ - سادسا-٢٥	١٥٤
الباب ٢٥ - المساعدة الإنسانية	سادسا-٢٦ - سادسا-٣٦	١٥٥
الجزء السابع		
الإعلام	سابعا-١ - سابعا-٢٨	١٥٩
الباب ٢٦ - الإعلام	سابعا-١ - سابعا-٢٨	١٥٩
الجزء الثامن		
خدمات الدعم المشتركة	ثامنا-١ - ثامنا-١١٨	١٦٨
الباب ٢٧ - الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية	ثامنا-٣ - ثامنا-١١٨	١٦٨
الباب ٢٧ ألف - مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم	ثامنا-٣ - ثامنا-٨	١٦٩
الباب ٢٧ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	ثامنا-٩ - ثامنا-١٦	١٧١
الباب ٢٧ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	ثامنا-١٧ - ثامنا-٣٤	١٧٣
الباب ٢٧ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	ثامنا-٣٥ - ثامنا-٧١	١٧٩
الأمن والسلامة	ثامنا-٣٨ - ثامنا-٤٠	١٨٠
خدمات تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات الإدارية المتكامل	ثامنا-٤١ - ثامنا-٥٥	١٨٠
الخدمات المشتركة	ثامنا-٥٦ - ثامنا-٥٩	١٨٥
المشتريات والسفر والنقل	ثامنا-٦٠ - ثامنا-٦٣	١٨٦
إدارة المرافق	ثامنا-٦٤ - ثامنا-٦٨	١٨٦
إدارة المحفوظات والسجلات	ثامنا-٦٩ - ثامنا-٧١	١٨٩
الباب ٢٧ هاء - الإدارة، جنيف	ثامنا-٧٢ - ثامنا-٨٨	١٩٠
الباب ٢٧ واو - الإدارة، فيينا	ثامنا-٨٩ - ثامنا-١٠٤	١٩٤
الباب ٢٧ زاي - الإدارة، نيروبي	ثامنا-١٠٥ - ثامنا-١١٨	٢٠١

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الجزء التاسع		
الرقابة الداخلية	تاسعا-١ - تاسعا-١٠	٢٠٤
الباب ٢٨ - الرقابة الداخلية	تاسعا-١ - تاسعا-١٠	٢٠٤
الجزء العاشر		
الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة	عاشرا-١ - عاشرا-٢٧	٢٠٦
الباب ٢٩ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	عاشرا-٢ - عاشرا-١٨	٢٠٦
ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية	عاشرا-٧ - عاشرا-٩	٢١٠
باء - وحدة التفتيش المشتركة	عاشرا-١٠ - عاشرا-١٢	٢١١
جيم - لجنة تنسيق نظم المعلومات	عاشرا-١٣ - عاشرا-١٦	٢١١
دال - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية	عاشرا-١٧	٢١٢
هاء - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية	عاشرا-١٨	٢١٢
الباب ٣٠ - المصروفات الخاصة	عاشرا-١٩ - عاشرا-٢٧	٢١٣
الجزء الحادي عشر		
النفقات الرأس مالية	حادي عشر-١ - حادي عشر-٨	٢١٥
الباب ٣١ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	حادي عشر-١ - حادي عشر-٨	٢١٥
الجزء الثاني عشر		
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	ثاني عشر-١ - ثاني عشر-٢	٢١٧
الباب ٣٢ - الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	ثاني عشر-١ - ثاني عشر-٢	٢١٧
الجزء الثالث عشر		
حساب التنمية	ثالث عشر-١ - ثالث عشر-٢	٢١٧
الباب ٣٣ - حساب التنمية	ثالث عشر-١ - ثالث عشر-٢	٢١٧
تقديرات الإيرادات	ب إ ١-١ - ب إ ١-٥	٢١٨
باب الإيرادات ١ - الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	ب إ ١-١ - ب إ ١-٣	٢١٨
باب الإيرادات ٢ - الإيرادات العامة	ب إ ١-٢ - ب إ ٢-٥	٢١٨
باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور	ب إ ١-٣ - ب إ ٣-٥	٢٢٠

تصدير

١ - حددت الجمعية العامة في القرار ١٤ (د - ١) المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٦، المهام الرئيسية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فيما يلي:

"(أ) دراسة الميزانية التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة وتقديم تقرير عنها؛

"(ب) تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن أي مسائل محالة إليها تتعلق بالإدارة والميزانية؛

"(ج) القيام نيابة عن الجمعية العامة بدراسة الميزانيات الإدارية للوكالات المتخصصة والمقترحات المتعلقة بالترتيبات المالية مع تلك الوكالات؛

"(د) النظر في تقارير مراجعي الحسابات عن حسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتقديم تقارير عنها إلى الجمعية العامة."

وتقدم اللجنة الاستشارية أيضا تقارير عن تمويل عمليات حفظ السلام، كما تقدم تقارير عن الميزانيات الإدارية والمسائل الأخرى إلى مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (صناديق التبرعات) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (صندوق البيئة) ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٢ - وتقضي المادة ١٥٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية على أساس التمثيل الجغرافي الواسع والمؤهلات الشخصية والخبرة وألا يكون اثنان من أعضائها من مواطني دولة واحدة.

٣ - وتتكون اللجنة الاستشارية من الأعضاء التالية أسماؤهم:

سعادة السيد ك. س. مسيلي (رئيسا)

السيد ليونيد إ. بيدني (نائبا للرئيس)

السيدة دينيز ألماو

السيد عمار عماري

السيد إيوان باراك

السيد جيرار بيرو
السيدة نورما غويكوشيا استينوز
سعادة السيدة نصرت إنسيرا
السيد حسن م. الجوارنه
سعادة السيد أحمد كمال
السيد مهامان ميغا
سعادة السيد إ. بيسلي مايكوك
السيد راجات ساها
السيد نيكولاس ثورن
السيد فوميكي تويا
سعادة السيد جيوفاني لويجي فالينتسا

٤ - ويحوي هذا التقرير النتائج والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية استنادا إلى مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ معززة قدر الإمكان بالمعلومات الإضافية التي قدمها شفويا أو كتابة ممثلو الأمين العام. وكما حدث في الماضي، أدرجت في أبواب معينة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، اعتمادات لنفقات تعترض بعض الدول الأعضاء عليها من حيث المبدأ. وكرر بعض أعضاء اللجنة تلك الاعتراضات وأوضحوا أسبابهم لذلك. وقد اعتبرت اللجنة الاستشارية في الوقت نفسه أن الخلاف بشأن هذه البنود لا يدخل في اختصاصها إذ هي بمقتضى المادة ١٥٧ من النظام الداخلي "مسؤولة عن الفحص الفني للميزانية البرنامجية للأمم المتحدة".

ك. س. م. مسيلي
الرئيس

الفصل الأول

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠

عام

١ - يقترح الأمين العام فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ميزانية برنامجية قدرها ٢ ٦٥٥ ٣٦٢ ٤٠٠ دولار لأبواب النفقات، و ٣٧٠ ٤٣٥ ٧٠٠ دولار لأبواب الإيرادات. وبذلك فإن التقديرات الصافية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ تبلغ ٢ ٢٨٤ ٩٢٦ ٧٠٠ دولار. وفي هذا الصدد تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة دعت في قرارها ٢٠٦/٥٣ المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، "الأمين العام إلى إعداد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ على أساس تقديرات أولية مجموعها ٢ ٥٤٥ مليون دولار بمعدلات ١٩٩٩-١٩٩٨ المنقحة". ويقارن الجدول التالي تقديرات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ بالاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨، كما أقرتها الجمعية العامة في القرار ٢١٥/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ والقرار ٢١٩/٥٣ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وبالنفقات الفعلية في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الميزانية البرنامجية المقترحة، ٢٠٠١-٢٠٠٠

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الزيادة الإجمالية للفترة					
النسبة المئوية بين العمود (٢)/(٤)	١٩٩٩-١٩٩٨ العمود (٣)-(٢)	تقديرات الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (٣)	الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ (٢)	النفقات والإيرادات الفعلية ١٩٩٧-١٩٩٦ (١)	
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٥,٠	١٢٥ ٤٥٨,٩	٢ ٦٥٥ ٣٦٢,٤	٢ ٥٢٩ ٩٠٣,٥	٢ ٥٢٨ ٧٥٠,٩	النفقات
٢,١	٧ ٧٣٠,٣	٣٧٠ ٤٣٥,٧	٣٦٢ ٧٠٥,٤	٤٤٦ ٤٧٥,٥	الإيرادات
<u>٥,٤</u>	<u>١١٧ ٧٢٨,٦</u>	<u>٢ ٢٨٤ ٩٢٦,٧</u>	<u>٢ ١٦٧ ١٩٨,١</u>	<u>٢ ٠٨٢ ٢٧٥,٤</u>	الصافي

(١) باستثناء موارد السلطة الدولية لقاع البحار وقدرها ٣ ٩٣٣ ٧٠٠ دولار.

٢ - وتشمل مقترحات الأمين العام للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ الميزانية العادية للمنظمة. وتتضمن تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية التي يرجح أن تتاح للأمم المتحدة في فترة السنتين القادمة؛ وتبلغ الأرقام المستوفاة المقدمة إلى اللجنة الاستشارية بشأن بيانات الجدول ١ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/6)، الجزء الأول (طط)، ما مجموعه ٣ ٦٥٩ ٧٨٢ ٧٠٠ دولار وهي تشمل

١٠٠ ٢١٧٠٠١ دولار لخدمات الدعم، و ٨٨٧ ٩٠٠ ١٧٥ دولار للأنشطة الفنية، و ٣٢٦٦ ٨٩٣ ٧٠٠ دولار للمشاريع التنفيذية. وبذلك يبلغ المجموع الكلي، بما فيه التقدير الصافي للميزانية العادية، ٤٠٠ ٧٠٩ ٩٤٤ ٥ دولار.

٣ - ولا تشمل التقديرات تكاليف عمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا اللتين تمولان على نحو منفصل. وقد أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن الأنصبة الفعلية والمسقطه المقررة على الدول الأعضاء للفترتين من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ومن ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، باستثناء تكاليف البعثات الخاصة التي تشملها الميزانية العادية، يتوقع أن تبلغ ما مجموعه ٨٠٠ ١ مليون دولار؛ وتبلغ الاعتمادات المنقحة لعام ١٩٩٨ والاعتمادات الأولية لعام ١٩٩٩ للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢١٢/٥٣ و ٢١٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ما مجموعه ٢٩٩,٣ مليون دولار.

الشكل

٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن شكل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ظل دون تغيير أساسي عن شكل ميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وتشير اللجنة، في هذا الصدد، إلى أن الخرائط التنظيمية أدرجت حيثما كان ذلك مناسباً، في كل باب من أبواب الميزانية، (انظر تقرير اللجنة الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) الفقرة ٣٧).

٥ - وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي بذلها الأمين العام لتحديد القرارات التمكينية على نحو أفضل فيما يتعلق بالأنشطة الواردة في السرد. وتنوه أيضاً مع الارتياح بإدراج موجز في سرد كل باب بشأن إجراءات المتابعة المتخذ من أجل تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة. وتنوه اللجنة أيضاً بتقديم الأمين العام معلومات عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية. وترى اللجنة أنه ينبغي للأمين العام، في وثيقة الميزانية المقبلة، أن يبين بوضوح التوصيات التي لا تزال الهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة تنظر فيها. (انظر التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، الفقرة ٤٠). وتشير اللجنة إلى أنه في الوقت الذي نفذت فيه توصياتها وملاحظاتها، فإنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين على النحو المشار إليه في الفقرات التالية، وفي الفصل الثاني تحت أبواب الميزانية ذات الصلة. وفيما يتعلق بعرض المعلومات المتعلقة بالمتابعة، ترى اللجنة أن هذه المعلومات كانت في أكثر الحالات طويلة دون موجب. وترى أنه في حالة قيام الأمانة العامة بتقديم تقارير منفصلة إلى الجمعية العامة عن تنفيذ توصيات اللجنة أو غيرها من الهيئات يكتفى بتقديم رمز الوثيقة المرجعية مع إعطاء بيان موجز للحالة. وينبغي ألا تدرج تعليقات أخرى في سياق وثيقة عرض الميزانية. أما التوصيات المتعلقة بالميزانية التي لم يعد عنها تقرير منفصل، فيمكن أن ينوه في الفقرات المناسبة من السرد إلى الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها بشأنها. وينبغي للمادة المتعلقة بالمتابعة في نهاية كل باب أن تلفت الانتباه عندئذ إلى فقرات السرد في

الباب التي تتضمن معلومات عن إجراءات المتابعة المتخذة أو المزمع اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية أو عن الهيئات الأخرى.

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن سرود الميزانية يمكن أن تكون أكثر دقة وشفافية باستخدام مزيد من الأشكال والرسوم البيانية والجداول. وبصفة عامة، فإنه ينبغي ألا تتكرر المعلومات التي يسهل الحصول عليها من الأشكال البيانية في السرود التي يتعين التركيز فيها على تحليل المعلومات المقدمة بغية تفسير التقديرات. وتعيد اللجنة الاستشارية أيضا تأكيد الاهتمام الذي أعربت عنه في وقت سابق بأن يكون وصف النواتج أكثر تحديدا ووضوحا وأن تتوافر في جميع أبواب الميزانية مؤشرات مقارنة ملائمة وذات مغزى عن عبء العمل وينبغي للسرود أن تتضمن أيضا معلومات عن مدى التعاون بين مختلف الوحدات التنظيمية للأمانة العامة في مجال الاضطلاع بالبرامج التي تشترك في تنفيذها أكثر من وحدة تنظيمية. وفي مسألة ذات صلة، وجدت اللجنة أن المعلومات المقدمة عن التعاون مع البرامج والوكالات الأخرى قليلة الجدوى. وينبغي في المستقبل أن تبسط تلك المعلومات وأن تركز على طريقة تعزيز ذلك التعاون لإنجاز نواتج محددة.

٧ - وتعتقد اللجنة أيضا أنه إذا اشتملت الجداول الملحق بالجزء الأول مستقبلا على بعض الجداول "الأفقية" الجديدة فإن ذلك سيساعد في تحقيق شفافية وثيقة الميزانية وتحسينها، الأمر الذي ستعرض معه النفقات التالية موحدة ومجدولة في جميع أبواب الميزانية:

(أ) تكنولوجيا المعلومات: الاعتمادات المطلوبة لكل إدارة أو مكتب موزعة من أجل بيان التقديرات اللازمة لتطوير النظم، ومعدات المكونات المادية والبرامجيات، ومكتب المساعدة، ومهام التدريب والصيانة.

(ب) التدريب: الاعتمادات المطلوبة لكل إدارة أو مكتب.

(ج) تكاليف الموظفين الأخرى: ينبغي لهذا البند من النفقات المبين في الجدولين ٤ و ٥ من الجزء الأول أن يوزع في جدول منفصل حسب مكوناته، وينبغي على وجه التحديد إجراء توزيع آخر للاعتماد المطلوب لكل إدارة أو مكتب حسب المبالغ المطلوبة للبنود التالية: '١' المساعدة المؤقتة للاجتماعات؛ '٢' المساعدة المؤقتة لتغطية إجازات الأمومة والإجازات المرضية الممتدة؛ '٣' الموظفون التكميليون لأعباء العمل في فترات الذروة أو متطلبات العمل الخاصة غير المتوقعة؛ '٤' العمل الإضافي.

٨ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أنه لم يجر في عدد من الأبواب في الميزانية البرنامجية المقترحة تحديد الدعم البرنامجي على نحو منفصل، وأنه يبين كجزء من برامج أخرى مثل الإدارة التنفيذية والتنظيم. ويوفر الجدول الوارد أدناه الذي قدمته الأمانة العامة توضيحا لتلك الحالات.

باب ٢٠٠٠-٢	عنوان الباب	التعليقات
------------	-------------	-----------

٠١	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	يتعلق الجزء 'ألف' فقط بأجهزة تقرير السياسة. ويتصل الجزء 'باء' الذي يشمل التوجيه التنفيذي والإدارة بمكتب الأمين العام وأربعة مكاتب أخرى خارج المقر تتلقى الدعم البرنامجي من الأبواب ١٦ و ٢٧ هاء و ٢٧ واو و ٢٧ زاي.
٠٤	نزع السلاح	هذه الإدارة صغيرة وتضم ٥٠ فرداً. وتعد خدمات الدعم، التي يقدمها موظف واحد من الفئة الفنية بمساعدة ٣ موظفين من فئة الخدمات العامة شديدة التواضع ولا تستحق إدراجها منفصلاً من حيث الموارد.
٠٦	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	يتلقى هذا المكتب المؤلف من ١٨ شخصا خدمات الدعم من مكتب الأمم المتحدة في فيينا.
١٠	أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية	يتلقى هذا الباب الدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالتالي فهو ليس جزءاً من أجزاء الدعم البرنامجي في حد ذاته.
١٢	البيئة	يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خدمات الدعم تحت الباب ٢٧ حاء.
١٣	المستوطنات البشرية	يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خدمات الدعم تحت الباب ٢٧ حاء.
١٤	منع الجريمة والعدالة الجنائية	يقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي خدمات الدعم تحت الباب ٢٧ زاي.
٢١	البرنامج العادي للتعاون التقني	تقدم خدمات الدعم من المكاتب المتلقية لهذه الأموال.
٢٣	حماية ومساعدة اللاجئين	يكرس عنصر الميزانية العادية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كله للأغراض الإدارية، ودمج مع العنصر المتسع الخارج عن الميزانية الذي يشمل مجموع موارد الدعم البرنامجي للمفوضية.
٢٤	اللاجئون الفلسطينيون	تستمد كل موارد الدعم البرنامجي من الموارد الخارجة عن الميزانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).
٢٧	خدمات الإدارة والدعم المركزي	يدخل هذا الباب بأكمله، بحكم التعريف في إطار الدعم البرنامجي.
٢٨	الرقابة الداخلية	يقدم الدعم البرنامجي موظف تنفيذي يساعده موظف إداري واحد مدمجان في نفس الوحدة التابعة للمنظمة على غرار وكيل الأمين العام. وفي ضوء قلة الموارد المعنية لا يدرج الدعم البرنامجي بشكل منفصل.
٢٩	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	كل هذه الأنشطة الممولة بميزانية صافية هي بطبيعتها دعم برنامجي.
٣٠	المصروفات الخاصة	لا تنطبق - ليست وحدة تابعة للمنظمة.
٣١	التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	يقدم الدعم البرنامجي تحت الباب ٢٧ دال.

٢٢	الاقتطاعات الإلزامية من لا تنطبق - ليست وحدة تابعة للمنظمة.
	مرتبات الموظفين
٢٣	حساب التنمية
	تقدم المكاتب المتلقية الدعم البرنامجي حسب البنود ذاتها الخاصة بالبواب ٢١.

وبالرغم من التغييرات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بأن يجري في تقارير الميزانيات المقبلة، تحديد مقدار الدعم البرنامجي لكل باب ذي صلة.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها كانت قد طلبت في الفقرة أولاً - ٢ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) بأن تتضمن الميزانية المقدمة في المستقبل سرداً أكثر وضوحاً للموارد الخارجة عن الميزانية ومع تفسير بعض المصطلحات من قبيل "المشاريع التنفيذية" و "الأخرى" و "الخدمات التعاقدية" بالشكل الملائم. لكن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تحتوي على هذه المعلومات ومع ذلك. تلقت اللجنة، بطلب منها، تعاريف للمصطلحات التالية الخاصة بتصنيف الأنشطة الخارجة عن الميزانية التي ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة:

(أ) **أنشطة الدعم:** هي الأنشطة ذات الصلة بالدعم. وهي عادة أنشطة إدارية في طبيعتها مثل الخدمات المالية والمتعلقة بالموظفين وخدمات الدعم المركزي.

(ب) **الأنشطة الفنية:** هي الأنشطة التي تدعم أو تكمل البرامج المعتمدة للأمم المتحدة والممولة من الميزانية العادية.

(ج) **الأنشطة التنفيذية:** هي الأنشطة التي تقدم المساعدة للبلدان؛ ويمكن أن تتخذ هذه المساعدة شكل التعاون التقني أو الإغاثة أو غيرها من المشاريع الإنسانية.

١٠ - وإحدى سمات الميزانية البرنامجية المقترحة أنها تضم بيانات للإنجازات المتوقعة طبقاً للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (انظر الفقرة ٢١ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١) (i) (A/54/6 (Part one)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم يجر في جميع البرامج الفرعية تقديم هذه المعلومات. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن هذه البيانات في حاجة إلى صقل لأنها مسهبة للغاية وعامة؛ وقد يصعب التحقق منها على حالتها الراهنة. وتدرك اللجنة أن عمليات الصقل ستجرى عندما تقدم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة التوجيهات اللازمة.

١١ - وكما هو مبين في الفقرة ٢ من مرفق مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (Annex)(A/54/6, (Part One)) فإنه:

"وفقاً للقاعدة ٥-٦، سيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة قائمة بالنواتج المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي يمكن،

حسب تقديره، إنهاؤها، والتي ينبغي بالتالي ألا تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١."

ويشار في الفقرة ٣، إلى أنه:

"استجابة للقرار ٣٠٧/٥٣، يمثل الجدول الوارد أدناه النواتج المتكررة المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الجارية، غير المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما يبين سبب استبعادها".

ومع ذلك، فإنه من غير الواضح من المعلومات المقدمة، التعرف على الحد الذي تمت عنده استشارة الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة قبل اتخاذ قرار شطب هذه النواتج. وتؤكد اللجنة الحاجة إلى إشراك الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بصورة كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع البرامج.

١٢ - وفي الفقرة ٤٣ من المقدمة، يشار إلى التدابير المتعلقة بالفعالية وحساب التنمية. وحسبما يتبين كان المتصور أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ سوف تشتمل في كل باب من أبواب الميزانية معلومات تتعلق بمبادرات الفعالية، غير أن "التطورات اللاحقة حالت دون تنفيذ هذا الإجراء". وتأسف اللجنة الاستشارية لهذا التأخير وستعود إلى هذه المسألة على أساس التقرير المتوقع تقديمه المشار إليه في الفقرة ٤٣ من المقدمة.

المنهجية

١٣ - كما هو مبين في الفقرة ٢١ من المقدمة فإن المنهجية المتبعة في إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة هي نفسها المنهجية التي استخدمت في فترة السنتين الجارية وأيدتها الجمعية العامة في الجزء الثالث من قرارها ٢١٢/٤٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

١٤ - وفي الفقرة ٤ من قرار اللجنة الاستشارية بشأن الميزنة على أساس النتائج (A/53/655)، أوضحت اللجنة أنها

"ستجري تحليلاً دقيقاً لمقترحات الأمين العام المتعلقة بالميزنة على أساس النتائج لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ خلال دورتها التي ستعقد في ربيع عام ١٩٩٩، وستقدم توصيات بشأن الميزنة على أساس النتائج إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ولهذا الغرض، توصي اللجنة بأن يقدم الأمين العام، كما هو مبين أعلاه، الميزانية البرنامجية الكاملة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالشكل الحالي، ولكن أن يوسع نطاق كراسات النماذج الأولية التي يقدمها، باستخدام شكل الميزنة على أساس النتائج، بحيث تشمل مجالات الميزانية الأكثر تعقيداً مثل

الشؤون السياسية، والتعاون الدولي من أجل التنمية، وإحدى اللجان الإقليمية، وخدمات الدعم المشتركة".

وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٥٣ إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم إليها "عن طريق اللجنة الاستشارية، النماذج الأولية حسبما أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٤ من تقريرها". وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضاً، في الفقرة ٨ أن يقدم إليها تقريراً شاملاً وتحليلياً عن الميزنة على أساس النتائج، كي تنظر فيه خلال دورتها الرابعة والخمسين. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية بأن النماذج الأولية والتحليلات المطلوبة لن تتاح إلا في خريف ١٩٩٩. وتأسف اللجنة لهذا التطور، لأنه يتعين الآن اعتبار هذه المواد خارجة عن السياق.

١٥ - وترحب اللجنة الاستشارية بإدراج معلومات عن معايير تحديد التكلفة وأسعار الوحدة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وتلاحظ اللجنة أن تقديرات التكلفة لنفقات التشغيل العامة تنبني على أسعار معينة، فعلى سبيل المثال ٨ ٠٠٠ دولار في السنة لاستئجار آلات النسخ، و ١ ٩٨٠ دولار للاتصالات للفرد سنوياً، و ١ ٠٠٠ دولار لكل آلة فاكس لفترة السنتين، و ٢ ٠٠٠ دولار لكل حاسوب شخصي لفترة السنتين (انظر الفقرة ١٦ أدناه) لتغطية تكلفة صيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب. واستخدمت أسعار الوحدة أيضاً في تقدير بعض الاحتياجات الخاصة باللوازم والمواد والأثاث والمعدات. ومع ذلك، أفيدت اللجنة، بعد التحري، بأنه باستثناء تكاليف الموظفين فإن التكاليف القياسية لا تستخدم بصورة مطردة. وتوصي اللجنة الاستشارية بضرورة أن تبدأ الأمانة العامة في جمع البيانات مستفيدة من التجارب المكتسبة خلال مدة تمتد لفترة سنتين أو أكثر بغية وضع معايير للخدمات غير المصنفة كوظائف. وحسبما تبين ميزانية عمليات حفظ السلام، فإن استخدام معايير معقولة سيسهل بصورة كبيرة مهمة صياغة الميزانية، حيثما كان ذلك مناسباً. وتستخدم هذه المعايير عند وضعها لكل مركز من مراكز العمل، على أساس التجربة المستمدة من "التكاليف المحددة" ويمكن تنقيحها بين الحين والآخر، حسب الاقتضاء، على أساس التجربة التنفيذية.

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية كذلك أن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تحتوي على تفسير أفضل لهذه التكاليف المعيارية ولأسعار الوحدات بالصورة التي استخدمت بها في تقديرات التكاليف. وقد أبلغت اللجنة على سبيل المثال عند الاستفسار، بأن المقر يعمل بثلاثة مستويات من الخدمة لصيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب، تخير المكاتب فيما بينها وتتألف من الأسعار التالية للوحدات (لكل حاسوب شخصي خلال فترة السنتين): ٢ ٠٠٠ دولار (تشمل خدمات مكتب المساعدة وإصلاح الحواسيب الشخصية/الطابعات والتوزيع المركزي لبرامج الحاسوب، واستخدام حواسيب التوزيع المركزية لشبكات المناطق المحلية وتوفير مركز للتنسيق التقني) و ١ ٤٠٠ دولار (تشمل خدمات مكتب المساعدة وإصلاح الحواسيب الشخصية/الطابعات والتوزيع المركزي لبرامج الحاسوب، واستخدام حواسيب التوزيع المركزية لشبكات المناطق المحلية) و ٧٠٠ دولار (تشمل التوزيع المركزي لبرامج الحاسوب واستخدام حواسيب التوزيع المركزية لشبكات المناطق المحلية). وترى اللجنة أنه كان ينبغي إدراج معلومات في الميزانية البرنامجية المقترحة تتعلق بالأساس الذي حددت عليه مستويات الخدمة،

والمعايير التي تحكم اختيار مستوى الخدمة فضلا عن المدى الذي بلغه مستوى الخدمة في ضمان فعالية استخدام المعدات وتأمين كفايتها. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي أن تبرر بالكامل تكاليف مستويات الخدمة، مع مراعاة تطورات السوق وآخر اتجاهات الأسعار. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن الكيفية التي تمت بها هيكلة مستويات الخدمة وتحديد تكلفتها خلال فترة السنتين الجارية. (انظر الفصل الثاني، الجزء الثامن أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي عند تقديم الميزانيات المقبلة أن يقدم الأمين العام تقريراً عن مستويات الخدمة المحددة لكل باب من أبواب الميزانية حيثما كان ذلك ذا صلة بالموضوع.

تحليل تقديرات النفقات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

١٧ - حسبما يتبين من الفقرة ١ أعلاه، تصل تقديرات النفقات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى ٢ ٦٥٥ ٣٦٢ ٤٠٠ دولار (مقارنة مع اعتمادات منقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تبلغ ٢ ٥٢٩ ٩٠٣ ٥٠٠ دولار اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٥٣ و ٢١٩/٥٣). وتمثل هذه التقديرات زيادة في القيمة الاسمية قدرها ١٢٥ ٤٥٨ ٩٠٠ دولار أو ٥,٠ في المائة (نمو في الموارد قدره ٥,٧ مليون دولار أو نسبته ٠,٢ في المائة وزيادة في التكاليف قدرها ١١٩,٨ ملايين دولار بعد إعادة تقديرها). ويقارن هذا النمو بنقصان قدره ٢٠ ٢٨١ ١٠٠ دولار أو نسبته ٠,٨ في المائة في التقديرات الأولية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بالنسبة للتقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٨ - وفيما يلي أدناه حساب مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١:

النسبة المئوية	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	
١٠٠,٠	٢ ٥٢٩ ٩٠٣,٥	الاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (قرار الجمعية العامة ٢١٥/٥٣)
٠,٢	٥ ٧٠١,٤	النمو في الموارد
٤,٨	١١٩ ٧٥٧,٥	اعتماد لإعادة تقدير التكاليف، أي التضخم المتوقع في أعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وإعادة إدراج معدل موحد للشواغر بالفئة الفنية
١٠٥,٠	٢ ٦٥٥ ٣٦٢,٤	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

(أ) مقربة.

١٩ - وتم حساب الزيادة في نمو الموارد التي تبلغ ٤٠٠ ٧٠١ ٥ دولار على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة	
(١٢٠ ٢٤٦ ١٠٠)	اعتمادات غير مرحّلة من الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩
(٣ ٧٨٣ ٦٠٠)	الأثر المرجّح المتصل بخفض عدد الوظائف في عام ١٩٩٩
١٢٩ ٧٣١ ١٠٠	الزيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة
٥ ٧٠١ ٤٠٠	المجموع

الاعتمادات غير المرحلة

٢٠ - لم ترحل اعتمادات قدرها ١٢٠ ٢٤٦ ١٠٠ دولار من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تشمل ما يلي:

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	البيان
١٠٠ ٨٥٨,٧	البعثات الخاصة
	المؤتمرات العالمية:
١٣٣,٧	اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
٤١٥,٠	مكافحة التصحر
١٨٩,٣	الوحدة الإدارية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٥٧٣,٤	محكمة العدل الدولية
١١ ٠٩١,٨	التعديلات والتحسينات
٦ ٩٨٤,٢	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
١٢٠ ٢٤٦,١	المجموع

٢١ - ويتصل الجانب الأكبر من البنود غير المرحلة من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بالبعثات الخاصة. ويرد بشأنها في المرفق الثاني أدناه توزيع لمبلغ قدره ١٠٠,١ مليون دولار. وقد طلب مبلغ قدره ٨٦,٢ مليون دولار تحت بند البعثات الخاصة للفترة ٢٠٠١، على النحو الوارد في الفقرة ٢٦ أدناه.

المؤتمرات العالمية

٢٢ - وفيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية، ذكر في الفقرة ٥ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أن إجمالي المبلغ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ المخصص للمؤتمرات الرئيسية والبعثات الخاصة، ولتعزيز البرامج (بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي)، يقدر بنحو ١١ مليون دولار (مقابل الاحتياجات المتوقعة التي تبلغ ٢٠ مليون دولار الواردة في مخطط الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١). ويرد في الجدول أدناه توزيع لمبلغ ١١ مليون دولار التقديري.

بدولارات الولايات المتحدة	
٧٣٤ ٢٠٠	١ - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
٦١٦ ٧٠٠	٢ - دورة الجمعية العامة الاستثنائية لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
١ ٣٧٠ ٦٠٠	٣ - المستوطنات البشرية
٥٦٣ ٧٠٠	٤ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
٦٢٣ ٣٠٠	٥ - الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٦٨٣ ١٠٠	٦ - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري
٨٤٧ ٣٠٠	٧ - مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
٩٤٠ ٥٠٠	٨ - جمعية الألفية
٢ ٢٥٠ ٠٠٠	٩ - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي
٢ ٣٠٠ ٠٠٠	١٠ - تنفيذ قرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات
١٠ ٩٢٩ ٤٠٠ ^(أ)	المجموع الكلي

(أ) تشير اللجنة إلى أن هذا الجدول لا يشمل الموارد اللازمة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن الممارسات التجارية التقييدية (انظر الفصل الثاني، الفرع ١١ ألف أدناه).

٢٣ - ولم يتسن للجنة الاستشارية التأكد من الأساس المتعلق بمبلغ ٢٠ مليون دولار الوارد في المخطط؛ ويبدو أن هذا المبلغ وضع بصورة عشوائية. وعلاوة على ذلك، إذا اعتبرنا أن المجموع المتعلق بالبندين ٩ و ١٠ في الجدول أعلاه البالغ نحو ٤,٦ مليون دولار لا يدخل ضمن تكاليف المؤتمرات العالمية، فإن الفرق بين المبلغ الوارد في المخطط وهو ٢٠ مليون دولار وباقي المبلغ التقديري وهو ٦,٣ مليون دولار الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة يزداد وضوحا.

التأثير المرجأ المتصل بخفض عدد الوظائف في عام ١٩٩٩

٢٤ - يتعلق التأثير المرجأ المتصل بخفض عدد الوظائف في عام ١٩٩٩ وقدره ٣,٨ مليون دولار (انظر الفقرة ١٩ أعلاه). بالتكلفة المنعكسة في عام ١٩٩٨ الناشئة عن إلغاء ٥١ وظيفة في العام الثاني من فترة السنتين الحالية، ولذلك لم يرحل هذا التأثير المرجأ إلى الميزانية البرنامجية المقترحة (انظر الفقرة ٢٧ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة).

الزيادة الصافية في الميزانية المقترحة

٢٥ - تصل التقديرات المبيّنة تحت بند "الزيادة في الميزانية البرنامجية المقترحة" بالأسعار المقترحة للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ مبلغاً قدره ١٠٠ ٧٣١ ١٢٩ دولار. ويقدم الجدول التالي توزيعاً حسب وجوه الإنفاق الرئيسية لجوانب الزيادة والنقصان مرتبة طبقاً لمقاديرها.

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	
٨٦ ٢٠٠,٠	١ - الزيادة
٢٢ ٦٣١,٦	نفقات أخرى
٢٠ ٠٤٦,٣	الوظائف
	التعديلات وخدمات الصيانة التعاقدية
٥ ٤١٤,٤	الرئيسية
٢ ٦٨١,٩	السفر
٢ ٤٢١,٣	الخبراء الاستشاريون والخبراء
١ ٢٤٤,٠	الأثاث والمعدات
٢٠ ٧,٢	المنح والمساهمات
٨٨,٥	الضيافة
١٤٠ ٩٣٥,٢	المجموع الفرعي (١)
	٢ - النقصان
٧ ١١٠,٩	مصروفات التشغيل العامة
٣ ٣٤٧,٧	تكاليف الموظفين الأخرى
٧٢٩,٥	اللوازم والمواد
١٦,٠	التعويض لغير الموظفين
١١ ٢٠٤,١	المجموع الفرعي (٢)
١٢٩ ٧٣١,١	مجموع الزيادة (١) - (٢)

٢٦ - وتمثل أكبر زيادة وقيمتها ٨٦,٢ مليون دولار تحت بند "نفقات أخرى"؛ مبلغاً تقديرياً للبعثات الخاصة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وجدير بالذكر أنه لم يجر ترحيل مبلغ قدره ١٠٠,٩ مليون دولار يتعلق بالبعثات الخاصة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). ويرد في الفصل الثاني أدناه توزيع لمبلغ ٨٦,٢ مليون دولار. وتشير اللجنة إلى أن إدراج اعتماد للبعثات الخاصة في الميزانية البرنامجية المقترحة هو إجراء جديد اتبع عملاً بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣ بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢٧ - وتبلغ الزيادة تحت بند الوظائف ٦٠٠ ٦٣١ ٢٢ دولار، منها ٨٠٠ ٤٦٨ ٩ دولار تتصل بمرتبات الوظائف الثابتة والمؤقتة، ٨٠٠ ١٧١ ٤ دولار للتكاليف العامة للموظفين، و ٨٩١ ٠٠٠ دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٢٨ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن عناصر التكاليف العامة للموظفين حسب مركز العمل، وهي معدلات قياسية يعبر عنها كنسبة مئوية من المرتبات عن فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (انظر الجدول الوارد في الصفحة التالية).

عناصر التكاليف العامة للموظفين المتحققة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ كنسبة مئوية من المرتبات^(١)

مركز العمل	نيويورك	جنيف	بانكوك	سانتياغو	مكسيكو	سببن	أديس أبابا	عمان	فيينا	نيروبي	محكمة العدل الدولية
العناصر											
بدلات الموظفين ^(ب)	٣,١	٤,٠	٤,٤	٤,٦	٥,٥	٤,٨	١٦,٩	١٨,٦	٢,٥	١١,٦	٢,٦
مدفوعات التأمين الاجتماعي ^(ج)	٢٦,١	٢١,٦	٢٤,١	٢٤,٣	٢٥,٤	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٤,٨	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٣,٤
منح التعليم	٣,٧	٣,٠	٤,٨	١,٦	٢,٨	٣,٠	١٤,٠	١١,٤	٣,٣	٧,٨	١,٤
إجازة زيارة الوطن	١,٥	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٨	١,٠	٤,٣	١,٤	١,٣	٣,٦	٠,٦
التعيينات ^(د)	٠,٩	٠,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٢,٥	٢,٢	١,٢	٠,٩	٢,٥	١,٢
انتهاء الخدمة ^(هـ)	٤,٤	٣,٢	٢,٨	٣,٤	٢,١	١,٥	٤,٤	٨,٣	٦,٢	٤,٦	٣,٣
مدفوعات أخرى ^(و)	٠,٦	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٢	١,٦	١,٠	٢,٨	٠,٥	٤,٤	٠,٢
النقل ^(ز)	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,٤	٠,١	٣,٧	١٤,١	٠,٣	٠,٣	٠,٠
المجموع (مقرب)	٤٠,٤	٣٣,٧	٣٩,٤	٣٦,٢	٣٨,٦	٣٧,١	٦٨,٨	٨٢,٦	٢٨,٥	٥٩,٦	٣٢,٧

- (أ) فيما عدا انتهاء الخدمة المبكر.
- (ب) بدلات الإعالة والانتداب والمشقة، والتنقل، ومراكز العمل الخطرة.
- (ج) المساهمات في: المعاشات التقاعدية، والتأمين الطبي، والمدفوعات التعويضية.
- (د) السفر عند التعيين؛ والسفر عند إجراء المقابلة، ونقل الأمتعة المنزلية، والتأمين على شحن الأمتعة.
- (هـ) السفر عند انتهاء الخدمة، ونقل الأمتعة المنزلية، ومنح العودة إلى الوطن، والتعويض عن الإجازة السنوية، وتعويضات إنهاء الخدمة.
- (و) إعانات الإيجار، والسفر لتنقلات الأسر وأجور سيارات الأجرة.
- (ز) السفر عند النقل، ومنحة الانتداب، ونقل الأمتعة المنزلية، والشحن، وتدابير الأمن السكنية.

٢٩ - وحسب المعلومات الواردة، يمكن توزيع النقصان الصافي تحت بند مصاريف التشغيل العامة على النحو التالي:

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	مصاريف التشغيل العامة
(٢ ٢٨١,٨)	المنافع العامة
(١ ٩٦٢,٢)	معدات وتكنولوجيا التشغيل الآلي للمكاتب
(١ ٨٣٤,٥)	استئجار الأماكن وصيانتها
(١ ٢٧٥,٨)	خدمات متنوعة
(٣٦٧,٥)	الاتصالات
٦١٠,٩	صيانة الأثاث والمعدات
(٧ ١١٠,٩)	المجموع

٣٠ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن النقصان الصافي الذي يبلغ ٣ ٣٤٧ ٧٠٠ دولار تحت بند "تكاليف الموظفين الأخرى" يتألف مما يلي:

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	التكاليف الأخرى للموظفين
١ - النقصان	
٣ ٩٨٣,٦	المساعدة المؤقتة للجلسات
٢ ٥٣٩,٣	التأمين الصحي بعد الخدمة
١٤٥,٥	تكاليف أخرى تتصل بالموظفين
٦,٠	بدل الإقامة اليومي المخصص للبعثات
٦ ٦٧٤,٤	المجموع الفرعي (١)
٢ - الزيادة	
٢ ١٩٦,٧	عقود الخدمات الشخصية
٧٢٧,٠	المساعدة المؤقتة العامة
٢٤١,٨	العمل الإضافي وفرق العمل الليلي
١٦١,٢	تدابير الأمن السكني
٣ ٣٢٦,٧	المجموع الفرعي (٢)
٣ ٣٤٧,٧	النقصان الصافي (١) - (٢)

إعادة تقدير التكاليف

٣١ - تبلغ التقديرات الإجمالية تحت بند إعادة تقدير التكاليف ١١٩ ٧٥٧ ٥٠٠ دولار. وتمثل نتائج إعادة تقدير التكاليف تسوية التقديرات حسب المعدلات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إعادة حساب مستوى الموارد بمستويات أسعار الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وإعادة إدراج معدل موحد للشواغر في وظائف الفئة الفنية.

٣٢ - وتشمل العناصر الواردة في إعادة التكاليف ما يلي:

بدولارات الولايات المتحدة	
إعادة إدراج معدل موحد للشواغر بنسبة ٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية	٢٦ ٤٨٤ ٠٠٠
التضخم خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ مقارنا بعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩	٩٣ ٢٧٣ ٥٠٠
المجموع	١١٩ ٧٥٧ ٥٠٠

٣٣ - وجددير بالذكر أن الفرق بين تقدير تكاليف الوظائف الجديدة والوظائف الثابتة ألغي في التقديرات الأولية للميزانية الحالية. واستخدمت معدلات موحدة - بنسبة ٩٥ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا و ٩٧,٥ في المائة لفئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها - في الاعتمادات الأولية لفترة السنتين الحالية. بيد أن الخبرة المستفادة في السنة الأولى من فترة السنتين التي تفيد بحدوث معدل شواغر في وظائف الفئة الفنية أعلى قليلا من ١٠ في المائة أدت إلى تعديل المعدل في الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ من ٥ في المائة إلى ١٠ في المائة لعام ١٩٩٨ وحده. وتبلغ تكلفة إعادة إدراج معدل شواغر للفئة الفنية بنسبة ٥ في المائة في السنة الأولى من الميزانية المقترحة ٢٦ مليون دولار.

٣٤ - وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى الفقرات ٧-١٢ من الجزء الرابع في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التي تتناول معدلات الشواغر وجملة أمور، منها طلبها إلى الأمين العام تحقيق معدل للشواغر لا يتجاوز ٥ في المائة للوظائف في الفئة الفنية والفئات العليا بحلول نهاية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وطلبت اللجنة آخر معلومات عن حالة الشواغر وتلقت جدولاً يرد بعد الفقرة ٣٥ أدناه. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة، تتوقع اللجنة الاستشارية ألا تترك الوظائف شاغرة عمدا كإجراء وقائي يرمي إلى استيعاب تكاليف البعثات الخاصة والأنشطة الأخرى المأذون بها "في حدود الموارد المتاحة".

٣٥ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى ما ذكرته في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريرها عن تقرير الأداء الأول بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين

١٩٩٨-١٩٩٩ (A/53/7/Add.8). فقد أعربت عن عدم ارتياحها للتفسير المقدم بشأن ارتفاع معدل الشواغر في تقرير الأداء الأول المقدم من الأمين العام (A/53/693). وأشارت اللجنة

"على النحو الذي دأبت عليه لعدة سنوات، إلى أنه ما لم تنفذ تدابير لتيسير وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالموظفين، فستستمر مستويات الشغور المرتفعة مع ما يترتب على ذلك من أثر في البرامج التي صدر بها تكليف. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة أكدت من جديد في الفقرة ٢٣ من الجزء ثانياً من قرارها ٢٢٠/٥٢ أن معدل الشواغر أداة من أدوات حساب الميزانية وينبغي ألا يستخدم لتحقيق وفورات في الميزانية".

٣٦ - ومن المقترح أن يستمر في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تعليق عامل تأخير التعيين الذي شارك ٥٠ في المائة للفئة الفنية والفئات العليا و ٣٥ في المائة للوظائف الجديدة من فئة الخدمات العامة. وقد بدأ تنفيذ هذا التعليق في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي الفقرة ٤٢ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لاحظت اللجنة الاستشارية ما يلي:

"... بما أن عدد الوظائف الجديدة العشر المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ منخفض نسبياً إزاء العدد الكلي للوظائف الحالية المقترح استمرارها، فلن يترتب على التغيير إلا أثر ضئيل بالنسبة لمستوى التقديرات الشاملة المقدمة. وفي ظل هذه الظروف، لن تبدي اللجنة اعتراضاً في هذا الوقت. بيد أنه ينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض وينبغي إعادة العمل بعامل تأخير التعيين في فترات السنتين في المستقبل إن كانت هناك مقترحات من أجل أعداد كبيرة من الوظائف الجديدة".

وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، يبلغ عدد الوظائف الجديدة المقترحة ٤٤ وظيفة (انظر الفقرة ٤٤ أدناه). غير أن اللجنة أبلغت بأن الوقت الذي يستغرقه تعيين موظف جديد يتجه إلى التناقص من ٤٠٠ يوم إلى المعدل الحالي وهو ٣٠٠ يوم؛ وتهدف الأمانة العامة إلى أن تتمكن من تعيين الموظف الجديد في فترة لا تتعدى ١٠٠ يوم. وبالرغم من ذلك، لا يزال تعيين الموظف الجديد يستغرق نحو السنة؛ وبالنظر إلى عدد الوظائف الجديدة المطلوبة، توصي اللجنة بإعادة العمل بعامل تأخير التعيين البالغ ٥٠ في المائة.

٣٧ - وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن متوسط أسعار الصرف التي عملت بها الأمم المتحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ طبقت بشكل موحد على الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، مما أدى إلى عدم حدوث تغيير في هذه المرحلة فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومن ثم، فإن مبلغ الـ ٩٣,٣ مليون دولار يعزى بالكامل إلى إسقاط معدلات التضخم للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على عام ٢٠٠٠ ثم عام ٢٠٠١ دون تغيير. أي أنه لم تبذل أي محاولة للتنبؤ بالمعدلات الفعلية للتضخم للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبدلاً من ذلك استخدمت معدلات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وضوعت لكل سنة من فترة السنتين التالية. وبغية التنبؤ بالتضخم في عام ١٩٩٩، راعت التسويات توقعات حركة مؤشرات تسوية مقر العمل أثناء عام ١٩٩٩ للموظفين في الفئة الفنية وفيما يتعلق

بفئة الخدمات العامة، وضعت أيضا توقعات بتسويات لتكاليف المعيشة المحتمل إجراؤها. وأسفرت تلك التسويات، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، عن زيادة قدرها ٧١,٢ مليون دولار (انظر الجدول ٤ في المقدمة (A/54/6 (Part One) (ii))، تتألف من ٤٤,٨ مليون دولار للوظائف في الفئة الفنية (منها ٠٠٠ ٤٨٤ ٢٦ دولار لإعادة العمل بمعدل الشغور الموحد البالغ ٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية)، و ٢٦,٤ مليون دولار لوظائف فئة الخدمات العامة والوظائف المتصلة بها. وفيما يتعلق بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وبنود الانفاق غير المتعلقة بالموظفين، اسقطت تسويات التضخم على عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، ونتج عن ذلك مبلغ قدره ٤٨,٦ مليون دولار. وترى اللجنة أن المنهجية المتصلة بإعادة تقدير التكاليف لا تتسم بالشفافية الكاملة؛ لأن البيانات ينبغي أن تكون عاكسة لأحدث التنبؤات لفترة السنتين القادمة استنادا إلى الخبرة المكتسبة. وتشير اللجنة إلى أنه سيجري إعادة تقدير التكاليف مرة أخرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، وفقا للممارسة المتبعة.

إحصاءات الشغور للوظائف المأذون بها في الميزانية العادية (حسب الباب) في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩

الباب	الفئة الفنية			فئة الخدمات العامة			المجموع		
	الوظائف المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل	الوظائف المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل	الوظائف المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل
١ - ألف	٥٧	١	١,٨	٧٤	صفر	٠,٠	١٣١	١	٠,٨
تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما									
١ - باء	٩١٠	٣٧	٤,١	٩٥٦	٧	٠,٧	١ ٨٦٦	٤٤	٢,٤
شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات									
٢ - ألف	١١٠	١٤	١٢,٧	٨٥	صفر	٠,٠	١٩٥	١٤	٧,٢
الشؤون السياسية									
٢ - باء	٢٨	٣	١٠,٧	١٨	١	٥,٦	٤٦	٤	٨,٧
نزاع السلاح									
٣ -	٤٦	٧	١٥,٢	٣١٢	٩	٢,٩	٣٥٨	١٦	٤,٥
عمليات حفظ السلام									
٤ -	١٣	صفر	٠,٠	٥	صفر	٠,٠	١٨	صفر	٠,٠
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية									
٥ -	٢٢	صفر	٠,٠	٣٥	٢	٥,٧	٥٧	٢	٣,٥
محكمة العدل الدولية									
٦ -	٧٩	٩	١١,٤	٦٣	صفر	٠,٠	١٤٢	٩	٦,٣
الشؤون القانونية									
٧ - ألف	٢٨٧	٤٢	١٤,٦	٢٣٠	٢	٠,٩	٥١٧	٤٤	٨,٥
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ^(١)									
٨ -	١٢	٢	١٦,٧	٧	صفر	٠,٠	١٩	٢	١٠,٥
أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية ^(ب)									
١١ - ألف	٢٢٧	٢٦	١١,٥	١٦٧	٨	٤,٨	٣٩٤	٣٤	٨,٦
التجارة والتنمية									
١٢ -	٢٢	١	٤,٥	١٧	صفر	٠,٠	٣٩	١	٢,٦
البيئة									
١٣ -	٤٢	صفر	٠,٠	٢٤	صفر	٠,٠	٦٦	صفر	٠,٠
المستوطنات البشرية									
١٤ -	١٨	٣	١٦,٧	٥	صفر	٠,٠	٢٣	٣	١٣,٠
مكافحة الجريمة									
١٥ -	٤٤	٥	١١,٤	٢٤	صفر	٠,٠	٦٨	٥	٧,٤
المراقبة الدولية للمخدرات									
١٦ -	٢١٦	٤٧	٢١,٨	٣٤٦	صفر	٠,٠	٥٦٢	٤٧	٨,٤
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا									
١٧ -	١٧١	١٨	١٠,٥	٢٩٧	١٦	٥,٤	٤٦٨	٣٤	٧,٣
التنمية الاقتصادية والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ									
١٨ -	١١٤	٣	٢,٦	٨١	١	١,٢	١٩٥	٤	٢,١
التنمية الاقتصادية في أوروبا									
١٩ -	١٨١	١٠	٥,٥	٣١٠	١٢	٣,٩	٤٩١	٢٢	٤,٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي									
٢٠ -	١٠٣	٢٣	٢٢,٣	١٦٣	٦	٣,٧	٢٦٦	٢٩	١٠,٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا									

الباب	الفئة الفنية			فئة الخدمات العامة			المجموع		
	المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل	المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل	المأذون بها	الوظائف الشاغرة	المعدل
٢٢ - حقوق الإنسان	٨٩	١٤	١٥,٧	٥٢	٩	١٧,٣	١٤١	٢٣	١٦,٣
٢٣ - حماية ومساعدة اللاجئين	٨٩	٢	٢,٢	١٣١	٢	١,٥	٢٢٠	٤	١,٨
٢٤ - اللاجئون الفلسطينيون	٨٢	٥	٦,١	١٠	صفر	٠,٠	٩٢	٥	٥,٤
٢٥ - المساعدة الإنسانية	٣٣	٤	١٢,١	١٧	٣	١٧,٦	٥٠	٧	١٤,٠
٢٦ - الاتصال والإعلام	٢٦١	١٥	٥,٧	٤٦٩	٧	١,٥	٧٣٠	٢٢	٣,٠
٢٧ - الخدمات الإدارية	٣١٢	٢٤	٧,٧	١١٩٣	٢٠	١,٧	١٥٠٥	٤٤	٢,٩
٢٨ - الرقابة الداخلية	٥٦	٧	١٢,٥	٢٦	١	٣,٨	٨٢	٨	٩,٨
المجموع الفرعي	٣ ٦٢٤	٣٢٢	٨,٩	٥ ١١٧	١٠٦	٢,١	٨ ٧٤١	٤٢٨	٤,٩
باب الإيرادات ٣- الخدمات المقدمة للجمهور									
	٢٤	٣	١٢,٥	١١٠	٣	٢,٧	١٣٤	٦	٤,٥
المجموع الفرعي	٢٤	٣	١٢,٥	١١٠	٣	٢,٧	١٣٤	٦	٤,٥
المجموع الكلي	٣ ٦٤٨	٣٢٥	٨,٩	٥ ٢٢٧	١٠٩	٢,١	٨ ٨٧٥	٤٣٤	٤,٩

(أ) الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

(ب) الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الاعتماد المقترح للموارد والوظائف في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠

٣٨ - حسبما جاء في الفقرتين ٩ و ١٤ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/54/6 (Part one) (i)). يرد في الجدول أدناه بيان لتوزيع تقديرات النفقات والوظائف لفترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠١-٢٠٠٠ طبقاً لأجزاء الميزانية:

شؤون الموظفين

٣٩ - تشمل موارد الموظفين المتاحة لتنفيذ برنامج عمل المنظمة الوظائف الثابتة، والوظائف المؤقتة والمساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة؛ وتمول هذه الموارد من الميزانية العادية ومن الأموال الخارجة عن الميزانية.

٤٠ - وكما يتبين من الجدول ٥ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ (A/54/6 (Part one) (ii))، يقدر الأمين العام تكاليف الوظائف (٨٠٠ ٧٤٢ ٤٦٤ ١ دولار) وغيرها من تكاليف الموظفين (٥٠٠ ٣١٥ ١٥٨ دولار)، (باستثناء الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) ٣٠٠ ٢٢٣ ٠٥٨ دولار تحت أبواب النفقات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠. وإذا أضيف التقدير البالغ ٧٠٠ ٧٥٧ ٢٦ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) للوظائف وتكاليف الموظفين الأخرى تحت باب الإيرادات ٣، يكون المبلغ الإجمالي ٨١٦ ٠٠٠ ٦٤٩ ١ دولار.

٤١ - وفي الجدول ٩ من المقدمة يقدر الأمين العام تكاليف الوظائف وغيرها من تكاليف الموظفين الممولين بموارد خارجة عن الميزانية بقرابة ٢٠٠ ٧٣٩ ٢٦٠ ١ دولار، ويشمل ذلك الموظفين الممولين من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. ولذلك، يمكن القول بأن تقديرات تكاليف الموظفين التي تمول من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية تبلغ ٢٠٠ ٥٥٥ ٩١٠ ٢ دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠.

٤٢ - وتنوّه اللجنة الاستشارية إلى أن البيانات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (A/53/5, Vol.1) تشير إلى أن حوالي ٢ ٠٤٨,٥ مليون دولار، أو نحو ٨٠ في المائة، من إجمالي الاعتماد المنقح البالغ ٢ ٥٤٢,١ مليون دولار يتصل بالمرتبات والتكاليف العامة للموظفين.

الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة المدرجة في الميزانية العادية

٤٣ - يطلب الأمين العام ما مجموعه ٨ ٩٣٣ وظيفة تحت أبواب النفقات وباب الإيرادات ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠. وترد في الجدول التالي الذي يشمل باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، مقارنة بين الطلب المتعلق بالفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ وجدول ملاك الوظائف المعتمد للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر أيضاً الجدول ٦ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة):

الاعتماد المقترح للموارد والوظائف في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠

(آلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموارد					
الوظائف الثابتة والمؤقتة			(بدولارات الولايات المتحدة)		
٢٠٠١-٢٠٠٠		١٩٩٩-١٩٩٨	٢٠٠١-٢٠٠٠		١٩٩٩-١٩٩٨
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المبلغ
٢٢,٨	٢٠٠٠	٢٢,٨	١٩٩٧	١٨,٤	٤٨٩٩٠٣,٢
١٨,٥					٤٦٨٩٩٥,٠
٧,٠	٦١٩	٧,١	٦١٧	٩,١	٢٢٩٥٦٨,٣
٩,٥					٢٢٩٥٦٨,٣
٢,٣	٢٠٥	٢,٣	١٩٩	٢,٢	٥٧٥٦٢,٨
٢,١					٥٣١٠٨,٨
١٢,٩	١١٣٤	١٢,٩	١١٢٦	١٠,٧	٢٦٦٧٢٨,٥
١٠,٥					٢٦٦٧٢٨,٥
٢٢,٦	١٩٩١	٢٢,٦	١٩٨٢	١٤,٤	٣٨١١٩٠,٥
١٤,١					٣٥٥٩٢٤,٨
٥,٨	٥١٤	٥,٨	٥٠٣	٥,٠	١٢٥٤٥٩,٥
٥,٠					١٢٥٤٥٩,٥
٨,٣	٧٣٠	٨,٤	٧٣٠	٥,٥	١٤٥٧٢٤,٠
٥,٤					١٣٥٥٧٤,٠
١٧,٣	١٥٢٢	١٧,٢	١٥٠٥	١٧,٣	٤٦٠٠٨٦,٦
١٧,٦					٤٤٦٢٩٧,٨
١,٠	٨٧	٠,٩	٨٢	٠,٨	٢٠٠٧٩,٩
٠,٧					١٧٩٤١,٥
٢,٣					٦٢٣٤٠,٢
٢,٣					٥٨٥٠٨,٥
١,٧					٤٥٦٥٣,٧
١,٤					٣٤١٧٣,١
١٢,١					٣٢٢١٩٩,٣
١٢,٤					٣١٤٧٤٦,٦
٠,٥					١٣٠٦٥,٠
٠,٥					١٣٠٦٥,٠
١٠٠,٠	٨٨٠٢	١٠٠,٠	٨٧٤١	١٠٠,٠	٢٥٢٩٩٠٣,٥
١٠٠,٠					٢٥٢٩٩٠٣,٥

المجموع

فئة الخدمات العامة والفئات								
الفئة الفنية والفئات العليا			المتصلة بها			المجموع		
٢٠٠٠-١٩٩٨	الزيادة	٢٠٠٠-١٩٩٨	الزيادة	٢٠٠٠-١٩٩٨	الزيادة	٢٠٠٠-١٩٩٨	الزيادة	٢٠٠٠-١٩٩٨
٢٠٠١	(النقصان)	١٩٩٩	(النقصان)	٢٠٠١	(النقصان)	١٩٩٩	(النقصان)	٢٠٠١
٣ ٧٠٧	٣ ٦٤٠	٦٧	٥ ٢١٥	٥ ٢٢٤	(٩)	٨ ٩٢٢	٨ ٨٦٤	٥٨ ^(١)
٥	٥	صفر	٦	٦	صفر	١١	١١	صفر
٣ ٧١٢	٣ ٦٤٥	٦٧	٥ ٢٢١	٥ ٢٣٠	(٩)	٨ ٩٣٣	٨ ٨٧٥	٥٨ ^(١)

(أ) تبلغ الزيادة تحت أبواب النفقات ٦١ ووظيفة؛ إلا أن العدد الصافي البالغ ٥٨ وظيفة يراعي خفض وظائف (وظيفة في الفئة الفنية ووظيفتان في فئة الخدمات العامة) تحت باب الإيرادات ٣ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤٤ - وكما يتبين من الجدول ٧ في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ فإن صافي الزيادة تحت أبواب النفقات في الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة الممولة من الميزانية العادية ومقداره ٦١ وظيفة ناتج عن الاقتراحات المتعلقة بما يلي:

٤٤	الوظائف الجديدة
٣٦	الوظائف المحولة من المساعدة المؤقتة العامة
١٩	الوظائف الملغاة
٦١	صافي الزيادة

٤٥ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن نقل الوظائف ضمن الميزانية العادية. وتشمل عمليات النقل ما مجموعه ٥٤٧ وظيفة فيما بين البرامج، والبرامج الفرعية داخل الأبواب، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ من خدمات الإدارة والدعم المركزي إلى شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، وهي ترد في الجدول الوارد أدناه المعنون "نقل الوظائف في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١".

٤٦ - وكما هو مبين في الفقرة ١٦ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن المقترحات المتعلقة بـ ٣٠ حالة لإعادة التصنيف ترد مفصلة في الجدول التالي أدناه المعنون "إعادة التصنيف لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وإعادة التصنيف المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في إطار الميزانية العادية".

فئة الخدمات العامة والنفقات المتصلة بها						الفئة الخشبية والنفقات العليا						
المجموع	المجموع الفرعي	الرئيسية	الترتيب الأخرى	خدمات الحرف المهنية المحلية	المجموع الفرعي	١/٢-٣	٤-٥	٦-٧	٨-٩	١٠-١١	١٢-١٣	١٤-١٥
٢٣	١٤	١٢	٢	٩	١	٣	١	١	١	١	١	- شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
٦	٢	٢	٤	٤	١	١	١	١	١	١	١	- نزاع السلاح
٤	١	١	٣	٣	١	١	١	١	١	١	١	- عمليات حفظ السلام
١٧	١٢	١٢	٥	٥	١	١	٢	١	١	١	١	- الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٩	٣	١	٢	٦	١	١	٢	١	١	١	١	- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٢	١٠	٤	١٢	١٢	١	١	٤	٤	٤	٢	٢	- البيئة
٢٦	٧	٧	١٩	١٩	٤	٤	٧	٢	١	١	١	- المستوطنات البشرية
١١	٥	٤	١	٦	١	١	٣	١	١	١	١	- المراقبة الدولية للمخدرات
١٤٠	٧٣	٧٣	٦٧	٦٧	١١	١٨	١٧	١٤	٧	١	١	- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٤	٤	٤	١٠	١٠	٢	٤	٢	١	١	١	١	- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٠	٥	٥	١٥	١٥	٥	٤	٣	١	٢	١	١	- اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٥	٦	٦	٩	٩	١	٢	٣	٣	٣	١	١	- اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ
١١	٧	٧	٤	٤	١	١	١	١	١	١	١	- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
٢	صفر	صفر	٢	٢	١	١	١	١	١	١	١	- حقوق الإنسان
١٢	٣	٣	٩	٩	٢	٢	٣	٣	٣	١	١	- حماية ومساعدة اللاجئين
٥	صفر	صفر	٥	٥	١	٢	٢	٢	٢	١	١	- مكتب منسق الشؤون الإنسانية
١١	٣	٣	٨	٨	١	٣	٢	٢	٢	١	١	- إدارة شؤون الإعلام
١٩٩	١٦٩	٩٦	١١	٣٠	٥	٧	٩	٥	٤	٤	٤	- الإدارة والدعم المركزي
١	١	١	صفر	صفر	١	١	١	١	١	١	١	- الرقابة الداخلية
٥٤٨	٣٢٥	١٤٣	١١	٢٢٣	٢٩	٥٤	٦٣	٤٤	١٧	٤	١	المجموع

فئة الخدمات العامة والنفقات المتصلة بها				الفئة الفنية والنفقات العليا					وكيل أمين عام	
الرتبة المحلية	الحرف	الخدمة الميدانية	خدمات الأمن	الرتب الأخرى	الرتبة الرئيسية	١-ف-٢	٢-ف-٣	٤-ف-٤	٥-ف-١	٦-مد
باب الميزانية والوحدة التنظيمية						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٦- الإعلام						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٧- مكتب وكيل الأمين العام للإعلام						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٧- مكتب خدمات الدعم المركزية، قسم تنظيم المحفوظات والسجلات، المقر						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٧- إدارة، فيينا، دائرة إدارة الموارد البشرية						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٧- وحدة الدعم الإلكتروني، قسم الدعم						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٧- إدارة، نيروبي، دائرة تكنولوجيا المعلومات						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-
٢٨- الرقابة الداخلية						١-ف-٥ إلى مد - ١	-	-	(١)	-
						١-ف-٢ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٣ إلى ف-٤	-	(١)	-	-
						١-ف-٤ إلى ف-٥	-	-	-	-

٤٧ - وترد في الفصل الثاني أدناه التعليقات المحددة للجنة الاستشارية بشأن مقترحات إعادة التصنيف.

٤٨ - وتعكس النسب المئوية لتوزيع الوظائف الثابتة بحسب الرتبة في الفئة الفنية والفئات العليا، المقترحة من الأمين العام للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تعزيزاً طفيفاً في الرتبين ف-٣/ف-٤ مقارنة بالاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ كما يلي:

الفئة الفنية والفئات العليا	٢٠٠١-٢٠٠٠	١٩٩٩-١٩٩٨
نائب الأمين العام	-	-
وكيل الأمين العام/ الأمين العام المساعد	١,٢	١,٢
مد - ٢	٢,٠	٢,١
مد - ١	٧,٠	٧,٠
ف - ٥	١٨,٥	١٨,٥
ف - ٤	٣٠,٦	٣٠,٤
ف - ٣	٢٨,٩	٢٨,٨
ف - ١/٢	١١,٨	١٢,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠

وتبدي اللجنة من جديد قلقها الذي أعربت عنه، في الفقرة ٧٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠١^(١)، إزاء استمرار انخفاض نسبة وظائف المبتدئين، والحاجة إلى تطوير الخدمة المدنية الدولية وتجديد دمائها. وتعتقد اللجنة اعتقاداً راسخاً أنه من الضروري القيام بأسرع ما يمكن باتخاذ خطوات في هذا المجال الحاسم لمستقبل المنظمة. وفي هذا الصدد، تشير إلى الجزء التاسع من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣، المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتنوّه إلى أن تقرير الأمين العام عن هيكل الوظائف في الأمانة العامة (A/53/955) لم يصدر إلا بعد أن انتهت من النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

المساعدة المؤقتة والخبراء الاستشاريون

٤٩ - كما يتبيّن من الجدول ٥ من المقدمة، تتضمن أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية المقترحة ما مجموعه ١٥٨,٣ مليون دولار في إطار تكاليف الموظفين الأخرى في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذا المجموع يشمل ٣٨ مليون دولار للمساعدة المؤقتة العامة. وكقاعدة عامة، فإن أكبر استخدام للمساعدة المؤقتة العامة يتجه إلى الموظفين الإضافيين خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته وتستخدم المساعدة المؤقتة العامة للاستعاضة عن الموظفين الذين يكونون في إجازات مرضية ممتدة أو في إجازات أمومة.

٥٠ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية تفصيلاً لموارد المساعدة المؤقتة العامة المقترحة حسب الأبواب، وقدم لها الجدول الوارد أدناه.

موارد المساعدة المؤقتة
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	اعتمادات ١٩٩٩-١٩٩٨	مقدار نمو الموارد	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠٠٠-٢٠٠١
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٨٢٠,٠	٢٨٢,٨	٥١,٩	١ ١٥٤,٧
٢ - إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٢ ٤٦٢,٨	٦٣,٦	١٠٧,٠	٢ ٦٣٤,٤
٣ - الشؤون السياسية	٤٣ ٨٩٤,٣	(٤٣ ١٥٣,٤)	٣٥,٨	٧٧٦,٧
٤ - نزاع السلاح	١٤٨,٩	٩٣,٥	١١,٣	٢٥٣,٧
٥ - عمليات حفظ السلام	٣ ٦٩٠,٧	٨٩١,١	٤٥٣,٦	٥ ٠٣٥,٤
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٤٥,٩	(٨,٠)	١,٢	٣٩,١
٧ - محكمة العدل الدولية	١٨٦,٠	٧٨,٩	١٢,٣	٢٧٧,٢
٨ - الشؤون القانونية	٣٤١,٤	(٧٦,٦)	١٢,٩	٢٧٧,٧
٩ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١ ٠٤٨,٨	٧٦٥,٨	٨٨,٣	١ ٩٠٢,٩
١٠ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية	٢٠٩,٤	٢٠,٠	١١,١	٢٤٠,٥
١١ ألف - التجارة والتنمية	٩٤٣,٥	٣٣٤,٧	٢٣,٢	١ ٣٠١,٤
١٢ - البيئة	٦٠,٨	٠,٠	٢,٣	٦٣,١
١٣ - المستوطنات البشرية	١٦٤,١	٢٧٤,٠	٢١,٣	٤٥٩,٤
١٤ - منع الجريمة والعدالة الجنائية	٣١١,٤	٤٥,٦	١٠,٨	٣٦٧,٨
١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات	٣٦٠,٦	٦٥,٩	١٢,٩	٤٣٩,٤
١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٠٩٠,٩	٩٣,٤	٥٧,٦	١ ٢٤١,٩
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٠١,٦	١٥٩,٨	٥٢,٤	٤١٣,٨
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا	١٤١,٠	٠,٠	٢,٦	١٤٣,٦
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٢٧٨,٧	٢٠٥,٩	١٦٠,١	١ ٦٤٤,٧
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧٢,٠	٢٤٩,٤	٣٢,٣	٣٥٣,٧
٢٢ - حقوق الإنسان	٢ ٧٦٧,١	(٨١,٣)	٤٩,٥	٢ ٧٣٥,٣
٢٣ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	١ ٧٥٧,٢	٠,٠	٣١,٨	١ ٧٨٩,٠
٢٤ - اللاجئين الفلسطينيين	٢٣,٦	٠,٠	١,٢	٢٤,٨
٢٥ - المساعدة الإنسانية	٣٤٥,٤	٢٠٤,٠	١٨,٧	٥٦٨,١
٢٦ - الإعلام	٣ ٥٣٨,٧	٢٠٩,٣	١٦٨,٨	٣ ٩١٦,٨
٢٧ - الإدارة وخدمات الدعم المركزية	١٢ ٩١٩,٢	(٣ ٥٦٢,٨)	٣٨٤,١	٩ ٧٤٠,٥
٢٨ - الرقابة الداخلية	٩٧,٣	٢٧,٢	٦,٠	١٣٠,٥
المجموع	٧٨ ٩٢٢,٣	(٤٢ ٨١٧,٢)	١ ٨٢١,٠	٣٧ ٩٢٦,١

٥١ - وكما يبدو من الجدول أعلاه، قلّصت تقديرات المساعدة المؤقتة العامة بحوالي ٤٢,٩ مليون دولار مقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٧٨,٩ مليون دولار. لكن هذا النقصان الصافي يعزى أساساً إلى خفض ٤٣,٢ مليون دولار في الباب ٣، حسبما يبينه الجدول الوارد أدناه.

المساعدة المؤقتة العامة في إدارة الشؤون السياسية

بآلاف دولارات الولايات المتحدة	
٢٦,٢	التوجيه التنفيذي والإدارة
٢٠٦,٢	برنامج العمل
١٥٨,٤	برنامج الدعم
	البعثات السياسية الخاصة:
(٤ ١٦١,٠)	مكتب الأمين العام في أفغانستان
(٣٥٥,٨)	عملية السلام في أمريكا الوسطى
(٢٣ ٠١٣,٩)	بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا
(٦ ٧٦٨,٦)	البعثة المدنية الدولية للتحقق في هايتي
(١ ٨٨٣,٩)	البعثة الموفدة إلى بروندي
(١ ٠٥٨,٩)	الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا
(١ ٣٩٤,٩)	مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال
(٣٢٤,٣)	المبعوث الخاص إلى سيراليون
(١ ٨,٢)	الخلاف القائم بين غيانا وفنزويلا
(١ ٠٢٢,٨)	مكتب الأمم المتحدة في بوغانفيل
(٨٢,٨)	الممثل الشخصي في تيمور الشرقية
(٢ ٠٣٣,٦)	مكتب الأمم المتحدة في ليبيريا
(١ ٨٦,٤)	المبعوث الخاص إلى أفريقيا
(١ ٢٣٩,١)	الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا

ويوضح الباب ٢٧ نقصانا قدره ٣,٦ ملايين من الدولارات. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في المقر إلى وظائف ثابتة (٥,٨ ملايين من الدولارات) يقابلها تخصيص موارد لصيانة نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مختلف المكاتب، و ٣٤ وظيفة ضابط أمن محلي في نيروبي. ويلاحظ في معظم الأبواب الأخرى زيادات المساعدة المؤقتة العامة، وفي هذا الصدد، حذرت اللجنة الاستشارية استخدام المساعدة المؤقتة العامة لتعويض النقصان في الوظائف الثابتة.

٥٢ - وفي مسألة ذات صلة لاحظت اللجنة الاستشارية أنه تمت في مناسبات عديدة تلبية الاحتياجات ذات الطابع المستمر، من الموظفين، أو اقترح أن تلبى، عن طريق المساعدة المؤقتة العامة بدلا من طلب وظائف مؤقتة أو ثابتة. وبناء على طلب اللجنة، قدم إليها الجدول الوارد أدناه.

المساعدة المؤقتة العامة لمناصب وظائف محددة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١^(١)

وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢/١	فئة الخدمات العامة	خدمات الأمن	الخدمة الميدانية	الرتبة المحلية	المجموع
الباب ٥										
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة (الفقرة ٥ - ٧٣)										
				٣	١	١	٢	٢	١٥	٢٥
الباب ١٦										
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الفقرة ١٦ - ألف - ١٢٨)										
			١						١	٢
المركز الإقليمي الإفريقي (الفقرة ١٦ - ألف - ١١٧)										
							٢٤			٢٤
الباب ١٧										
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الفقرة ١٧ - ١١٥)										
			١						١	٢
الباب ١٩										
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الفقرة ١٩ - ١٥٤)										
			١						١	٢
الباب ٢٠										

وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	فئة الخدمات العامة	خدمات الأمن	الخدمة الميدانية	الرتبة المحلية	المجموع
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الفقرة ٢٠ - ٦٤)										
١								١		٢
الباب ٢٢										
حقوق الإنسان: رواندا (الفقرة ٢٢ - ٨١)										
١									١	٢
حقوق الإنسان: كمبوديا (الفقرة ٢٢ - ٨١)										
١									١٨	١٩
الباب ٢٧ باء										
مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (الفقرة ٢٧ باء - ٦)										
١			١	١		١				٤
الباب ٢٧ جيم										
مكتب إدارة الموارد البشرية (الفقرة ٢٧ جيم - ٢٥)										
١				١	١	٢				٤
الباب ٢٧ هاء										
مكتب الأمم المتحدة في جنيف (الفقرة ٢٧ هاء - ٤٠)										
١			١							١
الباب ٢٧ واو										
مكتب الأمم المتحدة في فيينا (الفقرة ٢٧ واو - ٤٥)										
١			١			١				٢
الباب ٢٧ زاي										
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (الفقرة ٢٧ زاي - ٣٤ و ٣٦)										
١			١			٣٤			١	٣٦
صفر	صفر	١	٨	٧	٢	٥	٦٠	٢	٣٩	١٢٥

(أ) لا تشمل الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة للأنشطة غير المتكررة، مثل جمعية الألفية (الفقرة ١-٥٦).

وتأسف اللجنة لاستمرار استخدام المساعدة المؤقتة العامة، رغم ملاحظاتها السابقة، في غير الأغراض المحددة لها. وتكرر من جديد رأيها بأن استخدام المساعدة المؤقتة العامة ينبغي أن يكون مقصوراً على الاحتياجات اللازمة خلال فترات ذروة العمل وفي حالتها الإجازة المرضية وإجازة الأمومة. وتطلب اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين معلومات محددة في وقت مبكر عن التصرف في الموارد المبين في الجدول أعلاه، مشفوعة بمقترحات لتوفير وظائف مؤقتة أو وظائف ثابتة، أو بتفسير لضرورة استمرار استخدام المساعدة المؤقتة العامة.

٥٣ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقدير العام للمساعدة المؤقتة للاجتماعات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو ٣٨,٩ مليون دولار. أما التقدير المدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ فيبلغ ٤١,٤ مليون دولار. وأفيدت بأن هذه المبالغ مطلوبة لتغطية تكاليف استقدام مترجمين شفويين ومترجمين تحريريين وطابعين وموظفي خدمات مؤتمرات آخرين لفترة قصيرة.

٥٤ - وكما يتبين من الجدول ٥ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الطلب الإجمالي للخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء يبلغ ١٨,٦ مليون دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقابل ١٦ مليون دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أبلغت اللجنة بأن ١٠,٧ مليون دولار من هذا المبلغ الإجمالي يتصل بالخبراء الاستشاريين. وتذكر اللجنة بتوصياتها السابقة التي مفادها ألا يستعان بالخبراء الاستشاريين إلا حيث تكون الخبرة الفنية اللازمة غير متاحة "داخل المنظمة". وتؤكد اللجنة أهمية الالتزام الصارم بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣.

٥٥ - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن عدد الموظفين ذوي العقود الدائمة المعيّنين في بعثات حفظ السلام أو غيرها من البعثات الميدانية، وعدد الوظائف برتبة أمين عام مساعد ووكيل أمين عام في الأمم المتحدة والبرامج التابعة لها في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٩ والنسبة المئوية للعقود الدائمة والعقود المحدودة المدة في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بعام ١٩٩٩. ولم تقدم هذه المعلومات إلى اللجنة رغم أنها تسعى، دون جدوى، إلى الحصول عليها منذ عام ١٩٩٧. وتطلب اللجنة تقديم هذه المعلومات إلى الجمعية العامة قبل أن تنتهي من النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الموارد الخارجة عن الميزانية

٥٦ - تمثل تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية المبينة لأغراض الإعلام، في الميزانية البرنامجية المقترحة قسماً كبيراً من نفقات الأمم المتحدة. ويبين الجدول الوارد أدناه أن معظم الموارد الخارجة عن الميزانية تتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

المبلغ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية من المجموع	
		ألف - برامج ذات مجالس إدارة منفصلة
١ ٦٨٤ ٣٧٨,٢		مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
٧٧٢ ٧٨٦,٠		وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
٢١٣ ٤١٦,٤		برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات
١٨٢ ٧٠٩,٤		برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٨٩ ٧٠٤,٩		المستوطنات البشرية
٢ ٩٤٢ ٩٩٤,٩	٨٠,٥	المجموع الفرعي
		باء - صناديق التعاون التقني
١٧٢ ٤٨٢,٧		برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١١ ٥٣٧,٨		صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٢٧ ٢٥٩,٠		موارد أخرى
٤١١ ٢٧٩,٥	١١,٢	المجموع الفرعي
		جيم - رد تكاليف الدعم المقدم/الخدمات المقدمة
٨١ ٦٩٧,١		دعم أنشطة عمليات حفظ السلام
٢ ٧٥٥,٦		أنشطة التعاون التقني
٧٩ ٦٩٤,٧		مؤسسات الأمم المتحدة
٣١ ٣٩٨,٧		الصناديق الاستثمارية
١٩٥ ٥٤٦,١	٥,٣	المجموع الفرعي
١٠٩ ٩٦٢,٢	٣,٠	الصناديق الاستثمارية الفنية
٣ ٦٥٩ ٧٨٢,٢	١٠٠,٠	المجموع

٥٧ - وتستعرض اللجنة الاستشارية تقارير الميزانيات الإدارية ذات الصلة وتقدمها إلى مجالس إدارة مختلف البرامج المبينة في البندين ألف وباء بالجدول أعلاه (انظر التصدير الوارد آنفا). وغالبا ما تنظر اللجنة الاستشارية، في موارد أخرى خارجة عن الميزانية مودعة حسابات خاصة في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقدمة من الأمين العام. وتتلقى اللجنة كذلك معلومات كل سنتين عن حالة الصناديق الاستثمارية. وحسبما تشير الفقرة ٦١ أدناه، فإن اللجنة الاستشارية، وفقا لأحكام الفقرة ٢ في الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، تنظر في المقترحات المتعلقة بجميع الوظائف الجديدة في الرتبة مد - ١ وما فوقها، التي تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية والتي، خلافا لذلك، لا تخضع لفحص من قبل أية هيئة حكومية دولية؛ كذلك، يتعين إدارة جميع الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية بنفس القدر من العناية الذي يولى للوظائف الممولة من الميزانية العادية. وتتابع اللجنة هذه المسألة عن قيامها باستعراض الصناديق الاستثمارية.

٥٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بضرورة أن يقدم الأمين العام في تقاريره القادمة حسب الاقتضاء، تفسيرات عامة لأوجه التباين في الموارد المسقطه الخارجة عن الميزانية. وينبغي أيضا أن تبين الجداول الموجزة للاحتياجات والمخصصة لكل برنامج النسب المئوية لموارد الميزانية العادية وللموارد الخارجة عن الميزانية.

٥٩ - وعند الضرورة، تشير اللجنة الاستشارية في الفصل الثاني أدناه إلى مسألة المزج بين التمويل من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية الذي يتاح لتنفيذ برامج محددة. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أن هذا المزج لم يُشر إليه بصورة متسقة في جميع الأبواب ذات الصلة؛ وأنه ينبغي تصحيح ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة.

الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية

٦٠ - يتضمن الجدول ١٠ في مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أعداد ورتب الوظائف المتوقعة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لخدمات الدعم الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وحسبما يتضح من الجدول أدناه الذي قدم إلى اللجنة الاستشارية، يقدر أن تمول الموارد الخارجة عن الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ما مجموعه ٦ ٦٣٢ وظيفة بالمقارنة بما مجموعه ٧ ٦١٣ وظيفة للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. والمجموع المقدر مبدئيا للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ هو ٧ ٦٢٢ وظيفة. وقد أبلغت اللجنة بأن مجموع الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية يشمل وظائف لخدمات الدعم وللأنشطة الفنية (بما في ذلك الوظائف الممولة من الصناديق التنفيذية في المكاتب الرسمية للأمم المتحدة والوظائف الممولة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام). ويتضمن الجدول التالي توزيعا لتلك الوظائف حسب مصدر التمويل ويقارن مجموع التقديرات للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ بالعدد الكلي للوظائف في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

توزيع الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية حسب مصدر التمويل

باب الميزانية	خدمات الدعم	الخدمات الفنية	الخدمات التنفيذية	المجموع
الجزء الأول - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً				
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٤	-	-	٤
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٤	-	-	٤
٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٠	١١	-	٢١
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١١	١١	-	٢٢
الجزء الثاني - الشؤون السياسية وحفظ السلام				
٤ - نزاع السلاح				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	٢	-	٢
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	٢	-	٢
٥ - عمليات حفظ السلام				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢٧٩	١٧	-	٢٩٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٨٧	١٨	-	٣٠٥
الجزء الثالث - العدل والقانون الدوليان				
٨ - الشؤون القانونية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٦	-	-	١٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٦	-	-	١٦
الجزء الرابع - التعاون الدولي لأغراض التنمية				
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢٥	١٢	١٨	٥٥
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٦	٣	٩	٣٨
١٠ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	٧	١	٨
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	٤	١	٥
١١ - التجارة والتنمية				

باب الميزانية	خدمات الدعم	الخدمات الفنية	الخدمات التنفيذية	المجموع
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٨	٨	٢	٢٨
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٨	٨	٢	٢٨
١٢ - البيئة				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٥٣	١٠٦	٢٦٦	٤٢٥
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٣٣	٧٧	٣٨١	٤٩١
١٣ - المستوطنات البشرية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٦	٥١	٨٩	١٥٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٢	٥٩	٢١	١٠٢
١٤ - الجريمة والعدالة الجنائية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	١٣	٣	١٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	١٠	٣	١٣
١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٧	٢٤٤	٥٧	٣١٨
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٧	٢٤٢	٧٢	٣٣١
الجزء الخامس - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية				
١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٣٨	-	٣٢	٧٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٣٧	-	٢٣	٦٠
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٤٥	-	٢٥	٧٠
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٤٠	-	١١	٥١
١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢	-	٧	٩
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢	-	٣	٥
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٩	-	٢٣	٤٢

باب الميزانية	خدمات الدعم	الخدمات الفنية	الخدمات التنفيذية	المجموع
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٨	-	١٨	٣٦
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	-	١٣	١٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	-	١	١
الجزء السادس - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية				
٢٢ - حقوق الإنسان				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٤	١٧	٢٠	٥١
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٣	٨	٢	٣٣
٢٣ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	-	٥ ٠٥٦	٥ ٠٥٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	-	٤ ١٠٨	٤ ١٠٨
٢٤ - اللاجئون الفلسطينيون				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	-	٢٩	٢٩
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	-	٢٠	٢٠
٢٥ - المساعدة الإنسانية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٤٢	٧٩	٢١٢	٣٣٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٤٧	٩١	١٧٤	٣١٢
الجزء السابع - الإعلام				
٢٦ - الإعلام				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	-	٢٧	-	٢٧
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	-	٢٥	-	٢٥
الجزء الثامن - خدمات الدعم المشتركة				
٢٧ - الإدارة وخدمات الدعم المركزية				
ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١٥	-	-	١٥
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٥	-	-	١٥

باب الميزانية	خدمات الدعم	الخدمات الفنية	الخدمات التنفيذية	المجموع
باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١١٠	٦	-	١١٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١٠٨	٦	-	١١٤
جيم - مكتب إدارة الخدمات البشرية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢٥	-	-	٢٥
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٣	-	-	٢٣
دال - خدمات الدعم				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٨٦	-	-	٨٦
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٨٢	-	-	٨٢
هاء - الإدارة، جنيف				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٧٣	-	-	٧٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٧٥	-	-	٧٥
زاي - الإدارة، نيروبي				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٢١٩	-	-	٢١٩
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٢٧٥	-	-	٢٧٥
الجزء التاسع - الرقابة الداخلية				
٢٨ - الرقابة الداخلية				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٣٤	-	-	٣٤
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	٤٠	-	-	٤٠
المجموع الكلي				
١٩٩٨ - ١٩٩٩	١ ١٦٠	٦٠٠	٥ ٨٥٣	٧ ٦١٣
٢٠٠٠ - ٢٠٠١	١ ٢١٩	٥٦٤	٤ ٨٤٩	٦ ٦٣٢

٦١ - ووفقاً لأحكام الفقرة ٢ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، أقرت اللجنة الاستشارية، منذ تقديم تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، الطلبات التالية التي قدمها الأمين العام بشأن استمرار الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية في الرتبة مد - ١ وما فوقها:

(أ) وظيفة واحدة في الرتبة مد - ٢ في مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة.

(ب) وظيفة واحدة في الرتبة مد - ١ لمكتب المستشار الخاص للقضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة، لمدة سنتين (اعتباراً من ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩).

(ج) وظيفة واحدة في رتبة أمين عام مساعد للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، وتخضع لإعادة النظر في الفترة بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

مسائل أخرى

مدى مشاركة الهيئات المتخصصة في عملية التخطيط والبرمجة

٦٢ - قررت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من الجزء الثاني من قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ تحسين عملية التشاور في إعداد الخطة المتوسطة الأجل عن طريق جملة أمور، منها، التنفيذ التام للأنظمة التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم المتعلقة بالخطة المتوسطة الأجل، كما وردت في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (نقح فيما بعد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، وفي القواعد ذات الصلة.

٦٣ - وكما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨١ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩، يتطلب التنفيذ التام لهذه الأنظمة مشاركة أكبر من جانب الهيئات المتخصصة في عملية التخطيط والبرمجة؛ لأن عمل هذه الهيئات في ذلك المجال يؤثر في برنامج الأنشطة التي تشكل أساس الخطة المتوسطة الأجل، وبالتالي الميزانية البرنامجية. وفي هذا الصدد قدمت إلى اللجنة قائمة بالهيئات المتخصصة التالية والفترات التي تستعرض فيها برامج عملها للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١:

أبواب الميزانية التي استعرضت الهيئات المتخصصة
برنامج العمل المتعلق بها للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

الباب	البرنامج/البرنامج الفرعي	الهيئة التي اضطلعت بالاستعراض	تاريخ الاستعراض
٧	محكمة العدل الدولية	لجنة شؤون الميزانية والشؤون الإدارية التابعة للمحكمة	كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨
٩	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية		
	القضايا المتعلقة بنوع الجنس والنهوض بالمرأة	لجنة مركز المرأة	آذار/ مارس ١٩٩٩
	السياسات الاجتماعية والتنمية	لجنة التنمية الاجتماعية	شباط/فبراير ١٩٩٩
	السكان	لجنة السكان والتنمية	آذار/ مارس ١٩٩٩
	الإحصاءات	اللجنة الإحصائية	آذار/ مارس ١٩٩٩
	التنمية المستدامة	لجنة التنمية المستدامة	نيسان/أبريل ١٩٩٩
	الاقتصاد العام والإدارة العامة	خبراء معنيون ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة	أيار/ مايو ١٩٩٩
١١	التجارة والتنمية	مجموعة العمل ومجلس التجارة والتنمية	كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أيار/ مايو ١٩٩٩
١٢	البيئة	مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	شباط/فبراير ١٩٩٩
١٣	المستوطنات البشرية	لجنة المستوطنات البشرية	أيار/ مايو ١٩٩٩
١٤	مكافحة الجريمة	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	نيسان/أبريل / أيار/ مايو ١٩٩٩
١٥	المراقبة الدولية للمخدرات	لجنة المخدرات	آذار/ مارس ١٩٩٩
١٦	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	أيار/ مايو ١٩٩٩
١٧	التنمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	نيسان/أبريل ١٩٩٩
١٨	التنمية الاقتصادية في أوروبا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	أيار/ مايو ١٩٩٩

الباب	البرنامج/البرنامج الفرعي	الهيئة التي اضطلعت بالاستعراض	تاريخ الاستعراض
١٩	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أيار/ مايو ١٩٩٨
٢٠	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	أيار/ مايو ١٩٩٩

٦٤ - وتؤكد اللجنة الاستشارية من جديد الملاحظات والطلبات التي قدمتها في الفقرتين ٨٧ و ٨٨ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩^(١) اللتين طلبت فيهما أن تعرض عليها النتائج والقرارات التي تتخذ فيما يتعلق بالاستعراضات الحكومية الدولية التي تجريها الهيئات المتخصصة ذات الصلة عندما تستعرض الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية أن تنشئ الهيئات الحكومية الدولية المختصة آليات يمكن أن تنجز من خلالها ما تجريه من استعراضات قبل إعداد الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة. ولاحظت اللجنة الاستشارية التحسينات التي أدخلت في بعض استعراضات برنامج العمل، ولا سيما فيما يتصل باللجان الاقتصادية الإقليمية، إلا أنها تعتقد أنه من الممكن عمل المزيد في هذا الصدد، وأنه ينبغي الاهتمام بتقديم جميع المعلومات الضرورية للهيئات الحكومية الدولية المختصة في الموعد الملائم.

٦٥ - وتشجع اللجنة المزيد من المشاركة من جانب الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة، غير أنها ترى ضرورة أن تظل مسؤولية البت النهائي في الميزانية واقعة على عاتق الجمعية العامة التي تنظر في مقترحات الأمين العام بعد أن تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى التعليقات التي قدمتها في الفقرة ٢٩ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/53/7.

"ضمن الموارد المتاحة"

٦٦ - تلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق زيادة ممارسة بعض الهيئات الحكومية الدولية لمحاولة تحديد طريقة تمويل ولايات لم يوافق عليها بعد، في سياق القرارات الموضوعية في مخالفة لأحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. وتشير اللجنة إلى الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ بـ٢١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ الذي تقوم الجمعية العامة بموجبه في جملة أمور بما يلي:

"١ - تؤكد من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية."

"٢ - تؤكد من جديد أيضا على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

"٣ - تعرب عن قلقها إزاء ما تنحو إليه لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الدولية الحكومية في إقحام نفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية."

٦٧ - وفي مسألة ذات صلة بذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية استخدام عبارة "ضمن الموارد الموجودة" في عدد من قرارات ومقررات الجمعية العامة. ولدى الاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة بالصعوبات التي تفرضها هذه التحديدات على تنفيذ الأنشطة موضوع الولاية. وقد كتبت اللجنة عن هذا بتوسع^(٤). وتؤكد اللجنة مسؤولية الأمانة العامة عن إبلاغ الجمعية العامة بشمول ودقة عن وجود الموارد الكافية لتنفيذ أي نشاط جديد، ولكي يكون لهذا الإبلاغ معنى يجب أن يشارك فيه مدراء البرامج مشاركة كاملة.

تنفيذ الإصلاحات

٦٨ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا العرض للميزانية هو أول عرض يقدم بعد تنفيذ تدابير الإصلاح على النحو المعتمد بقراري الجمعية العامة ١٢/٥٢ ألف وباء المؤرخين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على التوالي. وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي في الميزانية البرنامجية المقترحة إعطاء معلومات عن تنفيذ مثل هذه التدابير وعن تأثيرها على تقديرات الميزانية.

المنشورات

٦٩ - يظل برنامج منشورات الأمم المتحدة سمة منتظمة للتعليق في تقارير اللجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة. وقد لاحظت اللجنة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أنه لم يحرز تقدم كبير على مر السنين في معالجة النقاط التي تثيرها اللجنة. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يرد بالتحديد على بواعث قلقها. ومنذ ذلك الوقت أصدرت وحدة التفتيش المشتركة تقريراً عن منشورات الأمم المتحدة (A/51/946)، وقدم الأمين العام تعليقات في الوثيقة A/52/685. وقدمت اللجنة التقرير الخاص بها (A/53/669) بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات الأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ويرد آخر عرض قدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع في الفقرات ٣٩ إلى ٤٥ من مرفق مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (Annex) One A/54/6 (Part

٧٠ - واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالمعلومات المقدمة بشأن دور مجلس المنشورات. وفي الفقرة ٩ من تقريرها (A/53/969)، طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام

"أن يبين، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما هي الخطوات التي اتخذت لتدعيم مجلس المنشورات، عن طريق تعزيز ولايته وأساليبه وممارساته الخاصة بالعمل لضمان أن يوفر المراقبة الفعالة الشاملة والإشراف والتنسيق، بالإضافة إلى التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن أنشطة النشر، على النحو الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة."

٧١ - وترى اللجنة الاستشارية، من الرد الوارد في الوثيقة A/54/6 (Part One) (Annex)، أن دور مجلس المنشورات سلبي أكثر من اللازم، على ما يبدو، وأنه لم يبلغ عن أي تقدم بشأن زيادة فعاليته. وتوضح اللجنة أن الأمر ليس مسألة مطالبة المجلس بالإشراف على محتويات المنشورات، وإنما قيام المجلس بوضع وسائل يمكن التأكد بها من مدى قيام الإدارات بالإشراف على محتويات منشوراته بشكل أكثر فعالية وكيفية تلبيتها لاحتياجات المستعملين النهائيين.

٧٢ - وثمة قضية أخرى تثير القلق تتصل بالتأخير في نشر بعض الوثائق الرسمية. وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢ بـ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ الذي أعربت فيه عن قلقها العميق إزاء الصعوبات المصادفة بسبب تعليق إصدار بعض المنشورات بجميع اللغات الرسمية، والتأخر في ترجمة الوثائق الرسمية، وطلبت إلى الأمين العام توفير جميع الموارد الضرورية لتصحيح هذا الوضع.

٧٣ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن إصدار المنشورات بجميع اللغات الرسمية، والذي كان قد توقف في منتصف سنة ١٩٩٥ بسبب القيود المالية، قد استؤنف. ويرجع البت في تحديد ما ينشر وبأي اللغات، إلى الإدارات واطاعة التقارير ومجلس المنشورات. وأحييت اللجنة الاستشارية علما بأن الأعمال المرجعية مثل حولية نزاع السلاح أو الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية العالمية تصدر بجميع اللغات الست الرسمية بينما تصدر منشورات أخرى، ولا سيما المنشورات ذات الطبيعة القطاعية أو التقنية الجارية بلغات الجمهور المستهدف على النحو الذي تقرره الإدارة واطاعة التقرير. وأوضح للجنة الاستشارية أن تأخر المنشورات الذي حدث خلال فترة التوقف تم تداركه الآن. وتم معالجة الحالة فيما يتعلق بوقائع الأمم المتحدة، وهي نشرة ربع سنوية كانت تصدر في السابق باللغات الرسمية الست ثم خفضت إلى اللغتين الانكليزية والفرنسية، بإصدار عدد واحد كبير لسنة ١٩٩٨ باللغات الاسبانية والروسية والعربية والصينية يغطي السنة بأكملها. وأوضحت اللجنة أنها لاحظت حالات تتعلق، على سبيل المثال، بمحكمة العدل الدولية لم يتم فيها تدارك التراكمات، وهي تحث على القيام بذلك بسرعة، وتطالب اللجنة بأن تشير

المعلومات المتعلقة بالمنشورات في سرد الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة بصورة ثابتة وبرمز حرفي، إلى لغة الإصدار.

٧٤ - وفيما يتعلق بالتأخير في إصدار الوثائق الرسمية، يلاحظ أن التأخيرات ترجع إلى التقديم المتأخر للوثائق لتجهيزها في خدمات المؤتمرات وليس إلى عملية التجهيز ذاتها. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم معالجة ذلك بإنشاء مراكز تنسيق في جميع الإدارات التي تقدم الوثائق لتأكيد الاتصال والتنسيق مع خدمات المؤتمرات. كما أن وضع أمانات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية الأربع للجمعية العامة في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات سهّل أيضا التنسيق مع أمانات هذه الهيئات التداولية وخدمات المؤتمرات.

٧٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه رغم عدم الالتزام بالكامل بحكم الأسابيع الستة، اتخذت خطوات لضمان التنسيق مع أمانات اللجان بشأن جدولة الوثائق لأغراض التجهيز والإصدار بحيث تصدر الوثائق المقدمة ضمن موعد نهائي معقول إلى الحد الممكن، قبل الاجتماعات التي ستعقد فيها. وترى اللجنة الاستشارية أن هذه الحالة غير مقبولة. ويجب اتخاذ خطوات لضمان أن تصدر جميع الوثائق التي أعدتها الأمانة العامة في الوقت المناسب. وقد ترغب الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أيضا في دراسة دورها في هذه المسألة. وفي هذا الصدد يُشجع الأمين العام على أن يقوم، عن طريق لجنة المؤتمرات، بتقديم مقترحات عن التعديلات الممكنة على النظام الداخلي بما في ذلك حكم "الأسابيع الستة" مع مراعاة الابتكارات التكنولوجية الحديثة التي تسمح بنقل أسرع للوثائق والمساعدة التي يمكن للأمم المتحدة تقديمها في هذا الشأن (انظر الفقرة ٧٧ أدناه).

٧٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدخال تكنولوجيا جديدة في دوائر الترجمة مكّن من إحراز زيادة متواضعة في الإنتاجية. بيد أن الاستفادة من هذه التكنولوجيا يحتاج إلى بعض الوقت باعتبار أن المترجمين يحتاجون إلى التدريب على التطبيقات التكنولوجية الجديدة. وقد تم توفير الوصول المباشر للمترجمين والمراجعين، بما في ذلك المترجمون التعاقديون، إلى قواعد بيانات المصطلحات والمراجع، وجّهز جميع المترجمين المعيّنين بحاسبات قوية. وعقب البحث والاختبار قدم الآن طلب شراء للحصول على برنامج الترجمة بمساعدة الحاسوب الذي يمكن أن يزيد تحسين الحالة. ويقدر أن ١٥ في المائة من ناتج الترجمة سيكون صالحا للترجمة بمساعدة الحاسوب. وهكذا ستكون المكاسب في الإنتاجية متواضعة في البداية ولكن النتائج الأفضل سوف تأتي بعد ذلك. وينبغي للأمين العام أن يتقدم بمؤشرات عن عبء العمل بالنسبة للكيفية التي يمكن بها أن تؤدي الإجراءات السابقة إلى تحقيق مكاسب في الإنتاجية، وأن يدرج هذه المعلومات في الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة (انظر أيضا الباب ٢ والباب ٢٧ دال في الفصل الثاني أدناه).

٧٧ - ونظرت اللجنة الاستشارية في القيود على استخدام وسائل الإعلام الالكترونية لمنشورات الأمم المتحدة وهي توصي بأن تتصدى الأمانة العامة لهذه

القضية بطريقة مركزية ومنسقة بقصد تحسين الوصول الالكتروني بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي للأمين العام أن يبيّن تنفيذ هذه التوصية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة. وقد علقت اللجنة بقدر أكبر على هذه المسألة في الفصل الثاني أدناه، ولا سيما فيما يتعلق بالاونكتاد واللجان الاقتصادية الإقليمية. كما تشير اللجنة إلى أحكام الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ جيم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

الطباعة

٧٨ - قدمت اللجنة الاستشارية عددا من الاستفسارات بشأن الطباعة. وتهتم اللجنة بأن تضع المنظمة أساسا منطقيا في تحديد المزج بين الطباعة الخارجية و "الطباعة في الداخل". وتكرر اللجنة طلبها بأنه ينبغي في وقت مبكر من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة توفير بيانات مقارنة عن جميع مقار الأمم المتحدة تغطي جميع المرافق المتاحة للأمم المتحدة، عن التكاليف النسبية للطباعة في الداخل وعن الاستعانة بالمصادر الخارجية. وعلى هذا الأساس ترى اللجنة أنه ينبغي وضع مبادئ توجيهية، وأن يراعى عند القيام بذلك إمكانية رفع مستوى القدرة في الداخل بتكنولوجيا جديدة تتيح السرعة والمرونة اللازمتين لإنتاج الوثائق داخليا. بيد أن اللجنة تعترف بأن بعض المنشورات تحتاج إلى تكنولوجيا خاصة للإنتاج لن يكون حصول الأمم المتحدة عليها فعالا من حيث التكلفة؛ وفي هذا الصدد ينبغي أن يستند الإذن بمثل هذا الإنتاج إلى مقاييس واضحة تكنولوجيا ومن حيث التكاليف، وأن تكون هناك حاجة ظاهرة له.

٧٩ - وفي مسألة ذات صلة في الفصل الثاني، الجزء الثامن أدناه، علقت اللجنة على الحاجة إلى التعاون بين الوكالات في الطباعة وعلى جهود تعزيز الخدمات المشتركة في هذا الصدد، ولا سيما في جنيف.

تكنولوجيا المعلومات

٨٠ - في الفقرة ٣٨ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، ذكر أنه "فيما يتصل بإيجاد ثقافة تنظيمية جديدة في هذه الأمانة العالمية في السنوات الأخيرة، جرى توظيف استثمار ضخم من أجل تسخير الفوائد المتحققة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة لتعزيز أهداف المنظمة". وفي الفقرة ٣٤ أشير إلى أنه "يُتوقع أن يكون للنهج المزدوج للاستثمار المستمر في التكنولوجيا وتدريب الموظفين أثر أعمق وأوسع انتشارا في فعالية المنظمة من الزيادات الإضافية المتواضعة في الموارد التي تركز حاليا على مجالات البرامج ذات الأولوية العالية".

٨١ - وطلبت اللجنة الاستشارية بيانات تتعلق بالموارد المستثمرة و/أو المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات تحت كل بند من بنود الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بالمقارنة مع فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتلقت الجدول الوارد أدناه.

الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠

الموارد اللازمة لتكنولوجيا المعلومات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات ٢٠٠١-٢٠٠٠								اعتماد ١٩٩٩-١٩٩٨								الباب
المجموع	لجنة تنسيق نظم المعلومات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل	الموارد البشرية (ج)	الصيانة	التطوير (ب)	اللوازم	البرامجيات (د)	المعدات الحاسوبية	المجموع	لجنة تنسيق نظم المعلومات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل	الموارد البشرية (ج)	الصيانة	التطوير (ب)	اللوازم	البرامجيات (د)	المعدات الحاسوبية	
٤٨٨,٠			٢١٥,٢		٣,٣		٢٦٩,٥	٤٢٦,٨			٢٩٠,٧		٣,٣		١٣٢,٨	١
٨٢٢٨,٥		٧٠٨,٠	٢٧٠٧,٢	٢٩٧,٦	٤٥٩,٦	١٢٣٢,٤	٢٨٢٣,٧	٦٩٨٣,٧		٧٠٨,٠	٢٢٤١,٥	٢١٩٩,٤	٣٤٩,٧	٣٢٤,٧	١١٦٠,٤	٢
١٥١١,٩		٤٨٩,٥	٣٨٤,٧	١٥١,٧		١٣٨,٩	٣٤٧,١	٢٩٢٧,١		٤٧٣,٢	٣٨٤,٧	٥٢,٥		٢٨٣,٤	١٧٣٣,٣	٣
١٤٨,٥			٦٢,١			١١,٥	٧٤,٩	١٤٦,٢			٦٢,١			١١,٥	٧٢,٦	٤
٢٢٤٤,٥			١٢٦٩,٥				٩٧٥,٠	٣٢٩٧,١			١٢٧٨,٣				٢٠١٨,٨	٥
٨٤,٢			٥١,٢				٣٣,٠	٢٩,٣			٩,٦				١٩,٧	٦
٤٨٧,٩		١٢٣,١				٨٩,٣	٢٧٥,٥	٤١٠,٠		٨٧,٨				٧٦,٠	٢٤٦,٢	٧
١١٠٢,٢		١٩١,٥	٣٣٧,٦			٢٨٧,٩	٢٨٥,٢	١٠٤١,٥		١٩١,٥	٢٤٥,٠			٢٥٨,٧	٣٤٦,٣	٨
٤٤١٨,٥		١٧١٧,٦	١٦٩٨,٢	٨٨,٧	٥٢,١		٨٦١,٩	٤٤٢٧,٦		١٧١٧,٦	١٧٠٤,٨	٨٨,٧	٥٢,١		٨٦٤,٤	٩
٣١٦٨,٣			٢٢١١,١			١٤٥,٣	٨١١,٩	٢٥٨٦,٤			٢٠٢٩,٢				٥٥٧,٢	١١ ألف
٣٩,٧			٢٩,٨			١,٥	٨,٤	٣١,٣			٢١,٤				٨,٤	١٢
١٦٣,٩							١٦٣,٩	١٤٤,٦							١٤٤,٦	١٣
١١٥,٨			٤٧,١				٦٨,٧	٨٧,٠			١٦,٤				٧٠,٦	١٤
٧٧٣,٨			٢٧١,٦	١٤٥,٩			٣٥٦,٣	٢٢٥,٥			١١٥,٤				١١٠,١	١٥
٢٠٥٧,٥		٣٣٩,٤	١٥,٨			٢٥٢,٦	١٤٤٩,٧	٢١٨٥,٨		٢١١,١	٩,٩			١١١,٣	١٨٥٣,٥	١٦
١٣٣٨,٧		٣٤٥,٥	٩٢,٨	١١٦,٢			٧٨٤,٢	٩١٨,٨		١٦٠,٦	٤٢,٣	١١٢,٧			٦٠٣,٢	١٧
١٥٦٧,٤			٨٨٠,٤		٥٨,٤	١٤٣,٢	٤٨٥,٤	١٩٦٩,٥			١٢٦٦,٨		٥٨,٤	١٥٨,٩	٤٨٥,٤	١٨
١٩٣١,٣		١٨٧,٣	١٤٥,٣			٦٢٢,٨	٩٧٥,٩	١٧٨٥,٥			١٩٢,١			٦٢٢,٨	٩٧٠,٦	١٩
١٣٧٢,٥		٥١١,٠	١٨٦,٨	٢٨٧,٦			٣٨٧,١	١٠٩٩,٧		٢٣٨,٥	٥٦,٨	١٩٨,٧			٦٠٥,٧	٢٠
٣٨٩,٩			٣٦,٥			٨٨,٧	٢٦٤,٧	٢٨٢,٥			٤٢,١			١٨,٩	٢٢١,٥	٢٢
١٢٦٤,٠		٣٩,٥	٧٢٥,٧			٢٧٤,٣	٢٢٤,٥	١٣٣٩,٢		٣٩,٥	١٠٣٤,٩			٤٠,٣	٢٢٤,٥	٢٥
٣١١١,٠		٣٠٥,٢	٨٨٩,٠			٧٠١,٣	١٢١٥,٥	٢٩٠١,٢		٣٠٥,٢	٨٨١,٣			٥٢٣,٣	١١٩١,٤	٢٦
٥١٩٠٢,٠	٣٠٠٠,٠	٢٦٦٨٥,٠	١٠٥٩٨,٩	٤٦١١,٣	٨٥٦,٨	٢٦٢٣,٤	٣٥٦٦,٦	٤٩٢٢٦,٧	٦٥٠٠,٠	٢٢٥٤٩,٨	١١٢٧٣,٩	٢٦٨٠,١	٧٢٣,٥	١٧٦٦,٦	٣٧٣٢,٨	٢٧
٤٣٨,٥			١٥٦,٦	٢٦,٨		٣٣,١	٢٢٢,٠	٤٥٢,٨			١٥٥,٢			٣٣,١	٢٥١,٩	٢٨
٤٥٨,٣	٤٥٨,٣							٣٥٧,٥								٢٩
٣٩٨٨,٢						٥٠٠,٠	٣٤٨٨,٢	٠,٠								٣١
٩٢٧٩٥,٠	٣٤٥٨,٣	٣١٦٤٢,٦	٢٣٠١٣,١	٥٧٢٥,٨	١٤٣٠,٢	٧١٤٦,٢	٢٠٣٧٨,٨	٨٥٢٨٣,٣	٦٨٥٧,٥	٢٦٦٨٢,٨	٢٣٣٥٤,٤	٥٣٤٤,٧	١١٨٧,٠	٤٢٣١,٠	١٧٦٢٥,٩	المجموع

حواشي الجدول

ملحوظة: ينبغي ملاحظة أن التعاريف المستخدمة لوجوه الإنفاق تسبق إلى حد كبير، التطوير الكثيف لتكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وبناء عليه، وحسبما ذكرت الأمانة العامة تعيين معالجة بعض المسائل المتعلقة بالتعاريف على النحو الملائم عمليا، وفي حالة الموارد البشرية، أدرجت في الأرقام الوظائف، والمساعدة المؤقتة العامة المكرسة حصرا لتكنولوجيا المعلومات بالمدى الذي تسنى معه تحديدها مباشرة. بيد أنه، وبما أن نسبة عالية من الموظفين تقضي جزءا من وقتها في مسائل تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، فإن إجمالي عنصر الموارد البشرية ربما يتجاوز بقدر كبير الأرقام المذكورة.

- (أ) تشمل البرامجيات اقتناء/استبدال مجموعات البرامج والتراخيص والاشتراك في خدمات الاتصال المباشر.
- (ب) يشمل التطوير الخدمات التعاقدية لتصميم النظم وتطويرها، والارتقاء بمختلف النظم وإعادة تشكيلها.
- (ج) تشمل الموارد البشرية تكاليف شؤون الأفراد وتكاليف الموظفين الأخرى بما في ذلك التدريب.

الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠

الموارد اللازمة لتكنولوجيا المعلومات موزعة حسب الباب
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الباب	اعتماد ١٩٩٩-١٩٩٨	نمو الموارد		تقديرات ٢٠٠١-٢٠٠٠
			المبلغ	النسبة المئوية	
١ -	تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٤٢٦,٨	٦١,٢	١٤,٣	٤٨٨,٠
٢ -	شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٦ ٩٨٣,٧	١ ٢٤٤,٨	١٧,٨	٨ ٢٢٨,٥
٣ -	الشؤون السياسية	٢ ٩٢٧,١	(١ ٤١٥,٢)	(٤٨,٣)	١ ٥١١,٩
٤ -	نزاع السلاح	١٤٦,٢	٢,٣	١,٦	١٤٨,٥
٥ -	عمليات حفظ السلام	٣ ٢٩٧,١	(١ ٠٥٢,٦)	(٣١,٩)	٢ ٢٤٤,٥
٦ -	الفضاء الخارجي	٢٩,٣	٥٤,٩	١٨٧,٤	٨٤,٢
٧ -	محكمة العدل الدولية	٤١٠,٠	٧٧,٩	١٩,٠	٤٨٧,٩
٨ -	الشؤون القانونية	١ ٠٤١,٥	٦٠,٧	٥,٨	١ ١٠٢,٢
٩ -	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤ ٤٢٧,٦	(٩,١)	(٠,٢)	٤ ٤١٨,٥
١١ ألف	التجارة والتنمية	٢ ٥٨٦,٤	٥٨١,٩	٢٢,٥	٣ ١٦٨,٣
١٢ -	البيئة	٣١,٣	٨,٤	٢٦,٨	٣٩,٧
١٣ -	المستوطنات البشرية	١٤٤,٦	١٩,٣	١٣,٣	١٦٣,٩
١٤ -	منع الجريمة والعدالة الجنائية	٨٧,٠	٢٨,٨	٣٣,١	١١٥,٨
١٥ -	المراقبة الدولية للمخدرات	٢٢٥,٥	٥٤٨,٣	٢٤٣,١	٧٧٣,٨
١٦ -	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢ ١٨٥,٨	(١٢٨,٣)	(٥,٩)	٢ ٠٥٧,٥
١٧ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٩١٨,٨	٤١٩,٩	٤٥,٧	١ ٣٣٨,٧
١٨ -	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١ ٩٦٩,٥	(٤٠٢,١)	(٢٠,٤)	١ ٥٦٧,٤
١٩ -	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٧٨٥,٥	١٤٥,٨	٨,٢	١ ٩٣١,٣
٢٠ -	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	١ ٠٩٩,٧	٢٧٢,٨	٢٤,٨	١ ٣٧٢,٥
٢٢ -	حقوق الإنسان	٢٨٢,٥	١٠٧,٤	٣٨,٠	٣٨٩,٩
٢٥ -	المساعدة الإنسانية	١ ٣٣٩,٢	(٧٥,٢)	(٥,٦)	١ ٢٦٤,٠
٢٦ -	الإعلام	٢ ٩٠١,٢	٢٠٩,٨	٧,٢	٣ ١١١,٠
٢٧ -	الإدارة وخدمات الدعم المركزية	٤٩ ٢٢٦,٧	٢ ٦٧٥,٣	٥,٤	٥١ ٩٠٢,٠
٢٨ -	الرقابة الداخلية	٤٥٢,٨	(١٤,٣)	(٣,٢)	٤٣٨,٥
٢٩ -	الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	٣٥٧,٥	١٠٠,٨	٢٨,٢	٤٥٨,٣
٣١ -	التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية	٠,٠	٣ ٩٨٨,٢		٣ ٩٨٨,٢
	المجموع	٨٥ ٢٨٣,٣	٧ ٥١١,٧	٨,٨	٩٢ ٧٩٥,٠

٨٢ - وبصرف النظر عن العبارة المقتبشة أعلاه بشأن أثر الموارد الإضافية "المتواضعة" المطلوبة لأغراض تكنولوجيا المعلومات، فإن اللجنة يساورها القلق بشأن الفجوة القائمة بين ما أبدى من عزم على إيجاد أمم متحدة مسيرة الكترونيا (انظر على سبيل المثال الفقرة ٢٧ دال - ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة) والانخفاض النسبي في مستوى الموارد المالية والبشرية المخصصة لتحقيق ذلك الهدف.

٨٣ - وقد أشارت اللجنة الاستشارية في الفقرتين ثامنا - ٩٥ واثامنا - ٩٦ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) إلى أنها أوصت^(٢) بوضع استراتيجية منسقة طويلة الأجل لتحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية من خلال الابتكار التكنولوجي لا في الأمم المتحدة وحدها وإنما على نطاق المنظومة بأسرها. وكانت اللجنة قد أوصت بجملة أمور، من بينها، تقديم استراتيجية وإطار زمني للتنسيق بين مختلف المبادرات الجاري الاضطلاع بها، وذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأوصت اللجنة في الفقرة ثامنا - ٩٦ بتعيين فرقة عمل لتكنولوجيا المعلومات. غير أن الرد المقدم من الأمانة العامة على النحو الذي يتضمنه السرد الوارد في نهاية الباب ٢٧ دال من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، غير مقنع ويدل على أنه لم يتم عمل أي شيء تقريباً منذ صدور توصيات اللجنة الاستشارية لأول مرة منذ عدة سنوات.

٨٤ - وردا على استفسارات اللجنة زادت الأمانة العامة موقفها إيضاحاً. وقد سلمت الأمانة العامة بالحاجة إلى استراتيجية شاملة للمعلومات إلا أنه لم يتم بعد مع الأسف وضعها وتنفيذها. ورأت الأمانة العامة أنه، لا يمكن مع ذلك وضع استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها في فراغ لأن هذه الاستراتيجية لا تحتاج فحسب إلى مشاركة من جانب الفنيين بل أيضاً من جانب وضاعى السياسات. وثمة عدد من الجوانب المنفصلة والتي تتربط مع ذلك فيما بينها يلزم النظر فيها وهي: (أ) الهياكل الأساسية؛ (ب) تطبيقات البرمجيات؛ (ج) الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ (د) الموارد البشرية. وأشارت الأمانة العامة إلى أن إعداد استراتيجية أو سياسة لتكنولوجيا المعلومات في المنظمة يحتاج إماماً بالحالة في جميع مراكز العمل، ودراية بالخطط المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في كل مجال من مجالات الاستخدام يضاف إلى ذلك أن هذه السياسة لا بد أن تستند واقعياً إلى القدرات القائمة والموارد المتاحة. وتلاحظ اللجنة هذه الشواغل، ولكنها على ثقة من أنه سيجري بذل أقصى جهد لإحراز التقدم. (انظر الفقرة ٩٢ أدناه).

٨٥ - وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري حالياً بذل جهود لإعداد مخطط عام للسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، يحدد بوضوح الدور الذي تضطلع به شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة، وينشئ مجلساً استشارياً فعالاً لتكنولوجيا المعلومات على صعيد تقرير السياسات (تدعمه أفرقة عمل تقنية)، ويوجد مزيداً من التنسيق بين المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات داخل المنظمة (بما في ذلك الأدوار التي تؤديها المكاتب الموجودة خارج المقر). ووفقاً لما أفادت به الأمانة العامة، فإن تعيين مدير جديد للشعبة في الآونة الأخيرة ستكون له فعاليتها في هذه العملية. بيد أن الأمانة العامة حذرت من أنه بعد سنوات من الافتقار إلى سياسات "حقيقية" في هذا المجال فإن إعداد استراتيجية فعالة على نطاق المنظمة على الوجه الأكمل يحتاج إلى الوقت والجهد.

٨٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى التعليقات التي أبدتها بشأن تكنولوجيا المعلومات في الفقرات ثامنا - ٨٠ إلى ثامنا - ١٠٤ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). ولاحظت اللجنة، بصفة خاصة، إنشاء لجنة تنسيق لتكنولوجيا المعلومات. وفي الفقرة ثامنا - ٩٣، أعربت اللجنة الاستشارية عن ثقتها من أن لجنة تنسيق تكنولوجيا المعلومات "ستكون قادرة على تطوير نظم المعلومات الجديدة بشكل منظم، ووضع مبادئ توجيهية لمعايير المعدات والبرامجيات، والحيلولة دون ما يبدو بمثابة نهج مجزأ أدى إلى استحداث نظم حاسوبية غير متجانسة وحيازة مجموعة متنوعة من البرامجيات حتى في نطاق التطبيق الواحد، فمثلا تستخدم حاليا برامجيات مختلفة في المقر وفي مراكز العمل الأخرى الموجودة خارج المقر. إن استخدام برامجيات مثل ورد برفكت وميكروسوفت ورد وباور بوينت وأكسيل في آن واحد، يجعل من الصعب على المستعملين أن يتقاسموا المعلومات دون استخدام مجموعة من تطبيقات التحويل. فالتطبيقات المستخدمة في جنيف على سبيل المثال تختلف عن التطبيقات المستخدمة في نيويورك".

٨٧ - وتلاحظ اللجنة بقلق رد الأمانة العامة الذي يرد قرب نهاية الباب الفرعي ٢٧ دال من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بأنه "نظرا إلى التغييرات الكثيرة في وظائف الإدارة العليا في شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، جرى تعليق أنشطة لجنة تنسيق تكنولوجيا المعلومات". وتتوقع اللجنة الاستشارية اتخاذ إجراء عاجل لتمكين اللجنة من العمل بفعالية.

٨٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا رد الأمانة العامة على القلق الذي أعربت عنه في الفقرة ثامنا - ٩٤ من تقريرها^(٢) بسبب الافتقار إلى معرفة شاملة بحالة التكنولوجيا في الأمم المتحدة. واللجنة واثقة من أن إعداد قائمة شاملة بالقدرات التكنولوجية يساعد في تناول توصية اللجنة بأن

"تقدم إليها معلومات عن مدى استخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بما يتصل بذلك من استثمار في الهيكل الأساسي والمعدات والبرامجيات، وذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة وميزانية حفظ السلام القادمتين".

٨٩ - وفي هذا الصدد، توضح اللجنة الاستشارية أن القدر المتاح من المعلومات عن الموجودات من المعدات معروض في مختلف أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة تحت أوجه إنفاق مختلفة وبشكل غير متسق، وبالمثل، هناك افتقار إلى الوضوح في سياسات الإحلال لمعدات التشغيل الآلي، وتطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقدم في الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة تحليلا ومبادئ توجيهية مقترحة لسياسة إحلال لمعدات التشغيل الآلي.

٩٠ - وترى اللجنة الاستشارية أن كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن يتضمن موجزا لجميع المقترحات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات من حيث ارتباط هذه المقترحات بالباب. وينبغي أن تشير المقترحات إلى ما استجد من تطورات في فترة السنتين السابقة والتغيرات المنتظرة في فترة السنتين المقبلة. وتوصي اللجنة

بتوزيع الموارد التقديرية في المستقبل بطريقة تتيح التمييز بين المبالغ المخصصة للصيانة، والدعم التشغيلي وتحسين البنية الأساسية من جانب، والمبالغ المخصصة للاستثمار في التكنولوجيا الجديدة بما في ذلك البحث والتطوير، من جانب آخر. وينبغي إجراء هذا التوزيع في كل باب من أبواب الميزانية، حسب الاقتضاء. وتساعد هذه المعلومات، مصحوبة في كل باب من أبواب الميزانية بتحديد واضح للمشاريع والمزايا المرتبطة بها، على النحو المذكور أعلاه، كل من اللجنة الاستشارية والجمعية العامة على إجراء تقييم أوضح لمستوى الموارد المستثمرة في هذا المجال والمزايا التي ينتظر تحقيقها من هذا الاستثمار. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون الحاجة إلى الارتقاء بقدرات تكنولوجيا المعلومات عذرا للإسراف في الإنفاق على المعدات الحاسوبية وصيانتها.

٩١ - واستنادا إلى المعلومات المقدمة من ممثلي الأمين العام، انتهت اللجنة إلى أنه لا توجد حاليا أية سياسة منسقة داخل الأمانة العامة فيما يتعلق بإعداد المواقع على الشبكة العالمية وإدارتها واستضافتها. ويخيل للجنة أن كل إدارة أو مكتب أو مركز يعمل إلى حد ما على مسؤوليته الخاصة في هذا الجانب الجديد والمهم من عمليات الأمم المتحدة مما يؤدي إلى تباينات واسعة في نوعية النواتج. وترى اللجنة أن ثمة ضرورة ملحة لتصحيح القصور الحالي على الفور. وتوصي اللجنة بأن تضطلع إدارة شؤون الإعلام، بالاشتراك مع شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، بدور قيادي في توفير التنسيق والمشورة (انظر الجزء السابع أدناه). وينبغي تشجيع جميع الإدارات التابعة للأمم المتحدة على إنشاء مواقع على الشبكة العالمية. غير أن تصميم هذه المواقع، واستكمال محتوياتها وصيانتها، وغير ذلك من جوانب إدارتها، ينبغي أن يكون مطابقا لمعايير قياسية وسياسات مشتركة معينة تحدد على أساس مركزي. وينبغي توجيه الاهتمام أيضا إلى الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ جيم فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة بين اللغات في مواقع الشبكة العالمية. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية الفقرتين ٢٣ و ٢٤ من تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي في ميدان المعلومات^(١). وتلاحظ اللجنة أيضا المعلومات الواردة في الفقرات ٢٥ إلى ٣٢ من التقرير نفسه باعتبارها تستكمل بعض الملامح الجديدة للمواقع التي تقام على الشبكة العالمية.

٩٢ - وتوجه اللجنة الانتباه إلى أن استعمال التكنولوجيا في الأمم المتحدة ينطوي على أهمية جوهرية لكفالة تأهب المنظمة بالقدر المناسب لمواجهة تحديات المستقبل، ومن الأهمية بمكان أن تتصدى الأمانة العامة للشواغل التي أعرب عنها حتى تنتقل من الواقع الراهن إلى الهدف الذي ذكره الأمين العام والمتمثل في جعل الأمم المتحدة مسيرة إلكترونية. وتطلب اللجنة أن يجري بصفة عاجلة صياغة استراتيجية المعلومات التي طال انتظارها وأن تقدم للجمعية العامة قبل نهاية دورتها الرابعة والخمسين، وفي هذا الصدد، تود اللجنة أن توضح أن استعمال التكنولوجيا الجديدة لا ينبغي أن يقتصر على مجرد شراء المعدات والبرامجيات وإقامة الهياكل الأساسية المناسبة. فلا بد أن ينطوي أيضا على بذل جهد متضافر ومتواصل من جانب الأمانة العامة لبث ثقافة تكنولوجيا المعلومات في كافة أرجائها. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تتقبل الإدارة العليا إقامة برنامج تدريبي شامل وإذكاء الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات في جميع أعمال الأمم المتحدة وعملياتها، وأن يصبح جزءا أساسيا من الأهداف التي تحتل أعلى سلم الأولويات على جميع أصعدة المنظمة. ومن الأمور الهامة أيضا أن تتحقق درجة أفضل من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وبرامجها في نيويورك، ومثال لذلك، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل القيام ما أمكن بتبادل أفضل الممارسات.

التوافق مع مشكلة عام ٢٠٠٠

٩٣ - في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية عن "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات" (A/53/513)، طلبت اللجنة أن تقدم إدارة الأمم المتحدة وجميع إدارات الصناديق والبرامج المشار إليها في الفقرة ١ من التقرير السالف الذكر تقارير إليها في موعد غايته أيار/ مايو ١٩٩٩ عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة التوافق مع مشكلة عام ٢٠٠٠. وطلبت اللجنة الاستشارية أيضا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تنسق إعداد هذا التقرير.

٩٤ - وتلقت اللجنة الاستشارية بعض المعلومات عملا بطلبها. وسوف تصدر هذه المعلومات كوثيقة للجمعية العامة، وقد ترغب الجمعية العامة في الإحاطة علما بها.

السفر

٩٥ - يتمثل المبلغ المطلوب للسفر عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ فيما مجموعه ٤٩,٣ مليون دولار، على النحو المبين في الجدول الوارد أدناه.

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠
موارد السفر المقترحة حسب الباب
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الباب	اعتمادات ١٩٩٩-١٩٩٨	نمو الموارد			تقديرات ٢٠٠١-٢٠٠٠
		المبلغ	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكلفة	
١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً	٧٠٩٥,٥	٧٩٠,٦	١١,١	٨٨١,٨	٨ ٧٦٧,٩
٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات	٥٩٦,١	١٥,١	٢,٥	٢٩,٩	٦٤١,١
٣ - الشؤون السياسية	٤ ٤٠٠,٦	(٢ ٢٢١,٨)	(٥٠,٥)	١٠٥,٩	٢ ٢٨٤,٧
٤ - نزع السلاح	٤٤٣,٥	(٢١٢,٦)	(٤٧,٩)	١١,٣	٢٤٢,٢
٥ - عمليات حفظ السلم	٤ ٤٦٣,٠	٥١,١	١,١	٢١٩,٢	٤ ٧٣٣,٣
٦ - الفضاء الخارجي	١٠٤,٧	٠,٠	٠,٠	٥,١	١٠٩,٨
٧ - محكمة العدل الدولية	١١٠,٣	(٢٥,٢)	(٢٢,٨)	٤,٢	٨٩,٣
٨ - الشؤون القانونية	٢ ٥٧٢,٩	٢٦,٣	١,٠	١٢٦,٤	٢ ٧٢٥,٦
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤ ٥٥٣,٣	٢٩٥,٤	٦,٥	٢٣٥,٧	٥ ٠٨٤,٤
١٠ - إنعاش أفريقيا	٢٤٠,٦	٠,٠	٠,٠	١١,٧	٢٥٢,٣
١١ - ألف التجارة والتنمية	١ ٨٢٩,٨	(٧٩,٤)	(٤,٣)	٨٥,٠	١ ٨٣٥,٤
١٢ - البيئة	٢٩٢,٩	(٤٩,٦)	(١٦,٩)	١١,٨	٢٥٥,١
١٣ - المستوطنات البشرية	١١٤,٠	٩٠,٠	٧٨,٩	١٠,١	٢١٤,١
١٤ - منع الجريمة والعدالة الجنائية	٢٣٩,٩	١٣٣,١	٥٥,٥	١٨,٢	٣٩١,٢
١٥ - المراقبة الدولية للمخدرات	١ ١٨٢,٢	٣٦٠,٧	٣٠,٥	٧٥,٠	١ ٦١٧,٩
١٦ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢ ٢٦٦,٠	(٢٩٢,٤)	(١٢,٩)	٩٦,٠	٢ ٠٦٩,٦
١٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١ ٣٣٠,١	٤,٩	٠,٤	٦٤,٨	١ ٣٩٩,٨
١٨ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٦٢٢,١	٠,٠	٠,٠	٣٠,٥	٦٥٢,٦
١٩ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ ٦٦٧,٣	٠,٠	٠,٠	٨١,٣	١ ٧٤٨,٦
٢٠ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٤٦٨,٨	٣٦,٠	٧,٧	٢٤,٥	٥٢٩,٣
٢٢ - حقوق الإنسان	٧ ٥٧٥,٩	٢٦,٧	٠,٤	٣٦٩,٣	٧ ٩٧١,٩
٢٥ - المساعدة الإنسانية	١ ٠٨١,٤	٥٥,١	٥,١	٥٥,٠	١ ١٩١,٥
٢٦ - الإعلام	١ ٢٤٣,٩	٦٧٧,٩	٥٤,٥	٩٣,١	٢ ٠١٤,٩
٢٧ - الإدارة وخدمات الدعم المركزية	١ ٠٨٩,٤	٣١١,٢	٢٨,٦	٦٨,١	١ ٤٦٨,٧
٢٨ - الرقابة الداخلية	٨١٣,٦	١١٢,٣	١٣,٨	٤٤,٩	٩٧٠,٨
المجموع	٤٦ ٣٩٧,٨	١٠٥,٤	٠,٢	٢ ٧٥٨,٨	٤٩ ٢٦٢,٠

٩٦ - وكما يتضح من الجدول أعلاه، فإن نمو الموارد البالغ ٤٠٠ ١٠٥ دولار يبدو نموًا متواضعًا. غير أنه ينبغي ملاحظة أن النقصان البالغ ٢,٢ مليون دولار الذي يظهر في الباب ٣ يتصل بالبعثات الخاصة. وتدرك اللجنة الاستشارية أهمية السفر لمتابعة أنشطة الأمم المتحدة. إلا أن السفر في الوقت نفسه يشكل أيضًا مجالا يمكن للإدارة الحكيمه أن تحقق فيه وفورات. والواقع أن كثيرا من الأسفار هي مسألة تقديرية وكما أشارت اللجنة في السابق، فإنه من الممكن تحقيق وفورات إذا خُطط للسفر بحيث يتم الجمع بين البعثات حيثما يكون ذلك ممكنا. وعلاوة على ذلك، فإن التطور التكنولوجي السريع في السنوات الأخيرة جعل السفر لا لزوم له في عدد من الحالات. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الاستشارية على التوسع في بعض الخدمات ومنها خدمات التداول عن بعد، والترجمات الشفوية والتحريرية عن بعد، إلى جانب الأشكال الأخرى من الاتصال الإلكتروني وإرسال المعلومات. وينبغي للأمين العام أن يبحث فيما إذا كان يستفاد في الرحلات الجوية من أنسب الأسعار، والقيام، عند الاقتضاء، بالاعتماد على قدر من المنافسة لتحقيق ذلك الهدف. واللجنة، إذ تأخذ العوامل المذكورة آنفا في الاعتبار، توصي بأن يستعرض الأمين العام جميع التدابير الممكنة التي تؤدي إلى مزيد من توفير في مجال السفر (انظر أيضا الفصل الثاني، الباب ٣ أدناه).

٩٧ - وبغية تيسير رصد الجمعية العامة لنفقات السفر، توصي اللجنة الاستشارية بأن تعود الأمانة العامة إلى ممارسة عرض التقديرات الخاصة بالسفر في الجداول التي تبين موجز الاحتياجات حسب وجه الإنفاق، وذلك في فئتين هما، سفر الممثلين وسفر الموظفين الرسمي.

الممارسات والسياسات المتعلقة بالموظفين

٩٨ - حافظت اللجنة الاستشارية على مر السنين على اهتمامها المتواصل بالسياسات والممارسات المتعلقة بالموظفين لما تتركه من أثر كبير بالنسبة لحسن إدارة المنظمة والاستخدام الكفء لمواردها. وكثيرا ما علقت اللجنة على نظام الموظفين المعقد، وإجراءات التوظيف المرهقة التي تستغرق وقتا طويلا، وعلى أهمية واستخدام موارد التدريب على نحو فعال.

٩٩ - ولاحظت اللجنة استمرار وجود عدد من المشاكل التي أشير إليها في الماضي. فعلى سبيل المثال، قد يكون مرد استمرار ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة إلى عدد من العوامل تشمل انعدام الكفاءة في عملية التوظيف والتعيين والتنسيب في الأمم المتحدة ومكاتبها الموجودة خارج المقر. وإضافة إلى ذلك، أشارت اللجنة إلى الأثر السلبي الذي ينجم عن القواعد والإجراءات المعقدة الحالية التي تتم بموجبها عمليات التوظيف والتعيين. وأشارت في هذا الشأن إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أبلغ عن هذا الموضوع في الفقرة ١٤١ من تقريره^(٧). فقد أشار المجلس إلى أن استعراضا أجراه مكتب الأمم المتحدة في جنيف للوقت الذي استغرقه التعيين في عام ١٩٩٥ كشف عن أن "شغل وظيفة من الفئة الفنية عن طريق التنسيب الداخلي أو الترقية قد استغرق ما بين ٦٨ و ٨٧ أسبوعا، وأن شغل وظيفة شاغرة بالتعيين من الخارج استغرق ما بين ٨٦ و ٩٩ أسبوعا". وأشار المجلس في الفقرة ١٤٢ من تقريره إلى أن التوظيف استغرق ما يزيد على سنة في عدة حالات.

١٠٠ - وثمة إجراءات اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا، وخاصة قرارها ٢٢١/٥٣، تؤثر مباشرة في عدد من المجالات الخاصة بإدارة الموظفين التي تشغل اللجنة الاستشارية. وقد طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمانة العامة تحديد أثر القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا على إدارة الموظفين.

١٠١ - ووفقا لمعلومات وردت من الأمانة العامة، فإن بعض جوانب قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣ ستساعد الأمين العام في وضع سياسات أو إجراءات ربما لم يكن من السهل تنفيذها لولا مثابرة الجمعية العامة، ومنها على سبيل المثال استحداث آليات المساءلة.

١٠٢ - ومن جهة أخرى، أطلعت الأمانة العامة أيضا اللجنة الاستشارية على الصعوبات التي تواجهها في مجال التطوير المهني لموظفي الرتبة ف - ٢ الحاليين، إلى جانب صعوبات التوظيف ونظام إدارة الوظائف الشاغرة. كما أبلغت الأمانة العامة اللجنة بقلقها إزاء الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا والتي تؤثر في امتحان الترقية التنافسي إلى الفئة الفنية لموظفي الفئات الأخرى.

١٠٣ - وترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحسين هذه الحالة إذا استطاعت الجمعية العامة، إعمالا للمبادئ العامة للسياسات الخاصة بالموظفين، أن تطلب إلى الأمين العام وضع مقترحات محددة تتعلق بالتنفيذ لتقدمها إلى الجمعية العامة. وسيكون بوسع الأمانة العامة، لدى وضع تلك المقترحات أن تنظر بعناية في الآثار التي تترتب، بالنسبة لأعمال المنظمة، على جميع الجوانب ذات الصلة من التوجيهات التي تعطيها الجمعية العامة، وأن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ما قد يطرأ من مشاكل في التنفيذ، وأن تقدم لها مقترحات ملموسة للتصدي لتلك المشاكل.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة حاليا والموجزة أعلاه، طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يعد تحليلا للحالة كيما تنظر فيه الجمعية العامة في وقت مبكر في دورتها الرابعة والخمسين.

١٠٥ - وشددت اللجنة الاستشارية على أن دور الأمانة العامة يتمثل في وضع الإجراءات اللازمة والآليات الإدارية لتنفيذ الولايات والتوجيهات التشريعية. ويحتاج الأمين العام إلى المرونة لاتخاذ الترتيبات الإدارية التي يراها مناسبة، وذلك في إطار المبادئ والسياسات العامة التي تضعها الجمعية العامة وطبقا لميثاق الأمم المتحدة.

مكاتب الاتصال

١٠٦ - يعالج هذا الموضوع في الفقرات ٩ إلى ٣٨ من مرفق مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (Annex) (A/54/6 (Part One)). ويُفترض أن هذه الفقرات تقدم ردا على ما طلبته اللجنة الاستشارية في الفقرتين ١١٥ و ١١٦ من تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وقد ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١٦ ما يلي:

"... إن مستوى الموارد المخصص لمكاتب الاتصال مرتفع، ومع ذلك، وكما يتضح من الفصل الثاني، فليس من الواضح تماماً ما يجري بالفعل إنجازه في بعض المكاتب؛ بينما يبدو أن البعض الآخر يعاني من قلة عدد الموظفين اللازمين للاضطلاع بأهدافه المنصوص عليها. كما أن تأثير التقدم الذي أحرز مؤخراً في تكنولوجيا الاتصال والحاسوب، إذا كان له تأثير، على هذه المكاتب ليس واضحاً. وترى اللجنة الاستشارية أن الوقت قد حان للاضطلاع باستعراض شامل لمكاتب الاتصال بغية تحديد المهام التي ما زالت هناك حاجة إلى أن تضطلع بها بالنظر إلى توافر القدرة على إجراء اتصالات فورية حول العالم. وينبغي توفير التمويل الكافي لتلك الأنشطة التي ما زالت الحاجة قائمة للاضطلاع بها، كما ينبغي استطلاع الفرص لضم ودمج الأنشطة والمهام التي تضطلع بها مكاتب الاتصال المختلفة. وينبغي أن يشار تحديداً إلى نتائج هذا الاستعراض وأن تظهر هذه النتائج بشكل محدد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١".

ولا يعالج رد الأمانة العامة الشواغل التي طرحتها اللجنة الاستشارية. وهو مجرد خلاصة وصفية لمختلف مكاتب الاتصال ويخلو من أي تحليل، لا يعطي دليلاً على أن استعراضاً ما قد أجري بالفعل. والواقع أن التغيير الرئيسي الذي يبدو أنه قد حدث يتمثل، كما يرد في الفقرة ١٥ من مرفق مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة، في أنه "في مقترحات الميزانية الحالية، تمثل الموارد المقترحة المدرجة ضمن الميزانية العادية لعمليات مكتب الاتصال زيادة عامة عن الموارد التي أتيحت في اعتماد فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ المنقح، الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى الوظائف". وقد أبلغت اللجنة فيما بعد، بناءً على طلبها، بأن مجموع موارد الميزانية العادية الخاصة بمكاتب الاتصال للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، مقارنة بمجموع هذه الموارد في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، هو على النحو الموضح في الجدول الوارد أدناه.

مكاتب الاتصال: عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية
والموارد غير المتعلقة بالوظائف

الموارد غير المتعلقة بالوظائف (بدولارات الولايات المتحدة)			الموارد المتعلقة بالوظائف		مكاتب الاتصال
٢٠٠٠-٢٠٠١			(عدد الوظائف)		
التقديرات (ب)	إعادة تقدير التكاليف	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف (د)	١٩٩٨- ١٩٩٩	١٩٩٨- ٢٠٠٠ ٢٠٠١	
٧٩ ٩٠٠	٣ ٧٠٠	٧٦ ٢٠٠	٧٠ ٣٠٠	٦	٦
صفر	صفر	صفر	صفر	٢	٢
٨ ٧٠٠	٤٠٠	٨ ٣٠٠	٨ ٣٠٠	٣	٣
١٤٠ ٣٠٠	(٣٠٠٠)	١٤٣ ٣٠٠	١٢٦ ٥٠٠	١٠	٧
٧٥ ٦٠٠	٣ ٤٠٠	٧٢ ٢٠٠	٥٠ ٥٠٠	٤	٣
١٠١ ٩٠٠	٥ ١٠٠	٩٦ ٨٠٠	٩١ ٣٠٠	٨	٧
٢٤ ٨٠٠	١ ٢٠٠	٢٣ ٦٠٠	٢٣ ٦٠٠	٣	٣
٤٣١ ٢٠٠	١٠ ٨٠٠	٤٢٠ ٤٠٠	٣٧٠ ٥٠٠	٣٦	٣١

ملحوظة: طلبت اللجنة الاستشارية إفادتها عن الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لمكاتب الاتصال، إن وجدت، ولم تتلق شيئا بهذا الشأن.

(أ) بمعدلات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

(ب) بمعدلات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

١٠٧ - وتأسف اللجنة الاستشارية لعدم وجود استجابة موضوعية بشأن هذه المسألة وتكرر تأكيد طلبها بإجراء استعراض وتحليل لوظيفة مكتب الاتصال.

التطوير الوظيفي في إطار خدمات اللغات (A/53/919)

١٠٨ - تذكر اللجنة الاستشارية بأنها دعت الأمين العام، في تقريرها (A/53/507)، إلى إعداد تقرير خاص يحلل المشاكل القائمة فيما يتصل بالتطوير الوظيفي في إطار خدمات اللغات. وقد حدد الأمين العام في الفقرة ١٦ من تقريره عن مسألة التطوير الوظيفي في إطار خدمات اللغات (A/53/919)، أربع فئات للتدابير التي يمكن اتخاذها لتناول هذه المسألة وأورد إيضاحات مفصلة في الفقرات ١٧ إلى ٢٧ من نفس التقرير. وورد في الفقرة ٢ من التقرير وصف موجز لأغراض التطوير الوظيفي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ذكره الأمين العام من أن التطوير الوظيفي مسؤولية يتقاسمها الموظفون والمنظمة وأنه "ينبغي ألا يكون التطوير الوظيفي مرادفاً فقط لوجود فرص للترقية. فعلى الرغم من أن وجود تلك الفرص يشكل أحد عناصر التطوير الوظيفي، فإنه ينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً لعوامل مثل إمكانية توسيع نطاق الخبرة المهنية والحصول على التدريب وفرص التطور".

١٠٩ - ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أنها لم تحصل من تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع على إجابة واضحة فيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت حالة التطوير الوظيفي للموظفين في خدمات اللغات أسوأ من حالة الفئات الوظيفية الأخرى في الأمانة العامة والمدى الذي بلغته هذه الحالة.

١١٠ - وقد أجرت الأمانة العامة بالفعل دراسة متعمقة لموضوع الآفاق الوظيفية للموظفين في إطار خدمات اللغات واتخذت الجمعية العامة إجراءً بهذا الشأن. وتشير اللجنة إلى أن الأمين العام قدم في تقريره الوارد في الوثيقة A/C.5/35/75 مقترحات إلى الجمعية العامة لإعادة هيكلة الوظائف في خدمات اللغات بالأمم المتحدة. وكان الغرض من إعادة الهيكلة تحسين الآفاق الوظيفية للموظفين في إطار خدمات اللغات. وقد نظرت اللجنة الاستشارية في مقترحات الأمين العام. كما أوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها الجمعية العامة بالموافقة على مقترحات الأمين العام^(٧). ووافقت الجمعية العامة أيضاً في تقريرها ٢٢٥/٣٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، على هيكل الرتب الجديد لتنفيذه في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٣، على النحو المقترح من الأمين العام.

١١١ - وترى اللجنة الاستشارية أن القائمين بصياغة التقرير الحالي للأمين العام (A/53/919) ربما لا يكونون على دراية بوجود التقارير السابقة وبما اتخذته الجمعية العامة من إجراءات متصلة بها، لأنه لم يرد ذكر لها في التقرير. وبناءً على ذلك، تطلب اللجنة الاستشارية الاضطلاع باستعراض شامل لرتب وظائف اللغات، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام وعرض نتائج الاستعراض على اللجنة للنظر فيها قبل إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وسيكون هذا الإجراء مماثلاً للإجراء المتبع في الاستعراض السابق لهيكل الرتب في وظائف اللغات. ويجب أن يشمل العرض المقدم للجنة الاستشارية معلومات عن تنفيذ "التدابير غير المتصلة بالميزانية" التي يمكن أن تتخذ لمعالجة المشاكل، على النحو المبين في تقرير

الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لأنه قد تم بالفعل تغيير هيكل الرتب في خدمات اللغات لتحسين الآفاق الوظيفية، يتعين على الأمين العام أن يقدم مبررات كاملة للأسباب الداعية إلى إجراء تغييرات إضافية. ويجب، على وجه الخصوص، إظهار أن الآفاق الوظيفية في إطار خدمات اللغات بالأمم المتحدة أقل مؤاتاة منها في الدوائر الأخرى بالأمم المتحدة.

أثر تدابير الاقتصاد على إنجاز خدمات المؤتمرات التي صدرت بها تكاليفات (A/53/833)

١١٢ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن أثر تدابير الاقتصاد على إنجاز خدمات المؤتمرات التي صدرت بها تكاليفات (A/53/833). وفي القرار ٢٠٨/٥٣ بـاء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أحاطت الجمعية العامة علما بالفقرة ٦٢ من تقرير لجنة المؤتمرات^(أ) التي أفادت بأنه لا يمكن لخدمات المؤتمرات بمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي أن تتحمل أي تخفيضات إضافية في الميزانية. وتذكر اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، أنها ناقشت، في تقريرها مسألة تخفيض الموارد لخدمات المؤتمرات بمكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا (انظر التقرير A/53/7، الفقرات ١٨ و ١٩ و ٥٠ إلى ٥٥). ويبدو للجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم تضع هذه الملاحظات في الاعتبار.

توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (A/53/826)

١١٣ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (A/53/826). وأحاطت اللجنة علما بالمعلومات الواردة في هذا الصدد، في جدول الإحصاءات عن الفترات من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وكذلك بالتدابير الخاصة بإجراء تحسينات على النحو المبين في الفقرة ١٠ من التقرير.

تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/53/827)

١١٤ - نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير الأمين العام عن تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/53/827). وأحاطت علما، بصورة خاصة، بالإجراءات التي ستتخذها الأمانة العامة، على النحو المبين في الفقرة ٢٧ من التقرير، لتقديم أفضل مرافق وخدمات ممكنة للمؤتمرات بما في ذلك إمكانية إنشاء دائرة للترجمة الشفوية بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتوجيه نظر هيئات الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية الأخرى إلى أحكام الفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

تشديد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك (A/53/347/Add.1)

١١٥ - وفيما يتصل بتقرير الأمين العام عن تشييد مرافق إضافية للمؤتمرات في أديس أبابا وبانكوك (A/53/347/Add.1)، ترحب اللجنة بالتقدم الذي أفاد به الأمين العام وتأكيد

من جديد أنه لا يطلب حالياً رصد موارد إضافية تتجاوز المبالغ التي سبق أن أذنت بها الجمعية العامة من أجل تشييد مركز المؤتمرات في أديس أبابا. وتحث اللجنة على إنهاء المناقشات الجارية مع الحكومة المضيفة دون مزيد من الإبطاء للسماح بتركيب مرافق الاتصالات بالسواتل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبملكية المنظمة الكاملة والخالصة للمعدات في الموقع. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي الوحيدة بين لجان الأمم المتحدة التي لا توجد لديها حتى الآن مرافق للاتصالات بالسواتل. وبالتالي، لا يمكن، على سبيل المثال، عقد المؤتمرات التداولية المتلفزة مع اللجنة.

دراسة شاملة لمسألة الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (A/53/643)

١١٦ - توضح الفقرة ٢ من تقرير الأمين العام (A/53/643) معدلات الأتعاب التي تدفع، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٣٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وذلك اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، لأعضاء لجنة القانون الدولي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمحكمة الإدارية للأمم المتحدة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

١١٧ - وتشير الفقرة ٣ من التقرير إلى أن الجمعية العامة قررت بعد ذلك، في قرارها ٢٤٠/٣٦ ألف المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، أن تصرف نفس معدلات الأتعاب لأعضاء اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ وبموجب الجزء السابع من القرار ٢٠١/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، قررت الجمعية العامة أن تصرف أتعاب أعضاء لجنة حقوق الطفل حسب معدلات الأتعاب المأذون بها في القرار ٢١٨/٣٥.

١١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٢٢ إلى ٢٩ من التقرير المعلومات الخاصة بالممارسة السائدة فيما يتعلق بصرف مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة للأتعاب. وتشير اللجنة إلى أن معظم الوكالات لا تصرف أتعاباً. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً المعلومات المتعلقة باستعراض الأمين العام لصرف الأتعاب، على النحو المبين في الفقرات ٣١ إلى ٥٤ من تقريره، وكذلك الآراء التي أعرب عنها رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ورئيس المحكمة الإدارية الدولية في الفقرات ٥٥ إلى ٥٧ من التقرير.

١١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ذكره الأمين العام في الفقرة ٦٣ من تقريره، من أنه، نظراً لأن آخر تنقيح أجرته الجمعية العامة للمعدلات بدأ سريانه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، فقد ترغب الجمعية العامة في النظر في زيادة معدلات الأتعاب بنسبة ٢٥ في المائة. وترد الآثار المالية لهذه الزيادة في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام. غير أن اللجنة الاستشارية توصي بأنه إذا قررت الجمعية العامة زيادة هذه المعدلات، فإنها ترى أن يكون ذلك اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

١٢٠ - وأورد الأمين العام في الفقرة ٦٥ من تقريره الآثار المالية لصرف الأتعاب لأعضاء ثلاث هيئات غير مشمولة بأحكام قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٣٥ و ٢٤٠/٣٦ ألف و ٢٠١/٤٤. وهذه الهيئات هي اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب.

١٢١ - غير أن معايير وسلطة صرف الأتعاب إلى أعضاء الهيئات والهيئات الفرعية تبقى حكرا على السلطة التشريعية للجمعية العامة، كما تبين الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام. واللجنة الاستشارية توافق على ذلك.

تدابير مقترحة لتحسين ربحية الأنشطة التجارية للأمم المتحدة (A/53/794)

١٢٢ - صدر هذا التقرير في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأشار إلى مراجعة شاملة جارية لاستخدام الحيز العام في المقر والمسائل ذات الصلة المتعلقة بالأنشطة التجارية؛ وأنه سيجري تقديم تقارير عن نتائج المراجعة في أبواب الإيرادات للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وترد ملاحظات اللجنة ذات الصلة بالموضوع في الفصل الثاني أدناه تحت بابي الإيرادات ٢ و ٣.

١٢٣ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالمعلومات الواردة في الفقرات ٥ إلى ٨ من التقرير بشأن التطورات المتصلة ببيع المنشورات في جنيف.

أثر تنفيذ المشاريع الرائدة على الممارسات والإجراءات المتعلقة بالميزانية (A/53/947)

١٢٤ - ونظرت اللجنة الاستشارية أيضا في تقرير الأمين العام عن أثر تنفيذ المشاريع الرائدة على الممارسات والإجراءات المتعلقة بالميزانية (A/53/947). ويقدم التقرير معلومات عن تنفيذ المشروع الرائد في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبمقتضى هذا المشروع، فوضت اللجنة السلطة في العديد من مجالات إدارة الموارد البشرية وجوانب محددة للإدارة المالية؛ وفي ضوء القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢ بشأن التغييرات المحتملة في الممارسات والإجراءات المتصلة بالميزانية، يشير التقرير إلى أن اللجنة لم تنفذ قط قرار تفويض السلطة بشأن المسائل المالية باستثناء ما يتعلق منها بشطب الممتلكات في الحالات المعروضة على مجلس حصر الممتلكات (A/53/947، الفقرة ٢). وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه، بالإضافة إلى المشروع الرائد في اللجنة، نُفذت مشاريع رائدة في مجالي الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية من بعد. ويجري حاليا استعراض نتائجها. وأبلغت اللجنة بتعليق تنفيذ المشروعين الرائدتين في فيينا والمقر حيث خلص مديرا البرنامجين إلى أنه من غير المرجح أن تتمخض عنهما نتائج مفيدة. وتوصي اللجنة بأن يواصل الأمين العام إبلاغ الدول الأعضاء، بما يضطلع به من مشاريع رائدة وبالنتائج المحرزة مقترنة بالميزانيات البرنامجية المقترحة. وينبغي للأمين العام في هذا الصدد، أن يراعي بالكامل الآراء التي أعربت عنها اللجنة في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والمقررات اللاحقة للجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

الآثار المترتبة على زيادة عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية في عمل المحكمة (A/53/326 و Corr.1)

١٢٥ - أحاطت اللجنة الاستشارية علما بهذا التقرير وأخذته بعين الاعتبار عند صياغة توصياتها المتعلقة بالبواب ٧ من الجزء الثالث في الفصل الثاني أدناه.

النفقات غير المنظورة والاستثنائية

١٢٦ - تعتقد اللجنة الاستشارية أن الوقت قد حان لاستعراض المستويات المحددة في قرار الجمعية العامة بشأن النفقات غير المنظورة والاستثنائية. وبناءً عليه، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تحليلاً إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والخمسين، مشفوعاً، إذا استلزم الأمر، بالمقترحات المتعلقة بتعديل المستويات المختلفة المحددة في القرار.

التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

١٢٧ - قدمت اللجنة الاستشارية تقارير إلى هيئات الأمم المتحدة التالية:

(أ) اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن الاستعراض العام لأنشطة المفوضية الممولة من الصناديق الطوعية، ١٩٩٦-١٩٩٨ (A/AC.96/884/Add.3)؛

(ب) المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن ميزانية البرنامج لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وعن الاستخدام المقترح للإيرادات الآتية من الفوائد، وتعيين مراجع حسابات خارجي للفترة من تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (WFP/EB.3/97/4-D/Add.2، WFP/EB.3/97/4-C/Add.2، WFP/EB.3/97/4-A/Add.2)؛

(ج) اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(د) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الميزانيتين المنقحتين لفترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٨-١٩٩٩ (UNEP/GCSS.V/INF/3)؛

(هـ) مجلس جامعة الأمم المتحدة عن البرنامج الأكاديمي للجامعة وميزانياتها المقترحين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (UNU/C/44/L.4/Add.1)؛

(و) لجنة المخدرات عن الميزانية البرنامجية المنقحة وتقرير أداء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وعن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/CN.7/1997/16)؛

(ز) المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (E/ICEF/1998/AB/L.2)؛

(ح) مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن الميزانية البرنامجية للمعهد لعام ١٩٩٨؛

(ط) المجلس التنفيذي لليونسيف عن سياسة رد النفقات
(E/ICEF/1998/AB/L.12)؛

(ي) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنقيح النظامين الماليين للبرنامج والصندوق وعن استعراض ترتيبات الصناديق الاستثمارية الثنائية والمتعددة الأطراف لصندوق الأمم المتحدة للسكان
(DP/1998/37-DP/FPA/1998/14)؛

(ك) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٨ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1998/36)؛

(ل) المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن تقرير أداء الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وعن الحسابات المراجعة لفترة السنتين ١٩٩٦
١٩٩٧ وعن البيانات والتقرير الماليين (WFP/EB.3/98/4-A/2، WFP/EB.3/98/4-C/2)؛

(م) اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن الاستعراض العام لأنشطة المفوضية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ (A/AC.96/900/Add.3)؛

(ن) مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن مشروع برنامج عمل المعهد وعن ميزانيته المقترحة لعام ١٩٩٩؛

(س) المجلسان التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف عن تنسيق عرض ميزانيات البرنامج والصندوق واليونسيف (DP/1999/7، DP/FPA/1999/3، E/ICEF/1999/AB/L.4)؛

(ع) المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن مرفق سلفيات تكاليف الدعم المباشر وعن التنقيحات المقترحة للأنظمة العامة للبرنامج وقواعده العامة وأنظمتها المالية (WFP/EB.1/99/4-B/1، WFP/EB.1/99/4-C/1/1)؛

(ف) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاحتياجات المنقحة للبرنامج للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والاحتياجات المقترحة للبرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١
(UNEP/GC.20/21)؛

(ص) اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن النموذج الأولي الميزانية البرنامجية السنوية للمفوضية (A/AC.96/900/Add.4)؛

(ق) لجنة المخدرات عن ميزانية الدعم المنقحة المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات والمخطط المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (E/CN.7/1999/14)؛

(ر) مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث عن الميزانية البرنامجية للمعهد لعام ١٩٩٩؛

(ش) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن إدارة المخاطر المالية للبرنامج التي تتضمن استعراضا لاحتياطي التشغيل (DP/1999/26)؛

(ت) لجنة المستوطنات البشرية عن الميزانية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (HS/C/17/9/Add.1)؛

(ث) المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن خطة البرنامج الاستراتيجية والمالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٠، وعن أداء الميزانية لعام ١٩٩٨ وتمويل برنامج تحسين الإدارة المالية (WFP/EB.A/99/5-A/3، WFP/EB.A/99/5-B/3، WFP/EB.A/99/5-C/3)؛

موقف اللجنة الاستشارية عموما بشأن التقديرات الأولية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

١٢٨ - استعرضت اللجنة الاستشارية ودرست بالتفصيل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وخلصت، نتيجة لذلك، إلى أنه لا يوجد مبرر لتغيير المستوى الإجمالي للموارد الذي يقترحه الأمين العام. وقد نبذ هذا الاستنتاج من عدد من العوامل.

١٢٩ - فمن جهة، وعلى سبيل المثال، يوجد حاليا بالنسبة للوظائف في الفئة الفنية والفئات العليا عامل شغور يناهز تسعة في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدمت اللجنة الاستشارية في الفقرات أعلاه وفي الفصل الثاني أدناه، بعدد من التوصيات ينطوي على خفض للتقديرات في أبواب محددة من الميزانية البرنامجية المقترحة.

١٣٠ - ومن جهة أخرى، أشار الاستعراض الذي أجرته اللجنة، على نحو ما يرد في الفصل الثاني أدناه، إلى العديد من المجالات التي قد تستلزم موارد إضافية في أبواب محددة من الميزانية البرنامجية المقترحة. وذكرت اللجنة أن فترتي السنتين الأخيرتين شهدتا تضيقا وتقييدا في الميزانية، مع ضرورة القيام أيضا باستيعاب تكلفة الأنشطة الإضافية، كالبعثات الخاصة، وتحقيق تخفيضات في الوظائف. وقد ساعدت المكاسب التي تحققت عرضا جراء أسعار العملة وانخفاض معدل التضخم في تلافي الآثار المترتبة على هذه التطورات، إلا أن الحالة لن تكون على هذا النحو دائما. وعلاوة على ذلك، أكد ممثلو الأمين العام للجنة أنه يجري حاليا اتخاذ الخطوات الرامية إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في الشواغر.

١٣١ - وذكرت اللجنة بالصعوبات التي أوردتها في الفقرات ٤ إلى ٩ و ١٠ إلى ١٢ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). فقد أشار في الفقرة ٢٧ من التقرير ذاته إلى أن الأحداث أثبتت فيما يبدو ما ذكرته اللجنة الاستشارية من أنه لم يمكن تحقيق تخفيضات بالحجم المطلوب بدون إجراء تخفيضات في الخدمات وتأخير وتأجيل للبرامج، وأن ذلك سينطوي أيضا على تدهور في نوعية الخدمات

وإنجازها في الوقت المناسب. وحذرت اللجنة من أن الاستمرار في الحيدان عن التطبيق الكامل لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ بجميع جوانبه، سيؤدي الى التشكك بصورة خطيرة في مصداقية عملية إعداد الميزانية التي يجسدها القرار.

١٣٢ - وكما كان الحال بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فإن الملاحظات والتوصيات المحددة التي أبدتها اللجنة الاستشارية بالنسبة لفرادى أبواب الميزانية، التي ترد في الفصل الثاني أدناه تنصب على ما يلزم عمله لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لمختلف الولايات والتوجيهات التشريعية.

الفصل الثاني

توصيات مفصلة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة

تقديرات النفقات

الجزء الأول

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

أولاً - ١ يشمل الجزء الأول من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً والباب ٢، شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. ويمثل التقدير الإجمالي البالغ ٢٠٠ ٩٠٣ ٤٨٩ دولار لفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ احتياجات الميزانية العادية لفترة السنتين للبابين ١ و ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

الباب ١

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

أولاً - ٢ يشمل الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً. ويمثل التقدير البالغ ٤٠٠ ٨٩٠ ٤٥٠ دولار قبل إعادة حساب التكاليف احتياجات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما يتضح من الجدول ١-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تقدر الموارد للجزء ألف (أجهزة تقرير السياسة) بمبلغ ١٠٠ ٣٢٢ ١٨ دولار بزيادة ١٥,٣ في المائة على فترة السنتين السابقة بينما تقدر الموارد للجزء باء (التوجيه التنفيذي والإدارة) بمبلغ ٣٠٠ ٥٦٨ ٢٧٠ دولار بزيادة ٥,٧ في المائة، أي بزيادة إجمالية قدرها ٩,٣ في المائة للجزء ألف وباء كليهما.

أولاً - ٣ وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١-١ (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة أن تقديرها الإجمالي يبلغ ٣٠٠ ٤٠٧ ١٠ دولار. ومن هذا المبلغ يتصل مبلغ ٣٠٠ ٩٠٦ ٦ دولار أساساً بمتطلبات المراجعة الخارجية للحسابات؛ ويشمل الجدول ١-١١ (٢) توزيعاً للمبلغ.

أولاً - ٤ وترد الاحتياجات الإجمالية من الوظائف لهذا الباب في الجدول ٣-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وكما يظهر في الجدول فإن العدد الإجمالي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ ١٣٩ وظيفة، بزيادة ٤ وظائف عن فترة السنتين السابقة.

أولاً - ٥ وقد أثارت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧^(١)، مسألة الموارد التي أتيحت لمكتب رئيس الجمعية العامة. وأعربت اللجنة في تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩^(٢) عن رأيها في ضرورة تزويد مكتب رئيس الجمعية العامة بالموارد الكافية.

ورأت أن هذه الحاجة أصبحت مؤكدة أكثر بسبب التوسع في جدول جلسات الجمعية العامة على مدار العام.

أولا - ٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه من جملة الاعتماد البالغ ٢ ١٣٣ ٥٠٠ دولار للجمعية العامة يتصل مبلغ ٦٠٩ ٠٠٠ دولار باحتياجات رئيس الجمعية العامة، ومبلغ ١ ٥٢٤ ٥٠٠ دولار بسفر ما يصل إلى خمسة من ممثلي الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا. وتطلب اللجنة الاستشارية، رغبة في كفاءة الوضوح والشفافية، أن تقدم إلى دورات الجمعية العامة تقديرات الدعم لرئيس الجمعية العامة مستقلة عن تقديرات سفر ممثلي أقل البلدان نموا.

أولا - ٧ وكما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة، يتكون الدعم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة قبل إعادة حساب التكاليف من مبلغ ٢٨٩ ٠٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة (الفقرة ١-٧)، ومبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لاحتياجات السفر التقديرية (الفقرة ١-٨)، ومبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار للخدمات المتنوعة (الفقرة ١-١١)، ومبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للضيافة (الفقرة ١-١٢). وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحات للموارد المقدمة لدعم رئيس الجمعية العامة. ومن المعلومات الإضافية التي قدمت إلى اللجنة شفويا وكتابة، رأت اللجنة أن أساس تقدير مبلغ ٦٠٩ ٠٠٠ دولار لدعم رئيس الجمعية العامة غير واضح. وتبين اللجنة أن التقدير هو بالفعل لدعم رئيسي الدورتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين. والحالة هذه، فإن اللجنة تركز على أهمية التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، ولا سيما القرار ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، الجزء ثالثا، الباب ١ باء، الفقرة ١١، والقرار ٢١٤/٥٣ الجزء رابعا، الفقرتان ١٣ و ١٤. وفي هذا الصدد توصي اللجنة بأن ترصد بدقة كفاية التقدير الحالي بقصد تعديله في ضوء التجربة.

أولا - ٨ وتقدم الفقرة ١-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة تفاصيل مختلف قرارات الجمعية العامة التي صدرت بموجبها اعتمادات لسفر ما يصل إلى خمسة من ممثلي الدول الأعضاء من أقل البلدان نموا إلى دورات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة من الفقرة ١-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه تم تطبيق معامل خصم يقرب من ٢٥ في المائة على إجمالي تقديرات سفر الممثلين على أساس تكاليف حضورهم في الدورات العادية والاستثنائية الماضية للجمعية العامة.

أولا - ٩ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن ممثلي الدول الأعضاء التي تعتبر أقل البلدان نموا أحيطوا علما باستحقاقاتهم في السفر إلى دورات الجمعية العامة عن طريق الكتيب المعنون "معلومات للوفود، مقر الأمم المتحدة". وترد هذه الاستحقاقات أيضا في نشرة الأمين العام ST/SGB/107/Rev.6 المؤرخة ٢٥ آذار/مارس. وتطلب اللجنة أن تضمن الأمانة العامة إبلاغ أقل البلدان نموا باستحقاقاتها حسب الأصول قبل بداية الجمعية العامة كل سنة.

أولا - ١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١-٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الموارد المقدرة للجنة الاستشارية بما في ذلك أمانتها تبلغ ٤ ٩١٧ ٥٠٠ دولار (قبل

إعادة حساب التكاليف) بما يعكس زيادة بنسبة ٣,٧ في المائة عن فترة السنتين السابقة. وكما يبين من الفقرة ١٧-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تقوم تقديرات السفر للجنة على أساس افتراض أن ١٣ عضوا لا يقيمون في نيويورك وأنهم بهذا يستحقون مدفوعات للسفر والإعاشة، أما الافتراضات المقدمة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ فتتضمن أعباء السفر والإعاشة لعدد ١٢ من الأعضاء.

أولا - ١١ فيما يتعلق بالتقديرات البالغة ٤٠٠ ٨٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) المتصلة برد تكاليف وأجور الطيران لزوجات ١٣ من أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، تلاحظ اللجنة عدم تطبيق أي معامل خصم على التقديرات وأنه لم ينظر في التجربة السابقة. وتطلب اللجنة تطبيق معامل خصم للميزانية البرنامجية المقترحة القادمة على أساس التجربة السابقة.

أولا - ١٢ وعلى النحو المبين في الجدول ١١-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة تصل الموارد المطلوبة لمجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك أمانته، إلى مبلغ ٤٩٠ ٨٠٠ ٤ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ وبالإضافة إلى ذلك يتوقع إتاحة ما مجموعه ٣٠٠ ٩٠٦ ٦ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفيما يتعلق بنطاق مراجعة الحسابات تسترعي اللجنة الاستشارية الانتباه إلى البند ٦/١٢ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة الذي ينص على أن مجلس مراجعي الحسابات مستقل تماما ومسؤول وحده عن سير أعمال مراجعة الحسابات. وتوجه اللجنة الانتباه أيضا إلى البند ٨/١٢ الذي ينص على أن يوفر الأمين العام لمجلس مراجعي الحسابات التسهيلات التي قد يحتاج إليها للقيام بمراجعة الحسابات.

أولا - ١٣ وتشير اللجنة إلى أنها سعت في تقريرها (A/53/513) بشأن التقارير المالية والبيانات والتقارير المالية المراجعة لمجلس مراجعي الحسابات إلى الحصول على معلومات عن عبء العمل لمجلس مراجعي الحسابات وأثره على الموارد. وأبلغت اللجنة بأنه قبل فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ كان المجلس يقدم حوالي ١٦ تقريرا خلال كل فترة من فترات السنتين إلى الجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين زاد عبء العمل على المجلس نتيجة لما يلي: (أ) المنظمات والأنشطة الإضافية بما في ذلك عمليات حفظ السلام التي احتاجت إلى تقديم ١٨ تقريرا إضافيا عنها في كل فترة سنتين، مما رفع العدد الإجمالي للتقارير المتعين تقديمها إلى الجمعية العامة والهيئات الأخرى إلى حوالي ٣٤ تقريرا، و (ب) الطلبات المتعلقة بإجراء مراجعات حسابية خاصة المقدمة من اللجنة الاستشارية ومن الجمعية العامة والتي بلغ عددها في الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٥ إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ حوالي ٢٧ طلبا تلقاها المجلس لإجراء مراجعات حسابية خاصة. ويوضح الجدول الذي يرد أدناه الزيادة في إجمالي تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات منذ الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة

تكاليف المراجعة الخارجية للحسابات

التكاليف (بدولارات الولايات المتحدة)	النسبة المئوية	فترة السنتين
١٩٩٥-١٩٩٤		
٢ ٩٨٠ ٤٠٠	٣٤,٦٠	الميزانية العادية
٢ ٢٩٦ ٧٠٠	٢٦,٧٠	عمليات حفظ السلام
٢ ٢٩٣ ٥٣٠	٢٦,٧٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف
١ ٠٣٣ ١٧٠	١٢,٠٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٨ ٦٠٣ ٨٠٠		إجمالي التكاليف
١٩٩٧-١٩٩٦		
٣ ١٣٠ ١٥٧	٣٣,٨٠	الميزانية العادية
٢ ١٥٤ ٢٦٠	٢٣,٣٠	عمليات حفظ السلام
٢ ٢٢٩ ٠٢٠	٢٤,١٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف
١ ٧٥٠ ٤٢٣	١٨,٩٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٩ ٢٦٣ ٨٦٠		إجمالي التكاليف
١٩٩٩-١٩٩٨		
٣ ٠٧٩ ٦٧٠	٣٢,٦٠	الميزانية العادية
١ ٩٩٤ ٧٢٠	٢١,١٠	عمليات حفظ السلام
٢ ٢٦٩ ٧٤٠	٢٤,٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف
٢ ١٠٥ ٥٨٠	٢٢,٣٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
٩ ٤٤٩ ٧١٠		إجمالي التكاليف

التكاليف		فترة السنتين
النسبة	(بدولارات الولايات المتحدة)	
المئوية		
٢٠٠١-٢٠٠٠		
٣٣,٩٠	٣ ٤٧٨ ٢٠٠	الميزانية العادية
١٧,٦٠	١ ٨٠٩ ٨٦٠	عمليات حفظ السلام
٢٣,٧٠	٢ ٤٣٦ ١٥٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/اليونيسيف
٢٤,٨٠	٢ ٥٤٦ ٣٤٠	برامج أخرى خارجة عن الميزانية
	١٠ ٢٧٠ ٥٥٠	إجمالي التكاليف

أولا - ١٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة، وجود مبلغ ٧٠٠ ٩٢٠ دولار يتصل بالرواتب وبتكاليف الموظفين العامة لأمانة المجلس، وأن هذا المبلغ مقترح على أساس وجود وظيفة واحدة في الرتبة د - ١ وأخرى في الرتبة ف - ٣ وأربع وظائف في فئة الخدمة العامة (الرتب الأخرى). ويعكس المبلغ إنشاء وظيفة في الرتبة ف - ٣ تم اقتراحها بالنظر الى تزايد حجم العمل بأمانة المجلس، لا سيما العمل المتصل بعمليات المراجعة الخاصة للحسابات. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذا الاقتراح.

أولا - ١٥ وبخصوص موارد مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (بما في ذلك مساهمة الأمم المتحدة في نفقات أمانة هذا المجلس)، يبين الجدول ١-١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة مبلغا قدره ٨٠٠ ٥٦٢ ٥ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) يمثل مساهمة الميزانية العادية في نفقات الأمانة المركزية للصندوق. ويوضح الجدول زيادة في الموارد قدرها ٩٠٠ ٥٥٣ ١ دولار أو بنسبة ٣٨,٧ في المائة بالمقارنة بفترة السنتين السابقة. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمم المتحدة ستعوض عن ذلك جزئيا بالإيرادات المتأتية من تأجير أماكن العمل في نيويورك والمقدرة بمبلغ ٣٠٠ ٢١٦ ١ دولار، ومبلغ ٤٠٠ ٧٥ دولار بالنسبة لجنيف، والتي ستدرج في باب الإيرادات ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتتمثل الزيادة الموضحة في الفقرة ١-٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، الترتيبات المنقحة القائمة بين الأمم المتحدة والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية طبقا لقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وحسبما يرد في الفقرة ١-٣٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، فإن الآثار في الميزانية العادية المترتبة على الإجراءات التي ستتخذها اللجنة الدائمة لصندوق المعاشات التقاعدية وقرار الجمعية العامة المتصل بتوصيات الصندوق، ستكون موضوع بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

أولا - ١٦ وحسبما يرد في الجدول ١-١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ احتياجات المكتب التنفيذي للأمين العام، قبل إعادة تقدير التكاليف، ٣٠٠ ٥٦٨ ٢٧ دولار. ويبين الجدول ١-١٧ مجموع عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وهو ١٢١ وظيفة مقابل ١١٨ وظيفة لفترة السنتين السابقة. ويرد في الفقرتين ١-٥٤ و ١-٨٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة شرح لإنشاء الوظائف الإضافية الثلاث. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١-٥٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أن الغرض من اعتزام إنشاء وظيفة جديدة في الفئة ف - ٥ وهو مساعدة نائبة الأمين العام في مسؤولياتها المتصلة بعملية الإصلاح الجارية. وهناك أيضا اقتراح لإعادة تصنيف وظيفة كاتب الخطب من الفئة ف - ٢ الى الفئة ف - ٣. وتعرب اللجنة الاستشارية عن عدم اقتناعها بضرورة إنشاء وظيفة جديدة في الفئة ف - ٥، وخصوصا في ضوء المعلومات الواردة في الفقرة ١ ألف - ٣ من تقرير الأمين العام المشمول بالوثيقة A/52/303. غير أن اللجنة الاستشارية ترى أنه إذا كان الأمين العام يعتقد بوجود حاجة في هذا المجال، فإنه يتعين اللجوء الى نقل إحدى الوظائف، لا سيما من المكاتب التي تشملها عملية الإصلاح. وتوصي اللجنة الاستشارية بإقرار إعادة تصنيف وظيفة كاتب خطب من الرتبة ف - ٢ الى الرتبة ف - ٣.

أولا - ١٧ وحسبما يرد في الفقرة ١-٥٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تندرج في التقديرات موارد قيمتها ٦٣٩ ٠٠٠ دولار للأنشطة المتصلة بعقد جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية. وحسبما يرد في الفقرة ١-٥٦ (أ) فإن المبلغ المطلوب وهو ٥٦٤ ٠٠٠ دولار يعادل التكلفة السنوية لخمسة موظفين (وظيفة واحدة للمنسق برتبة أمين عام مساعد، واثنان إحداهما في الرتبة ف - ٥ والثانية في الرتبة ف - ٤ واثنان في فئة الخدمات العامة)؛ وإضافة الى ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات من العمل الإضافي المذكورة في الفقرة ١-٥٦ (ج) التي تبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار تتعلق بعقد جمعية الألفية. وتلاحظ اللجنة أيضا وجود مبلغ قدره ٦٠ ٠٠٠ دولار في الفقرة ١-٥٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة يتعلق بسفر منسق جمعية الألفية وموظفيه.

أولا - ١٨ وتشير اللجنة الاستشارية الى أنه لم يقدم أي بيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الاحتياجات الخاصة بعقد جمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية. وتعتقد اللجنة أن هناك اتجاها للعودة الى التمويل من الميزانية العادية حينما لا يفي التمويل المتأتي من التبرعات بالغرض أو حين لا يصبح متاحا، أو عندما تعود موارد الميزانية العادية الموجودة غير كافية لتمويل تكاليف الأنشطة التي يتقرر القيام بها في منتصف فترة السنتين دون تقديم أية آثار تترتب عليها في الميزانية البرنامجية. وتطلب اللجنة من الأمانة العامة أن تلتزم التزاما صارما في المستقبل بالمبررات واللوائح والأنظمة ذات الصلة المتعلقة بالتوصيات التي تصدر عن جميع الهيئات الحكومية الدولية والتي تنشأ عنها آثار مالية أو إدارية بالنسبة للمنظمة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة معلومات مفصلة عن الوظائف والتكاليف الأخرى ذات الصلة التي سيجري استخدامها خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لدعم عقد جمعية الألفية. وطلبت اللجنة أيضا من الإدارة تحديد أبواب الميزانية التي تحمّل بالتكاليف خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وأبلغت اللجنة بأن تكاليف الموظفين في عام ١٩٩٩ المتعلقة بعقد جمعية الألفية تتأتى من البابين ١ و ٢ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الموارد

تُقدم في إطار بند المساعدة المؤقتة العامة وبأنه ليست هناك وظائف تشغل لأغراض تعيين الموظفين فيما يتصل بعقد جمعية الألفية.

أولا - ١٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١-٥٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة وجود موارد مقدرة خارجة عن الميزانية قيمتها ٩٠٠ ٧٢٠ دولار تتعلق بثلاث وظائف (وظيفة واحدة في الفئة مد - ٢، وأخرى في الفئة ف - ٥، وثالثة في فئة الخدمات العامة) ممولة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام؛ وأن هذه الوظائف تمويل من حساب الدعم منذ عام ١٩٩٢. ووفقا للفقرة ١-٥٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتمثل الهدف من إنشاء هذه الوظائف في المساعدة على تقديم التوجيه العام للإدارات المكلفة بحفظ السلام وكفالة التنسيق الفعال للأنشطة التي تؤثر على حفظ السلام أو تساهم فيه. وتعتقد اللجنة بأن الدور الذي يضطلع به الأمين العام في حفظ السلام والأنشطة ذات الصلة به دور دائم، وحسبما يبدو، من المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية من ممثلي الأمين العام، فإن هذه الوظائف الثلاث تقدم خدمات مطلوبة باستمرار. ولهذا السبب، توصي اللجنة بأن يقترح الأمين العام، في الجزء الأول من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، خيارات مختلفة لتمويل هذه الوظائف على نحو مستمر.

أولا - ٢٠ وحسبما يرد في الفقرة ١-٥٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتعلق مبلغ ٢٠٠ ٣٨٢ دولار بالخبرة الفنية الخارجية التي يحتاج الأمين العام ونائب الأمين العام إلى الرجوع إلى مشورتها في مختلف المجالات. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الخبرة الفنية الخارجية خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التمسست من خبراء استشاريين من غواتيمالا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية غير أن اللجنة لم تقتنع بالحاجة إلى بعض الخدمات التي قدمها الاستشاريون. وهي واثقة من أن الخبرة الفنية المتاحة داخل المنظمة ستستخدم بالكامل قبل اللجوء إلى الخبرة الفنية الخارجية.

أولا - ٢١ وأبلغت اللجنة الاستشارية بوجود موارد قيمتها ٥٠٠ ٢٠٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) تتعلق بالخبرة الفنية الخارجية المطلوبة في إطار وحدة التخطيط الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة الاستشارية بالفقرة ٦، الباب ١ ألف، الجزء ثالثا من قرار الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠ الذي قررت بموجبه إبقاء مستوى الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين والخبراء في وحدة التخطيط الاستراتيجي قيد الاستعراض. واللجنة الاستشارية واثقة من أنه سيجري تقديم تفسير واضح في هذا الصدد في الميزانية المقبلة.

أولا - ٢٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفقرة ١-٦٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة وجود مبلغ قدره ٤٠٠ ٢٠٠ دولار يتصل بالأثاث والمعدات الخاصة بالمكتب التنفيذي للأمين العام، من أجل استبدال معدات التشغيل الآلي للمكتب، كما تلاحظ أنه "لم تتح للمكتب أية موارد جديدة منذ فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣". وقد تعين التخلي عن مبالغ قدرها ٢٩٤ ٠٠٠ دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تتعلق ببرنامج استبدال معدات المكتب بسبب التخفيضات التي أمرت الجمعية العامة بإجرائها في قرارها ٥٠/٢١٤

المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. ويمثل الاعتماد المخصص لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ قيمته ٦٧ ٦٠٠ دولار استعادة جزئية لاحتياجات عامي ١٩٩٦-١٩٩٧.

أولا - ٢٣ وبخصوص مكتب المدير العام في جنيف، تلاحظ اللجنة الاستشارية في الجدول ١-٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الموارد المطلوبة تبلغ ٢٦٦ ٥٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)؛ منها مبلغ تقديري من الموارد الخارجة عن الميزانية قيمته ٥٤٧ ٧٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفقرة ١-٦٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن المكتب ينظر في إمكانية إنشاء شبكة "تضم تدريجيا مؤسسات ذات صلة في مناطق أخرى من أوروبا، وستؤدي إلى إنشاء مجمع للخبرات الفنية لدعم الحكم الصالح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة". وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة الاستشارية أن يخضع إنشاء هذه الشبكة للاستعراض لتحديد ما إذا كان يجري الاضطلاع بهذه الأنشطة أو يجب الاضطلاع بها بواسطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أو الوحدات الفنية الأخرى ذات الصلة بالمسائل الاقتصادية، أو الوكالات المتخصصة بدلا من اضطلاع مكتب المدير العام بها.

أولا - ٢٤ وتفهم اللجنة الاستشارية من الفقرة ١-٧٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن المدير العام في فيينا مسؤول عن جميع أنشطة الأمم المتحدة في فيينا. وطبقا لما ورد في نشرة الأمين العام (ST/SGB/1998/16) تضم هذه الأنشطة مهمتي الاتصال والتمثيل ومسؤوليات تتصل بدائرة الأمم المتحدة للإعلام، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، وشعبة الخدمات الإدارية والمشتركة. وتقترن مسؤوليات المدير العام في فيينا بمسؤوليات المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. كذلك، يندمج مكتب المدير العام مع مكتب المدير التنفيذي ويتلقى الدعم من موارد مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وقد أوردت اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/53/7، الفقرات ٥١ إلى ٥٧) بعض المشاكل التي ما فتئت تواجهها مكاتب الأمم المتحدة في فيينا، ومنها عدم منح المدير العام سلطة كافية في بعض المسائل، وعدم كفاية التمويل لتنفيذ بعض الأنشطة، والأثر السلبي الناجم عن تدابير الوفورات على نوعية الخدمات وسرعة تقديمها. وقد أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة بأن الجزء الأكبر من المسائل التي أثارها اللجنة تم معالجته. وطلبت اللجنة الحصول على تفاصيل خاصة في هذا الصدد لكنها لم تتلق المعلومات حتى الآن.

أولا - ٢٥ وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ٢٢٠/٥٢، أن يكفل تناسق الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالفقرة ١-٨٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الهدف من اقتراح إنشاء وظيفتين جديدتين (وظيفة في الفئة ف - ٥ ووظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)) هو تقديم المساعدة للمدير العام على أداء المهام المنوطة بمكتبه حسبما يرد في الفقرة ١-٨٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وحسبما يرد في الجدول ١-٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يقدر مجموع الموارد لهذا الغرض بمبلغ ٣٩٦ ٧٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مسؤوليات المدير العام تقتزن بمسؤوليات المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وأنه ترد موارد أخرى لمكاتب الأمم

المتحدة في نيروبي في الباب ٢٧ زاي من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء الوظائف الجديدة.

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

أولا - ٢٦ حسبما يتبين من الجدول ١-٢ (١) من الميزانية البرنامجية المقترحة، يصل المستوى العام للموارد المقترحة لفترة السنتين للباب ٢ من الميزانية إلى ٤٢٣ ٥٩٣ ٨٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل انخفاضا صافيا قدره ٣ ٤٥١ ٠٠٠ دولار (٨، في المائة) مقارنة بالاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

أولا - ٢٧ وحسبما يرد في الجدول ١-٢ (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة، ستستكمل موارد الميزانية العادية في إطار هذا الباب بموارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٧ ٢٧٩ ٩٠٠ دولار. ويرد تقدير النسبة المئوية لتوزيع مجموع الموارد في إطار هذا الباب من الميزانية في الفقرة ١٠-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، كما يرد مستوى توزيع موارد الميزانية العادية في الجدول ١-٢.

أولا - ٢٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن مستوى الموارد سيكفل ٩١٠ وظيفة في الفئة الفنية والفئات العليا و ٩٥٥ وظيفة في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها (٨٦٩ وظيفة في فئة الخدمات العامة و ٨٦ من وظائف المهن والحرف اليدوية) ممولة من الميزانية العادية. ويعكس هذا المجموع إلغاء وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن معدل الشواغر في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كان ٤,١ في المائة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية و ٠,٧ في المائة بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة في الإدارة بكاملها. وطلبت اللجنة الاستشارية توزيعا تفصيليا لمعدلات الشواغر في نيويورك وجنيف وفيينا، وأفيدت بأنه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩ كان معدل الشواغر في الفئة الفنية والفئات العليا ١,٣ في المائة في نيويورك و ٨,٩ في المائة في جنيف و ٣,٩ في المائة في فيينا. وفيما يتعلق بوظائف فئة الخدمات العامة، كان معدل الشواغر ٠,٣ في المائة في نيويورك و ١,٧ في المائة في جنيف و ٤,١ في المائة في فيينا.

أولا - ٢٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٦٣-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة إعادة تصنيف المقترح لأربع وظائف من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ في قطاع خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر، في نيويورك، وإلغاء وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٢ في نفس القطاع. كما تلاحظ من الفقرة ٩٣-٢ اقتراح إلغاء وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في خدمات المكتبة في جنيف. وفضلا عن ذلك، تلاحظ اللجنة من الفقرة ١١١-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه اقترحت إعادة تصنيف وظيفة من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ في قطاع تخطيط وتطوير وتنسيق خدمات المؤتمرات في فيينا. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه الاقتراحات.

أولا - ٣٠ وكما يتبين من الفقرة ٢-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تندرج الأنشطة التي ستمول في إطار هذا الباب ضمن البرنامج ٢٧، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات من الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١^(١٠)؛ وهي تشمل أيضا خدمات المكتبة في جنيف وفيينا التي تندرج في البرنامج الفرعي ٢٣-٣، خدمات المكتبة، من البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة المتوسطة الأجل. وكما أشير في الفقرة ٢-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتولى وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات أيضا مسؤولية خدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا. ومن المتوخى أن يتيح هذا الترتيب إدارة موارد خدمة المؤتمرات بطريقة متكاملة بغية تحقيق أقصى قدر من كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنسيق. غير أن اللجنة الاستشارية توصي بمزيد من الاستعراض لهيكل هذا الباب. وتلاحظ اللجنة على سبيل المثال، أن خدمات المكتبة في نيويورك جزء من الباب ٢٦ (الإعلام) من الميزانية البرنامجية المقترحة، بينما هي في جنيف وفيينا جزء من خدمات المؤتمرات. وهناك حاجة إلى توضيح الأساس المنطقي لذلك.

أولا - ٣١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية وجود اختلافات في عرض احتياجات الميزانية البرنامجية المقترحة لنيويورك ومراكز العمل الأخرى. فمثلا يختلف عرض المؤشرات المهمة لعبء العمل لنيويورك الوارد في الجدول التالي للفقرة ٢-٦٢ عن العرض الوارد في الجدول التالي للفقرة ٢-٨٥ بالنسبة لجنيف.

أولا - ٣٢ وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي زيادة تنقيح عرض مؤشرات النواتج وعبء العمل. فمثلا، يمكن الاستعاضة عن الفقرة ٢-٣٦ بجدول يبين عدد الهيئات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى والاجتماعات والتقارير المتصلة بها التي يخطط لإعدادها. ويمكن أن تصبح الوثيقة سهلة الاستعمال باستخدام الجداول البيانية والرسوم البيانية الملائمة. وينبغي ألا تتكرر في النص المعلومات التي يمكن الحصول عليها بسهولة من الجداول، وأن يركز النص بدلا من ذلك على شرح التغييرات في الاحتياجات البرنامجية وتبرير التقديرات.

أولا - ٣٣ وأبلغت اللجنة الاستشارية بوجود بعض التنسيق في جنيف بين اعتمادات وبرامج الخدمات اللغوية والطباعة. كما أبلغت بوجود ٦ ورش طباعة مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة في جنيف. ومع ذلك جرى التماس سبل للتنسيق بين عمليات الشراء المشتركة وتقاسم أعمال الطباعة، بمعنى، إكمال العمل المعين من أعمال الطباعة إلى المرفق الذي يمكن أن يفوق غيره في إنجاز هذا العمل. وطلبت اللجنة معلومات عن تكاليف الطباعة وعلاقتها النسبية بالتكاليف في السوق، لكنها لم تحصل على هذه المعلومات. وتوصي اللجنة الاستشارية باستعراض خدمات الطباعة في جنيف على وجه الاستعجال من أجل تعزيز فعالية التكلفة وتفاذي الازدواجية بين جميع مرافق الطباعة التابعة للأمم المتحدة في جنيف.

أولا - ٣٤ وتثني اللجنة الاستشارية على الأمانة العامة للتقدم الذي أحرزته حتى الآن في عدد الخدمات المقدمة. وقد أفيدت اللجنة عن مشروع نموذجي للترجمة الفورية عن بعد في نيروبي. وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن المشروع لكنها لم تتلقاها بعد. وتطلب

اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الدورة العادية تقريراً عن طريق لجنة المؤتمرات عن نتائج المشروع والخطط المقبلة في هذا الصدد.

أولا - ٣٥ كما أبلغت اللجنة بأن التداول بالفيديو أصبح سمة منتظمة لعقد اجتماعات فريق الإدارة التابع للأمين العام بين أماكن مثل نيويورك وجنيف وفيينا وروما ونيروبي. وتجدر ملاحظة أن بعض الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء تستخدم بدورها التداول بالفيديو، مثل اللجنة الثانية التابعة للجمعية ولجنة المؤتمرات (انظر A/53/827، الفقرة ٧) واللجنة الاستشارية. وقد أفيدت اللجنة بأن التداول بالفيديو استخدم حسب اللزوم من جانب اللجنة التوجيهية المعنية بالإصلاح والإدارة التي ترأسها نائبة الأمين العام واللجنة الفرعية المعنية بإصلاح إدارة الموارد البشرية التابعة لها. لكنها أفيدت بأن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات ليست مسؤولة عن ترتيبات التداول بالفيديو التي تدخل في مسؤولية دائرة الاتصالات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية.

أولا - ٣٦ وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي زيادة استخدام التداول بالفيديو وبذل الجهود لإزالة العوائق التكنولوجية القائمة حالياً أمام تحقيق ذلك. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحسين تنسيق وإدارة مرافق التداول بالفيديو. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة التالية، معلومات عن مدى استخدام التداول بالفيديو وما يصاحب ذلك من وفورات ومكاسب في الإنتاجية.

أولا - ٣٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية بالتوسع في استخدام الترجمة التحريرية عن بعد الذي مكن بدوره مراكز العمل من تقاسم عبء العمل. وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية بمساعدة الحاسوب، أبلغت اللجنة أنه يجري الاضطلاع بالمرحلة التنفيذية للعمل بها، وسيزود جميع المترجمين التحريريين والمحريين بالأجهزة الحاسوبية اللازمة، وأنه يجري شراء ٥٠ ترخيصاً للبرامجيات، بالإضافة إلى الدعم والتدريب. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة الاستشارية أن تقدم الأمانة العامة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة التالية، مؤشرات لعبء العمل والنتائج المتحققة. وقد أبلغت اللجنة بأن الأمانة العامة كانت على اتصال بالمنظمات الدولية الأخرى الناشطة في هذا المجال وفي اعتقاد اللجنة أن ذلك التعاون جدير بالتشجيع.

أولا - ٣٨ وبخصوص مسألة مراقبة الوثائق، تلاحظ اللجنة الاستشارية التدابير المتخذة لزيادة الإنتاجية وتنتظر إدراج معلومات إضافية عن ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية. وأفيدت اللجنة أنه يجري بذل جهود لتحسين إدارة الوثائق ومراقبة كمها؛ وقد شهدت جنيف مراقبة لكم الوثائق واستخداماً أوسع للتبادل الإلكتروني بين الإدارات وخدمات المؤتمرات والتعاون مع الإدارات التي تستعمل البيانات مما أدى إلى زيادة الكفاءة في إنتاج الوثائق وتوزيعها.

أولا - ٣٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة وجود نقصان في الموارد تحت بند "تكاليف الموظفين الأخرى" قدره ١٠٠ ٨٨٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). وتلاحظ اللجنة أيضاً نقصاناً يتعلق بالمساعدة المؤقتة للاجتماعات ورد في الفقرات ٢-٤٨ (أ) (٤٠٠ ١١٠ دولار) و ٢-٧٣

(١٠٠ ٦٦٩ دولار) و ١٢٠-٢ (١٠٥٨٠٠٠ دولار). وكما بينت الفقرة ٢-٢٨ (أ)، "يعكس النقصان أثر التدابير المطبقة في مراقبة الموارد واستغلال الطاقات والتوسع في استخدام الترجمة التحريرية عن بعد للاجتماعات المعقودة خارج المقر؛ وكما أشير في الفقرة ٢-٧٣ "يعكس النقصان الوفورات المتوقعة نتيجة لتنفيذ تدابير توفير التكاليف وتحسين تخطيط الموارد ومراقبة إصدار الوثائق". ولا تتضمن التقديرات والمعلومات الإضافية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية تبريرات كافية للتخفيضات المقترحة. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم مزيداً من المبررات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين مع وضع مستوى الخدمات المقدمة وجودتها في الاعتبار. وتعتقد اللجنة أنه ينبغي تحليل النقصان بدقة وتوزيعه في شكل عناصر مثل، التكاليف غير المتكررة والمكاسب الناتجة عن الفعالية. وترى اللجنة أن الأمانة العامة ينبغي أن تتوخى في المستقبل مزيداً من الشفافية في شرح الأساس المنطقي للتخفيضات التي تجري تحت بند المساعدة المؤقتة والاجتماعات، بما في ذلك تقديم تفسير أوضح للكيفية التي يتم بها حساب التخفيض المقترح.

أولاً - ٤٠ وفضلاً عن ذلك، ترى اللجنة الاستشارية أن التخفيضات المقترحة في المساعدة المؤقتة للاجتماعات بحاجة إلى التقييم في ضوء وضوح واستمرار الحالات التي تتضمن مشاكل تتعلق بمستوى ونوعية عدد الخدمات مثل الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية ونشر الوثائق الرسمية في الموعد المناسب. وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في الفقرات ثامناً - ١٤٤ إلى ثامناً - ١٥٦ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وتوجه اللجنة الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (A/53/826) وجدول الإحصاءات للفترة الثلاث المشمولة بالتقرير من تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبالنسبة للفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩، أفيدت اللجنة فيما يتعلق بخدمات الترجمة الشفوية أن مجموع الخدمات المطلوبة كان ٩٣ خدمة وأن عدد الخدمات المقدمة بلغ ٦٧ خدمة، ولم تقدم ٢٦ خدمة؛ كما قدم ٣٢٠ من تسهيلات المؤتمرات المطلوبة وعددها ٣٢٥.

أولاً - ٤١ توجه اللجنة الاستشارية الانتباه أيضاً إلى تقارير الأمين العام عن تحسين استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/53/827) وعن أثر تدابير الاقتصاد على إنجاز خدمات المؤتمرات التي صدر بها تكاليفات (A/53/833). (للاطلاع على تعليقات اللجنة، انظر الفصل الأول أعلاه). وتوجه اللجنة الانتباه أيضاً إلى الفقرات ٥٢ إلى ٥٥ من تقريرها (A/53/7) التي أعربت فيها عن شواغلها بشأن الآثار الطويلة الأجل لتدابير الاقتصاد. واستفسرت اللجنة عن مدى معالجة شواغلها في تقديرات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

أولاً - ٤٢ وطمأن ممثلو الأمين العام اللجنة الاستشارية إلى أن الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستكون كافية وأن عبء العمل والطلب على خدمات المؤتمرات قد استقرا. وقد وضعت تقديرات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على أساس حجم عمل خدمات المؤتمرات خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

أولا - ٤٦ وقدمت إلى اللجنة الاستشارية معلومات عن معدلات المراجعة الذاتية في نيويورك وجنيف وفيينا على النحو التالي:

77

أولا - ٤٧ ويتبين من الجدول ٢-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أن اعتماد الخدمات التعاقدية نقص بمقدار ٢ ٣٣٦ ١٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). ومن هذا المبلغ، كما يتبين من الفقرة ٢-٥٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتعلق مبلغ ١ ٨٩٢ ٤٠٠ دولار بالتكاليف غير المتكررة لنظام تسجيل الوثائق والمعلومات وتتبعها. ويمثل المبلغ المتبقي وهو ٤٤٣ ٧٠٠ دولار النتيجة الصافية لحالات الزيادة والنقصان الوارد وصفها في الفقرات ٢-٧٥ و ٢-٨٣ و ٢-٩٦ وفي الجدولين ٢-٣٢ و ٢-٤٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

أولا - ٤٨ وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها ناقشت في تقريرها المتعلق بخدمات الترجمة الشفوية وخدمات الترجمة التحريرية A/53/507 مسألة حساب التكاليف لنظام لخدمات المؤتمرات. وتطلب اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام تزويدها بمعلومات عن التقدم المحرز في هذا الصدد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتذكر اللجنة أيضا بأنها ناقشت في التقرير موضوع الوصول إلى القرص الضوئي واستخدام الإيرادات المتحققة المولدة منه. وقد تساءلت اللجنة عن مدى تنفيذ توصياتها كما وافقت عليها الجمعية العامة، لكنها لم تتلق هذه المعلومات بعد.

الجزء الثاني الشؤون السياسية

ثانيا - ١ يشمل الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الباب ٣، الشؤون السياسية؛ والباب ٤، نزع السلاح؛ والباب ٥، عمليات حفظ السلام؛ والباب ٦، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويمثل مجموع التقديرات البالغ ٢٤١ ٦٢٣ ٤٠٠ دولار احتياجات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ للأبواب ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

الباب ٣ الشؤون السياسية

ثانيا - ٢ تقدر الاحتياجات من الميزانية العادية المقدمة من الأمين العام للباب ٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بمبلغ ٢٠١ ٨٨٨ ٥٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي تمثل نقصانا قدره ١٠٠ ٢٠٤ ١٤ دولار، أو ٩,٩ في المائة، مقارنة باعتمادات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بمبلغ ٨ ٩٢٠ ١٠٠ دولار.

ثانيا - ٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٣-٩ و ٣-٨٥، أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣، أدرج الأمين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة بندا بمبلغ ٨٦,٢ مليون دولار مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة التي لم تحدد لها ولايات بعد ولكن يتوقع القيام بها خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بطلب من مجلس الأمن و/أو من الجمعية العامة.

ثانيا - ٤ يتبين من الجدول ٣-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أن النقصان الصافي البالغ ١٠٠ ٢٠٤ ١٤ دولار في الاحتياجات من الميزانية العادية يعود أساسا إلى تقدير اعتمادات البعثات السياسية الخاصة بأقل من اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وترد في الجدول التالي قائمة بالبعثات السياسية الخاصة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وحالة النفقات في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الاعتمادات المأذون بها		النفقات
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
١	المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفريقيا	٣٣١,٥ ١٢٤,٠
٢	ممثل الأمين العام ومستشاره العام للشؤون الإنسانية لمنطقة البحيرات الكبرى	٢ ١٠١,١ ١٠ ٣٧,٤
٣	مكتب الأمم المتحدة في بوغيتفيل، بابوا غينيا الجديدة	٢ ٠٦٥,٦ ١ ٢٧٥,٤
٤	مكتب الأمم المتحدة في بوروندي	٢ ٦٥٥,١ ٢ ٥٧٢,٩
٥	مكتب الممثل الشخصي للأمين العام في كمبوديا	٢ ٠٠٤,٥ ٩٩٥,٩
٦	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا	٣ ٦٩٦,٥ ٢ ٤٢٣,٩
٧	المبعوث الخاص إلى سيراليون	١ ٠٤٥,٣ ١٠ ٤٢,٠
٨	المكتب السياسي للأمم المتحدة للصومال	٢ ٤٧٠,٣ ١ ٦٤٢,٧
٩	عملية السلام في أمريكا الوسطى	٣٥٥,٨ ١٦٦,٤
١٠	بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان	٩ ٩٩١,٣ ٣ ٢٤٥,٩
١١	بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا	٥٩ ٢٢٢,٨ ٣٦ ٠٤٠,٤
١٢	البعثة المدنية الدولية في هايتي	١٣ ٥٣٣,٨ ٦ ٥٢٩,٩
١٣	الممثل الشخصي للأمين العام في تيمور الشرقية (حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)	٣٢٩,٩ ١٨٣,٦
١٤	الممثل الشخصي للأمين العام فيما يتعلق بالخلاف بين غيانا وفنزويلا	٥٥,٢ ٢٠,٥
المجموع		١٠٠ ٨٥٨,٧ ٥٧ ٣٠٠,٩

ثانيا - ٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٣ التي تقرر فيها أن: "تشمل التقديرات الأولية لموارد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ اعتمادا للبعثات السياسية الخاصة قدره ٨٦,٢ مليون دولار بمعدلات ١٩٩٨-١٩٩٩ المنقحة، يتم إدراجه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأن تظل الاحتياجات الإضافية تعامل وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١". وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، بأن البعثات السياسية الخاصة، التي خصص لها مبلغ ٨٦,٢ مليون دولار، يمكن أن تشمل البعثات المذكورة في الفقرة الواردة أعلاه وإن لن تقتصر عليها. ويخضع استخدام الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لولايات تشريعية فردية وموافقة من جانب الجمعية العامة على إنشاء مجلس الأمن و/أو الجمعية العامة لتلك الولايات أو تجديدها ومواعيد ذلك. كما أبلغت اللجنة بأن المبررات المفصلة للاحتياجات من الموارد تعرض على الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية بالطريقة ذاتها التي تقدم بها حاليا بيانات الآثار المرتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة فيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة.

ثانيا - ٦ وردا على استفسار من اللجنة عن مبرر تحويل تكلفة البعثات الخاصة من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون السياسية، ردت الأمانة العامة بما يلي:

"تنفذ إدارة الشؤون السياسية أنشطة البرنامج ١ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١؛ وتنفذ إدارة عمليات حفظ السلام الأنشطة الواردة في البرنامج ٢ من الخطة. وبموجب البرنامج ٨، الشؤون السياسية، فإن ثلاثة من البرامج الفرعية الستة تتصل بأنشطة تنفذها البعثات السياسية الخاصة بإشراف إدارة الشؤون السياسية. وهذه البرامج هي البرنامج الفرعي ٨، منع نشوب المنازعات واحتوائها وحلها؛ والبرنامج الفرعي ٢، مساعدة ودعم الأمين العام في الجوانب السياسية لعلاقاته مع الدول الأعضاء؛ والبرنامج الفرعي ٣، المساعدة الانتخابية. وإدارة الشؤون السياسية هي الإدارة المسؤولة على المستويات الحكومية الدولية عن البعثات السياسية، وهي على اتصال بمجلس الأمن وبالجمعية العامة في ذلك الصدد. وعلى هذا الأساس، ومن أجل إدراج الأنشطة تحت الباب الذي يتصل ببرنامج العمل كما حدد في الخطة المتوسطة الأجل، حولت احتياجات البعثات السياسية الخاصة من الموارد من الباب الذي يشمل إدارة عمليات حفظ السلام إلى الباب الذي توجد به إدارة الشؤون السياسية.

"ويضمن التغيير الامتثال الكامل للبند ٤-١ والقاعدة ١٠٤-١ من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم."

ثانيا - ٧ وطلبت اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة توضيح دور إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون الإدارية في إدارة اعتمادات البعثات السياسية الخاصة، فقدم إليها التوضيح التالي:

"تحدد إدارة الشؤون السياسية، قبل أن يتقرر إيفاد بعثة سياسية، مجال عمليات البعثة، وعدد الموظفين اللازمين للقيام بالأنشطة المشمولة بولايتها، والتشاور مع الحكومة التي ستكون البعثة موجودة في بلدها، فضلا عن التشاور مع الدول الأعضاء الأخرى حسب الاقتضاء. وحالما تنتهي هذه العملية ويحدد أسلوب عمل البعثة السياسية، تطلب إدارة الشؤون السياسية من شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات ترجمة هذه الاحتياجات إلى تقديرات للموارد.

"وخلال عملية تحديد الموارد التقديرية، تقوم شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات بإدخال عناصر أخرى، لا سيما العناصر المتصلة بالسوقيات والاتصالات والنقل وما إلى ذلك. ثم تعرض التقديرات على شعبة تخطيط البرامج والميزانية للاستعراض والموافقة. وبعد ذلك يقدم التقرير ذو الصلة الذي تطلب فيه الاعتمادات إلى الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية. وعندما توافق الجمعية العامة على الاعتماد أو تأذن بالالتزام، تصدر شعبة تخطيط البرامج والميزانية إشعار تخصيص اعتمادات إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ويقوم مدير شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات بمهمة موظف التصديق على الاعتمادات. ثم تحول شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات المخصصات إلى البعثة المعنية. وتقدم البعثة تقارير عن النفقات إلى شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات. وفي إطار إعداد تقارير الأداء، تقدم البعثة إلى شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات تقديرا للموارد لاستعراضها وتحويلها إلى شعبة تخطيط البرامج والميزانية. وتقوم الشعبة مرة أخرى باستعراض مستوى الموارد مع مراعاة التغيرات في أسعار العملة وفي معدل التضخم فضلا عن أية عناصر أخرى. ويبلغ عن النفقات ذات الصلة في إطار تقارير الأداء المقدمة إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية، وبعد ذلك تقوم الجمعية العامة بالموافقة على أية تعديلات في مستوى الموارد.

"على أنه في حالات البعثات السياسية الأصغر حجما أو البعثات التي تكون في مرحلة البداية، تقدم إدارة الشؤون السياسية الدعم الإداري بنفسها. وفي تلك الحالات، يتكفل المكتب التنفيذي لإدارة الشؤون السياسية بأداء جميع وظائف شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات كما ورد وصفها أعلاه، ويكون الموظف التنفيذي هو موظف التصديق على الاعتمادات."

وتطلب اللجنة الاستشارية وضع معايير واضحة لتحديد أي البعثات يقع في فئة "البعثات السياسية الأصغر حجما" المشار إليها في الفقرة السابقة.

ثانيا- ٨ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأنه حتى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٩، أذن الأمين العام بالتزامات قدرها ٣,٦ مليون دولار تتصل بحفظ السلم والأمن لعام ١٩٩٩ بموجب الأحكام الواردة في الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وهي على النحو التالي:

بـآلاف دولارات الولايات المتحدة	
٣١٤,٢	مكتب الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)
٣٣١,١	أفرقة مجلس الأمن بشأن العراق
١٤٣,٩	مساعدة الأمم المتحدة لمبادرة الرئيس السابق نيريري: عملية بوروندي للسلام
٩٠,٥	دراسات الخبراء عن أساليب تتبع انتهاكات التدابير المتعلقة بالاتجار بالأسلحة والتزويد بالنفط وتجارة الماس، إضافة إلى حركة أموال الاتحاد الوطني للتحرير الكامل لأنغولا (يونيتا)
١٥٣,٨	المبعوث الخاص للأمين العام في العراق (حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩)
٢١٩,٤	الممثل الشخصي للأمين العام لتييمور الشرقية (١٢ شباط/ فبراير إلى ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩)
١٩٢,٧	المبعوث الخاص للأمين العام بشأن عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢١٤٧,٢	مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو (١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)
٤٣,٩	بعثة الأمم المتحدة لجمع المعلومات عن ليبيريا
٣ ٦٣٦,٧	المجموع

ثانيا - ٩ وأبلغت اللجنة الاستشارية بوجود ثلاثة عشر ممثلا للأمين العام في بعثات سياسية خاصة وبأنهم عيّنوا في مستويات مختلفة. واستجابة لطلبها، أتيحت للجنة المبادئ التوجيهية التالية لتحديد مستوى ممثلي الأمين العام:

"يعيّن ممثل خاص للأمين العام عادة للإشراف على بعثة متعددة الاختصاصات، على أساس أن يكون ممثلا مقيما، عندما يقوم مجلس الأمن أو الجمعية العامة بإنشاء البعثة. ويعيّن الأمين العام مبعوثا خاصا للمساعدة في جهود المساعي الحميدة التي يبذلها. وتتوقف درجة الممثل الخاص أو المبعوث الخاص، وعادة ما يكون في مستوى الأمين العام المساعد أو وكيل الأمين العام، على مؤهلاته وعلى حجم البعثة التي يكون مسؤولا عليها. وبالنسبة للبعثات السياسية الأصغر حجما، يعيّن ممثلو الأمين العام، على أساس أن يكونوا أيضا ممثلين مقيمين، في الرتبة مد - ٢" (انظر الجملة الأخيرة من الفقرة ثانيا - ٧ أعلاه).

ثانيا - ١٠ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ما يزيد على ٧٠ في المائة من الالتزامات المخولة للأمين العام بموجب الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥٢، أي ٥ ملايين من الدولارات سنويا خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، استخدمت خلال خمسة أشهر فقط من عام ١٩٩٩. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي رصد هذا الاتجاه وإبلاغ الجمعية العامة عنه على أساس منتظم (انظر الفصل أولا أعلاه).

ثانيا - ١١ يتبين من الجدول ٣-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن مجموع عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو ١٩٥ وظيفة، ولا يعكس ذلك أي تغيير في عدد الوظائف الإجمالي مقارنا بعددها في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. على أن الوظائف المقترحة تعكس تحويلا لوظيفتين مؤقتتين بشعبة المساعدة الانتخابية ممولتين من الميزانية العادية (وظيفة في الرتبة مد - ١ ووظيفة في الرتبة ف - ٥) إلى وظيفتين ثابتتين. كما تعكس الوظائف المقترحة إلغاء وظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) وإنشاء وظيفة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) بالمكتب التنفيذي للإدارة. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على التغييرات المقترحة في الوظائف.

ثانيا - ١٢ وثمة اقتراح بإنشاء وحدة تنظيمية جديدة - هي وحدة تخطيط السياسات - عن طريق النقل الداخلي لموظفين اثنين في الرتبة ف - ٤ وموظفين اثنين في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من الشعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسار من جانبها بأن هذه الوحدة أنشئت بالفعل. وتتضمن الفقرة ٣ - ٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة وظائف وحدة تخطيط السياسات؛ وقد أشير فيها إلى أن الوحدة ستحرص في أداء مهمتها "على أن تكون على اتصال بشعبة التخطيط الاستراتيجي التابعة لمكتب الأمين العام والوحدات المماثلة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة". واللجنة على ثقة من أن إنشاء وحدة تخطيط السياسات لن يؤثر سلبا في البرامج الأخرى التي تنهض بها إدارة الشؤون السياسية. واللجنة أيضا على ثقة من أنه سيراعى ألا تكون وظائف الوحدة المنشأة حديثا تكرارا لما تقوم به الوحدات والمكاتب الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو تكون موازية لها. وتوصي اللجنة بأن يشار في أية أبواب أخرى ذات صلة بالميزانية البرنامجية المقترحة القادمة إلى وجود أية وحدات مماثلة.

ثانيا - ١٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٣-٥٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة، التي تعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٢٢ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، تتصل بالتخلص من الأعمال المتراكمة في إعداد مجموعة ممارسات مجلس الأمن التي تحتاج في أقل تقدير ٢٤ شهر عمل، على وجه التقريب، في الفئة الفنية، وفترة العمل نفسها في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). وقد أبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، بأن الموارد المخصصة للمجموعة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، تتألف من ٨٠ شهر عمل لموظفي الفئة الفنية، و ٤٨ شهر عمل لموظفي فئة الخدمات العامة و ٢٥ شهر عمل للخبراء الاستشاريين/الموظفين المؤقتين، وهو ما يبلغ مجموعه ١٥٣ شهر عمل. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها، في الفقرة ثانيا - ١٨ من تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، أوصت

بمراجعة مسألة الأعمال المتأخرة المتراكمة. وتتضمن الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام عن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن (A/53/386) الخطوات المتخذة للتعبيل بإعداد ملاحق المرجع الأخير؛ وتلاحظ اللجنة أيضا من الفقرة ٣٢ (ج) و (د) من التقرير نفسه، أن ملحق مرجع ممارسات مجلس الأمن الذي يغطي الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ سينشر قبل نهاية عام ١٩٩٩، وأن العمل في المحلق الحادي عشر الذي يغطي الفترة ١٩٨٩-١٩٩٢، من المقرر اكتماله في نهاية عام ٢٠٠١، ولكن ستظل هناك أعمال متأخرة تتعلق بالمرجع للفترة التي تبدأ عام ١٩٩٣. وترحب اللجنة الاستشارية بالتدابير الإضافية التي تتخذها الأمانة العامة لاستكمال المرجع وترجو معالجة الأعمال المتأخرة الباقية بالسرعة الممكنة.

ثانيا - ١٤ وكما يبين من الجدول ٣-١٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة، قدر مبلغ ٣٠٠ ٦٠٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) للبرنامج الفرعي ٣ - المساعدة الانتخابية، بالمقارنة بمبلغ ٧٠٠ ٦١٥ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٤٠٠ ٦ دولار، أي ٠,٢ في المائة. وترى اللجنة الاستشارية أن السرد الواردة تحت هذا البرنامج الفرعي مثيرة للارتباك فحسبما تبين الفقرة ٣-٤٢ فإن "الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو تقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء التي تطلبها ووفقا للقرارات ذات الصلة التي يتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة". غير أن طبيعة المساعدة غير مبينة بالضبط بشكل كاف؛ ولا يوجد فصل دقيق بين بعثات التقييم والأنشطة الأخرى في إطار المساعدة الانتخابية، ولا توجد علاقة ترابط بين الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الانتخابية والأنشطة الفعلية المضطلع بها. كما أن العلاقة بين التمويل من الميزانية العادية والتمويل من خارج الميزانية غير موضحة توضيحا كافيا. ونتيجة ذلك هي عدم التمكن من الفهم الكامل لطبيعة هذا البرنامج الفرعي ومداه. وعلى سبيل المثال، فإن الإشارة إلى ٥٠ بعثة للمساعدة الانتخابية، في الفقرة ٣-٥٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، تبدو تقديرا مبالغيا فيه إذا قورن بالإحصاءات السابقة الواردة في السرد نفسه، ومع ذلك فإن الاحتياجات الفعلية من الموارد انخفضت قليلا عنها في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ كما هو مبين أعلاه. وتطلب اللجنة إدخال تحسين كبير في عرض هذا البرنامج الفرعي في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه لا توجد، فيما يبدو، معايير مقررة لتحديد نشاط المساعدة الانتخابية الذي يقع في إطار الميزانية، والنشاط الذي ينبغي أن يمول من مصادر خارجة عن الميزانية. وتوصي اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يضع مثل هذه المعايير وأن يقدم تقريرا عن ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة التالية يتضمن معلومات عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٦/٣٧ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وقرارها ٥٢/٢٩ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ثانيا - ١٥ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، شؤون مجلس الأمن، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات مفصلة عن الموارد اللازمة لكل جهاز فرعي من أجهزة مجلس الأمن، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والوظائف الممولة خارج الميزانية التي لا تظهر في الجدول ٣-١٨ غير أنها لم تتلق هذه المعلومات بعد. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تتاح للجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والخمسين

معلومات مفصلة عن الاحتياجات من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية لكل جهاز من الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

ثانيا - ١٦ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن المنطق وراء إدخال تكاليف سفر موظفي وحدة إنهاء الاستعمار تحت الباب ٢ من الميزانية، وأبلغت أنه، بالنظر إلى أن طلب الموارد اللازمة لسفر الممثلين الذين يضطلعون بالأنشطة المبينة في البرنامج ٢-٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة جاء في إطار الباب ٢، فقد أدرج في ذلك الباب أيضا السفر ذو الصلة للموظفين الذين يدمون هذه الأنشطة. والحالة هذه، طلبت أن يجري بيان تبرير سفر موظفي وحدة إنهاء الاستعمار في الباب ٢ بصورة واضحة ومنفصلة.

ثانيا - ١٧ وقد قامت اللجنة الاستشارية مؤخرا باستعراض مسألة التنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، ووردت ملاحظات اللجنة وتوصياتها ذات الصلة في الفقرة ١٨ من تقريرها عن التقديرات المقترحة في الميزانية لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/53/901).

الباب ٤ نزع السلاح

ثانيا - ١٨ يقدر الأمين العام الاحتياجات من الميزانية العادية في إطار الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، بمبلغ ٤٠٠ ٤٩٨ ١٣ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف)، وهو يمثل زيادة قدرها ٥٢٢ ٥٠٠ دولار، أو ٤,٠ في المائة، بالمقارنة بمبلغ ١٢ ٩٧٥ ٩٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية ٤ ٣٤٨ ٥٠٠ دولار، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثانيا - ١٩ وتشمل الاحتياجات من الوظائف في إطار الباب ٤ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ (انظر الجدول ٤-٣) ٤٨ وظيفة في الميزانية العادية (٣٠ في الفئة الفنية و ١٨ في فئة الخدمات العامة)، بما يمثل زيادة بمقدار وظيفة واحدة في الفئة ف - ٣ وأخرى في الفئة ف - ٢ وثالثة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، وإلغاء وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ويعكس ملاك الوظائف المقترح إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١.

ثانيا - ٢٠ وحسبما يتضح من الفقرة ٤-١٨، يقترح إنشاء وظيفة واحدة في الرتبة ف-٣ في فرع أسلحة الدمار الشامل من أجل استحداث وصيانة قاعدة بيانات لأسلحة الدمار الشامل وإعداد وتنفيذ حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن هذا الموضوع، ويقترح إنشاء وظيفة جديدة في الرتبة ف - ٢ لتعزيز قدرات البحث والرصد لفرع الرصد وقاعدة البيانات والمعلومات. ويعكس الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) والإلغاء وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إعادة ترتيب المهام بين المكتب الإداري في إدارة شؤون نزع السلاح والمكتب التنفيذي لإدارة

الشؤون السياسية في أعقاب التدابير الإصلاحية. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذه الطلبات.

ثانيا - ٢١ ويقترح إعادة تصنيف وظيفة في فرع أسلحة الدمار الشامل من الرتبة ف-٥ إلى الرتبة مد - ١ "في ضوء زيادة المسؤوليات المتعلقة باتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل"؛ وسيعمل شاغل الوظيفة في الرتبة مد - ١ رئيسا لذلك الفرع، وكذلك أميننا عاما للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة تصنيف الوظيفة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١. وفي الوقت نفسه، تطلب اللجنة أن يقوم الأمين العام بإعادة النظر في رتبة رئيس فرع نزع السلاح في جنيف (وهو أيضا وكيل الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) الذي يشغل حاليا الرتبة مد - ١، وأن يقدم تقريرا عن نتائج إعادة النظر خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ثانيا - ٢٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ ٤٠٠ ٢٤٢ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) الوارد في الفقرة ٤-٢٠ إدراج في هذا المكان على سبيل الخطأ وأفيدت بأن هذا المبلغ يشير إلى مجموع الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة التي تشمل ما يلي:

(أ) مبلغ ٧٠٠ ٧٢ دولار للدعم الفني لمختلف الجلسات المنظورة في برنامج العمل (وظيفة واحدة في الرتبة ف - ٥ لمدة ٦ أشهر)؛

(ب) مبلغ ٥٠٠ ١٢٣ دولار لدعم السكرتارية فيما يتعلق بتحضير الجلسات والاستعانة عن الموظفين الموجودين في اجازة مرضية و/أو اجازة أمومة (٤ وظائف في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لفترة مجموعها ٢٤ شهرا)؛

(ج) مبلغ ٢٠٠ ٢٠ دولار لدعم السكرتارية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح وأنشطة فرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات الدعم في جنيف (وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمدة ثلاثة أشهر)؛

(د) مبلغ ٢٦٠٠٠ دولار لمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة (وظيفة واحدة في الفئة ف - ٣ لمدة ثلاثة أشهر).

ثانيا - ٢٣ وحسبما أشير في الفقرة ٤-٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة توجد زيادة قدرها ١١٧ ٥٠٠ دولار في إطار النج والتبرعات ترجع أساسا إلى الدفع المقترح لبدل الإقامة اليومي بدلا من الراتب لـ ٢٥ من الزملاء المشتركين في برنامج الإدارة المتعلق بالزمالات. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن البرنامج حينما وضع كانت مدته ستة أشهر يقيم الزملاء خلالها في جنيف ونيويورك لمدة ٣ أشهر في كل مدينة. وكان الافتراض حينئذ أن الزملاء سيكون لديهم وقت كاف في المكان الواحد يمكنهم من تأمين سكن يمكن تحمل تكلفته خلال فترة إقامتهم. بيد أن البرنامج خفض، خلال السنتين، إلى عشرة أسابيع، تكون الإقامة أثناءها في جنيف ونيويورك ولاهاي وطوكيو وفيينا، ومعظم الوقت في بون. وتتراوح مدة الإقامة بين حوالي أربعة أيام (كما في لاهاي وفيينا) إلى مدة أقصاها

أربعة وعشرون يوما (جنيف). وهكذا يضطر الزملاء إلى الإقامة في الفنادق في مراكز المدن ودفع أسعار تستهلك شطرا كبيرا من الرواتب التي تدفع إليهم. وهذا الوضع، في نظر الأمانة العامة، يفرض على الزملاء مشقة غير هينة. وتطلب اللجنة الاستشارية مراقبة مدفوعات بدل الإقامة اليومي إلى الزملاء للتأكد من استمرار قيام مبررات دفع هذه البدلات.

ثانيا - ٢٤ وقد علمت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن جميع مراكز نزع السلاح الإقليمية الثلاثة (لومي وليما وكاتماندو) جاهزة للعمل الآن وأن كلا منها يرأسه موظف في الرتبة ف - ٥؛ وأن مديري المركزين في لومي وليما التحقوا بعملهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وأن مدير مركز كاتماندو يدير المركز من نيويورك. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أن تكلفة عمليات المركز في لومي (بدون مرتب المدير) بلغت ٥٨٠٠٠ دولار لعام ١٩٩٨ ويقدر أن تكون ١٢٢ ٦٠٠ لعام ١٩٩٩؛ وكان رصيد الصندوق الاستثماري للمركز ٥٧ ٨٠٠ دولار في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩. وتقدر تكلفة عمليات المركز في ليما (بدون مرتب المدير) بمبلغ ٦٦ ٠٠٠ دولار لعام ١٩٩٩ (لم يعمل المركز في عام ١٩٩٨) وكان رصيد الصندوق الاستثماري للمركز ٢٥ ٧٨١ دولارا في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩. أما رصيد الصندوق الاستثماري لمركز كاتماندو فبلغ ٢٥٠ ٢٧٧ دولار في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ ولا تتوفر، على أي حال، أي معلومات عن تكلفة عمليات المركز لأن مديره، كما ذكر أعلاه، يدير عملياته من نيويورك. واستفسرت اللجنة عن السبب الذي يجعل مدير مركز كاتماندو يعمل من نيويورك فأبلغت أنه، بسبب القيود المالية المستمرة والخطيرة تعذر على المركز أن يعين أي موظف محلي للدعم، وأن هذا الترتيب سيظل ساريا إلى أن توجد وسيلة يمكن التعديل عليها في تمويل التكاليف التشغيلية للمركز.

ثانيا - ٢٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية رصد اعتماد للترجمة الشفوية لاجتماعات اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (انظر الفقرة ٤-٢٠) واستئجار أماكن ومعدات لاجتماعاتها. وأبلغت اللجنة الاستشارية لدى استفسارها في هذا الشأن بأن الأمين العام أنشأ هذه اللجنة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقد طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٥٣/٤٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ مواصلة تقديم المساعدة إلى دول وسط أفريقيا في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاستشارية الدائمة. وتعد اللجنة اجتماعاتها في المنطقة منذ إنشائها. ويحدد رئيس اللجنة مكان عقد الاجتماعات، ويستند قرار الاستعانة محليا بالمتترجمين الشفويين إلى أنه الأكثر اقتصادا من حيث التكلفة.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

ثانيا - ٢٦ حسبما يوضح الجدول ١-٥ (١) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تبلغ احتياجات الميزانية العادية في إطار الباب ٥ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، قبل إعادة تقدير التكاليف، ٦٠٠ ٤٣٢ ٨٠ دولار، بنقصان قدره ١٣٢ ٤٠٠ دولار، أو ما نسبته ٠,١ في المائة، بالمقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتغطي هذه الاحتياجات الأنشطة التي تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام، وهيئة الأمم المتحدة

لمراقبة الهدنة في فلسطين. وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وفي الوقت الحاضر يدرج في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ اعتماد للبعثات السياسية الخاصة كان يدرج من قبل تحت هذا الباب من أبواب الميزانية.

ثانيا - ٢٧ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ٢٠٠ ٥١٠ دولار يتصل منها بحساب الدعم مبلغ ٣٠٠ ٦٠٧ ٥٤ دولار، وبالصندوق الاستثماري للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام مبلغ ٩٠٠ ٣٣٩ ٢٢ دولار (انظر الجدول ١-٥ (٢)). وكما تشير الفقرة ١١-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن تقديرات حساب الدعم تستند إلى الاحتياجات الواردة في تقرير الأمين العام عن حساب الدعم (A/53/854/Add.1). و جدير بالذكر أن التقرير يورد احتياجات بمبلغ ٢٤,٥ مليون دولار و ٢٩٣ من وظائف حساب الدعم لإدارة عمليات حفظ السلام عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (المرجع نفسه، الجدولان ٤ و ٥)، واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أساس موضع الموارد التقديرية بمبلغ ٥٤,٦ مليون دولار لحساب الدعم عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ فأبلغت بأن تقرير الأمين العام استخدم أساسا لذلك، وجرى اسقاطه لسنتين بدلا من سنة واحدة؛ واستخدمت أيضا التكاليف القياسية لمدينة نيويورك للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثانيا - ٢٨ ويمثل مجموع عدد الوظائف المقترحة في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ العدد نفسه لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وهو تحديدا ٣٥٨ وظيفة، بما فيها أربع وظائف مؤقتة، كما هو مبين في الجدول ٣-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول نفسه أن مجموع الوظائف المقترحة الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ ٣٠٥ وظائف تشمل ٢٨٧ وظيفة ممولة من حساب الدعم و ١٨ وظيفة ممولة من الصندوق الاستثماري للمساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام.

ثانيا - ٢٩ و جدير بالذكر أن الجمعية العامة أقرت، في سياق نظرها في احتياجات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ما مجموعه ٤٠٠ وظيفة، مقارنة بالوظائف التي طلبها الأمين العام وعددها ٤٠٦ وظائف. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الأمانة العامة تنظر حاليا في إمكانية نقل ست من وظائف حساب الدعم من أبواب الميزانية الأخرى إلى إدارة عمليات حفظ السلام، بدلا من وظائف حساب الدعم الست الجديدة التي طلبها الأمين العام للإدارة في تقريره عن حساب الدعم (A/53/854/Add.1). ولا تستطيع الأمانة العامة حاليا أن تحدد الوظائف التي ستزود بها إدارة عمليات حفظ السلام نقلا من أبواب الميزانية الأخرى.

ثانيا - ٣٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الميزانية المقدمة لإدارة عمليات حفظ السلام أنه جرى تحت البرنامج الفرعي ١ "التوجيه التنفيذي والإدارة" إدراج موارد غير تكاليف الموظفين والأموال الخارجة عن الميزانية تتصل بالبرامج الفرعية ٢، العمليات: و ٣،

الإدارة الميدانية والدعم السوقي والأعمال المتعلقة بالألغام؛ و ٤، المشورة المتعلقة بالشؤون العسكرية وبالشرطة المدنية والتخطيط. وتطلب اللجنة مراجعة هذا العرض.

ثانيا - ٣١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥ - ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الزيادة البالغة ٥٨٦ ١٠٠ دولار الواردة تحت بند "تكاليف الموظفين الأخرى" تعزى جزئيا لإنجاز العمل المتراكم المتأخر المتصل بمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة (٤٠٠ ٣٦٣ دولار) والعمل المتراكم المتأخر المتصل بتجهيز المطالبات بشأن المعدات المملوكة للوحدات (٨٠٠ ١١٢ دولار)؛ ويغطي التقدير المتعلق بمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة تكاليف ٢٤ شهر عمل لموظف واحد في الرتبة ف - ٤ وموظف واحد في فئة الخدمات العامة، بينما تمثل التقديرات المتصلة بالعمل المتراكم المتأخر للمطالبات بشأن المعدات المملوكة للوحدات تكلفة أربعة موظفين في فئة الخدمات العامة لفترة ستة أشهر خلال فترة السنتين، أي ما مجموعه ٢٤ شهر عمل. وأبلغت اللجنة، ردا على استفسارها، بأنه نتيجة لاستخدام موارد المساعدة المؤقتة العامة، فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام، سوف تتمثل في إنجاز المقالات ٤٠ إلى ٥٤ و ١٠٦ من الملحق رقم ٦ في المجلد السادس لمرجع ممارسات أجهزة الأمم المتحدة الذي يشمل الفترة ١٩٧٩-١٩٨٤ (انظر الجزء الثالث، الباب ٨ أدناه).

ثانيا - ٣٢ وفيما يتعلق بإنجاز العمل المتراكم المتأخر بشأن المعدات المملوكة للوحدات، فإن اعتماد المساعدة المؤقتة العامة المطلوب سوف ييسر، وفقا لما تراه الأمانة العامة، مهمة الحصول على إيضاحات من الحكومات والتحقق من قيمة المطالبات وهي مهمة مستنفذة للوقت، كما أنه سيسهل عملية تجهيز المطالبات، التي سينعكس إنجازها في تقارير الأداء الختامية ذات الصلة لكل من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعملية الأمم المتحدة في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين المستأنفة. وتوجه اللجنة الاستشارية النظر إلى أنه ما دامت الأنشطة المتصلة بالمعدات المملوكة للوحدات تمول من حساب الدعم، فينبغي للأمين العام أن يستوثق، قبل تخصيص موارد من الميزانية العادية لهذا الغرض، مما إذا كان ينبغي الاضطلاع فعلا بهذه الأنشطة من حساب الدعم وأن يقترح، بالتالي، تحويل كل التمويل المتصل بالمعدات المملوكة للوحدات من الميزانية العادية إلى حساب الدعم.

ثانيا - ٣٣ والتمست اللجنة الاستشارية أيضا إيضاحا يتعلق بالاحتياج لمرة واحدة المطلوب في المكتب التنفيذي للانتهاء من عملية التصنيف في الإدارة (٨٠٠ ١٨ دولار) وأبلغت اللجنة بأن إدارة عمليات حفظ السلام "تحاول أن تتواءم مع انخفاض عدد الموظفين بعد الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل، وستطلب، حيث تدعو الضرورة، إعادة تصنيف عدد من الوظائف. وأن المبالغ المطلوبة لازمة لتمكين الإدارة من الاضطلاع بهذه العملية قبل أن تطلب رسميا إعادة التصنيف". وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذا الطلب.

ثانيا - ٣٤ وترد في الفقرة ٥-٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة تفاصيل مبلغ قدره ٦٠٠ ٢٠١ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) لسفر موظفي إدارة عمليات حفظ السلام،

وهو يمثل زيادة قدرها ٨٠٠ ٢٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في الجدول ٥-٥ (٢) جرى إسقاط اعتماد أكبر للسفر (٦٠٠ ٣٤٢ ١ دولار)، في ميزانية الإدارة لفترة السنتين القادمة تحت بند التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأنه لا توجد حالياً أي مبادئ توجيهية مكتوبة لتحديد ما ينبغي تمويله من سفر موظفي إدارة عملية حفظ السلام عن طريق مصادر التمويل المختلفة. غير أن سفر الموظفين الذين يمولون من الصناديق الاستثمارية يقيد أيضاً على حساب الصندوق الاستثماري. أما السفر الذي يقوم به موظفو شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات فيما يتصل بمختلف الجوانب التقنية والسوقية والمالية لبعثة حفظ السلام، فتغطي تكاليفه عادة من ميزانية البعثة ذاتها، بما في ذلك ميزانية البعثات السياسية الخاصة. ويقيد سفر الموظفين في أنشطة غير متصلة بالبعثات في الميزانية العادية أو في حساب الدعم وتقييد مهام تقييم البعثات المحتمل إنشاؤها مبدئياً خصصاً من الميزانية العادية أو من حساب الدعم ثم تنقل إلى حساب البعثة إذا تحققت هذه البعثة؛ فإذا لم يتم ذلك، تحملت الميزانية العادية أو حساب الدعم عندئذ تكلفة تلك الأسفار. واللجنة واثقة من أن الموارد اللازمة للسفر سوف تدار بكفاءة، وأن السفر في إطار الميزانية العادية سيجري تنسيقه بعناية مع السفر الذي يتم في إطار حساب الدعم وغيره من المصادر الخارجة عن الميزانية. وترى اللجنة أيضاً أنه ينبغي إعداد مبادئ توجيهية مكتوبة لبيان أي أنواع من سفر موظفي إدارة عملية حفظ السلام الذي يمول عن طريق مصادر التمويل المحددة، وهي الميزانية العادية، وحساب الدعم، وغير ذلك من الأموال الخارجة عن الميزانية والميزانيات الخاصة بعمليات محددة لحفظ السلام.

ثانياً - ٣٥ ويطلب اعتماد قدره ٤٠٠ ١٦ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) تحت بند الخدمات التعاقدية لتغطية تكلفة الترجمة التحريرية إلى خمس لغات للورقات والدراسات التي تعدها إدارة عمليات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن هذه الوثائق ليست منشورات رسمية بحيث يدرج المبلغ اللازم لترجمتها في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات. ويساور اللجنة الاستشارية الشك في كفاية هذا الاعتماد البالغ ٤٠٠ ١٦ دولار لتغطية تكاليف نطاق الترجمة التحريرية الذي يُطلب هذا المبلغ لأجله.

ثانياً - ٣٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٥-٢٣ و ٥ - ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الاحتياجات المقدرة تحت بندي مصروفات التشغيل العامة، واللوازم والمواد، تستند إلى افتراض وجود ١٤٠ موظفاً رغم أنه لا يوجد في ملاك موظفي إدارة عمليات حفظ السلام سوى ٥٥ وظيفة من وظائف الميزانية العادية. وأبلغت اللجنة، بناءً على طلبها، بأنه إضافة إلى هذه الوظائف، ستوفر تقديرات الميزانية العادية المتعلقة بالاتصالات وصيانة معدات التشغيل الآلي للمكاتب واللوازم والمواد، الدعم لوظائف أخرى عددها ٨٥ وظيفة ممولة من حساب الدعم. وتوجه اللجنة الانتباه إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتضمن أي تفسير للمنطق الذي تستند إليه الفروض المستخدمة في تقدير احتياجات تعزيز حساب الدعم المتأتمية من الميزانية العادية. وتطلب اللجنة الاستشارية أن تتضمن وثائق الميزانية التي ستقدم مستقبلاً إشارة محددة إلى جميع الاعتمادات المرصودة في الميزانية العادية لدعم أنشطة خارجة عن الميزانية.

ثانيا - ٣٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٧-٥ (ج) '٢' (د) من الميزانية البرنامجية المقترحة أن من بين النواتج التي سيتم إنجازها في إطار البرنامج الفرعي ٣، الإدارة الميدانية والدعم السوقي والأعمال المتعلقة بالألغام، "إدارة ٢٤ صندوقا استثماريا، ووضع قاعدة بيانات خاصة بالصناديق الاستثمارية لكفالة توافر المعلومات الإدارية في أوانها، بما في ذلك خطط التكاليف وطلبات المخصصات". وتذكر اللجنة بأن هذا الناتج تكرر للناتج الذي سبق توحيه لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأنها رحبت بإعداد قاعدة بيانات للصناديق الاستثمارية في الفقرة ثانيا - ٤٠ من تقريرها السابق^(١). وردا على استفسار اللجنة عن عدم إنجاز قاعدة البيانات المعنية بالصناديق الاستثمارية، أفادت الأمانة العامة بأن دائرة الإدارة المالية والدعم التابعة لشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات كان يدعمها، حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، ٢٤ من الموظفين المقدمين دون مقابل، منهم ثلاثة في مجال دعم النظم؛ ونظرا إلى الاستغناء التدريجي عن الموظفين المقدمين دون مقابل الذي بدأ في عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ وما تلا ذلك من تأخير تعيين موظفين آخرين، لم يكن ممكنا إنجاز هذه المهمة. ووفقا لما أفادت به الأمانة العامة، فإن الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي عن مبنى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وضرورة تكريس الجهود للارتقاء بقاعدة بيانات حفظ السلام والتعامل مع مسألة عام ٢٠٠٠ أسهما أيضا في تأخير إنشاء قاعدة بيانات الصناديق الاستثمارية؛ ويتوخى الآن إنجاز قاعدة بيانات الصناديق الاستثمارية بحلول أوائل عام ٢٠٠٠.

ثانيا - ٣٨ وتوجه اللجنة الاستشارية الانتباه إلى أن جميع حالات نقل الوظائف المتصلة بتغييرات تنظيمية في هيكل إدارة عمليات حفظ السلام كان ينبغي تفسيرها وتعزيرها بالأدلة على نحو أفضل في الميزانية البرنامجية المقترحة لإعطاء صورة أكثر وضوحا لحركة الموارد من أحد مجالات النشاط إلى مجال آخر. وتطلب اللجنة أن تستوفي ذلك في وثائق الميزانيات التي ستقدم مستقبلا.

ثانيا - ٣٩ وفيما يتعلق بالتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، انظر الفقرة ثانيا - ١٦ أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المناقشات جارية لاستحداث مزيد من المواءمات بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية، بما في ذلك زيادة التفويض بالسلطة من مكتب إدارة الموارد البشرية إلى إدارة عمليات حفظ السلام؛ كما أن العمل جار في إعداد استعراض للنظر في زيادة تفويض السلطة إلى الميدان، ولا سيما في مجال الشراء وشطب الخسائر في الممتلكات. واللجنة واثقة من أن تفويض السلطة من مكتب إدارة الموارد البشرية لإدارة عمليات حفظ السلام سيكون متمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣. وتشير اللجنة أيضا إلى أن مجلس مراجعي الحسابات، أعرب في الفقرة ٣٧ من تقريره المالي والبيانات المالية المراجعة للفترة المنتهية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨^(١) عن قلقه من أنه "لم تجر موافاته بالمبالغ الصادر تفويض بشطبها على مستوى البعثات الميدانية". واللجنة على ثقة من أن التدابير الضرورية سوف تتخذ استجابة للشاغل الذي أعرب عنه المجلس، ولملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن الخسائر في ممتلكات الأمم المتحدة المتعلقة بعمليات حفظ السلام الواردة في تقريرها عن المسألة (A/53/895)، الفقرات ٥١ إلى ٥٤).

ثانيا - ٤٠ وتظهر الميزانية المقترحة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، كما هو مبين في الجدول ٥-٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة، نمو سالباً في الموارد قدره ٩٦٥ ٠٠٠ دولار، ناتج عن انخفاض تحت بندي اللوازم والمواد (٢٨ ٢٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (٩٠٠ ١٩٥ ١ دولار) يعادل إلى حد ما زيادة تحت بنود تكاليف الموظفين (٤٠٠ ٢١ دولار) والسفر (٩٠٠ ٢٥٠ دولار) ومصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ٢٢١ دولار). ولا يظهر أي تغيير في الاحتياجات المقترحة من الوظائف لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فترة السنتين القادمة (انظر الجدول ٥-١٩).

ثانيا - ٤١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥-٤٩ (ب) من الميزانية البرنامجية المقترحة رصد اعتماد جديد بمبلغ ٤٠ ٢١ دولار للمترجمين الشفويين "لسد الاحتياجات في الناقورة". ولدى الاستفسار عن ذلك، أفيدت اللجنة بنشوء الحاجة إلى اصطحاب المراقبين العسكريين لمترجمين شفويين على امتداد مناطق الدوريات حيث أنهم لا يتكلمون اللغة/اللهجة المنطوقة في منطقة العمليات.

ثانيا - ٤٢ وحسبما تبين في الفقرة ٥-٥٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يشمل الاعتماد الإجمالي البالغ ٣٠ ٨٧٦ ٢ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) الوارد تحت بند السفر مبلغ ٢٠ ٥٧ دولار لسفر الموظفين، ومبلغ ١٠٠ ٨١٩ ٢ دولار لسفر المراقبين العسكريين إلى الموقع وعودتهم منه. ويمثل النمو في الموارد البالغ ٩٠٠ ٢٥ دولار تحت بند السفر حصة الهيئة من سفر موظفي الإدارة لزيارة منطقة البعثة في مختلف المهمات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يجري تناوب المراقبين العسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين كل اثني عشر شهراً، وأنه كان ثمة ثلاث حالات لإعادة المبكرة إلى الوطن خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تكفلت حكومة كل منهم بالتكاليف المتصلة بها.

ثانيا - ٤٣ ويعزى النمو في الموارد تحت بند مصروفات التشغيل العامة البالغ ٨٠٠ ٢٢١ دولار إلى زيادة أقساط التأمين على أسطول الهيئة من المركبات الذي يشمل ١٨٢ مركبة (١٠٠ ١٤٧ دولار) وإلى الحاجة إلى تحسين صيانة الأرضيات (٧٠٠ ٧٤ دولار).

ثانيا - ٤٤ وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن النمو البالغ ٧٠٠ ٧٤ دولار في الاحتياجات المتعلقة بصيانة الأرضيات يرجع إلى أن الترتيبات القائمة في مقر الهيئة لا تسمح بصورة كافية بصيانتها بمستوى مقبول. وقبل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، كان يضطلع بهذه المسؤولية خمسة موظفين محليين. وفي أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وبسبب تبسيط الإجراءات في الهيئة، كان المتوقع أن تكون ترتيبات الخدمات الخاصة التي سيقدمها اثنان من الموظفين كافية لصيانة الأرضيات. وأثبتت التجربة خلال السنة الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ أن الترتيب المقترح في سياق ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ليس مرضياً، وأنه سيكون من الضروري زيادة الاعتمادات لذلك الغرض، بما يكفي تقريباً لإضافة اثنين من الموظفين وفقاً لترتيب الخدمات الخاصة (أي أربعة موظفين مقابل خمسة قبل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩).

ثانيا - ٤٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى وجود انخفاض كبير في الاحتياجات من الموارد للأثاث والمعدات، يمثل نموا سلبيا في الموارد نسبته ٣٠ في المائة تقريبا، لم يرد بشأنه تفسير في التقرير المقدم عن الميزانية. ووفقا للمعلومات الإضافية التي توفرت للجنة بناء على طلبها، فإنه نظرا للتخفيضات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٥٠، أُرجئت عمليات الإحلال والاقتناء إلى فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ومن ثم تضمنت المبالغ المتعلقة بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ برنامجا للاستكمال من أجل إعادة الموارد إلى مستوياتها السابقة لتحقيق الوفورات في التكاليف. وكان البندان الأكثر تضررا هما: (أ) إحلال معدات تجهيز البيانات ومعدات التشغيل الآلي للمكاتب (انخفاض قدره ٤٠٠ ٧٨٤ دولار)، و (ب) إحلال المركبات (١٢ مركبة أقل من المركبات التي جرى إحلالها في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بانخفاض قدره ٦٠٠ ٣٦٤ دولار).

ثانيا - ٤٦ وتبين الميزانية المقترحة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، حسبما يشير الجدول ٥-٢٠ في الميزانية البرنامجية المقترحة، زيادة في الموارد قدرها ٨١١ ٠٠٠ دولار، أو بنسبة ٥,٧ في المائة، تُعزى إلى الزيادة الحاصلة تحت بنود تكاليف الموظفين الأخرى (٤٦٤ ٤٠٠ دولار)، السفر (٤٣٧ ٠٠٠ دولار)، نفقات التشغيل العامة (٧٥٥ ٤٠٠ دولار)، وعوض عن هذه النفقات إلى حد ما بانخفاض تحت بندي اللوازم والمواد (٥٠٠ ٦٠٠ دولار)، والأثاث والمعدات (٨٣٩ ٠٠٠ دولار). ولم يُدخل أي تغيير في الاحتياجات من الوظائف لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان لفترة السنتين المقبلة (انظر الجدول ٥-٢١).

ثانيا - ٤٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة البالغة ٤٣٧ ٠٠٠ دولار الواردة تحت بند السفر والتي تغطي نفقات سفر الموظفين إلى منطقة البعثة في مهامات مختلفة (انظر الفقرة ٥-٦٠)، غير موضحة في تقرير الميزانية. وبناء على طلب اللجنة قُدمت إليها قائمة السفر المتوقعة تحت بند ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومن جملة ما تضمنته القائمة ما يلي: رحلة سنوية للقائد العسكري إلى المقر لإطلاع الأمين العام على آخر التطورات بشأن الحالة السياسية للبعثة (رحلة واحدة لمدة ٧ أيام) ورحلة سنوية لكبير الموظفين الإداريين إلى المقر تتعلق بالاجتماع السنوي لكبار الموظفين الإداريين (رحلة واحدة لمدة ٧ أيام) ورحلة واحدة إلى المقر لأغراض الأعمال الرسمية (٣ أيام) ورحلة سنوية لموظف سياسي من المقر لتقييم الحالة السياسية وتقديرها في منطقة البعثة (رحلة واحدة لمدة ٣ أيام). وترى اللجنة ضرورة بذل الجهود لتبسيط برنامج السفر بخفض عدد الرحلات وتقصير مدة السفر؛ ويتعين أيضا توسيع نطاق استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني المتوافرة في البعثة.

ثانيا - ٤٨ ووفقا لما أُشير إليه في الفقرة ٥-٦٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تتصل الزيادة البالغة ٧٥٥ ٤٠٠ دولار الواردة تحت بند مصروفات التشغيل العامة بإيجار الطائرات بصفة رئيسية، نظرا لارتفاع معدلات الإيجار الشهرية، وزيادة بدل الإقامة الشهري لأفراد الأطقم الجوية وبسبب الأحكام الجديدة المتعلقة بتكاليف النقل إلى منطقة البعثة والإعادة ورسوم المناولة للطائرات والطلاء. وبناء على طلب اللجنة الاستشارية قدمت إليها أيضا معلومات إضافية عن إدارة العمليات الجوية لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان أشار إلى أنه جرى تقييم للعمليات الجوية للفريق

اتضح منه أن الطائرة الحالية من طراز بيتش كرافت ٢٠٠ سي - غير مناسبة، وأشار التقييم أيضا إلى الحاجة إلى طائرة بقدرة أداء أعلى للتحليق بأمان بمحرك واحد على ارتفاعات عالية في جبال همالايا، لتتمكن من التحليق بارتفاع يصل إلى ٨٣٠ ١ مترا والهبوط والإقلاع في مسافة قصيرة قدرها ٩١٥ مترا.

ثانيا - ٤٩ ووفقا لما يرد في الجدول ٥-٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يعكس نمو الموارد الذي يبلغ صافيه ١٠٠ ٢٥ دولار في الميزانية المقترحة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة زيادة قدرها ٧٠٠ ٣٢٢ دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى قوبلت جزئيا بانخفاض تحت بند السفر (٣٩ ٣٠٠ دولار) ومصروفات التشغيل العامة (٤٠٠ ١٥٠ دولار)، واللوازم والمواد (١٣ ٠٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (٩٤ ٩٠٠ دولار). ولم تقترح أية تغييرات في الاحتياجات من الوظائف لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في فترة السنتين المقبلة (انظر الجدول ٢٣-٥).

ثانيا - ٥٠ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لم يخصص أي مبلغ للموارد الخارجة عن الميزانية لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة لفترة السنتين المقبلة، بالمقارنة بمبلغ ١,١ مليون دولار مقدّر لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ووفقا للتوضيح الذي ورد من الأمانة ردا على استفسار قدم إليها، فإن عدم وجود إسقاط للتمويل الخارج عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يعكس الافتقار إلى الالتزامات الثابتة؛ إلا أنه إذا ما اتبع نمط التمويل الذي ساد خلال فترات السنتين السابقتين، فمن المتوقع أن يصل المبلغ إلى مليون دولار واحد تقريبا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثانيا - ٥١ وتبين الزيادة البالغة ٧٠٠ ٣٢٢ دولار تحت تكاليف الموظفين الأخرى، حسبما تشير إليه الفقرة ٥-٧٤، "إعادة إخضاع الاعتمادات المرصودة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة إلى المعايير المستخدمة في تحديد تكاليف المرتبات وتكاليف الموظفين العامة فيما يتعلق بالوظائف الـ ٢٥ الموافق عليها". وتذكر اللجنة الاستشارية بملاحظتها الواردة في الفقرة ثانيا - ٣٣ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧^(١) بأن "هذه الوظائف كان ينبغي إدراجها في جدول ملاك الموظفين". وتكرر اللجنة في هذا الصدد رأيها من جديد (انظر أيضا الفصل الأول أعلاه).

ثانيا - ٥٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥-٨٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه جرى تخصيص مبلغ ٥٠٠ ١٠ دولار تحت بند المنح والتبرعات "لإستئجار معدات الشبكة الصوتية، والمساعدة المؤقتة، واللوازم وتكاليف نشر التقارير". وتطلب اللجنة إجراء استعراض لتحديد ما إذا كان من الأفضل إدراج هذه التكاليف في الميزانية تحت وجوه إنفاق مثل مصروفات التشغيل العامة، والمساعدة المؤقتة العامة، واللوازم والمواد.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

ثانيا - ٥٣ كما هو مبين في الجدول ٦-١ (١) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يصل المبلغ الذي قدره الأمين العام للباب ٦ إلى ٢٠٠ ٤٠٢٤ دولار

قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٨٩ دولار، أو بنسبة ٢,٢ في المائة، بالمقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بمبلغ ٤٥٢ ٠٠٠ دولار (انظر الجدول ٦-١ (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة).

ثانيا - ٥٤ وكما أشير في الفقرة ٦-١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تنجم الزيادة في الموارد البالغة ٥٠٠ ٤٠ دولار عن إعادة التصنيف المقترح لوظيفة في الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ "بسبب تغيير مهام الوظيفة من الأنشطة التدريبية إلى مسؤوليات أكبر في مجال الخدمات الاستشارية بشأن تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، لا سيما في مجال الاستشعار من بعد". وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إعادة التصنيف المقترح.

ثانيا - ٥٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظتها الواردة في الفقرة ثانيا - ٥١ من تقريرها الأول بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) بأن "الأنشطة المبرمجة والتقارير المتوقعة تفوق ما يمكن تنفيذه بصورة معقولة بالموارد المتاحة". وتلاحظ اللجنة من الجدول ٦-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه جرى تقديم تقرير مؤقت بشأن أداء البرنامج خلال النصف الأول من الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للاستعراض. وقد علمت اللجنة أن نتائج الاستعراض لم تستكمل بعد؛ رغم أن تنفيذ برنامج العمل يسير في الموعد المحدد.

ثانيا - ٥٦ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن برنامج عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبدو أيضا برنامجا موسعا أسوة ببرنامج فترة السنتين الحالية. وقد أبلغت اللجنة بعد الاستفسار من جانبها، بأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي يعتمد في عملية تخطيط وتنفيذ برنامج عمله على شبكة من وكالات الفضاء الخارجية.

الجزء الثالث

العدل والقانون الدوليان

ثالثا - ١ يصل مجموع التقديرات الواردة تحت الجزء الثالث من الميزانية البرنامجية المقترحة ٨٠٠ ٥٦٢ ٥٧ دولار، وتغطي الباب ٧، محكمة العدل الدولية (١٠٠ ٢٦٣ ٢٢ دولار)، والباب ٨، الشؤون القانونية (٧٠٠ ٢٩٩ ٣٥ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الباب ٧

محكمة العدل الدولية

ثالثا - ٢ تحيط اللجنة الاستشارية علما بتقرير الأمين العام بشأن الآثار المترتبة على زيادة عدد القضايا المعروضة على محكمة العدل الدولية في عمل المحكمة (A/53/326 و Corr.1). وقد أثنت اللجنة على المحكمة لما اتخذته من إجراءات من أجل معالجة حجم العمل المتزايد في إطار ميزانية متشددة. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى الاعتمادات

المخصصة للمحكمة التي بلغت إلى ٣١٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ و ٩٠٠ ٩٨٥ دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

ثالثاً - ٣ وتصل التقديرات في الباب ٧ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى مبلغ ٧٠٠ ٣١٤ ٢١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٦٥٥ دولار أو بنسبة ٣,١ في المائة بالمقارنة بالاعتمادات البالغة ٦٠٠ ٦٥٩ ٢٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد أفيدت اللجنة الاستشارية بأن التقديرات أعدت قبل الزيادة الهائلة في عدد القضايا. وأبلغت اللجنة بأنه بعد إعداد التقديرات قدمت إلى المحكمة ١٠ قضايا أخرى، ومن المحتمل أن يتضاعف تقريباً حجم العمل في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ مقارنة بمستواه الحالي. وتوصي اللجنة باستعراض الآثار المترتبة على هذه الحالة في الموارد لضمان عدم التأثير السلبي في قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها.

ثالثاً - ٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣-٧ والفقرة ٧-١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن ٥٨ وظيفة ثابتة (٢٦ في الفئة الفنية وما فوقها و ٣٢ في فئة الخدمات العامة) مطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وأنها تمثل زيادة مقدارها أربع وظائف ثابتة (٢ في الرتبة ف - ٤ و ٢ في الرتبة ف - ٢) بالمقارنة بما مجموعه ٥٤ وظيفة ثابتة (٢٢ وظيفة في الفئة الفنية وما فوقها و ٣٢ وظيفة في فئة الخدمات العامة) لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وإضافة إلى ذلك طلبت ثلاث وظائف مؤقتة في فئة الخدمات العامة في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وهو العدد نفسه الذي طلب في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثالثاً - ٥ وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة، ووفقاً للمعلومات الواردة في الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام (A/53/326 و Corr.1)، سيطلب من المحكمة بشأن الحصول على موارد إضافية من الموظفين بتوفير سبع وظائف جديدة. ومع ذلك، تتعلق الاقتراحات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة بأربع وظائف جديدة. وبمراجعة المعلومات المقدمة في تقرير الأمين العام وما جاء في الفقرة ثالثاً - ٣ أعلاه، توصي اللجنة بقبول الطلب.

ثالثاً - ٦ وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن لدى المحكمة ثلاثة عشر سكرتيرة تقدمن خدمات للقضاة بمن فيهم القضاة المخصصون. كما علمت بأن مشكلة الانتفاع المشترك بخدمات السكرتيرات ستصبح أسوأ بما أنه من المحتمل ازدياد عدد القضاة المخصصين من ١٤ إلى ٢٢ في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتطلب اللجنة في هذا الصدد تقديم تقرير في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة بشأن الإدارة الكفؤة لنظام القضاة المخصصين. كما طلبت اللجنة، في الفصل الأول أعلاه إلى الأمين العام أن يقدم تحليلاً إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والخمسين مشفوعاً بمقترحات، حسب الاقتضاء، لتسوية المستويات المختلفة المحددة في القرار المتعلق بالمصروفات غير المنظورة والخارجة عن الميزانية.

ثالثاً - ٧ وردا على استفسار بشأن جدوى تكاليف المترجمين التحريريين في الوظائف الثابتة بالمقارنة مع المترجمين التحريريين العاملين لحسابهم لخاص، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المخصص للوظائف الثابتة حقق وفورات غير قابلة للقياس لم

تؤخذ بعين الاعتبار في مقارنة التكاليف مع المترجمين التحريريين العاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك أن المترجمين التحريريين في الوظائف الثابتة غالباً ما يكون عددهم ضعف عدد المترجمين الشفويين. كما أن المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين العاملين لحسابهم الخاص يتلقون تعويضاً عن العمل لوقت إضافي بينما لا يتلقى هذا التعويض المترجمون الذين يشغلون وظائف ثابتة. وأشار أيضاً إلى أن نفقات السفر (وتشمل مرتب نصف يوم كتعويض لفترة السفر عن كل مرحلة من مراحل الرحلة) التي تمنح للمترجمين التحريريين الذين يعملون لحسابهم الخاص غير متضمنة في حساب تكاليفهم فضلاً عن الوقت الإداري الذي يحتاجه تعيين المترجمين التحريريين العاملين لحسابهم الخاص وإعداد العقود وتقديم طلبات السفر وتجهيزها.

ثالثاً - ٨ وفي الفقرة ٧-١٦ (أ) من الميزانية البرنامجية المقترحة، طلب مبلغ قدره ٢٠٠ ٩٣١ دولار، يتضمن زيادة في الموارد قدرها ٤١٦ ٠٠٠ دولار للتخلص من الحجم الكبير المتراكم لوثائق المحكمة ولطبع الوثائق. وبعد الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بطبع أربعين مجلداً في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبأن العدد الباقي سيطبع في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على الموارد المطلوبة للتخلص من تراكم الوثائق.

ثالثاً - ٩ وحسبما أشارت إليه الفقرة ٧-١٧ (أ) من الميزانية البرنامجية المقترحة، يقدر حصول نقصان مبلغه ٨٠٠ ٣٤٩ دولار في المساهمة التي تدفعها الأمم المتحدة كحصة لها في مصروفات التشغيل العامة للمرافق التي ألحقت بالمحكمة في قصر السلام في لاهاي. ويستند هذا التقدير إلى الخبرة المكتسبة في شغل الأماكن الموسعة في المحكمة ويراعى عامل التضخم المالي بنسبة ٢ في المائة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بالمقارنة بنسبة ٢,٥ في المائة لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، ووفقاً لما طلبته مؤسسة كارينغي.

ثالثاً - ١٠ وتثني اللجنة الاستشارية على استجابة المحكمة للطلب الذي تقدمت به اللجنة في الفقرة ٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، بأن تنظر المحكمة بنشاط في الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة. ويرد جواب المحكمة في الجدول ٧-٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

الباب ٨ الشؤون القانونية

ثالثاً - ١١ كما هو مبين في الجدول ٨-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ تقديرات الأمين العام للباب ٨ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ قبل إعادة تقدير التكاليف ٥٠٠ ٤٢٤ ٣٣ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٩٧٥ دولار، مقابل اعتمادات قدرها ٢٠٠ ٤٤٩ ٣٢ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع اعتماد مبلغ ٩٠٠ ٨١٩ ٤ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية، مقابل تقديرات تبلغ ٨٠٠ ٥٤٤ ٦ دولار للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨.

ثالثاً - ١٢ وفيما يتعلق بالعرض، توصي اللجنة الاستشارية بأن تتضمن السرود الواردة في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ معلومات للمقارنة لفترة السنتين السابقة.

ثالثاً - ١٣ وكما هو مبين في الجدول ٨-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يبلغ العدد الكلي للوظائف الممولة من الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ١٤٤ وظيفة (٨١ من الفئة الفنية وما فوقها و ٦٣ من فئة الخدمات العامة)، يمثل زيادة قدرها وظيفتان من وظائف الميزانية العادية مقابل ما مجموعه ١٤٢ وظيفة (٧٩ من الفئة الفنية وما فوقها و ٦٣ من فئة الخدمات العامة) للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما هو مبين في الجدول ذاته، فإن العدد الكلي للوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ ١٦ وظيفة (١٠ من الفئة الفنية وما فوقها و ٦ من فئة الخدمات العامة)، وهو نفس العدد للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثالثاً - ١٤ ويُقترح إنشاء وظيفتين جديدتين برتبة ف - ٣. تخصص إحداها للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة "ضمان استمرارية الخدمة، مع مراعاة حجم عمل المحكمة (الفقرة ٨-٢٧)، وتخصص الأخرى للشعبة القانونية العامة "من أجل التصدي للطلب المتزايد على الخدمات القانونية التي تُقدمها الشعبة، ولا سيما في مجال التحكيم في المنازعات التجارية، واسترجاع الموجودات والقضايا التي يكون الموظفون أطرافاً فيها" (الفقرة ٨-٥٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذين الطلبين.

ثالثاً - ١٥ وفي الفقرات من ٥٠ إلى ٥٣ من المقدمة والفقرتين ٨-١٣ و ٨-٦٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يُذكر أنه سيجري بذل جهود خلال فترة السنتين للتعبيل بإعداد ونشر ملاحق "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة". وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٨-١٣ و ٨-٦٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه بالرغم من أن هناك ١٠ إدارات/مكاتب مختلفة في الأمانة العامة مسؤولة عن إعداد الموجز التحليلي لممارسات الهيئات الرئيسية فيما يتصل بمواد ميثاق الأمم المتحدة، فإن مكتب الشؤون القانونية نفسه هو الذي يقوم بإعداد دراسات عن نحو ٢٥ مادة من مواد الميثاق وهو الذي يرأس اللجنة المشتركة بين الإدارات والمعنية بمرجع ممارسات الميثاق لتنسيق المهام المتصلة بالمرجع.

ثالثاً - ١٦ وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسؤولة أيضاً عن إعداد عدد من الدراسات بشأن فرادى أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتضطلع بالمسؤولية عن التنسيق فيما يتعلق بعدد من المواد في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وهي مواد تضطلع إدارات ومكاتب أخرى بالمسؤولية عن صياغتها بصورة أولية. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٥٣ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة أنه سيُطلب اعتماد مبلغ مجموعه ٢,٢ مليون دولار لتوفير مساعدة مؤقتة عامة إضافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ للعمل على تخفيض حجم الأعمال المتأخرة المتراكمة. وفي الفقرة ٨-٧٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يُطلب رصد اعتماد قدره ٥٠٠ ٨٦ دولار للمساعدة المؤقتة العامة، تخصص تحديداً لتخفيض الأعمال المتأخرة المتراكمة، وإعداد "مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة". وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه قد أُعد برنامج لإنهاء الأعمال المتأخرة المتراكمة، وهو قيد التنفيذ حالياً. كما أُبلغت اللجنة أنه يجري تقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة السادسة. ومع ذلك، فإن التفاصيل المتعلقة بالبرنامج لا ترد في المقدمة ولا في فرادى أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة. وقد سعت اللجنة للحصول على معلومات بشأن الإطار الزمني لإنهاء الأعمال المتأخرة المتراكمة ولكنها لم تحصل على

تلك المعلومات. وينبغي توفير هذه المعلومات في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة مع شرح التدابير المتخذة لضمان فعالية التنسيق في إنهاء الأعمال المتأخرة المتراكمة وكذلك لضمان إنتاج المجلدات في المستقبل في الوقت المناسب.

ثالثاً - ١٧ وكما هو مبين في الفقرة ٨-٥١ (و) من الميزانية البرنامجية المقترحة، سينصب تركيز عمل الشعبة القانونية العامة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على "إجراء أو إشراف على إجراءات عمليات التحكيم أو التقاضي المتعلقة بالمنازعات التجارية الواسعة النطاق أو غيرها من المطالبات التي تدخل في نطاق القانون الخاص والمرفوعة ضد الأمم المتحدة". وأثناء نظر اللجنة في مقترحات الأمين العام المتعلقة بعمليات حفظ السلام للفترتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١، طلبت اللجنة الاستشارية وتلقت بعض المعلومات في هذا الصدد. ولدى مزيد من الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه في ١١ قضية من قضايا التحكيم الناشئة عن عمليات حفظ السلام، والتي مضى فيها التقاضي إلى مرحلة صدور قرار نهائي، أو تسوية، أو أنهيت بطريقة أخرى منذ عام ١٩٩٥، وصل مجموع المطالبات ٧٠ مليون دولار، في حين وصلت المبالغ الممنوحة أو مبالغ التسوية في تلك القضايا ما مجموعه ٢١ مليون دولار. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه فيما يتعلق بالتكاليف المتصلة بتلك القضايا، بلغ مجموع ما تكبدته الأمم المتحدة حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والنفقات المتصلة بالاستعانة بمحام خارجي لتمثيل الأمم المتحدة ٣,٩ من ملايين الدولارات. كما أُبلغت اللجنة بأن المبلغ الإجمالي الذي تم تكبدته حتى الآن في صورة تكاليف تحكيم، بما في ذلك أتعاب المحكم ومصاريف ورسوم مؤسسة التحكيم، هو ٨٦٠ ٠٠٠ دولار؛ ولم تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار المبالغ التي قد يكون قد تكبدت حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ولكن لم تُعد فواتيرها أو تُدفع بعد.

ثالثاً - ١٨ ومن رأي اللجنة الاستشارية أنه يجب إيجاد وسيلة، بما تتسق مع الاشتراطات القانونية المتعلقة بالسرية في بعض المسائل، تسمح للجمعية العامة أن تطمئن نفسها بأن مسؤولية الأمم المتحدة، وهي كبيرة، (ويمكن أن تكون أكبر بكثير) تجري إدارتها على النحو الصحيح. وفي هذا الصدد، تعتزم اللجنة العودة إلى هذا الموضوع في سياق نظرها في تقرير الأمين العام عن عمليات التحكيم المتصلة بالمشتريات الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في وقت مبكر من دورتها الرابعة والخمسين وفقاً لقرار الجمعية ٢١٧/٥٣. المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ولمساعدة الجمعية في هذا الصدد، طلبت اللجنة من مجلس مراجعي الحسابات، وفقاً للبند ١٢-٧ من النظام المالي، أن يجري دراسة محددة للممارسات والإجراءات المتعلقة بمعالجة إدارة الأمم المتحدة لقضايا التحكيم/المطالبات.

الجزء الرابع

التعاون الدولي لأغراض التنمية

رابعا - ١ يبلغ مجموع التقديرات المدرجة في إطار الجزء الرابع من الميزانية البرنامجية المقترحة ٣٠٠ ٤٦٤ ٢٨٣ دولار. ويشمل الباب ٩ الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (٦٠٠ ٨٢٢ ١١٣ دولار)، والباب ١٠، أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية (٢٠٠ ٣٣٧ ٦ دولار)؛ والباب ١١ ألف: التجارة والتنمية (٤٠٠ ٣٠٢ ٩٥ دولار)؛ والباب ١١ بء مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية (٩٠٠ ١٧٠ ٢٠

دولار)؛ والباب ١٢ البيئية (٤٠٠ ٤٦٣ ٩ دولار) والباب ١٣ المستوطنات البشرية (٣٠٠ ٦٣٣ ١٤ دولار)؛ والباب ١٤ منع الجريمة والعدالة الجنائية (٦٠٠ ١٧٥ ٦ دولار)؛ والباب ١٥ المراقبة الدولية للمخدرات (٩٠٠ ٥٥٨ ١٧ دولار).

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

رابعا - ٢ يضم هذا الباب الموارد والبرامج المعروضة في إطار ثلاث إدارات قبل فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أنه منذ إدماج الإدارات الثلاث، وهي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، الذي بدأ بعد الميزانية الأولية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أصبح من المتعذر إجراء مقارنات مباشرة بالعروض السابقة للميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ٣ وكما هو مبين في الجدول ٩-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة في إطار هذا الباب ٧٠٠ ٢٨٣ ١٠٧ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٣٠٠ ٣٢٥ دولار؛ ويرد شرح لأسباب الزيادة/النقصان في الفقرة ٩-٩.

رابعا - ٤ وقُدّرت الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٤٠٠ ٢٢ ٢١٧ دولار؛ وكما هو مبين في الجدول ٩-١، فإن مجموع الموارد لهذا الباب يبلغ ٨٤٥ ٠٠٠ ٣٣٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

رابعا - ٥ وفيما يتعلق بالوظائف، ما زال العدد الكلي للوظائف الممولة من موارد الميزانية العادية ٥١٧ وظيفة، في حين تبدي الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية نقصانا قدره ١٧ وظيفة، من مجموع قدره ٥٥ وظيفة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٣٨ وظيفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفيما يتعلق بمعدلات الشواغر، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن المعدل المتوسط للشواغر خلال عام ١٩٩٨ للوظائف في الفئة الفنية كان ١٢,٤ في المائة؛ وللوظائف في فئة الخدمات العامة كان ٢,٦ في المائة. وحتى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩، كان معدل الشواغر للوظائف في الفئة الفنية ١٤,٦ في المائة في حين كان معدل الشواغر للوظائف في فئة الخدمات العامة ٩, في المائة. وأُبلغت اللجنة أنه يجري اتخاذ تدابير لتخفيض الشواغر في الفئة الفنية.

رابعا - ٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف الموظفين في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد حُسبت باستخدام معامل شواغر قدره ٥ و ٢,٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة على التوالي. وتحث اللجنة الإدارة على التعجيل بإجراءات التوظيف لكي يتسنى ضمان تنفيذ الولايات تنفيذًا منتظمًا.

رابعا - ٧ وكما هو مبين في الجدول ٩-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ الاحتياجات المتعلقة بالوظائف ٢٤٨ ٠٠٠ ٩٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف مع إيراد

مبلغ ٢٠٠ ٩٥٥ دولار لتكاليف الموظفين الأخرى. ويرجع التخفيض البالغ ٥٠٠ ٢٥٤ ١ دولار فيما يتعلق بالوظائف إلى عدم إدراج تكاليف الأمانة المؤقتة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كما هو مذكور في الفقرة ٩-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ٨ وكما هو مبين في الجدول ٩-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، وزعت الموارد فيما بين العناصر الأربعة التي تكون هذا الباب وهي: أجهزة تقرير السياسة، والتوجيه التنفيذي والإدارة، وبرنامج العمل، ودعم البرامج. وفيما يتعلق بأجهزة تقرير السياسة، طلب رصد مبلغ ٩٠٠ ٨٦٣ ٣ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، في إطار الميزانية العادية لتغطية الاحتياجات المتصلة بـ ١٠ أجهزة حكومية دولية وهيئات خبراء ولتوفير الخدمات لثلاث دورات واجتماعات استثنائية كما هو مبين في الجدولين ٩-٤ و ٩-٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ويتصل الجزء الأكبر من الطلب، الذي يبلغ ٨٠٠ ٩٦١ ٢ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، بسفر ممثلي الهيئات الحكومية الدولية. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن التقدير قد بُني على أساس الخبرة السابقة وأخذ أيضا في الاعتبار عامل الخصم لعدم الحضور. وتلاحظ اللجنة من الفقرتين ٩-٣٧ (أ) و (ب) أنه قد طُلب مبلغ مجموعه ٣٠٠ ٣٧٢ دولار لنحو سبعة أشهر عمل لكل من ٧ موظفين عاملين لفترات قصيرة (٢ برتبة ف - ٤، و ١ برتبة ف - ٣، و ٤ من فئة الخدمات العامة) وكذلك للعمل الإضافي لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في الفقرة ٩-٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة طُلب اعتماد مبلغ ٩٠٠ ٣٠٧ دولار للخبراء الاستشاريين والخبراء لمتابعة المؤتمر والدورة الاستثنائية. وليس لدى اللجنة أي اعتراض على هذه الطلبات. ومع ذلك، فإن اللجنة تتوقع أنه ينبغي، قبل اللجوء إلى هذه الاعتمادات الإضافية المخصصة للموظفين العاملين لفترات قصيرة والخبراء الاستشاريين والخبراء، بذل الجهود للاستفادة من خدمات الموظفين الموجودين المتاحة في إطار البرامج الفرعية ذات الصلة لهذا الباب. وتلاحظ اللجنة أنه بالنسبة لسفر الموظفين المتصل بالمؤتمر والدورة الاستثنائية، طُلب اعتماد مبلغ ٧٠٠ ١٣٣ دولار على النحو المبين في الفقرة ٩-٤٠ (ب) من الميزانية البرنامجية المقترحة. واستفسرت اللجنة بشأن مدى الحاجة إلى إنتاج المنشورات خارجيا (٩٠٠ ٥٩ دولار) كما هو مبين في الفقرة ٩-٤١ من الميزانية البرنامجية المقترحة وأُبلغت بأن هذا تم لضمان طبع الكتيبات والنشرات والمواد في الوقت المناسب في أشكال مصقولة خاصة بصدد متابعة المؤتمر والدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

رابعا - ٩ وفيما يتعلق بالتوجيه التنفيذي والإدارة، كما هو مبين في الجدول ٩-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، طُلب اعتماد مبلغ ٦٠٠ ٢٤٩ ٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويبين الجدول ٩-٧ ما مجموعه ١٤ وظيفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقابل ١٩ وظيفة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما هو مبين في الفقرة ٩-٥٠، تم نقل ٥ وظائف داخل الإدارة إلى "الشعب الفنية". وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩-١٠٦ أنه طُلب إعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤. واستنادا إلى المعلومات المقدمة، توصي اللجنة بقبول الطلب.

رابعاً - ١٠ وترد في الفقرات من ٩-٤٥ إلى ٩-٤٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة موضوع إنشاء مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات في الإدارة كجزء من تدابير الإصلاح، ودوره ووظائفه. وطلبت اللجنة الاستشارية وتلقت المعلومات التالية عن مناصب الموظفين والمهام ذات الصلة للمكتب:

ملاك مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات في حزيران/يونيه ١٩٩٩

الفئة الفنية وما فوقها*

- مد - ٢ إعارة على أساس عدم السداد من المكتب التنفيذي للأمين/علم
يكون مسؤولاً عن التوجيه والإدارة العامة للمكتب
- مد - ١ إعارة على أساس عدم السداد من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائي
يكون مسؤولاً عن متابعة قرارات لجنة التنسيق الإدارية بشأن
أفريقيا والإطار الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي
والعولمة والمسائل ذات الصلة بالمالية والتنمية
- ٥ف - - ف إعارة على أساس عدم السداد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية يكون
مسؤولاً عن متابعة قرارات لجنة التنسيق الإدارية بشأن
العلاقات مع القطاع الخاص، ووضع نظام إداري وإعداد
استعراض لجنة التنسيق الإدارية المقدم إلى لجنة البرنامج
والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتعامل مع كلية
موظفي الأمم المتحدة
- ٥ف - - ف إعارة على أساس عرض السداد من مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
أمين اللجنة التنظيمية والمسؤول عن جميع المسائل ذات الصلة
بلجنة التنسيق الإدارية وتنظيم ومتابعة اللجنة التنظيمية
- ٥ف - - ف ندبا من شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق
التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،
أمين اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة
والمسؤول عن الاتصال بالآليات الفرعية ومراكز الاتصال بشأن
المعلومات والقضايا الإدارية والاتصال بالمجتمع المدني وفرقة
عمل العناصر الفاعلة بخلاف الدول، إدارة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية

* يتحمل جميع المسؤولين المهنيين مسؤوليات في الاتصال بوكالات
وصناديق وبرامج معينة داخل المنظومة بشأن أنشطتها ونشر المعلومات ذات الصلة داخل
المنظومة.

فئة الخدمات العامة

خ ع - ٧ ندبا من شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مساعد لخدمة الاجتماعات

خ ع - ٥ إعارة على أساس عدم السداد من صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعد بالأمانة العامة

الإضافات المتوقعة في عدد الموظفين

الفئة الفنية وما فوقها

تجري مفاوضات لانتداب موظفين مهنيين إضافيين على أساس الإعارة أحدهما من منظمة الطيران المدني الدولية والآخر من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ويتوقع أن يتولى هذان الموظفان المسؤولية عن القضايا ذات الصلة بالمعلومات والاتصالات في المكتب.

فئة الخدمات العامة

تجري مفاوضات لانتداب موظفين إضافيين من فئة الخدمات العامة على أساس الإعارة.

رابعا - ١١ يصل عدد الوظائف المحتملة للمكتب طبقا للمعلومات المذكورة أعلاه إلى ١١ وظيفة. إلا أن اللجنة لاحظت أن تكاليف الإبقاء على موقع لجنة التنسيق الإدارية على الشبكة (المذكورة في الفقرة ٩-٤٩ ب) لم يفصح عنها ولم تبين في المعلومات المذكورة أعلاه المقدمة إلى اللجنة الاستشارية. وفي الفقرة ٩-٥٣ تم طلب أموال لتغطي من جملة أمور خدمات الخبراء الاستشاريين والخبراء للقيام بأعمال تتصل بلجنة التنسيق الإدارية. وفي الفقرة ٩-٥٤ طُلب مبلغ ١٦٨ ٥٠٠ دولار لسفر الموظفين لخدمة لجنة التنسيق الإدارية. ولم تحدد طبيعة التخصص المطلوب لوثائق لجنة التنسيق الإدارية الواردة في الفقرة ٩-٥٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ١٢ استخلصت اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة لها، أن تكلفة مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات تفتقر إلى الشفافية. فضلا عن ذلك لم يقدم أي بيان واضح للتقديرات المتفق عليها بين أعضاء لجنة التنسيق الإدارية بشأن تمويل المكتب. ويبدو أن الإجراء المتبع حتى الآن هو إجراء مخصص وأنه يعتمد على رغبة بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية في إعارة موظفين إلى المكتب. وهذه حالة لا تبعث على الرضا. وطبقا لذلك توصي اللجنة بأن يقوم الأمين العام باستعراض حالة تمويل المكتب وبيان التكلفة الكاملة للمكتب بما في ذلك البنود المتعلقة بتكاليف الموظفين وحيز المكتب وأثاثه ومعداته ونفقات السفر والنفقات التشغيلية وأوجه الدعم الأخرى وذلك بصرف النظر عن

مصدر التمويل. وتلاحظ اللجنة في هذا الصدد أن الاستجابة لتوصيتها الواردة في الفقرة رابعا - ٤ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، على النحو الوارد في الجدول ٩-٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لم تكن استجابة كافية ولا سيما فيما يتعلق بتكلفة لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها. وتكرر اللجنة الاستشارية توصياتها. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن لجنة البرنامج والتنسيق قد طلبت في تقريرها بشأن تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن الاستعراض السنوي لعام ١٩٩٨^(٢) أن يتضمن التقرير المقبل للجنة التنسيق الإدارية جزءا ١٤ يتعلق بتنفيذ الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها^(٣).

رابعا - ١٣ لا ترى اللجنة الاستشارية أي مبرر للطلب الوارد في الفقرة ٩-٥٢ والمتعلق بمبلغ ١٩٣ ٤٠٠ دولار من أجل المساعدة المؤقتة العامة لتنسيق أنشطة التعاون التقني. وتتساءل اللجنة عن المنطق في استخدام الموظفين لفترات قصيرة من أجل الوظيفة المعنية طالما أن فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المشار إليها في الفقرة ٩-٥٠ والدعم الذي تقدمه الوحدة الإدارية للتعاون التقني لا يستدعيان تعيين موظفين إضافيين لفترات قصيرة. وبالإضافة إلى ذلك لا ترى اللجنة سببا لنقل خمس وظائف من التوجيه التنفيذي كانت تتعلق بمعالجة الترتيبات المؤقتة للتنسيق ثم يطلب من موظفين لفترات قصيرة مواصلة تنسيق أنشطة التعاون التقني. وترى اللجنة ضرورة استخدام الموظفين الحاليين لتقديم خدمات التنسيق المطلوبة.

رابعا - ١٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا عدم تقديم التبرير الكافي لطلب موارد إضافية لخدمات الخبراء الاستشاريين للأغراض المبينة في الفقرة ٩-٥٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ١٥ وفيما يتعلق بالسفر لهذا الباب ككل، تلاحظ اللجنة الاستشارية الطلب المتعلق بمبلغ ٨٤٨ ٧٠٠ ٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف وهو ما يبين زيادة قدرها ٢٩٥ ٤٠٠ دولار. إلا أنه ليس من الواضح الكيفية التي أدرج بها هذا الحجم من السفر في أنشطة التعاون التقني. ويتضح من الجدول ٩-٦ زيادة قدرها ٣٦٤ ٤٠٠ دولار للسفر لوحدة التوجيه التنفيذي والإدارة. وتلاحظ اللجنة أيضا أنه كما هو مبين في الفقرة ٩-٥٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن الطلب المتعلق بالسفر يتضمن ولأول مرة اعتمادا لنفقات السفر لفرقة من الشخصيات البازرة والخبراء لحضور اجتماعات للتعامل مع اجتماعات اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦.

رابعا - ١٦ لقد طُلب مبلغ ٣٩٩ ٠٠٠ دولار كما يتضح من الفقرة ٩-٥٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة كمساهمة من الأمم المتحدة في تمويل الأنشطة ذات الصلة بدائرة الاتصال بالمنظمات غير الحكومية وعلمت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار عن ذلك، أن عدد المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يصل إلى ٨٥١ منظمة (باستثناء ٤٤٤ منظمة مسجلة في سجل لجنة التنمية المستدامة) بالمقارنة إلى ٧٠٠ ١ منظمة أبلغت بها اللجنة أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى ملاحظاتها الواردة في

الفقرتين رابعا - ١٠ ورابعا - ١١ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، حيث طلبت اللجنة معلومات بشأن المستوى الإجمالي للموارد المقترحة للمنظمات غير الحكومية لفترة السنتين. ولم تقم الأمانة بمعالجة هذه المسألة. وتكرر اللجنة رأيها بأن الوقت قد حان لتقييم الأثر المترتب في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة من الزيادة الكبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في عمل الأمم المتحدة نظرا لأن الآثار المتعلقة بالإدارة والتكلفة ستكون آثارا حرجية في ضوء المعوقات المالية التي تواجهها المنظمة. وتوصي اللجنة فيما يتعلق بالميزانيات في المستقبل بإدراج هذه المعلومات وبيان صلتها بالجوانب البرنامجية والمالية.

رابعا - ١٧ طُلب مبلغ ١٠٠ ٨٠ ٩٠ دولار كما يتضح من الجدول ٨-٩^(١) من الميزانية البرنامجية المقترحة قبل إعادة تقدير التكاليف لبرنامج العمل في إطار هذا الباب. وكما يتضح من الجدول ٨-٩ (٢) فقد تم تخطيط مبلغ ٢٠٠ ٦٥٦ ٢١١ دولار ضمن التمويل الخارج عن الميزانية المقدم في إطار سبعة برامج فرعية. وتتطابق البرامج الفرعية السبعة مع الوحدات التنظيمية النظرية.

رابعا - ١٨ فيما يتعلق بمسألة استعراض البرامج لعدد من فترات السنتين دعت اللجنة الاستشارية إلى مشاركة أكبر من الأجهزة التشريعية في استعراض برامج العمل بما في ذلك المنشورات. وترى اللجنة بصدق أن الهيئات التي تقوم بوضع البرامج هي التي ينبغي أن تبدي رأيها في المقام الأول بشأن برنامج العمل والمنشورات التي تشكل الأساس للتقديرات المقدمة للجمعية العامة بواسطة الأمين العام. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح أن كثيرا من الأجهزة الحكومية الدولية ولا سيما الأجهزة التابعة للجان الإقليمية قد أحرزت تقدما ملحوظا في استعراض برامج العمل والمنشورات التي تقع تحت اختصاصها (انظر الفصل الأول أعلاه).

رابعا - ١٩ أعربت اللجنة الاستشارية، في الفقرة رابعا - ١٩^(١) من تقريرها عن الأسف إزاء انعدام مشاركة أجهزة رسم السياسة مشاركة واضحة في استعراض برنامج المنشورات. وأوصت اللجنة بأن تشارك "الآلية الحكومية الجديدة للإدارة المدمجة حديثا والتي تشمل وحدات الإدارات السابقة الثلاث بشكل أكبر في إجراء استعراض متعمق لبرنامج منشوراتها".

رابعا - ٢٠ تعتبر الاستجابة لتوصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الجدول ٩-٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة غير كافية. وتلاحظ اللجنة أن الإجراء الذي اتخذته وحدات الأمانة والهيئات التشريعية الأخرى قد ورد ملخص له في عدد من الأبواب من الميزانية البرنامجية المقترحة (الأبواب ١١ ألف و ١٧ و ١٩). وترحب اللجنة، في هذا الصدد، بالمعلومات المتعلقة بزيادة التعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد في إعداد عدد من التقارير. وتوصي اللجنة بإدراج هذه المعلومات في الباب ٩ من عرض الميزانية القادم على أن يشمل استعراضات لمنشورات الآلية الحكومية الدولية. وفضلا عن ذلك توصي اللجنة في العرض المقبل لسرد كل برنامج فرعي، بالإشارة بانتظام إلى عدد المنشورات المتكررة وغير المتكررة المقدرة لفترة السنتين التالية وقد تم ذلك على سبيل المثال في أبواب اللجان الإقليمية وباب الأونكتاد. وفيما

يتعلق بتركيب نظام المعلومات المتكامل للاجتماعات والوثائق ينبغي أن يتيسر عدد المنشورات في السرد.

رابعا - ٢١ وفيما يتعلق بإدارة أنشطة التعاون التقني على النحو الوارد في الجدول ٩-٢ (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة، يصل حجم الموارد الخارجة عن الميزانية المخططة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى ٤٠٠ ٢٢ ٢١٧ دولار مما يعكس انخفاضا بنسبة ٧ في المائة بالمقارنة مع فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويصل حجم الموارد المخصصة للمشاريع التشغيلية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ١٦٥ مليون دولار مما يعكس زيادة بمعدل ١٠ في المائة على مبلغ الـ ١٤٩ مليون دولار المبين لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفيما يتعلق بالموارد المعتمدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان للأنشطة الفنية فقد علمت اللجنة الاستشارية أن الأمانة لم تتلق معلومات بشأن المساهمة المحتملة من ذلك البرنامج. ويعكس عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما هو مبين في الجدول ٩-٣، انخفاضا بمعدل ١٧ وظيفة أي بنسبة ٣٠ في المائة في حين لم يتعد النقص في الموارد نسبة ٧ في المائة. وقد طلبت اللجنة تفسيراً لذلك وأخبرت بأن عنصر (الأخرى في الجدول ٩-٢) والذي يمثل الموارد الإجمالية لمشاريع التعاون التقني في الميدان (١٠٠ ٣٣١ ٢٠٤ دولار في ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٥٦ ٢٠١ دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١) قد استبعد وبالتالي سوف تظهر جميع الموارد المتعلقة بالأنشطة الفنية وأنشطة دعم البرنامج انخفاضا من جملة ٦٠٠ ٥٩٤ ٢٩ دولار عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٧٠٠ ٧٦٥ ١٥ دولار عن الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ أو انخفاضا بنسبة ٤٦ في المائة مما يقرب الانخفاض في الرقم إلى نسبة ٣٠ في المائة من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ونظرا لمستوى التمويل الخارج عن الميزانية، تساءلت اللجنة عن السبب في كون تكاليف الدعم الواردة في الجدول ٩-١ (٢) لا تزيد عن ٤٠٠ ٢٧٣ ٩ دولار. وأخطرت اللجنة الاستشارية بأن ذلك يمثل الإيراد العام الذي تحقق للإدارة من تنفيذ المشاريع الفنية وقد ظل ثابتا بالمقارنة بتقديرات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغة ٦٠٠ ٢٠ ٩ دولار. وتساءلت اللجنة أيضا عن الانخفاض الحاد في تقديرات السفر المبينة في الجدول ٩-٢ (٢) من ٥٠٠ ٩٤٥ ٢ دولار، إلى ١٠٠ ٥١٧ دولار ولكنها لم تتلق تفسيراً.

رابعا - ٢٢ تحددت الأهداف من الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الباب في الفقرة ٩-١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩-٥٠ أن التنسيق العام لأنشطة التعاون التقني يتم من خلال ترتيبات لقوة العمل المشتركة بين الإدارات على مستوى مدراء الشعب، بدعم تقدمه الوحدة الإدارية التي تعالج التعاون التقني، مع مساعد الأمين العام للتنسيق والشؤون المشتركة بين الوكالات وذلك بتوفير الإشراف العام والتوجيه المتعلق بالسياسة. وقد أكدت اللجنة في الفقرة ٣٢ من تقريرها (A/52/71/Add.1) الحاجة إلى الإبقاء على قدرة المنظمة على تنفيذ برامج التعاون التقني وتوصي بالإبقاء على الموارد من الموظفين من أجل تلك الأنشطة قيد الاستعراض. وتوصي اللجنة بضرورة أن يُعكس بوضوح في عروض الميزانية في المستقبل مستوى الموارد اللازم للإبقاء على تلك القدرة.

رابعا - ٢٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم أموال التعاون التقني ترصد للبرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة. ولا تمثل حصة أنشطة هذا البرنامج الفرعي من الميزانية العادية إلا ٨ في المائة من مجموع الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي. ومع ذلك، فإن تقديم السرود لا يشير بوضوح إلى الكيفية التي ستستخدم بها نسبة الـ ٩٢ في المائة المتبقية من الموارد في إطار البرنامج الفرعي ٤ للأغراض المبينة في الفقرة ٩ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتطلب اللجنة معالجة هذا النقص في تقديرات الميزانية المقبلة الخاصة بجميع البرامج الفرعية. وتطلب اللجنة أيضا أن توضح المعلومات المتعلقة بإدارة التعاون التقني في الباب ٩، دور الآلة الحكومية الدولية، مثل لجنة التنمية المستدامة، أثناء استعراض برنامج العمل. كما طلبت اللجنة معلومات عن المبلغ الذي أنفق حتى الآن من ٨٠٠ ١١٦ ١٣٤ دولار، في إطار البرنامج الفرعي ٤ للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (انظر الجدول ٩ - ١٦ (٢))، وأخبرت بأنه أنفق مبلغ ١٩ ٦١٧ ٥٤ دولارا في غضون ١٨ شهرا من فترة السنتين. وطلبت اللجنة معلومات عن مجموع المصاريف المنفقة في إطار الباب ٩ خلال عام ١٩٩٨ من الموارد الخارجة عن الميزانية من مبلغ ١٠٠ ٣٣١ ٢٠٤ دولار موضح في الجدول ٩ - ٢ (٢)، وأخبرت أن ١١ ٦٥٦ ٠٠٠ دولار أنفقت خلال الأشهر الـ ١٨ الأولى من فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وترى اللجنة أن مستوى التنفيذ يشير إلى الحاجة إلى إعادة النظر في عملية صياغة المشاريع وإقرارها وتنفيذها.

رابعا - ٢٤ إن دور تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات تحت الباب ٩ دور هام، كما يتضح ذلك من السرود. وقد طلبت اللجنة في إطار دعم البرامج معلومات إضافية عن نظام معلومات الاجتماعات والوثائق المتكامل، وأبلغت اللجنة أن نظام معلومات الاجتماعات والوثائق المتكامل نظام متكامل قائم على شبكة إنترنت لرصد البرامج يستحدث لصالح اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد استحدث هذا النظام كنظام رائد في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وسوف يصل هذا النظام بإجراء مزيد من الاختبار وتوسع القدرات الوظيفية ومجموعات البيانات عند الضرورة لضمان قبول أوسع لدى المستعملين في الإدارات والمكاتب المشاركة فيه. وتشجع اللجنة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا الجديدة في نشر منتجاتها وفي خدمات الاتصال. إلا أن اللجنة ترى عند تقديم الميزانية المقبلة ضرورة تقديم معلومات واضحة عن مشاريع التكنولوجيا الجديدة وما يرتبط بها من تكاليف للإبقاء على المشاريع الحالية والمقترحة تحت هذا الباب من الميزانية. وترى اللجنة كذلك أنه ينبغي أن يعكس عرض الميزانية مستوى التنسيق مع هيكل أخرى تابعة للأمانة العامة مثل اللجان الاقتصادية الإقليمية.

رابعا - ٢٥ وكما يتبين من الجدول ٩ - ٢ (١) من الميزانية البرنامجية المقترحة، طلب مبلغ قدره ٣٠٤٢ ٠٠٠ دولار من موارد الميزانية العادية للاستشاريين والخبراء، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٠٤ ٠٠٠ دولار بينما اعتزم رصد مبلغ قدره ٢ ٨٩٨ ٩٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية، كما يتضح من الجدول ٩ - ٢ (٢)، مقارنة مع مبلغ ٧ ٦٢٦ ٩٠٠ دولار للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، مما يمثل نقصانا قدره ٤ ٧٣٨ ٠٠٠ دولار. وتحرت اللجنة الاستشارية عن أسباب هذا النقصان وأخبرت بأنه حدث بسبب نقصان في أموال صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر الصناديق الاستثمارية الفنية كما

يتبين من الجدول ٩ - ١ (٢). وتحيرت اللجنة أيضا عن القدر الذي أنفق من هذا المبلغ على الاستشاريين والخبراء في ١٩٩٨-١٩٩٩ وأخبرت بأن مجموع النفقات من الميزانية العادية حتى منتصف تموز/يوليه ١٩٩٩ بلغ ١ ٦٨٠ ٥٠٠ دولار، بما فيها ٢٢٤ ٥٠٠ دولار في مجال التصحر وبلغ ٣ ٤١٧ ٩٠٠ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية.

رابعا - ٢٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٩ - ٦١ أن الموارد المخصصة للاستشاريين طلبت من أجل "مسائل وضع السياسات التي تنظر فيها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بمختلف الحوارات الرفيعة المستوى المتعلقة بالسياسات"؛ وفي الفقرة ٩ - ٩٣، طلبت موارد لجملة أمور منها "إعداد ست دراسات تتصل بالمسائل ذات الأولوية على النحو الذي ستقره الدورة الاستثنائية للجمعية العامة"؛ وفي الفقرة ٩ - ١٣٨ طلبت لأمور منها إجراء "دراسات بشأن مواضيع محددة تتعلق بالسكان والتنمية والتي من المتوقع أن تنبثق عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية وتأتي كمتابعة لها".

رابعا - ٢٧ وانطلاقا من الأمثلة المختارة أعلاه خلصت اللجنة الاستشارية إلى أن طلب الأموال للاستشارة إنما يتم في معظم الحالات تحسبا للفترة التي قد لا تتاح فيها في الأمانة العامة الخبرة للاضطلاع بالولاية عندما تتخذ هيئة تشريعية قرارا من القرارات. وفي هذا الصدد فإن الموارد المطلوبة يمكن اعتبارها أموالا للطوارئ قد لا تطلب إذا ما تبين أن الولاية قد أصبحت في قدرة الأمانة العامة. ولا يتفق هذا الإجراء بدقة مع الأحكام ذات الصلة بالاستشاريين الواردة في الفرع الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣ (انظر الباب ١١ ألف أدناه).

رابعا - ٢٨ ومع ذلك، تقرر اللجنة الاستشارية أنه بناء على الخبرة المكتسبة في الماضي قد يكون من الحكمة بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تدرك أن الاضطلاع ببعض الولايات اللاحقة التي تقرها الهيئات التشريعية قد ينطوي على طلب موارد مخصصة للاستشارة. وعليه، فإن اللجنة توصي بأنه ينبغي على الأمانة العامة في المستقبل، في جميع أبواب الميزانية، أن تميز بوضوح بين أموال الطوارئ. وتوصي اللجنة كذلك بأن يوضح في إطار هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة عدد أفرقة الخبراء المخصصة المطلوبة وعدد الاجتماعات المرتبطة بذلك ومن الأفضل أن يتم هذا الإيضاح في شكل جداول، في إطار كل برنامج فرعي. وتطلب اللجنة أن تقدم إليها معلومات مماثلة لتلك المقدمة خلال فترتي السنتين الماضيتين، بما في ذلك عدد أفرقة الخبراء المخصصة التي تعقد اجتماعاتها فعلا (انظر الباب ١١ ألف أدناه).

الباب ١٠

أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية

رابعا - ٢٩ في إطار الباب ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يقدر الأمين العام احتياجات الميزانية العادية بمبلغ ١٠٠ ١٠٣ ٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١٤,٩ في المائة على مبلغ الـ ٢٣٠ ٠٠٠ دولار

المخصص للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المسقطه ٨١٢ ٤٠٠ دولار بالمقارنة مع التقديرات البالغة ١٤٧ ٥٠٠ دولار للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

رابعا - ٣٠ وكما هو مبين في الفقرة ١٠ - ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تتولى كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة شؤون الإعلام المسؤولية المشتركة لتنفيذ أنشطة البرنامج في إطار هذا الباب، وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا بتزويده بالتنسيق والقيادة الشاملين. وقد أدرج الدعم البرنامجي للبرنامجين الفرعيين ١ و ٢ في البابين ٩ و ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة (انظر الفصل الأول أعلاه).

رابعا - ٣١ وتشمل الاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ في إطار هذا الباب من الميزانية ٢٣ وظيفة تمول من الميزانية العادية (١٤ من الفئة الفنية وما فوقها و ٨ من فئة الخدمات العامة و ١ من فئة الرتبة المحلية)؛ وثمة خمس وظائف خارجة عن الميزانية بالمقارنة مع ٨ وظائف للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. ويرد وصف الطلبات المتعلقة بـ ٤ وظائف جديدة في الفقرات ١٠ - ٢٢ إلى ١٠ - ٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ومن بين هذه الوظائف الأربع، قد تخصص وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية للعمل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في حين قد تخصص وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة لإدارة شؤون الإعلام. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول طلبات الوظائف المذكورة.

الباب ١١ ألف

التجارة والتنمية

رابعا - ٣٢ تبلغ موارد الميزانية العادية المطلوبة في إطار هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة ٩٣ ٧٢٤ ٩٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) وهو ما يعكس زيادة قدرها ٤٢٨ ٥٠٠ دولار نتجت عن زيادات / انخفاضات في عدد من أوجه الإنفاق، كما يتبين ذلك من الجدول ١١ ألف - ٢ ويرد شرحه في الفقرة ١١ ألف - ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وكما يتضح في الجدول ١١ ألف - ١ (٢)، تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المسقطه ٣٩ ٥٢٦ ٧٠٠ دولار.

رابعا - ٣٣ وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام كان قد حدد في تقريره (A/52/898) مقترحات لتخصيص ٥,٥ مليون دولار عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٦٢/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨. وبعد التحري عن استخدام هذه "الوفورات"، قدم إلى اللجنة الاستشارية الجدول الوارد أدناه:

استخدام "المخصصات من الوفورات" البالغة ٥,٥ مليون دولار بتاريخ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٩

الرمز	المخصصات	النفقات	الالتزامات	الرصيد
دورات المؤتمر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)				
٦٠	٨١ ٠٠٠	٣٠ ٤٧	٣٣ ٠٦٨	٤٤ ٨٨٥
أفرقة الخبراء				
اللجنة المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة				
٢١٠	٤٣٥ ٢٠٠	٦٤ ٨٢٠		٣٧٠ ٣٨٠
سفر الخبراء لحضور الاجتماعات				
اللجنة المعنية بالتجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية				
٢١٠	٣٢٦ ٤٠٠	٨٠ ٤٢٩	٣٠ ٠٠٠	٢١٥ ٩٧١
سفر الخبراء لحضور الاجتماعات				
اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية				
٢١٠	٣٢٦ ٤٠٠	صفر	٩١ ١٥٤	٢٣٥ ٢٤٦
سفر الخبراء لحضور الاجتماعات				
الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري				
٤٠	٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٧٣٠	٧٩ ٥٢٢	١١٢ ٧٤٨
الاستشاريون				
شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية				
٣٠	٤٢٠ ٠٠٠	١٤٣ ١٣٥	٢٦٨ ٨٦٦	٨ ٠٠٠
المساعدة المؤقتة				
٤٠	٢١٠ ٠٠٠	٩ ٤٠٧	١ ٤٣٨	١٩٩ ١٥٥
الاستشاريون				
المجموع الفرعي				
	٦٣٠ ٠٠٠	١٥٢ ٥٤٢	٢٧٠ ٣٠٤	٢٠٧ ١٥٥
شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع				
المساعدة المؤقتة				
٣٠	٢١٠ ٠٠٠	٢٥ ٦٣٦	٨٣ ٣٦٤	١٠١ ٠٠٠
الاستشاريون				
٤٠	٢١٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠		٢٠٩ ٠٠٠
أفرقة الخبراء				
٦٠	٣٠ ٠٠٠	صفر	١٢ ١٧٥	١٧ ٨٢٥
سفر الموظفين				
٢٤٢	٢٠ ٠٠٠	٥ ٣٢٦		١٤ ٦٧٤
المجموع الفرعي				
	٤٧٠ ٠٠٠	٣١ ٩٦٢	٩٥ ٥٣٩	٣٤٢ ٤٩٩
شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية				
الاستشاريون				
٤٠	٣٤٠ ٠٠٠	٤٢ ٧٣٥	٨ ٥٠٠	٢٨٨ ٧٦٥
أفرقة الخبراء				
٦٠	٣٠٠ ٠٠٠	صفر	٨٨ ٩٣١	٢١١ ٠٦٩
سفر الموظفين				
٢٤٢	٣٧ ٦٠٠	٨ ٦٠٢	٧ ٩٠٠	٢١ ٠٩٨
المجموع الفرعي				
	٦٧٧ ٦٠٠	٥١ ٣٣٧	١٠٥ ٣٣١	٥٢٠ ٩٣٢

الرمز	المخصصات	النفقات	الالتزامات	الرصيد
شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل تحقيق التنمية والكفاءة في التجارة				
٣٠	٤٢٠ ٠٠٠	صفر	صفر	٤٢٠ ٠٠٠
المساعدة المؤقتة				
٤٠	٦٠ ٠٠٠	١٥ ٥٨٨	١٧ ٠٠٠	٢٧ ٤١٢
الاستشاريون				
٢٤٢	٣٠ ٠٠٠	صفر	صفر	٣٠ ٠٠٠
سفر الموظفين				
المجموع الفرعي				
	٥١٠ ٠٠٠	١٥ ٥٨٨	١٧ ٠٠٠	٤٧٧ ٤١٢
أقل البلدان نمواً				
٣٠	١٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٣٠	١٨ ٠٠٠	٧٨ ٩٧٠
المساعدة المؤقتة				
٤٠	٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٠٠٢	٧ ٥٠٠	٤٨١ ٤٩٨
الاستشاريون				
٦٠	١٠٠ ٠٠٠		٥٤ ٠٠٠	٤٦ ٠٠٠
أفرقة الخبراء				
٢٤٢	صفر	٢٨ ٠٢٦	٧ ٥٠٠	(٣٥ ٥٢٦)
سفر الموظفين				
المجموع الفرعي				
	٧٠٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٥٨	٨٧ ٠٠٠	٥٧٠ ٩٤٢
المجموع				
	٤ ٣٥٦ ٦٠٠	٤٤٩ ٥١٣	٨٠ ٨٩١٨	٣٠ ٩٨ ١٧٠
الباب ٢١				
	١ ١٧٠ ٠٠٠	٩٦١ ٨٤٩		٢٠ ٨ ١٥١
المجموع الكلي				
	٥ ٥٢٦ ٦٠٠	١ ٤١١ ٣٦٢	٨٠ ٨٩١٨	٣٠ ٦ ٣٢١

رابعا - ٣٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١١ ألف - ٢ أن هناك انخفاضا بمبلغ ٢٣٨ ٣٠٠ دولار تحت بند الوظائف؛ وكما هو مبين في الفقرة ١١ ألف - ٥ (ج)، يرجع ذلك إلى الأثر المتأخر لإلغاء وظيفتين من الرتبة مد - ١ في سنة ١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة زيادة بمبلغ ٣٣٤ ٧٠٠ دولار في تكاليف الموظفين الأخرى. وكما هو مبين في الفقرة ١١ ألف - ١٦، يتعلق مبلغ ١٢٥ ٢٠٠ دولار بالمساعدة المؤقتة العامة وساعات العمل الإضافية المطلوبة للإعداد لحلقات العمل الإقليمية للإحاطة وخدماتها في إطار التحضير للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ كما أشير إلى مبلغ ٢٢٦ ٣٠٠ دولار في الفقرة ١١ ألف - ٧٥ لأغراض المساعدة المؤقتة العامة. وأبلغت اللجنة بأن هذا المبلغ الأخير يتعلق بتكلفة وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة سيجري توزيعهما على أساس مؤقت لتقديم الدعم والمساعدة في نطاق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

رابعا - ٣٥ وكما هو مبين في الجدول ١١ ألف - ٢، هناك زيادة قدرها ٢٥٤ ٠٠٠ دولار في النفقات تحت بند المنح والاشتراكات. وكما هو مبين في الفقرة ١١ ألف - ٣٩، فإن الاحتياجات المقدرة بمبلغ ٢٠ ٧٦ ٢٠٠ دولار، بما في ذلك الزيادة التي تبلغ ٢٥٤ ٤٠٠ دولار قد طلبت لتوفير حصة الأونكتاد في الحاسوب الرئيسي والخدمات الحاسوبية ذات الصلة، وتعلق الزيادة على نحو خاص بمشروع تنفيذ مذكرات لوتس والمرافق وإدارة النظام.

رابعا - ٣٦ وفيما يتعلق بأجهزة تقرير السياسات، أشير في الجدولين ١١ ألف - ٤ و ١١ ألف - ٥ إلى مبلغ ٣٠٠ ٨١٨ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة. غير أن هذا المبلغ لا يشمل الموارد المتعلقة بالمؤتمرات الأخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

رابعا - ٣٧ وعلاوة على ذلك، رغم أن خدمة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا قد أشير إليه في سرد البرامج الفرعية الخمسة الواردة في الفقرات ١١ ألف - ٤٤ و ١١ ألف - ٤٤ و ١١ ألف - ٥٥ و ١١ ألف - ٦٣ و ١١ ألف - ٧٣، لم يرد وصف النواتج المحددة المتعلقة بالمؤتمر. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تشير أمانة الأونكتاد في المستقبل تحت كل برنامج فرعي إلى الخدمة المحددة أو الناتج المحدد الذي سيتم تقديمه بالنسبة لمؤتمر تشارك في خدمته أكثر من وحدة تنظيمية، فضلا عن التكاليف المقدرة ذات الصلة. ومن شأن هذا الإجراء أن يعزز الشفافية والمساءلة ويؤدي إلى تفادي احتمال الازدواجية.

رابعا - ٣٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١١ ألف - ٣ عدم توشي أي تغييرات في العدد الإجمالي للوظائف الممولة من الميزانية العادية أو من موارد خارجة عن الميزانية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومع ذلك، فقد اقترح نقل ست وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة داخليا. وفيها توافق اللجنة على نقل وظيفة من الرتبة ف - ٤ داخليا من البرنامج الفرعي ٢ إلى البرنامج الفرعي ٥، فإنها لا توافق على النقل الداخلي لوظيفة من الرتبة ف - ٢ من البرنامج الفرعي ٥ إلى البرنامج الفرعي ١. وتلاحظ اللجنة اقتراح وظيفتين مؤقتتين للبرنامج الفرعي ٥ من أجل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (الفقرة ١١ ألف - ٧٥). واللجنة تدرك أيضا أن شعبا أخرى من أمانة الأونكتاد تؤدي مهام عديدة تتصل بالأنشطة والبرامج الخاصة بأقل البلدان نموا. لكن اللجنة غير مقتنعة بأن قدرة مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية على تنسيق الأنشطة والبرامج الموجهة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة قد عولجت على نحو مرض.

رابعا - ٣٩ ترى اللجنة الاستشارية أن التحليل الدقيق لعبء العمل الناجم عن الفقرات ١١ ألف - ٦٩ و ١١ ألف - ٧٣ و ١١ ألف - ٧٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة قد يؤدي إلى استنتاج أن الموارد المقترحة في نطاق البرنامج الفرعي ٥ غير واقعية. وأبلغت اللجنة، ردا على استفسارها، أن الوظيفة من الرتبة ف - ٤ المشار إليها في الفقرة رابعا - ٢٨ من تقرير اللجنة^(١)، أدرجت حاليا تحت البرنامج الفرعي ٤. وطلبت اللجنة الحصول على معلومات بشأن مهام الوظيفة ومتابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن اللجنة لم تحصل على معلومات تسمح لها بتحديد ما إذا كان ينبغي نقل تلك الوظيفة. وتوصي اللجنة الاستشارية الأمين العام للأونكتاد باستعراض عبء عمل مكتب المنسق الخاص والقيام، دون مساس بقرارات الهيئات التشريعية للأونكتاد بشأن دور المكتب، بتحديد ما إذا كان ينبغي توفير موارد

إضافية من الموظفين ومن الموارد غير المتعلقة بالموظفين لمكتب المنسق الخاص بعد الدورة الاستثنائية القادمة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

رابعا - ٤٠ وفيما يتعلق بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، الوارد ذكره في الفقرة ١١ ألف - ٢٦، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجدول ١١ ألف - ٧ يعكس أصلا وجود وظيفة واحدة في فئة الخدمات العامة من الرتبة الرئيسية في مكتب الأمين العام للأونكتاد. وعلاوة على ذلك، فالتفسير الوارد في الفقرة ١١ ألف - ٢٦ لا يعتبر تبريرا كاملا لوجود وظيفة ثانية من الرتبة الرئيسية. وطلبت اللجنة أيضا الحصول على معلومات عن المهام المناطة بالوظيفة من الرتبة ف - ٥ المقترح نقلها إلى البرنامج الفرعي ٢، على النحو المبين في الفقرة ١١ ألف - ٤٥، ولم تتلق إلا إعلان عن الشاغر المتعلق بالوظيفة. وترى اللجنة أن عمليات النقل الداخلي تحتاج إلى مزيد من التبرير.

رابعا - ٤١ ما زالت نسبة الشواغر في الأونكتاد عالية. وكان متوسط معدل الشواغر لعام ١٩٩٨ هو ١٢,٦ في المائة في وظائف الفئة الفنية فيما بلغ ١١,٥ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. أما بالنسبة إلى وظائف الخدمات العامة، كان المتوسط لعام ١٩٩٨ هو ٧,٢ في المائة، وبلغ ٤,٨ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وتدرك اللجنة الاستشارية أن حالة الشواغر المستمرة في مكاتب الأمم المتحدة وإداراتها كثيرا ما جعلت بعض مديري البرامج يلجأون إلى استخدام موظفين واستشاريين بعقود قصيرة الأجل من أجل تنفيذ برامج العمل. وتذكر اللجنة بتعليقاتها في الفقرة رابعا - ٣١ من تقريرها^(١)، أنه طلب توفير اعتمادات ومفادها الاستشاريين وأفرقة خبراء مخصصة لكفالة الوفاء بكامل برنامج عمل الأونكتاد مع تخفيض عدد الوظائف المقترح لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨.

رابعا - ٤٢ طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن عدد موظفي الأونكتاد المسؤولين عن توظيف الموظفين والاستشاريين وأفرقة الخبراء المخصصة للأونكتاد، وكذا إذا كانت هذه المهمة يؤديها أيضا مكتب الأمم المتحدة في جنيف وتم تزويدها بالجدول التالي (انظر الفقرة ١١ ألف - ٨٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة). ويوضح الجدول أدناه الموظفين المعنيين بالعملية الإدارية للتوظيف حسب مصدر التمويل في الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة في جنيف. ولا يوظف مكتب الأمم المتحدة في جنيف استشاريين وخبراء تحت المجموعة ٢٠٠ من النظام الإداري للموظفين.

اتفاقات الخدمة الخاصة	المجموعة ١٠٠	المجموعة ٢٠٠	المجموعة ٣٠٠
رئيس الوحدة ف - ٤	×	×	×
ف - ٣	×	×	
خ ع - ٧	×	×	
خ ع - ٦			×
خ ع - ٥			×
خ ع - ٤	×	×	
خ ع - ٤	×	×	
يؤديها مكتب الأمم المتحدة في جنيف	لا	نعم	لا
خدمات عامة فقط	لا		

رابعا - ٤٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١١ ألف - ٢ أنه طُلب مبلغ ٤٠٠ ٧٥٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة لتغطية تكاليف السفر. وتفهم اللجنة أن مبلغ ١١٣ ٥٠٠ دولار المشار إليه في الفقرة ١١ ألف - ١٧ يتضمن مبلغ ٦٦ ٨٠٠ دولار المتعلق بسفر الأمين العام للأمم المتحدة ومشاركته في الدورة العاشرة للأونكتاد. وترى اللجنة أن تكاليف سفر الأمين العام كان ينبغي أن تدرج في المبلغ المطلوب لسفره في الباب ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ٤٤ وكما هو مبين في الجدول ١١ ألف - ٢ (٢) تم اقتراح مبلغ ٥ ٢٩٢ ٧٠٠ دولار تحت بند الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف السفر. وعلاوة على ذلك، تشمل المبالغ المطلوبة للاستشاريين والخبراء تكاليف السفر. وبذلك، فإن أموال السفر الموجودة تحت تصرف الأونكتاد هي أكثر كثيرا من مبلغ ٤٠٠ ٧٥٠ دولار المبين في إطار الميزانية العادية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه ليس من السهل دائما تحديد وضوح وجه الإنفاق الذي قد تحمل عليه التزامات السفر، وخاصة عند التعامل مع الأنشطة التي تمول من الميزانية العادية والمصادر الخارجة عن الميزانية على السواء.

رابعا - ٤٥ وفي هذا الصدد لاحظت اللجنة من البيان التاسع من البيانات المالية المؤقتة للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أنه قد تم تسجيل ١٢,٢ مليون دولار في باب النفقات تحت بند تكاليف الموظفين وتكاليف الموظفين الأخرى للتعاون التقني. ولم تتمكن اللجنة من الحصول على معلومات عن مقدار ما يتصل بسفر الخبراء والاستشاريين الذين ينجزون خدمات التعاون التقني من مبلغ الـ ١٢,٢ مليون دولار حيث أن النظم المحاسبية الراهنة غير مصممة لتوضيح هذا التمييز.

رابعا - ٤٦ تسلم اللجنة الاستشارية بأن خدمات الأونكتاد موجهة أساسا إلى البلدان النامية وأن تكاليف السفر في مناطق عملياته قد تكون عالية جدا. على أن اللجنة الاستشارية واثقة من أنه مع زيادة استفادة الأونكتاد في عملياتها من التكنولوجيا الجديدة كالمؤتمرات بالفيديو والترجمة عن بعد والنقل الإلكتروني للمعلومات عن طريق البريد الإلكتروني، وغير ذلك من التجهيزات الآلية، سينخفض معدل النمو في نفقات السفر (انظر الفصل الأول أعلاه).

رابعا - ٤٧ وكما هو مبين في الجدول ١١ ألف - ٢ (١)، طُلب مبلغ قدره ٢٠٠ ٣٦٦ ٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف للاستشاريين والخبراء، بزيادة قدرها ٤٠٠ ٢٢ دولار على فترة السنتين السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو المبين في الجدول ١١ ألف - ٢ (٢)، قدر للغرض ذاته أيضا مبلغ ٤٠٠ ٣٨ ٢٢ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. واستفسرت اللجنة الاستشارية عما إذا كان هذا المبلغ متعلقا بالخبرة الفنية في مجال تنفيذ المشاريع فأبلغت بأن مبلغ الـ ٤٠٠ ٣٨ ٢٢ دولار المقترح سيخصص، بكامله، للغرض المذكور؛ وخصص نحو ٣٢ في المائة من المبلغ المبين المتعلق بالاستشاريين والخبراء لفرادى المتعهدين واتفاقات الخدمات الخاصة، وخصص الباقي للموظفين المعيّنين في المجموعة ٢٠٠. وترى اللجنة أن العرض مضلل إلى حد ما نظرا لأن نسبة ٦٨ في المائة من الموارد قد خصصت لموظفي المشاريع؛ وتلاحظ اللجنة في هذا الشأن أن هذا التصنيف لم يتبع في أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة، مثل الأبواب ٩ و ١٢ و ١٣ التي خصصت فيها موارد كبيرة للأنشطة الخارجة عن الميزانية. وينبغي معاودة النظر في هذا التصنيف في التقديرات القادمة للميزانية في إطار هذا الباب.

رابعا - ٤٨ وذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة رابعا - ٣١ من تقريرها^(١) (الفقرة رابعا - ٣١) أن هناك حاجة إلى تحديد أوضح للعمل الذي يضطلع به الاستشاريون وأفرقة الخبراء المخصصة وموظفو أمانة الأونكتاد. وتذكر أمانة الأونكتاد في الجدول ١١ ألف - ٢٣ أنها وضعت "أوضح تحديد ممكن للعمل الذي يجري الاضطلاع به مع مراعاة شواغل اللجنة الاستشارية". بيد أن اللجنة تلاحظ أن الطلب الوارد في الفقرة ١١ ألف - ٣٦ المتعلق بمبلغ قدره ٥٤٣ ٠٠٠ دولار هو في المقام الأول لتكملة الخدمات التي ينبغي أن يقدمها الموظفون في إطار البرنامج الفرعي ١. وفي الفقرة ١١ ألف - ٤٦، طلبت موارد احتياطية قدرها ٩٥٠ ٠٠٠ دولار من أجل إجراء دراسات في إطار البرنامج الفرعي ٢ لم تحدد بعد. وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، ليس من الواضح للجنة ما إذا كان الاستشاريون هم الذين سيجرون الدراسات بالكامل أم أن مختلف الشعب التابعة لأمانة الأونكتاد هي التي ستجريها كلها ويقوم مكتب المنسق بتنسيقها. وبغض النظر عن الوحدات المسؤولة عن إعداد الدراسات، ترى اللجنة أن موظفي الأمانة العامة يمكن أن يضطلعوا بالعديد من المهام.

رابعا - ٤٩ في إطار كل برنامج فرعي، طلبت موارد لتغطية التكلفة المباشرة لأفرقة الخبراء المخصصة. غير أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن التكلفة الإجمالية لأفرقة الخبراء والاجتماعات ذات الصلة لم يُفصح عنها بالكامل في التقديرات. فعلى سبيل المثال، لا تشمل التكلفة المباشرة المشار إليها على تكاليف خدمة المؤتمرات. وثانيا، لا يتضح على الدوام من السرود المقدمة ما إذا كانت الأمانة العامة تطلب الموارد من أجل

الاجتماعات أم من أجل أفرقة الخبراء المخصصة التي ستعقد عدداً غير محدد من الاجتماعات. كما تلاحظ اللجنة أن عدد الاجتماعات و/أو أفرقة الخبراء قد تجاوز العدد الذي قدر في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ولا تتسم أسباب الزيادة بالشفافية. وبغية تعزيز الشفافية، توصي اللجنة بأن يجري في عرض الميزانية مستقبلاً تبيان العدد الإجمالي لأفرقة الخبراء المخصصة وعدد الاجتماعات ذات الصلة، ويُفضل أن ترتب في شكل جدول تحت كل برنامج فرعي، مع تغطية لفترتي السنتين السابقتين والمقترح منها لفترة السنتين القادمة. كما ينبغي بيان العدد الفعلي للأفرقة التي اجتمعت وعدد الاجتماعات التي عُقدت.

رابعا - ٥٠ ويتضح من الجدول ١١ ألف - ١ (٢) أن الأموال الخارجة عن الميزانية قد زادت من ٢٠٠ ٩٧١ ٣٧ دولار إلى ٧٠٠ ٥٢٦ ٢٩ دولار. ويعزى ذلك إلى الزيادة في المبلغ المدرج تحت الصناديق الاستثمارية للتعاون التقني وإلى زيادة طفيفة في الموارد المتوقع الحصول عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا - ٥١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن القسم الأعظم من الموارد المتعلقة بالصناديق الاستثمارية للتعاون التقني مخصص للبرنامج الفرعي ٤، (١٦,٧ مليون دولار) وأن كل واحد من البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ حصل على ٤,٥ ملايين دولار. وخُصص للبرنامج الفرعي ٣ مبلغ قدره ٣,١ ملايين دولار، في حين أن البرنامج الفرعي ٥ حصل على أقل الاعتمادات، أي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار فقط. وأبلغت اللجنة بعد الاستفسار بأن هذا الاعتماد تم بناءً على رغبات المانحين وبأن كل تبرع قد قيّد في حساب مختلف. وقد ذكر الرقم الإجمالي المتعلق بالصناديق الاستثمارية في البيان المالي المراجع وليس في كل حساب على حدة.

رابعا - ٥٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١١ ألف - ٨٠ (ب) '٢' (أ) أن "توظيف خبراء واستشاريين وتوفير الإدارة الشاملة في مجال التعاون التقني في الأونكتاد ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى في جنيف" يتم في إطار دعم البرامج. وفي ضوء العدد الكبير من الاستشاريين والخبراء الذين يستخدمهم الأونكتاد في برامجهم وأنشطته، توصي اللجنة بتقديم معلومات، في تقديرات الميزانية القادمة، عن الخطوات المتخذة للامتنال للفرع الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٣. وعلاوة على ذلك، تشدد اللجنة على أهمية ضمان وجود إجراءات فعالة في أمانة الأونكتاد للحصول على خبراء لمهام مخصصة، وتوفير خدمات الاستشاريين ورصد وتقييم أدائهم وأداء البرامج والأنشطة ذات الصلة.

رابعا - ٥٣ وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية وبرامج تدريب الأفرقة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، في إطار البرامج الفرعية ١ إلى ٤، ينفذ قدر كبير من الأنشطة بتمويل من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. واستفسرت اللجنة عما إذا كان هناك برنامج نظامي لتقييم هذه الأنشطة وإذا كان الأمر كذلك، ما هو التاريخ الذي أجريت فيه آخر عمليات التقييم. وأبلغت اللجنة بأن الأونكتاد يجري تقييماً سنوياً لواحد من برامج التعاون التقني التابعة له والتي من المقرر أن تناقشها الفرقة العاملة المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية - هيئة الخبراء الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمؤسسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية - بحيث "يسمح للفرقة العاملة بتقييم

البرنامج تقييماً أفضل، والإيصاء بأعمال متابعة وتعزيز المزايا النسبية للأونكتاد" (على نحو ما قررته الفرقة العاملة في دورتها الرابعة والعشرين). ويفحص هذا التقييم البرنامج من جوانب معيَّنة مثل الحالة الراهنة، والآثر، والأهمية والميزة النسبية، ويضع توصيات تتعلق بالتدابير التصحيحية القصيرة الأجل التي ينبغي اتخاذها، هذا إذا وجدت، والتوجهات الاستراتيجية في المستقبل. وإضافة إلى ذلك، وضع الأونكتاد سياسة نظامية لإجراء عمليات تقييم لبرامج التعاون التقني وفردى المشاريع "بالاتفاق مع البلد أو البلدان المستفيدة والجهة أو الجهات المانحة على السواء" بحيث "تبحث عمليات التقييم أثر الأنشطة بالمقارنة بأهدافها وتقتراح توصيات عملية لمعالجة أوجه القصور"^(١٢). وأدخل الأونكتاد مؤخراً، لدى تقييم برامجه للتعاون التقني، نهجاً قائماً على المشاركة يقوم حالياً باختباره. ويقتضي هذا النهج أن يتألف فريق التقييم من خبير تقييم متخصص أو أكثر وممثلين من البلدان المستفيدة والجهات المانحة، يشاركون بصفتهم الشخصية.

رابعا - ٥٤ وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات، طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن مشروع مذكرات لوتس المشار إليه في الفقرة ١١ ألف - ٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة إلى جانب غيره من المشاريع الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات الجاري تنفيذها في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أو المقرر تنفيذها خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ والتكلفة الكاملة ذات الصلة لهذه المشاريع من البداية حتى النهاية، بغض النظر عن عدد السنوات التي سيستغرقها تنفيذ المشروع. فعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة بأن مشروع لوتس سيستغرق ٣ إلى ٤ أعوام. وتلاحظ اللجنة أنه لا يتضح من المهام الواردة من الفقرة ١١ ألف - ٨٠ (ج) عدد ما يتصل منها بدعم الأنظمة القائمة وصيانتها وعدد المهام التي تمثل استثمارات جديدة. وطلبت اللجنة مزيداً من الإيضاح وتم تقديمه من خلال الجدول الوارد أدناه:

تنفيذ مشروع مذكرات لوتس
(بدولارات الولايات المتحدة)

عناصر المشروع	معدات الحاسوب	برامجيات الحاسوب	الأونكتاد* الميزانية العادية (شخص - أشهر)	الأونكتاد المساعدة المؤقتة	المركز الدولي للحاسوب	الخبرة الفنية في اللوتس
دراسة الجدوى			٤,٠٠	-	٤ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠
التخطيط		١ ٥٠٠	١,٥٠	-	٤ ٠٠٠	١٠ ٥٠٠
الهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات (تتصل بمشكلة مواءمة الحواسيب عام ٢٠٠٠)						
محطات العمل	٤٧٥ ٠٠٠	١٤٥ ٠٠٠	٢,٠٠	٤٥ ٠٠٠	-	-
الشبكة	٥٠ ٠٠٠	-	٠,٠٠	-	-	-
الاتصالات	٥٠ ٠٠٠		٠,٥٠		٢ ٥٠٠	-
الهيكل الأساسي للوتس	٣٠ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	٩,٠٠		٢٣ ٤٠٠	١٧١ ٥٠٠
التدريب التقني			١,٨٠			٣٥ ٠٠٠
الانتقال إلى برنامج بريدي آخر	-	-	٧,٣٠	-	٤ ٧٥٠	٢٢٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	٦٠٥ ٠٠٠	٢٠١ ٥٠٠	٢٦,١٠	٤٥ ٠٠٠	٣٨ ٦٥٠	٤٦٧ ٥٠٠
إدارة الوثائق	١٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٢,٦٠	-	٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
العمليات الإدارية	-	-	٢٦,٨٠	-	١٢٠ ٠٠٠	٥٦٠ ٠٠٠
المجموع الكلي	٦٢٠ ٠٠٠	٢١١ ٥٠٠	٦٥,٥٠	٤٥ ٠٠٠	٢٠٨ ٦٥٠	١ ٣٢٧ ٥٠٠

* بدون تكاليف الدعم العادية.

رابعا - ٥٥ وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تؤديه التكنولوجيا الجديدة في عمليات الأونكتاد، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحدد أمانة الأونكتاد بصورة أوضح في الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة المشاريع التكنولوجية الجارية وتلك المخطط لها لفترة السنتين القادمة مع ذكر التكلفة الكاملة للمشاريع حتى إنجازها. كما ينبغي تقديم معلومات تشير إلى مدى استخدام التكنولوجيا الجديدة في خدمات مؤتمرات الأونكتاد وأنشطتها بما فيها نشر العدد الكبير من المنشورات والتقارير التي يصدرها الأونكتاد. ويتعيّن أن يتم النشر الإلكتروني للمنشورات والتقارير وغيرها من المواد على النحو الذي يراعي ملاحظات اللجنة المبيّنة في الفصل الأول أعلاه. وفي هذا الشأن، ترحب اللجنة بازدياد استخدام الترجمة عن بُعد في الأونكتاد وتوصي بتوسعة نطاق هذه الخدمة إلى أقصى حدود ممكنة. وأبلغت اللجنة بأن الترجمة عن بُعد سوف تستخدم على نحو واسع في الدورة العاشرة للأونكتاد، من المقرر عقدها في بانكوك في عام ٢٠٠٠.

رابعا - ٥٦ وفيما يتعلق بمسألة المنشورات، ترحب اللجنة الاستشارية بالمعلومات الواردة في الجدول ١١ ألف - ٢٣ ردا على ملاحظات اللجنة الواردة في الفقرتين رابعا - ٣٣ ورابعا - ٣٤ من تقريرها^(١). غير أن التقديرات لا تظهر بشكل شديد الوضوح أثر الاستعراضات الحكومية الدولية للمنشورات. وتوصي اللجنة بأن يتم في المستقبل

تضمنين التقديرات معلومات عن منشورات الأونكتاد غير المتكررة والمتكررة، وحيداً لو كان ذلك في شكل جدول، مع تغطية تلك المنشورات في فترتي سنتين وما يُقترح منها لفترة السنتين القادمة. وينبغي إدراج المعلومات التي تحدد عدد المنشورات التي صدرت فعلاً مقابل العدد المقدّر. وزودت اللجنة بمعلومات إضافية على النحو التالي:

المعلومات المتعلقة بالمنشورات

يوفر الجدول أدناه إحصاءات عن عدد المنشورات في فترتي السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. ويفسر النقص في إطار المنشورات المتكررة في معظم الحالات بتخفيض عدد الإصدارات ودمجها ولا سيما في البرنامج الفرعي ١. وعلى سبيل المثال انخفض عدد مجموعات أوراق المناقشة من ٤٠ في فترة السنتين الحالية إلى ٣٠ في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، وبالمثل انخفض عدد إصدارات "جريدة انبعاثات غاز الدفيئة" من ١٢ إلى ٨ (وأعيد تصنيفها منشوراً غير متكرر). بيد أنه لا يقترح إلغاء أي من المنشورات المتكررة الرئيسية. وتم ترشيد البرنامج خلال مراجعة مكثفة أجرتها لجنة النشر المنشأة حديثاً في الأونكتاد للبرامج الفرعية واحداً تلو الآخر في خريف عام ١٩٩٨.

المنشورات المتكررة	المنشورات غير المتكررة	المجموع
الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩		
٩١	٢١	١١٢
٢٣	٤٤	٦٧
٣٧	١٢	٤٩
١٦	١٣	٢٩
٢	٨	١٠
١٦٩	٩٨	٢٦٧
المجموع		
الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١		
٢٦	٦٢	٨٨
٢٣	٣٨	٦١
٣٢	١٩	٥١
١٦	١٠	٢٦
٢	٤	٦
٩٩	١٣٢	٢٣٢
المجموع		

رابعا - ٥٧ تلقت اللجنة الاستشارية تعليقات الفريق العامل المعني بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. ووضعت اللجنة في الاعتبار آراء الفريق العامل في التوصيات المقدمة أعلاه. وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى آرائها في الموضوع على النحو المبين في تقريرها (A/53/7). وأبدى ممثلو الأونكتاد رغبة شديدة من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء الفريق العامل في زيادة مشاركتهم واندماجهم في التخطيط البرنامجي وتحضير الميزانية للأونكتاد. وأوضحت اللجنة أنه بالرغم من تقديم الفريق العامل تقريره إلى مجلس التجارة والتنمية، فإن المسؤولية النهائية لتحديد الميزانية، كما هو الوضع مع الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، تبقى في يد الجمعية العامة التي تنظر في اقتراحات الأمين العام بعد استعراضها من قبل اللجنة.

رابعا - ٥٨ وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن آخر موقف بشأن قضية استعادة الأموال المسلوقة من المنظمة والتدابير المتخذة لمنع تكرار هذه الحادثة. وفي هذا الصدد تشير اللجنة الاستشارية إلى تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (A/53/811)، بما في ذلك توصيات المكتب ومبادرات إدارة الأونكتاد.

الباب ١١ باء

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

رابعا - ٥٩ أقرت الجمعية العامة، في مقررها ٤١١/٥٣ باء المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الترتيبات الإدارية المنقحة لمركز التجارة الدولية على النحو الوارد في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/53/7/Add.3). وبعد ذلك قدم الأمين العام تقريراً بشأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لمركز التجارة الدولية (A/54/127). وعكس المخطط موارد إجمالية تبلغ ٦٠٠ ٢٠٤ ٥٩ فرنك سويسري مع إيرادات مبنية بمبلغ ٨١٠ ٠٠٠ فرنك سويسري أو ٤٠٥ ٠٠٠ فرنك سويسري في السنة وتشارك الأمم المتحدة في التكاليف بمبلغ ٣٠٠ ١٠٧ ٢٩ فرنك سويسري لفترة السنتين.

رابعا - ٦٠ وأوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها (A/53/7/Add.15) بأن توافق الجمعية العامة على مبلغ قدره ٦٠٠ ٢٠٤ ٥٩ فرنك سويسري للمخطط لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. بيد أن اللجنة لفتت الانتباه أيضاً إلى أن الإجراء الذي اتبع لا يتطابق مع توصيات اللجنة حسبما وردت في تقريرها (A/53/7/Add.3) وأن الملزمة المتعلقة بالباب ١١ باء من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، لا تستند إلى المخطط بل إنها تسبقه في حقيقة الأمر.

رابعا - ٦١ وعلى نحو ما هو مبين في الفقرة ١١ باء - ٦ من الملزمة واستناداً إلى ما تقرره الجمعية العامة بشأن المخطط، ستعد ملزمة تفصيلية للميزانية البرنامجية المقترحة لمركز التجارة الدولية وتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وفي الوقت ذاته، وكما هو مبين في الجدول ١١ باء - ١ من الملزمة "المؤقتة" اقترح مبلغ ٧٠٠ ٨١٨ ١٩ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) نصيباً للأمم المتحدة في مركز التجارة الدولية.

الباب ١٢ البيئة

رابعا - ٦٢ على النحو المبين في الفقرة ١٢ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة تحت هذا الباب ٨ ٧١٣ ٩٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويبين الجدول ١٢ - ١ نقصانا قدره ٤٢ ٧٠٠ دولار، وتشرح أسباب الزيادة / النقصان في الفقرة ١٢ - ١٠.

رابعا - ٦٣ وأسقطت الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٤٠٠ ٧٠٩ ١٨٢ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٢ - ١ (٢)، وتصل الموارد الإجمالية لهذا الباب إلى ١٩٢ ١٧٢ ٨٠٠ دولار بمعدلات ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية والمسقطه ٩٥,٠٧ في المائة من إجمالي الموارد المتاحة للباب ١٢. واستفسرت اللجنة الاستشارية عن أسباب عدم وجود أكثر من ٣٠٠ مليون دولار من أموال أمانة الاتفاقية في التقديرات، وهي الأموال التي ظهرت في الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنها لا تظهر في الملزمة. وأبلغت اللجنة أنه على الرغم من قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإدارة هذه الموارد فإن تعزيز الاستخدام ومستواه تتولاه مختلف الهيئات المنظمة لكل من هذه الاتفاقيات وهكذا لم ينعكس هذا في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة.

رابعا - ٦٤ وفيما يتعلق بالوظائف فإن عدد الوظائف الإجمالي الممول من الميزانية العادية يبقى عند ٣٩ وظيفة، بينما تظهر الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية زيادة ٦٦ وظيفة من الإجمالي البالغ ٤٢٥ وظيفة في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لتصل إلى ٤٩١ وظيفة للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١. وفيما يتعلق بموقف الشواغر، أبلغت اللجنة بأنه خلال ١٩٩٨ كان متوسط معدل الشواغر للوظائف من الفئة الفنية ٨,٦ في المائة؛ ومن المعلومات المقدمة إلى اللجنة كان هناك شاغرا واحدا في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ من الفئة الفنية.

رابعا - ٦٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية التوصيات التي أصدرها مكتب المراقبة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات والإجراء المتخذ لتنفيذ التوصيات (انظر الجدول ١٢ - ١١). ويوفر موجز التنفيذ على النحو المشار إليه في فقرات الاستعراض العام ١٢ - ١ إلى ٩ - ١٢ معلومات بشأن الإصلاح الموسع وإعادة التشكيل اللذين يحدثان في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت توجيه مجلس إدارة البرنامج. وتعكس التقديرات والهيكل البرنامجي أثر إعادة التشكيل التي تحدث في برنامج البيئة. وعلى النحو الملخص في الفقرة ١٢ - ٧ فإن البرنامج سيضم الآن سبعة برامج فرعية، وستكون مكاتب الأمم المتحدة في نيروبي مسؤولة عن مهام إدارة الميزانية ومراقبة التوظيف وتنفيذ توصيات المراجعة الحسابية وتقدير الدعم الإداري إلى البرنامج وأمانات الاتفاقيات البيئية المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

رابعا - ٦٦ وعلى نحو ما هو مبين في الفقرة ١٢ - ٣٣، "وافق مجلس الإدارة على مقترحات المدير التنفيذي المتعلقة بإعادة تشكيل البرنامج والأمانة على أساس وظيفي". والبرامج الفرعية التي اعتمدها مجلس الإدارة مبينة في الفقرات ١٢ - ٤٢ إلى ١٢ - ٦١ من التقديرات.

رابعا - ٦٧ وفي وقت نظر اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة، كانت تجري في الجمعية العامة مناقشات أخرى بشأن تدابير ومقترحات الإصلاح للبيئة والمستوطنات البشرية على النحو الموضح في تقرير الأمين العام A/53/463. واستفسرت اللجنة عن نتيجة هذه المناقشات، وأبلغت بأن الجمعية العامة اعتمدت قرارا بشأن هذا الموضوع في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ (القرار ٢٤٢/٥٣).

رابعا - ٦٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البرامج الفرعية الموصوفة في الفقرات ١٢ - ٤٢ إلى ٦١ لم تقدم إليها موارد. ومن الناحية الأخرى، فإن البرامج الفرعية للموئل تقدم هذه المعلومات. وفي هذا الصدد توضح اللجنة أن البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدمة إلى مجلس الإدارة والتي استعرضتها اللجنة مقدمة بالموارد. وطبقا لذلك توصي اللجنة بالقيام باستعراض بحيث يمكن اعتماد تقديم موحد. ولا تتوقع اللجنة أكثر من سبعة جداول للموارد الإضافية، واحد لكل برنامج فرعي. وسوف يتأثر توسيع السرد هامشيا بالتفسير المحدود للموارد الصغيرة نسبيا في إطار الميزانية العادية. وتكون معظم الموارد في كل برنامج فرعي تحت تمويل من خارج الميزانية ويقدم المدير التنفيذي تبريرا تفصيليا بصورة مستقلة إلى مجلس الإدارة. وتوصي اللجنة أيضا بالكشف عن تكاليف الخدمات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في حاشية للجدول ١٢ - ٢.

رابعا - ٦٩ ويعوض التخفيض البالغ ٤٠٠ ٩٥٥ ١ دولار تحت التوجيه التنفيذي والإدارة (الجدول ١٢ - ٥) بزيادة بنفس المبلغ تقريبا تحت برنامج العمل (الجدول ١٢ - ٩). ويعكس هذا التغيير قرار نقل مهام التمثيل الإقليمي من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى برامج العمل كجزء من إعادة التنظيم التي أقرها مجلس الإدارة.

رابعا - ٧٠ ونظرت اللجنة الاستشارية من جانبيها في الميزانية البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقدمت توصياتها إلى مجلس الإدارة. وتوصي اللجنة بأن يواصل المدير التنفيذي عملية إعادة تشكيل صيغة الميزانية البرنامجية لبرنامج البيئة لجعله مساهرا لنموذج الميزانية المتوافق لليونسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان باستخدام الأغراض التوضيحية والأشكال الفعلية التي سيعتمدها مجلس الإدارة للسنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وينبغي تقديم نموذج بالحجم الطبيعي للميزانية إلى اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وإن توصيات اللجنة بشأن النموذج والقرارات اللاحقة التي يصدرها مجلس الإدارة خلال دورته لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ سوف تنظم إعداد ميزانية فترة السنتين القادمة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ والتي ستعرض على اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

رابعا - ٧١ وفيما يتعلق بمشروع مركزور تحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في الجدول ١٢ - ١١. وطلبت اللجنة معلومات عن الوضع الأخير المتعلق بمشروع مركزور وأبلغت بأن النظام، الذي مول بالكامل من موارد خارجة عن الميزانية، أصبح يعمل بالكامل في نيسان/أبريل ١٩٩٨. وتنوي اللجنة متابعة هذه القضية في سياق دراسة ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء دورة اللجنة في خريف عام ١٩٩٩، على النحو المبين في تقرير اللجنة (A/53/513).

رابعا - ٧٢ ونظرا للتعليقات الواردة في الجدول ١٢ - ١١ بشأن جهاز التعيين والترقية في نيروبي، توصي اللجنة الاستشارية باتخاذ خطوات عاجلة لاستعراض ما يبدو أنه عملية تعيين وترقية متعبة جدا، وتتسم بازدواجية، ومكلفة في نيروبي.

رابعا - ٧٣ وعلى النحو المبين في الجدول ١٢ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإنه يطلب مبلغ ٨٠٠ ٢٨١ دولار لأجهزة تقرير السياسات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا المبلغ خصص فرعيا إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ويدر على أساس إعادة التحصيل. وترد تعليقات اللجنة على عملية إعادة التحصيل في الباب ٢٧ زاي أدناه. كما توصي اللجنة باتخاذ خطوات للتحديد بدقة أكبر لمستوى الخدمات التي يطلب من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تقديمها إلى المنظمات في نيروبي ومعدلات استرداد تكاليف هذه الخدمات.

الباب ١٣ المستوطنات البشرية

رابعا - ٧٤ كما هو مبين في الجدول ١٣ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة في هذا الباب ١٠٠ ٢٩٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بزيادة قدرها ١٤٠٠ ٧٠ دولار. وتتصل أسباب الزيادة بالأنشطة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة (اسطنبول + ٥) وباحتياج إضافي للمساعدة المؤقتة، على النحو المبين في الفقرة ١٣-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

رابعا - ٧٥ تبلغ إسقاطات الموارد الخارجة عن الميزانية ٩٠٠ ٧٠٤ دولار، كما هو مبين في الجدول ١٣ - ١ (٢). وتبلغ الموارد الإجمالية لهذا الباب ٢٠٠ ٣٣٨ ١٠٤ دولار بأسعار الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة ٨٦ في المائة من الموارد الإجمالية المتاحة لبرنامج مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

رابعا - ٧٦ ولا يزال العدد الإجمالي للوظائف الممولة من موارد الميزانية العادية ٦٦ وظيفة، بينما قلت الوظائف الممولة من خارج الميزانية بمقدار ٥٤ وظيفة، أي مما مجموعه ١٥٦ وظيفة خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ١٠٢ وظيفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأبلغت اللجنة الاستشارية بناء على استفسار منها، بعدم وجود شواغر لا في الفئة الفنية ولا في فئة الخدمات العامة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

رابعا - ٧٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هناك عملية شاملة للإصلاح وإعادة الهيكلة تجري حاليا في الموئل. وكان إنعاش الموئل موضوع مناقشات واستعراض موسعين، الأمر الذي يبينه تقرير المدير التنفيذي المقدم إلى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة^(٤). واستفسرت اللجنة الاستشارية عن نتائج الدورة المعقودة من ٥ إلى ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ وأبلغت أن لجنة المستوطنات البشرية قد اتخذت عدة قرارات ومقررات، بما في ذلك القراران ١٤/١٧ و ١٥/١٧. وتلاحظ اللجنة أن لجنة المستوطنات البشرية أيدت إعادة الهيكلة المقترحة للمركز وبرنامجه.

رابعا - ٧٨ وقد ورد شرح بعض آثار إصلاح الموئل وإعادة هيكليته في الفقرات ١٠٣ إلى ١٣-٣ و ٢٢-١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الهيكل البرنامجي الجديد يشمل التوجيه التنفيذي والإدارة وبرنامجين فرعيين أحدهما عن توفير المأوى المناسب للجميع والآخر عن التنمية الحضرية المستدامة. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الدعم البرنامجي. وتوصي اللجنة بأن يكشف مستقبلا في حاشية للجدول ١٣-٢، عن تكلفة الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

رابعا - ٧٩ وفيما يتعلق بالدعم البرنامجي، فقد ناقشت اللجنة الاستشارية هذه المسألة عند استعراضها لبرنامج الموئل الخارج عن الميزانية وقدمت توصياتها إلى لجنة المستوطنات البشرية. وكانت اللجنة الاستشارية قد دعت إلى تحديد واضح لنفقات الدعم البرنامجي وأوصت كذلك برصد التكاليف الإدارية والتنظيمية بعناية لضمان أن يتوافر للمشاريع مزيد من الموارد المتبرع بها للمؤسسة.

رابعا - ٨٠ وفي الوقت الذي نظرت فيه اللجنة الاستشارية في الميزانية البرنامجية المقترحة، كانت تجري مناقشات إضافية في الجمعية العامة بشأن تدابير ومقترحات الإصلاح المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/53/463). واستفسرت اللجنة عن نتائج هذه المناقشات وأبلغت أن الجمعية العامة اعتمدت قرارا بشأن هذا الموضوع في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ (القرار ٢٤٢/٥٣).

رابعا - ٨١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التدابير المتخذة بناء على توصيات هيئات الرقابة الخارجية والداخلية واللجنة ترد في الجدول ١٣-١٣. وتشير اللجنة إلى أن التدابير المتخذة أو المقترح اتخاذها بناء على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات^(٥)، قد أبلغت الجمعية العامة في تقرير الأمين العام (A/53/335/Add.1)، الفرع ثانيا - باء). وقدمت تعليقات اللجنة إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/53/513.

الباب ١٤

منع الجريمة والعدالة الجنائية

رابعا - ٨٢ تبلغ الموارد المقترحة في هذا الباب من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٣٠٠ ٩٥٦ ٥ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بزيادة قدرها ١١,١ في المائة أو ٥٩٩ ٠٠٠ دولار عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما هو مبين في الفقرة ٧-١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، سيخصص، من المبلغ الإجمالي المقترح، مبلغ ٢٣٦ ١٠٠ دولار للاحتياجات غير المتكررة لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سيعقد في فيينا في عام ٢٠٠٠ وسيخصص مبلغ ٣٦٢ ٩٠٠ دولار لتعزيز الأنشطة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية.

رابعا - ٨٣ وكما هو مبين في الفقرة ٨-١٤ تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقعة الحصول عليها من صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ١٢٨ ٩٠٠ ٤ دولار ستمول بها أنشطة التعاون التقني المضطلع بها لتكملة الأنشطة التي ينفذها مستشاران أقاليميان ورد الاعتماد الخاص بهما في الباب ٢١، البرنامج العادي للتعاون التقني.

رابعا - ٨٤ ويتولى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة المسؤولية الرسمية عن إدارة برنامج عمل المركز. وتم إيراد التكاليف الإدارية/الدعم البرنامجي المتعلقة بذلك في الباب ٢٧ واو، الإدارة، فيينا.

رابعا - ٨٥ وكما هو مبين في الجدول ٣-١٤، فإن مجموع الوظائف الممولة من الميزانية العادية يبلغ ٢٤ وظيفة، بزيادة قدرها وظيفة واحدة بالرتبة ف - ٤ عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقد ورد تعليل للحاجة إلى تلك الوظيفة الإضافية في الفقرة ٢٢-١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظيفة المطلوبة. وقد أبلغت اللجنة أن معدل الشغور في عام ١٩٩٨ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية كان ١٦,٧ في المائة، وهو نفس المعدل في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

رابعا - ٨٦ فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ذاته أن ال ١٦ وظيفة التي وردت بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ تشمل ٣ وظائف معارة على أساس عدم السداد، وقد حذفت هذه الوظائف الثلاث في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الباب ١٥

المراقبة الدولية للمخدرات

رابعا - ٨٧ تبلغ الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في هذا الباب من الميزانية البرنامجية ١٧٠ ٢٣ ١٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بزيادة قدرها ١٥,٥ في المائة أو ٢ ٢٩٤ ٧٠٠ دولار عن الاعتماد المخصص للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

رابعا - ٨٨ وكما هو مبين في الجدول ١٥-١ (٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتوقع أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٤٠٠ ٤١٦ ٢١٣ دولار، وأن تمثل ٩٣ في المائة من مجموع الموارد المتاحة لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات.

رابعا - ٨٩ وكما هو مبين في الفقرة ١٥-١٤، تعزى الزيادة جزئيا إلى إنشاء ثلاث وظائف جديدة (٩٠٠ ٦٠٠ دولار) منها وظيفتان من الرتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣. وبذلك يصبح العدد الإجمالي للوظائف المقترح تمويلها من موارد الميزانية العادية خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٧١ وظيفة، على النحو المبين في الجدول ١٥-٣. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن معدل الشغور بالنسبة لوظائف الفئة الفنية خلال عام ١٩٩٨ كان يبلغ ٨,١ في المائة وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ كان ذلك المعدل ١١,٤ في المائة.

رابعا - ٩٠ وكما هو مبين في الفقرة ١٥-٣٧، طلبت وظيفة من الرتبة ف - ٣ لنشر "التقرير المتعلق بحالة المخدرات في العالم" لتعزيز مهام البرنامج الحفازة. وكما هو مبين في الفقرة ١٥-٥٠، فقد طلبت وظيفة من الرتبة ف - ٤ لتعزيز قدرات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في مجالي الرصد والتقييم. وكما هو مبين في الفقرة ١٥-٦٩ طلبت وظيفة إضافية من الرتبة ف - ٤ للبرنامج الفرعي ٤ لتعزيز قدرة البرنامج على تحقيق أهداف محددة في إطار خطط العمل التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الطلبات.

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

خامسا - ١ تبلغ تقديرات الأمين العام للجزء الخامس من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما مقداره ٥٠٠ ١٩٥ ٣٨١ دولار، منها مبلغ مجموعته ٣٠٠ ٥١٩ ٨٣ دولار للباب ١٦ ألف، اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)، والباب ١٦ ب، مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ و ٦٠٠ ٤٧٢ ٦٤ دولار للباب ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ و ٦٠٠ ٢٩٠ ٤٤ دولار للباب ١٨، التنمية الاقتصادية في أوروبا؛ و ٧٠٠ ٧٥٧ ٩٠ دولار للباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ و ٤٠٠ ٥٣٠ ١١ دولار للباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ و ٩٠٠ ١٣٨ ٤٥ دولار للباب ٢١، البرنامج العادي للتعاون التقني.

خامسا - ٢ ولاحظت اللجنة الاستشارية، خلال نظرها في مقترحات الميزانية للجان الإقليمية، أن هناك عددا من العناصر الموحدة في المقترحات المقدمة بشأن الميزانية في إطار الجزء الخامس.

خامسا - ٣ وترحب اللجنة الاستشارية بالتغييرات التي تم إدخالها لتوحيد شكل المقترحات المقدمة استجابة لتوصيتها الواردة في الفقرة خامسا - ٤ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، في الفصل الثاني الأمر الذي يحقق التواءم في شكل عرض الأنشطة البرنامجية للجان الإقليمية. وتلاحظ اللجنة

أن السرد المتعلق بالتوجيه التنفيذي يشمل الآن أنشطة وموارد متصلة بمكتب الأمين التنفيذي وأمين اللجنة والوحدة المعنية بخدمات المعلومات. ويشمل السرد المتعلق بالدمج البرنامجي الأنشطة والموارد المتصلة بالخدمات الإدارية والمشاركة (تخطيط البرامج وميزانياتها وتمويلها، وإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة) وخدمات المؤتمرات والمكتبات، وإدارة التعاون التقني، ولم يغير الشكل المتصل بهيئات تقرير السياسة وبرنامج العمل منذ أن تمت مواعده سابقة، كما أشار إلى ذلك الأمين العام.

خامسا - ٤ وترى اللجنة الاستشارية أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من توحيد العرض. ومن الممكن زيادة تحسين السرد في كل برنامج فرعي لضمان أن يتماشى كل سرد منها مع كون البرنامج ذي الصلة ذا طابع عملي وقابلًا للتحقيق في فترة السنتين المقترحة. وتعتقد اللجنة أن العلاقة بين الولايات والنواتج يمكن تحديدها بصورة أوضح في السرد، مع ربط هذا التحديد على نحو أفضل بالأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل. وعلاوة على ذلك، فاللجنة ليست مقتنعة بفائدة الوصف المقدم تحت عنوان "التعاون الدولي والتنسيق والاتصال بين الوكالات". وينبغي إعادة النظر في هذه المسألة في طرح الميزانية المقبلة. وترى اللجنة أن دور التعاون باعتباره من العناصر الأساسية لعملية الإنجاز يمكن أن يكون أوضح للدول الأعضاء لو كان متصلاً بأنشطة برنامجية محددة.

خامسا - ٥ وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تبدأ اللجان وضع مؤشرات لحجم العمل بالنسبة لكل برنامج من البرامج الفرعية الفنية التي تضطلع بتنفيذها وذلك توطئة لعرض هذه المؤشرات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة، في شكل مقارنة مع فترة السنتين السابقة. وبالنسبة لأنشطة الدعم، فإن رأى اللجنة يتمثل في ضرورة دراسة الشكل المتبع بالمقر، بغية التعرف على الإجراءات والتقنيات التي يمكن أن تستخدمها اللجان الإقليمية بصورة متوائمة.

خامسا - ٦ وثمة خاصية مشتركة فيما بين جميع البرامج المدرجة تحت الجزء الخامس من فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هي إعادة توزيع الموارد فيما بين البرامج الفرعية. وترى اللجنة الاستشارية أن الحالات من هذا القبيل تستلزم قدرا أكبر من الشفافية في الطريقة التي تقدم بها المعلومات، وأن من الواجب تقديم تفسير واضح لأسباب التفاوتات. وسيكون من شأن تقديم عرض استكمالي في شكل جدول، يلقي الضوء على هذا التوزيع للموارد، تيسير عملية التحليل.

خامسا - ٧ وكانت اللجنة الاستشارية قد أوصت في (الفقرة خامسا - ٦) من تقريرها السابق^(١) بضرورة أن توضح بيانات الميزانية مدى ما قامت به الهيئات الحكومية الدولية من استعراض لبرامج العمل وشتى القضايا التنظيمية والمؤسسية التي تواجهها، بما في ذلك الهياكل الحكومية الدولية. وترحب اللجنة بالمعلومات المقدمة عن كل لجنة من اللجان الإقليمية في هذا الصدد. بيد أن اللجنة تلاحظ أنه قد جرى في عدة حالات، مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استعراض برنامج العمل قبل تقديم الميزانية المقترحة، مما جعله عرضة لاستعراض آخر بعد تقديمها. وترى اللجنة أنه ينبغي السعي للاستفادة من خبرة اللجان الإقليمية الأخرى بغرض معالجة أية مشاكل فيما يتعلق بتوقيت مواعيد اجتماعات

الهيئات الحكومية الدولية مع دورة الأمم المتحدة المتعلقة بالتخطيط والميزانية (انظر الفصل الأول أعلاه).

خامسا - ٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية معدل الشواغر المرتفع في اللجان الإقليمية، سيما بمستوى الفئة الفنية - ففي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بلغ المتوسط ٢٤ في المائة عن عام ١٩٩٨ و ٢٢ في المائة في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩؛ وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بلغ المتوسط ٢٦,٢ في المائة خلال عام ١٩٩٨ و ٢٢,٣ في المائة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛ وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بلغ المتوسط ١٥ في المائة عن عام ١٩٩٨ و ١٠,٥ في المائة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بلغ المتوسط ١٢,٣ في المائة عن عام ١٩٩٨، ثم خُفِّضَ إلى ٢,٦ في المائة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ المتوسط ١٠,٦ في المائة عن عام ١٩٩٨ و ٥,٥ في المائة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وعلى سبيل المثال، أبلغت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللجنة الاستشارية أن أحد التحديات التي تواجه في بعض الأحيان هو فقد بعض العاملين نتيجة انتقالهم إلى مراكز عمل أخرى. وقد أوضحت اللجنة، في تقريرها (A/53/7)، أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا "أشارت ... إلى ضرورة إضفاء مزيد من اللامركزية على القرارات المتعلقة بالتعيينات (لا سيما تلك التعيينات بالرتبتين ف-٢ و ف-٣)". بيد أن اللجنة أبلغت بأن الحالة لم يطرأ عليها تغيير. وكما أوضحت اللجنة في سياق نظرها في الباب ٢٧ جيم، فإن إجراءات نقل الموظفين بين وحدات المنظومة وإعادة تصنيف الوظائف، وإدارة الشواغر هي إجراءات معطلة وتستغرق وقتا طويلا بشكل مفرط (انظر الجزء الثامن أدناه).

خامسا - ٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد اتخذت، في بعض الحالات، تدابير معينة لمعالجة حالة عدد الشواغر المرتفع في اللجان الإقليمية. وحسب ما تم إيضاحه في الفقرة خامسا - ٢٠ أدناه، قدم مكتب إدارة الموارد البشرية المساعدة إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا، حيث أوفد موظفا لمساعدتها في هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تزويد اللجنة الإقليمية بقائمة تضم المرشحين الذين اجتازوا الامتحان التنافسي في مستوى بدء دخول الخدمة لتكون أحد المدخلات لديها في المسألة، بغرض الإسراع بعملية التعيين. وخولت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سلطة، خلال فترة ستة أشهر تنتهي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بأن تعلن داخليا عما لديها من شواغر بالرتبتين ف - ٤ و ف - ٣. بيد أن اللجنة الاستشارية تدرك أن التدابير المؤقتة المتخذة في معظم اللجان الإقليمية تتضمن زيادة في الاستعانة بالاستشاريين والخبراء في عملية تنفيذ البرامج.

خامسا - ١٠ وترى اللجنة الاستشارية أن التأخيرات الطويلة في عمليات التعيين وإعادة التصنيف والتنسيب والنقل بين الوحدات داخل منظومة الأمم المتحدة يخلق جوانب قصور خطيرة تحد من قدرة تلك الوحدات على إنجاز نواتجها بالشكل السليم. وتوصي اللجنة بأن يتخذ مكتب إدارة الموارد البشرية ما يلزم من خطوات لمعالجة ما لدى اللجان الإقليمية من شواغل، بما يكفل إعطاءها الأولوية عند استعراض المرشحين المحتمل نقلهم إلى المكاتب خارج المقار، ومن ثم التعجيل بملاء الشواغر القائمة وتعزيز قدرة

اللجان الإقليمية على تنفيذ البرامج. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى الحاجة إلى أن يتم، حيثما تستدعي الضرورة، إنفاذ الالتزامات التعاقدية التي يضطلع بها الموظفون فيما يتعلق بندبهم إلى أى من الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أو المكاتب التابعة لها.

خامسا - ١١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد بذلت جهود، وفقا للأوامر التوجيهية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن السياسات، ترمي إلى مراعاة الفوارق بين الجنسين في برامج عمل اللجان الإقليمية بدرجات متفاوتة. وفي حين أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد وضعتا برامج فرعية جديدة في هذا المضمار، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أدرجت الشواغل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في قطاعات متنوعة من برنامج العمل مثل التخفيف من حدة الفقر، والتنمية الريفية، والسكان، وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة وتنظيم المشاريع، وتنمية المهارات، ونقل التكنولوجيا. وتم في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إدراج تلك الشواغل في إطار برنامجها الفرعي بشأن تحسين نوعية الحياة. وفي حين تقرر اللجنة بأن لكل لجنة إقليمية أن تتخذ قراراتها في هذا الصدد على أساس المبادئ التوجيهية التشريعية الصادرة عن أجهزة صنع القرارات بها، فإنه ينبغي العمل على تجنب الازدواجية في الأنشطة التي تجري لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين.

خامسا - ١٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد استفسار منها، بالمستويات المختلفة من إصدارات نظام المعلومات الإدارية المتكامل التي تم تركيبها واستعمالها في اللجان الإقليمية. وقد نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الإصدارين ١ و ٢، وسوف تقوم بتركيب الإصدار ٣ في عام ٢٠٠٠؛ ونفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإصدارين ١ و ٢، وسيجري تركيب الإصدار ٣ في نهاية عام ١٩٩٩، والإصدار ٤ في عام ٢٠٠٠؛ ودخل الإصدار ٢ طور التشغيل حاليا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن المتوقع تنفيذ الإصدار ٣ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دخل الإصدار ١ طور التشغيل، بينما من المتوقع تنفيذ الإصدار ٢ خلال عام ١٩٩٩ وأوائل عام ٢٠٠٠. وتلاحظ اللجنة أنه قد طلبت اعتمادات لتقديم الدعم فيما بعد استكمال التركيب لكل لجنة من اللجان الإقليمية، تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، فيما عدا اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لأنه قد طُلبت موارد لهذا الغرض في إطار الباب ٢٧ هاء من الميزانية البرنامجية. وقد أُبلغت اللجنة أن الحالة ستكون موضع استعراض في إطار بيان الميزانية القادم عن الفترة التي تلي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وترى اللجنة أن من الواجب اتخاذ خطوات للتأكد من توفير الصيانة المناسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في جميع اللجان الإقليمية بمجرد تركيبه.

خامسا - ١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا التنوع في تناول تكاليف صيانة الحواسيب وتكاليف خدمات المساعدة وصيانة معدات وبرامج الحاسوب وشبكة المنطقة المحلية بالنسبة لكل لجنة من اللجان الإقليمية. وأبلغت اللجنة، في هذا الصدد، أن مستويات الخدمة الثلاثة المطبقة في المقار لم يتم بعد تطبيقها على اللجان الإقليمية أو المكاتب الواقعة خارج المقار.

خامسا - ١٤ كما أبلغت اللجنة الاستشارية أن اللجان الإقليمية تمر بمراحل متنوعة من التحضيرات المتعلقة بمواءمة نظم التكنولوجيا القائمة مع سنة ٢٠٠٠. وتشير اللجنة إلى أن هذه العملية يجري تنسيقها مركزيا. بيد أنه من غير الواضح للجنة ماهية خطط الطوارئ الموضوعية لمعالجة المشاكل المتصلة بعدم تواءم الكيانات الخارجية التي تتفاعل معها اللجان. وقد طلبت اللجنة تقريرا من الأمين العام عن نطاق العمل المنفذ في هذا الصدد في سياق تقريرها (A/53/513) (انظر الفصل الأول أعلاه).

خامسا - ١٥ وكانت اللجنة الاستشارية قد أشارت آنفا بشيء من الحذر إلى ارتفاع النسبة بين دعم البرامج وبرنامج العمل. بيد أن اللجنة تلاحظ أن مكونات دعم البرامج في اللجان الإقليمية يشمل المؤتمرات وخدمات المكتبة وإدارة التعاون التكنولوجي، بالإضافة إلى مهام الدعم التقليدية، مثل إعداد الميزانية والتنظيم وإدارة شؤون الأفراد. لذا ترى اللجنة أن ثمة ضرورة، في ضوء تطبيق المزيد من التكنولوجيا والابتكارات الحديثة من أجل تسيير أنشطة الدعم آليا، لتثبيت عدد الوظائف المرتبطة بتلك الخدمات، بما يتيح تزويد الأنشطة الفنية بمزيد من الموارد.

خامسا - ١٦ فعلى سبيل المثال، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن يجري داخل اللجان الإقليمية استطلاع آخر للدرجة التي يمكن الوصول إليها في الاستعانة بالترجمة التحريرية من بعد. ولم تدرج إشارة كافية إلى ذلك في تقديرات الميزانية، وتفاوتت الردود على الاستفسارات الصادرة عن اللجنة فيما يتعلق بكل لجنة إقليمية. وتلاحظ اللجنة أن اللجان الإقليمية يخرج عنها عدد كبير من المواد التي تستلزم ترجمة تحريرية وأن من الممكن تقاسم الطاقة المتاحة من هذه الترجمة فيما بين شتى مراكز العمل عن طريق الاستعانة بالترجمة التحريرية من بعد. وتوصي اللجنة بأن تجري اللجان استطلاعا آخر لإمكانية الاستعانة بالترجمة التحريرية من بعد، ومن ثم يمكنها خفض التكاليف ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات ما يلزم من قيادة ومشورة فيما يتعلق بتحسين استعمال التكنولوجيا المبتكرة في مجال خدمات المؤتمرات.

الباب ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الباب ١٦ ألف

اللجان الإقليمية

خامسا - ١٧ تبلغ تقديرات الميزانية العادية المخصصة للباب ١٦ ألف عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما هو موضح في الجدول ١٦ ألف-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، ٩٠٠ ٦٤٧ ٧٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بزيادة قدرها ٢٠٠ ٢٢٥ دولار عن اعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وقُدِّرت الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ٤٠٠ ٣٥٩ ١٦ دولار، بينما بلغت تلك التقديرات ٦٠٠ ٨٤٠ ١٥ دولار عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك، داخل هذه الفئة، أن هناك نقصا في التمويل المقدم من الصناديق والبرامج. بيد أن

ثمة إسقاط بأن التمويل من المصادر الثنائية سيزداد؛ وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن ذلك يرجع إلى النشاط في جمع الأموال.

خامسا - ١٨ وتمثل الزيادة في موارد الميزانية العادية، مثلما تم إيضاحه في الفقرة ١٦ ألف-١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، التأثير المشترك الناتج عن اقتراح إنشاء ثلاث وظائف من الرتبة ف - ٤ ووظيفتين من الرتبة ف-٣ في إطار البرنامجين الفرعيين الجديدين ٦ و ٧، وإنشاء ثلاث وظائف من الرتبة المحلية عن طريق التحويل من المساعدة المؤقتة العامة، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤؛ فضلا عن جوانب الزيادة والنقصان في إطار شتى وجوه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف.

خامسا - ١٩ ويرد بجدول الملاك ٥٦٤ وظيفة من وظائف الميزانية العادية عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهي: ٢١٨ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها، و ٣٤٣ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٣ وظائف للخدمة الميدانية - وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥ وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من الرتبة المحلية عن موارد الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ووصل العدد الإجمالي للوظائف الخارجة عن الميزانية والمقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٦٠ وظيفة، في مقابل ٧٠ وظيفة عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

خامسا - ٢٠ وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، بلغ معدل الشغور بالنسبة للفئة الفنية ٢٢ في المائة. وتم الارتباط بجميع وظائف الخدمات العامة. على أن اللجنة أبلغت أن كلا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب إدارة الموارد البشرية قد اتخذتا تدابير من أجل التعجيل بالتعيين بغية خفض معدل الشواغر إلى ٥ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٩٩. وشملت الخطوات المتخذة قيام مكتب إدارة الموارد البشرية بإيفاد موظف إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقديم المساعدة بخصوص هذه العملية وليقدم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قائمة بالمرشحين الذين اجتازوا الامتحان التنافسي عند مستوى الالتحاق بالخدمة، التماسا لرأيها في الموضوع.

خامسا - ٢١ وكما يتبين من الجدول الوارد في الفقرة ١٦ ألف - ١٤ يقدر الأمين العام أن من بين مجموع الموارد المقترحة في الباب ١٦ ألف، سينفق ٥٦ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٧٣,٢ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية على أنشطة تتعلق ببرنامج العمل؛ وسيلزم ٣٩,٧ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٢٤,٩ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية لبند دعم البرنامج؛ وسيخصص ٣,٦ في المائة من موارد الميزانية العادية و ١,٩ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية لبند التوجيه التنفيذي والإدارة، و ٠,٧ في المائة من موارد الميزانية العادية لأجهزة تقرير السياسة.

خامسا- ٢٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تعرض في سياق إعادة التنظيم وإصلاح البرامج، على النحو المشار إليه في التقرير الأخير للجنة^(١). والهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات هو السعي إلى تقديم مساهمة ملموسة في تحقيق أولويات التنمية في أفريقيا، بالمشاركة مع المؤسسات الأخرى كما تشير إليه في الفقرة ١٦ ألف - ٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتثني اللجنة الاستشارية على

اللجنة لوضوح الوصف الذي قدمته للعوامل التي أخذت في الاعتبار عند إعداد برنامج العمل والتقديرات ذات الصلة، على النحو المبين في الفقرات ١٦ ألف - ٢ إلى ١٦ ألف - ١١، ولعرض التقديرات والسرد المتعلق بها، مما ينم عن تحسن ملحوظ عن العرض المُقدم عن فترة السنتين الماضية. وتشير اللجنة إلى أن اتساق البرامج الفرعية مع الوحدات التنظيمية من شأنه أن يعزز تنفيذ البرنامج، ويقلل الازدواجية إلى أدنى حد ويعزز مساهمة مديري البرامج.

خامسا - ٢٣ وتلاحظ اللجنة أن هيكل برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد تغير، نتيجة للتنقيحات التي أدخلت على الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بحيث تشمل برنامجين فرعيتين جديدين وهما: تعزيز النهوض بالمرأة (البرنامج الفرعي ٦) ودعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية (البرنامج الفرعي ٧). ويصل بهذا مجموع عدد البرامج الفرعية إلى سبعة. وسيقوم المركز الأفريقي للمرأة بتنفيذ البرنامج الفرعي ٦ بغرض إدماج المسائل المتعلقة بنوع الجنس في السياسات، والبرامج والهيكل الأساسية للدول الأعضاء، وتعزيز تمكين المرأة لكي تقوم بدور أكثر فعالية وأهمية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتلاحظ اللجنة أنه يوجد بالفعل برنامج فرعي معنون دور المرأة في التنمية، في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد أدمجت أنشطته في برامج فرعية أخرى للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وتُعطى الآن أولوية كما يجري التركيز عليه باعتباره برنامجا فرعيا مستقلا، مرة أخرى.

خامسا - ٢٤ وستقوم خمسة مراكز إنمائية دون إقليمية بتنفيذ دعم الأنشطة الإنمائية دون الإقليمية من خلال أجهزتها الحكومية الدولية، ومن خلال وحدة للتنسيق أنشئت تحت إشراف المباشر لنائب الأمين التنفيذي في مقر اللجنة. وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها السابقة بضرورة بذل جميع الجهود لكفالة تحديد المسؤوليات بصورة جلية بين مراكز التنمية وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية تفادي ازدواجية الوظائف.

خامسا - ٢٥ وكما يتبين من الجدول ١٦ ألف - ٨ حدثت تنقلات كبيرة للموظفين والموارد الأخرى فيما بين البرامج الفرعية. وعلاوة على ذلك خصص ٣٤,٨ في المائة من الموارد المتصلة ببرنامج العمل للبرنامج الفرعي الجديد ٧، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٦ ألف - ٤٣. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه لم يُشر في تلك الفقرة إلى موارد خارجة عن الميزانية، حيث لم تحدد تلك الموارد لدى إعداد الميزانية نظرا لكون البرنامج الفرعي جديدا.

خامسا - ٢٦ ويرد وصف لهيكل أجهزة تقرير السياسة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مع المهام الموكلة إليها، وخطة اجتماعاتها في الفقرات ١٦ ألف - ١٦ إلى ألف - ٢٩. وكما أفادت اللجنة في الفقرة خامسا - ٢٣ من تقريرها السابق^(١)، أنشأ ذلك الهيكل مؤتمر الوزراء الأفارقة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٧. على أن اللجنة تشير إلى التغيير الوارد في الفقرة ١٦ ألف - ٢٩ من الميزانية المقترحة: وهو إلغاء مؤتمر الوزراء الأفارقة للنقل والاتصالات في عام ١٩٩٩، في نهاية عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا. وكما هو أشير إليه في تلك الفقرة، ستصبح فيما بعد لجنة

النقل والاتصالات والسياحة التابعة للجماعة الاقتصادية الأفريقية هي المنتدى الإقليمي لبحث تلك المسائل.

خامسا - ٢٧ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مؤتمر الوزراء استعرض برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيار/ مايو ١٩٩٩ وأيّد برنامج العمل والأولويات على نحو ما اقترحه الأمين التنفيذي.

خامسا - ٢٨ ويشير الجدول ١٦ ألف - ٢٤ الى مبلغ يقدر بـ ٥٨٧ ٧٠٠ ٣١، (قبل إعادة حساب التكاليف) تحت دعم البرنامج، أي بنقصان قدره ١ ٦٠٢ ١٠٠ دولار عن الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويرد معظم النقص وهو (١ ٥٨ ٩٠٠ دولار) تحت بند مصروفات التشغيل العامة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذا النقصان ناجم عن إلغاء نظام الحاسوب القديم، مما سيجتنب وفورات في الصيانة، فضلا عن انخفاض النفقات تحت بند المرافق العامة لمركز المؤتمرات في أديس أبابا، فضلا عن انخفاض قسط التأمين ذي الصلة.

خامسا - ٢٩ وتصف الفقرة ١٦ ألف - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة الأهمية التي توليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحديث التكنولوجيا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بصفة خاصة أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا "ما زالت متخلفة عن كثير من أجزاء منظومة الأمم المتحدة فيما يختص بإدخال النظم الآلية عمقا وسعة، بصفة عامة، وما يختص بتكنولوجيا المعلومات، على وجه الخصوص". ويسعى البرنامج إلى تطوير قدرات اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاستفادة من تلك التكنولوجيا في نشر أعمالها. ونظرا للدور الرئيسي الذي يؤديه تحديث التكنولوجيا فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للبرامج وتعزيز الإنتاجية والوفورات، كان من اللازم أن تتسم التقديرات باحتوائها على مزيد من المعلومات عن استراتيجية التصدي للمشاكل المحددة في الفقرة ١٦ - ألف - ١٠.

خامسا - ٣٠ وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أجرت دراسة لتحديد أقصى احتياجاتها في مجال التشغيل الآلي. وستؤدي الخطة المقترحة الى تحسين القدرة على الاتصال بين مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبين مراكز التنمية دون الإقليمية الخمسة، وفيما بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة، وستوفر خدمات الاتصالات في مجال الوسائط المتعددة والبيانات لمركز المؤتمرات والمركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا بأفريقيا، وتتيح للجنة الاقتصادية لأفريقيا القدرة على نشر المعلومات بسرعة وبصورة فعالة باستخدام وسائل الاتصالات الالكترونية الحديثة. وستصل التكاليف الى ما مجموعه ٣٣٦ ٤٠٠ ٥ دولار على مدى ما بين ٣ إلى ٤ سنوات. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه قد خصص لهذا الغرض مبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وسيدرج مبلغ مخصص لهذا الغرض وهو ٩٧٤ ٤٠٠ دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تحت بند الخدمات التعاقدية، مصروفات التشغيل العامة، والأثاث والمعدات.

خامسا - ٣١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياج الباقي ضمن المبلغ الأصلي وهو ٣٣٦ ٤٠٠ ٥ دولار، يبلغ ١ ٣٧ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه من بين ذلك المبلغ سيخصص مبلغ ٢,٣٦ مليون دولار لتجهيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (المقر ومراكز

التنمية دون الإقليمية) بقدرات مناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيخصص مبلغ ١,٣ مليون دولار لتجهيز مركز المؤتمرات والمركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا بقدرات الوسائط المتعددة والاتصالات، ومبلغ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار لتعزيز الاتصال والتوعية والنشر بالوسائل الإلكترونية وعن طريق الانترنت.

خامسا - ٣٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه لا يزال هنالك قليل من المسائل التقنية التي يتعين تسويتها قبل بدء تركيب وحدة VSAT قبل نهاية عام ١٩٩٩، والتي من شأنها أن تحسن بصورة كبيرة قدرة اللجنة في مجال خدمات الاتصالات مع بقية مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة.

خامسا - ٣٣ وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية بشأن استخدام مركز المؤتمرات في أديس أبابا. وأبلغت اللجنة بأن مجموع تكاليف تشغيل المركز تقدر بمبلغ ٧٠٠ ١٨٨ ٣ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، استنادا إلى التجربة. وتتيح الموارد استخدام موظف واحد من الفئة الفنية وثمانية موظفين من الرتبة المحلية فضلا عن اثنين من الوظائف الهندسية. وتقدر الإيرادات المتأتية من المستعملين الآخرين بمبلغ ٠٠٠ ٨٠١ دولار. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه أشير في جدول باب الإيرادات ٣-٢، إلى تخصيص مبلغ ١,٤ مليون دولار للجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يتعلق بإيجار المساكن. وأبلغت اللجنة كذلك بالحاجة إلى وضع استراتيجية تسويق للمركز، وستقتضي إجراء دراسة لا تتوافر موارد لها في الوقت الراهن. وترى اللجنة أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إمكانية وجود السوق وفرص النجاح قبل الالتزام بالموارد بالنسبة لهذه الاستراتيجية.

خامسا - ٣٤ ويرد جزء كبير من الاحتياجات في إطار تكاليف الموظفين الأخرى للجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار دعم البرنامج: أي مبلغ ٤٠٠ ٨٢٠ ١ دولار من بين ما مجموعه ٨٠٠ ٦٤٣ ٢ دولار (قبل إعادة حساب التكاليف). ويرد تبرير ذلك في الفقرة ١٦ ألف - ١٢٨. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة البالغة ٣٠٠ ٢٣٧ دولار عما كان مخصصا للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تتعلق بالاحتياجات الإضافية لتعيين مترجمين شفويين وتحريريين مستقلين لخدمة جلسات اللجنة (٤٠٠ ١١٥ دولار)؛ والمساعدة المؤقتة العامة لتطوير نظام المعلومات الإدارية المتكامل (٤٠٠ ٩٣ دولار) ولزيادة التغطية الأمنية للمركز (٥٠٠ ٢٨ دولار). وتلاحظ اللجنة أنه لا يوجد فريق من المترجمين الشفويين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأن خدمة تحرير النصوص ليست كافية تماما. وأبلغت اللجنة لدى استفسارها أنه قد نفذت بعض الترجمة عن بُعد إلا أن مما يعيق زيادة التوسع في هذا المجال الافتقار إلى مرافق الاتصالات الفعالة في الوقت الراهن. وتعتقد اللجنة أن تركيب نظام VSAT سيسمح للجنة الاقتصادية لأفريقيا بزيادة استقصاء إمكانيات الترجمة عن بُعد.

الباب ١٦ باء

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

خامسا - ٣٥ توفر الفقرتان ١٦ باء - ١ و ١٦ باء - ٢ وصفا لمهام ونواتج مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه باستثناء انخفاض طفيف (٤٠٠ ١ دولار) تحت بند الوظائف، وزيادة طفيفة تحت بند مصروفات التشغيل العامة

(٥٩٠٠ دولار)، تقترح تقديرات الموارد للمكتب دون تغيير، لتغطية تكاليف ثلاث وظائف من الفئة الفنية وما فوقها وثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة.

الباب ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

خامسا - ٣٦ يبلغ تقدير الأمين العام المتعلق بالبواب ١٧ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما يتمثل في الجدول ١٧-١، ٩٠٠ ٤٥٧ ٥٦ دولار في إطار الميزانية العادية، قبل إعادة تقدير التكاليف، و ٣٠٠ ٣٦٨ ٢١ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية. وتمثل الاحتياجات المقترحة في إطار الميزانية العادية انخفاضا قدره ٢١٨ ٠٠٠ دولار (أو ٠,٣ في المائة) مقارنة بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما يتبين من الجدولين ١٧ ١ و ٢، يمثل هذا الانخفاض المحصلة الصافية لانخفاض الاحتياجات تحت بندي الوظائف (١٠٠ ٨٩٦ دولار)، واللوازم والمواد (٥٠٠ ٢٢ دولار)، وزيادة الاحتياجات تحت وجوه الإنفاق الأخرى (٦٠٠ ٧١٠ دولار).

خامسا - ٣٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية، كما هو مبين في الجدول ١٧-١ (٢)، أن الهبوط البالغ ٨٠ ٢٢٩ ٣ دولار في الموارد الخارجة عن الميزانية يُعزى في أكثره إلى انخفاض في موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموارد الشئانية. وقد أبلغت اللجنة بأنه رغم أن هذا النوع من التمويل يكمل موارد الميزانية العادية، فإن هذا الانخفاض قد أثر في إنجاز برامج التعاون التقني. وتعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على إعادة التفاوض بشأن التمويل واجتذاب مزيد منه.

خامسا - ٣٨ وكما هو مبين في الفقرة ١٧-١٣ (أ) من الميزانية البرنامجية، يرجع الانخفاض تحت بند الوظائف إلى أن التخفيض المقترح البالغ ٢٤ وظيفة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لم يصبح نافذ المفعول بصفة كاملة حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كما ذكرت اللجنة الاستشارية في الفقرة خامسا - ٣٦ من تقريرها السابق^(١). ويظهر الجدول ١٧-٣ من الميزانية المقترحة أن مجموع وظائف الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ ٤٦٨ وظيفة. وتتمثل التغييرات الوحيدة عن فترة السنتين السابقة في إعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ إلى ف - ٥، تحقيقا لمستوى التصنيف الوظيفي لرئيس قسم التحرير، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية إلى الرتبة ف - ٤ للإشراف على وحدة الخدمات التقنية (قسم الخدمات الالكترونية)، والاضطلاع بالمهام المطلوبة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأمن البيئة التكنولوجية للجنة، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٧-١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

خامسا - ٣٩ وكما هو مبين أيضا في الجدول ١٧-٣، يُظهر العدد الإجمالي للوظائف الخارجة عن الميزانية نقصانا من ٧٠ وظيفة إلى ٥١ وظيفة. بيد أن اللجنة الاستشارية أبلغت بأن الانخفاض المتمثل في ١٩ وظيفة يناظر بعضا من الموظفين المتقدمين دون مقابل (النوع الأول) البالغ عددهم ٢٥ موظفا الذين أشارت إليهم اللجنة في الفقرة خامسا - ٣٧ من تقريرها السابق^(١).

خامسا - ٤٠ وأفيدت اللجنة الاستشارية، بعد استفسارها، بأن معدلات الشغور في الفئة الفنية بلغ ٨,٨ في المائة وبلغ في فئة الخدمات العامة ٦,١ في المائة، وذلك في ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. ويتمثل أحد التحديات التي تواجهها اللجنة، كما ذكر أعلاه، في أنها أحيانا تفقد بعض موظفيها لصالح مراكز العمل الأخرى. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يتخذ مكتب إدارة الموارد البشرية خطوات لكفالة إعطاء الأولوية لهذه اللجنة وغيرها من اللجان التي تواجه المشاكل نفسها لدى استعراض المرشحين الذين يُحتمل نقلهم إلى المكاتب البعيدة عن المقر (انظر الفقرة خامسا - ١٠ أعلاه).

خامسا - ٤١ وكما يتبيّن من الجدول الوارد في الفقرة ١٧-٤١، يقدر الأمين العام أنه، من مجموع الموارد المقترحة في إطار الباب ١٧، سيُنفق ما نسبته ٤٥,٧ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٦٦,٢ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية على أنشطة متصلة ببرنامج العمل؛ وسيخصص ما نسبته ٤٨,٤ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٣٣,٦ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم البرامج؛ وسيُطلب ما نسبته ٤,٢ في المائة من موارد الميزانية العادية و ٠,٢ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية للتوجيه التنفيذي والإدارة، بينما سيُطلب ما نسبته ١,٧ في المائة من موارد الميزانية العادية لأجهزة تقرير السياسات.

خامسا - ٤٢ تبين الفقرتان ١٧-٣ و ١٧-٤ أن الموارد المقترحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تتصل بهيكل برنامجي مبسط، يتمثل في خفض للبرامج الفرعية من ١٠ برامج إلى ٧، كما تتصل بالجهود المبذولة لترشيد هيكل أمانة اللجنة ذاتها، بما يتماشى مع الهيكل البرنامجي المنقح. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية استعرضت برنامج العمل للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لأول مرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ثم استعرضته واعتمدته في دورتها الخامسة والخمسين في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩.

خامسا - ٤٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أنه، استجابة لتقييم أجرته الحكومات عن طريق استبيان بشأن المخصصات من الموارد في الميزانية العادية لبرنامج العمل وما تلا ذلك من الولايات والأولويات، فقد جرى تعزيز المجالات الأربعة التالية، من حيث موارد الموظفين وغير الموظفين في الميزانية العادية، على نحو ما ورد في الفقرة ١٧-٥ من الميزانية المقترحة: الإحصاءات، وتنمية السياحة، والبحوث الإنمائية وتحليل السياسات، والسياسة الاجتماعية وإدماج الفئات المحرومة والنساء في عملية التنمية.

خامسا - ٤٤ وتبلغ قيمة الموارد المخصصة لبرنامج العمل من الميزانية العادية ٢٠٠ ٨٢٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ونتيجة لتسمية مجالات الأولوية الأربعة المذكورة في الفقرة خامسا - ٤٣ أعلاه، وفي نطاق قاعدة الموارد الإجمالية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فقد نقلت تكاليف الموظفين وغير الموظفين في الميزانية العادية إلى مجالات البرامج الفرعية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، كما هو مبين في الجدول ١٧-٧، تظهر زيادة نسبتها ٥,٤ في المائة، و ١٥,٥ في المائة، و ٢,٧ في المائة و ٥,٧ في المائة في كل من البرنامج الفرعي ٢، البحوث الإنمائية وتحليل السياسات؛ والبرنامج الفرعي ٣، التنمية الاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي ٦، النقل والاتصالات

والسياحة وتطوير الهياكل الأساسية؛ والبرنامج الفرعي ٧، الإحصاءات، على التوالي. وتشمل عمليات نقل الوظائف زيادة وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ ووظيفتين من الرتبة المحلية في إطار البرنامج الفرعي ٢، ووظيفتين برتبة ف - ٣ ووظيفتين من الرتبة المحلية في إطار البرنامج الفرعي ٣، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣ في إطار البرنامج الفرعي ٦، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤ وتخفيض وظيفة واحدة من الرتبة المحلية في إطار البرنامج الفرعي ٧.

خامسا - ٤٥ وترى اللجنة الاستشارية أن الاستعانة بالتكنولوجيا في تنفيذ البرامج كان ينبغي شرحها على نحو أكثر وضوحا. فبالرغم من عرض الموارد المتعلقة بكل برنامج فرعي، ليس ثمة ما يدل على الدور الذي تؤديه التكنولوجيا الجديدة في تنفيذ البرامج. وتوصي اللجنة بإدراج معلومات، في المستقبل، عن تكنولوجيا المعلومات الجديدة اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك المقترحات المتعلقة باستحداث نظم جديدة للمعلومات.

خامسا - ٤٦ ويُقترح مبلغ قدره ٤٠٠ ٩٣٣ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، لأجهزة تقرير السياسات. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوجود ١٧ وظيفة لمترجم شفوي/تحريري في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامسا - ٤٧ ويشير الجدول ١٧-٢ إلى زيادة في بند السفر قدرها ٩٠٠ ٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. بيد أن الزيادة في موارد السفر مطلوبة في إطار عدد من البرامج الفرعية. وتوجه اللجنة الاستشارية الاهتمام إلى أن هذه الزيادة تمثل في الواقع نقلا للموارد. ولا اعتراض للجنة على هذه الطلبات، ولكنها توصي، بالنسبة للمستقبل، بشرح المقترحات المتعلقة بإجراء زيادات أو تخفيضات، ولو كان ذلك من قبيل النقل، شرحا واضحا في عبارة موجزة عامة تحت كل برنامج فرعي.

خامسا - ٤٨ وتعرب اللجنة الاستشارية عن ترحيبها باستعراض المنشورات الذي اضطلعت به أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأجهزتها الحكومية الدولية، وذلك بتشكيل فريق عامل، استجابة لمقترحات اللجنة الاستشارية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو المبين في الجدول ١٧-٢٥ من الميزانية البرنامجية. وتلاحظ اللجنة أنه نتيجة للاستعراض، جعل مسح جمهور القراء إلزاميا، وأعيد تشكيل لجنة المنشورات، وأعد مشروع دليل لأنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بالمنشورات لتحسين نوعيتها بصفة عامة. وأفيدت اللجنة كذلك بخفض عدد المنشورات غير المتكررة الذي بلغ ١١٦ منشورا خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٦٦ منشورا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وخفض عدد المنشورات المتكررة من ١٩٤ إلى ١٦٧ منشورا، على التوالي. وتشجع اللجنة على الاستمرار في هذا النشاط وتؤكد من جديد أنه ينبغي في عروض الميزانيات المقدمة الإشارة إلى ما يترتب على الاستعراضات من آثار في الميزانية.

خامسا - ٤٩ وتشارك اللجنة الاستشارية فيما أعرب عنه من القلق في الفقرة ١٧-١٢ من الميزانية المقترحة بشأن افتقار نسبة كبيرة من المتلقين لمنشورات اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية، إلى القدرة على التحول من الطريقة التقليدية في إصدار المنشورات إلى الطريقة الإلكترونية. وترى اللجنة أن تأخذ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جميع العوامل ذات الصلة بعين الاعتبار قبل أن تقرر أي طرق النقل و/أو التوزيع تفي على أفضل وجه باحتياجات المتلقين لمنشوراتها.

خامساً - ٥٠ ويرد في إطار دعم البرامج مبلغ قدره ١٠٠ ٣٣٠ ٢٧ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧-١١٦ اقتراح مبلغ قدره ٨٠٠ ١٥٩ دولار لتوفير الدعم المتواصل لعمليات نظام المعلومات الإدارية المتكامل إثر إتمام عملية تركيبه. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه قد طلب ما قيمته ١٤ شهر عمل لوظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية (شهران في عام ٢٠٠٠ و ١٢ شهراً في ٢٠٠١). وكما جاء في الفقرة خامساً - ١٢ أعلاه، ترى اللجنة وجوب اتخاذ الخطوات لكفالة الصيانة المناسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل لدى جميع اللجان الإقليمية بعد تركيبه.

خامساً - ٥١ وجاء في الفقرة ١٧-١١٨، مبلغ قدره ٥٠٠ ١٦٧ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، وهو يشمل الموارد اللازمة للمرحلة الثانية من الخدمات التعاقدية المتصلة بتصميم وإعداد نظام رصد البرامج التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولدى الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن البرامجيات الحاسوبية التي أعدت لهذا النظام في أواخر الثمانينات بوصفه وسيلة تستعين بالحاسوب في جمع المعلومات وتوحيدها لللازمين لإعداد وتقديم تقارير الأداء عن برنامج العمل إلى المقرر والهيئات الحكومية الدولية، لا تربطه في الوقت الحالي بالنظم الأخرى وصلة بينية. بيد أنه يكمل نظام الرصد المركزي الذي يتحكم فيه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي يتيح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جمع البيانات والجداول الإحصائية وتجهيزها بالشكل الذي يحدده المكتب لإعداد تقارير الأداء. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية تتعاون في إعداد وصلة بينية إلكترونية بين نظام رصد البرامج والنظام المتكامل لمعلومات وثائق الاجتماعات الجاري إعداده حالياً في المقرر.

خامساً - ٥٢ وتشير اللجنة الاستشارية في الباب ٣١ من الجزء الحادي عشر أدناه، إلى انهيار جزء من سقف مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك. وكما هو مبين في ذلك الموضوع، فقد تعهد المقاول الأصلي بإجراء جميع الإصلاحات دون أن تتكبد الأمم المتحدة أي نفقات. فلم تتكلف الأمم المتحدة سوى أتعاب محام مستقل بما تعادل قيمته ١٥٠ ٢ دولاراً.

خامساً - ٥٣ أما عن استعمال مركز المؤتمرات، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرى عقد ٥٥٠ اجتماعاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية و ١٤٠ نشاطاً من غير أنشطة هذه اللجنة في مركز المؤتمرات خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٩، وقد بلغت قيمة استرداد التكاليف، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بخدمات المطاعم، ٧٠٠ ١٣١

دولار. أما بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، فيبلغ عدد الأنشطة المسقطه التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغير التابعة لها ٥٣٠ و ١٦٠ نشاطا على التوالي، وتقدر قيمة استرداد التكاليف المتصلة بها بمبلغ ٢٣٠ ٠٠٠ دولار.

الباب ١٨

التنمية الاقتصادية في أوروبا

خامسا - ٥٤ كما هو مبين في الجدول ١٨-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تبلغ الموارد المقترحة من الميزانية العادية في إطار هذا الباب ١٠٠ ٥٩٠ ٤٣ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي تمثل نموا في الموارد قدره ٥٠٠ ٤٠ دولار. وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ٨٢٨ ٥٠٠ ٩ دولار، مقابل ٦٠٠ ٧١٢ ١٢ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الخفض يعزى في معظمه إلى انخفاضات في التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأبلغت اللجنة كذلك بأن هذا يرجع إلى أن من المقرر انتهاء عدة مشاريع أثناء عام ١٩٩٩. وأبلغت كذلك بأن المباحثات مستمرة حاليا، ولا سيما مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالنظر إلى الأهمية الموجهة إلى أثر الشيخوخة على السكان.

خامسا - ٥٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقديرات الميزانية المقترحة تعكس ما جرى من إعادة تشكيل الهياكل البرنامجية والتنظيمية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الماضي القريب، وأن برنامج العمل مطابق للأهداف العامة للخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١^(١)، التي أوقفت البرنامج الفرعي السابق ٨، الصناعة والتكنولوجيا، ودمجت البرنامج الفرعي السابق ٤، تيسير التجارة، في البرنامج الفرعي المنقح ٦، تنمية التجارة والصناعة والمشاريع.

خامسا - ٥٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك، على النحو المبين في الفقرة ١٨-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أن فريق الخبراء المعني ببرنامج العمل استعرض برامج عمل الهيئات الفرعية الرئيسية وأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا أقرت توصياته في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛ وجرى استعراض كراسة ميزانية البرنامج لاحقا في عام ١٩٩٩. ومن ثم فإن هذه التوصيات تنعكس في مقترحات الباب ١٨ لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقد أشارت اللجنة الاستشارية، في الفقرة خامسا - ٥٣ من تقريرها السابق^(٢)، إلى استحداث اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذه الآلية بوصفها جزءا من الإصلاح الذي تضطلع به.

خامسا - ٥٧ وتشيد اللجنة الاستشارية باللجنة الاقتصادية لأوروبا على العناية التي اتسم بها عرضها للإيضاحات. وتعرب اللجنة أيضا عن ترحيبها بما أبدته الهيئات التشريعية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا من الاهتمام ببرنامج منشورات هذه اللجنة. وينبغي بيان الآثار المترتبة على إجراء مزيد من الاستعراضات في سياق مؤشرات عبء العمل التي يتم توفيرها في المستقبل.

خامسا - ٥٨ وكما يتبين من الجدول الوارد في الفقرة ١٨-٣، يقدر الأمين العام أن من مجموع الموارد المقترحة في إطار الباب ١٨، سينفق ما نسبته ٨٢,٨ في المائة من موارد

الميزانية العادية و ٨٧,٩ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية على أنشطة متصلة ببرنامج العمل؛ وسيكون ما نسبته ١٠ في المائة من موارد الميزانية العادية و ١٢,١ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية مطلوباً لدعم البرامج؛ ويخصص للتوجيه التنفيذي والإدارة ما نسبته ٧,٢ في المائة من موارد الميزانية العادية.

خامساً - ٥٩ وكما أشير في الفقرة ١٨-١٤، تندرج الموارد الخاصة بالإدارة والخدمات العامة للجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار موحد تحت الباب ٢٧ هـ، الإدارة، جنيف، وتحت الباب ٢، شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، ويضطلع مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإدارتها على نحو متكامل.

خامساً - ٦٠ وكما يتضح من الجدول ١٨-٣ يبلغ مجموع الوظائف المقترحة في الميزانية العادية ١٩٦ وظيفة (١١٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٨١ وظيفة من فئة الخدمات العامة) مقابل ١٩٥ وظيفة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويبلغ عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية المقترحة ٥ وظائف، مما يمثل انخفاضاً عن ٩ وظائف خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن معدلات الشغور في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بلغت ٢,٦ في المائة على مستوى الفئة الفنية و ١,٢ في المائة على مستوى فئة الخدمات العامة.

خامساً - ٦١ ويظهر نقصان صاف في الموارد قدره ٢٠٨ ١٠٠ دولار تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، وهو ناجم عن انخفاض قدره ٤٠٠ ٢٢٠ دولار تحت بند الاحتياجات من الوظائف، تقابله جزئياً زيادة قدرها ٣٠٠ ١٢ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية. وفيما يتعلق بالوظائف، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفقرة ١٨-١٩ تشير إلى اقتراح بنقل موظفي وحدة تنسيق الأنشطة التنفيذية والموارد الأخرى المتصلة بها (وظيفة واحدة برتبة مد - ١، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة) من الوحدة إلى دعم البرامج، وإضافة وظيفة واحدة برتبة ف - ٢ نقلاً من دعم البرامج ليقوم شغلها بمساعدة مكتب الأمين التنفيذي في "إعداد التقارير ومذكرات الإحاطة الإعلامية وتوفير الخدمات لاجتماعات اللجنة والاجتماعات المخصصة ومتابعة القضايا المخصصة". وتوفر وحدة التنسيق المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والاستجابة لاحتياجاتها العاجلة.

خامساً - ٦٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً اقتراح إنشاء وظيفة جديدة برتبة ف - ٤ ليقوم شغلها بتخطيط وتنفيذ جميع الأنشطة الإعلامية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وإعادة تصنيف وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ بحيث تصبح ف - ٤ يتصل عملها، في جملة مهام، بإدارة وتنسيق برنامج العمل، ورصد وتقييم البرامج، والتنسيق بين الوكالات، وذلك في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة. وبعد الاستفسار عن ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن لجنة شؤون الإعلام بمكتب الأمم المتحدة في جنيف سبق أن أتاحت وظيفة برتبة ف - ٤ للقيام بالأنشطة الإعلامية، ألغيت خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. واضطرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى استعارة وظيفة من برنامج البيئة التابع لها ليضطلع شغلها بهذه المهام. والقصد هو إعادة هذه الوظيفة، بالنظر إلى ضرورة دعم البرنامج البيئي على نحو مناسب. وتوصي اللجنة بقبول هذه المقترحات.

خامسا - ٦٣ والزيادة البالغة ٣٠٠ ١٢ دولار في بند الخدمات التعاقدية، المذكورة في الفقرة خامسا - ٦١ أعلاه، تتصل بالإنتاج الخارجي، بما في ذلك الترجمة التحريرية والطباعة والتجليد للمنشورات المتخصصة والكتيبات الإعلامية التي لا تتوافر دائما خدمات ترجمتها ونسخها داخليا، كما هو مبين في الفقرة ١٨-٢٢. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بحالات تأخير في الترجمة التحريرية والطباعة، حتى في حالات تقديم المواد قبل الوقت المطلوب بموعد كاف، نظرا لثقل عبء العمل في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (انظر الفصل الأول أعلاه).

خامسا - ٦٤ وتُظهر موارد الميزانية العادية في إطار برنامج العمل نقصانا قدره ٦٠٠ ٢٦٥ دولار أي ما نسبته ٠,٧ في المائة، على النحو المبين في الجدول ١٨-٦. ويشمل هذا النقصان الصافي تخفيضات تبلغ ٨٠٠ ٣٩٧ دولار تحت بند المنح والمساهمات لأغراض التجهيز الحاسوبي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتخزين المعلومات، وغير ذلك من الخدمات المتخصصة المقدمة للجنة الاقتصادية لأوروبا، وانخفاضا قدره ٩٠٠ ٢٢ دولار تحت بند السفر. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه قد جرى استعراض للمساهمة المقدمة إلى المركز الدولي للحساب الإلكتروني التي يرسل مكتب الأمم المتحدة في جنيف فاتورتها إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وأنه قد تقرر، استنادا إلى الاستعمال، أن الأمر سيتطلب قدرا أقل من الموارد. ويقابل هذه الانخفاضات زيادات تحت بند الوظائف، نتيجة لإعادة التصنيف المقترحة لوظيفتين برتبة ف - ٣ بحيث تصبحان ف - ٤ في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٥ (٠٠٠ ٨١ دولار). وتحت بند الاستشاريون والخبراء (٠٠٠ ١٥ دولار)، وتحت بند الخدمات التعاقدية للاستعانة بالجهات الخارجية في إصدار بعض المنشورات (٠٠٠ ٤٠ دولار)، وتحت بند اللوازم والمواد (٠٠٠ ٢٠ دولار)، على النحو الموضح في الفقرة ١٨-١١ (ب) من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتوصي اللجنة بالموافقة على إعادة التصنيف في الحاليتين.

خامسا - ٦٥ ويظهر البرنامج الفرعي ٦، تنمية التجارة والصناعة والمشاريع، نموا في الموارد قدره ٨٠٠٠ ٢٧٠ دولار (من ٩٠٠ ٣٢١٠ دولار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩)، ناجما عن إضافة موارد عن طريق النقل كانت مخصصة سابقا للبرنامج الفرعي ٤، تيسير التجارة، على النحو المبين في الفقرة خامسا - ٥٥ أعلاه.

خامسا - ٦٦ والتمست اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن النظم المستعملة لرصد البرامج. وأبلغت اللجنة في هذا الصدد بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا لا تتمتع بنظام للإدارة المحوسبة لأغراض رصد التنفيذ البرنامجي ولكنها تستعرض إمكانية الاستفادة بنفس النظام الذي تستعمله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

خامسا - ٦٧ وتظهر في الجدول ١٨-٢٤، زيادة قدرها ٢٠٠ ٥١٤ دولار، عن اعتماد يبلغ ٣٠٠ ٨٦٥ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لدعم البرامج. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جزءا كبيرا من الزيادة في دعم البرامج يتصل بالوظائف (٥٠٠ ٥٣٣ دولار)، نتيجة لنقل الوظائف الثلاث الخاصة بوحدة تنسيق الأنشطة التنفيذية، كما ذكر في الفقرة خامسا - ٦١ أعلاه، من بند التوجيه التنفيذي والإدارة، كما تتصل هذه الزيادة بالسفر (٩٠٠ ٢٣ دولار)، لإتاحة الفرصة لموظفي الوحدة للاطلاع بصفة خاصة على الأنشطة

التنفيذية المتصلة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والإشراف عليها. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة بقاء مجموع موارد السفر الخاصة باللجنة الاقتصادية لأوروبا عند نفس مستوى الاعتماد المخصص للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وأن الزيادة تحت بند دعم البرامج تمثل نقلاً للموارد فحسب. علاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة خلال جلسات الاستماع التي عقدتها بأن المستوى المحتفظ به لا يتناسب أبداً مع الزيادة في عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ أوائل التسعينات (فقد ارتفعت من ٣٤ إلى ٥٥ بلداً) وما يتصل بذلك من الاحتياجات. وتلاحظ اللجنة أنه في حين أن الاعتماد المخصص للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، والمتصل بعضوية ٣٤ بلداً، يبلغ ١٠٠ ٤٦٤ دولار، فإن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، والمتصل بعضوية ٥٥ بلداً، يبلغ ١٠٠ ٦٢٢ دولار. وتوصي اللجنة بأن يستعرض الأمين العام الموارد المخصصة للسفر ويقدم مقترحات لها ما يبررها سواء بزيادات أو بنقل مخصصات حسب الاقتضاء. وتلاحظ اللجنة أيضاً إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة واحدة من رتبة ف - ٤ إلى رتبة ف - ٥ لرئيس وحدة الإدارة والخدمات المشتركة، على النحو الذي أوصى به مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والمبيّن في الفقرة ١٨-١٠٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتتفق اللجنة مع هذا الاقتراح.

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

خامساً - ٦٨ يبلغ التقدير المقدم للبواب ١٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما قيمته ٢٠٠ ٧٣ ٨٣٠ دولار، من موارد الميزانية العادية، قبل إعادة تقدير التكاليف، و ٦٠٠ ١٥٠ ١٦ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويمثل المبلغ المقترح في إطار الميزانية العادية زيادة في الموارد قدرها ٢٠٠ ٣٨٩ دولار، أو ما نسبته ٤,٠ في المائة، عن اعتماد الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وترجع هذه الزيادة أساساً إلى إعادة التصنيف المقترحة لثلاث وظائف من الرتبة المحلية إلى الرتبة ف - ٢ وإلى الاحتياجات الإضافية (وهي تعادل وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية لفترة ١٤ شهراً) تحت بند المساعدة المؤقتة العامة التي ستقدم لأغراض دعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل وصيانه وذلك بعد إتمام جميع إصدارات هذا النظام وتركيبها لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامساً - ٦٩ وفيما يتعلق بالانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية البالغ نحو ٥ ملايين دولار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن ثمة اتجاه في الوقت الراهن نحو خفض التركيز على أموال التبرعات في المنطقة، وأن هذا الخفض سيكون له تأثير سلبي على مستوى مشاريع التعاون التقني أو أنشطته.

خامساً - ٧٠ ولاحظت اللجنة الاستشارية أن الاقتراح المقدم في الميزانية، على النحو المبين في الفقرة ١٩-١٠، يعكس "برنامج عمل اختيار بعناية، وتم التشاور بشأنه على النحو الواجب بين الحكومات الأعضاء أثناء الدورة السابعة والعشرين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في أوروبا (أيار/مايو ١٩٩٨) وكذلك استعراضه بالتفصيل وحدد أولوياته الاجتماع الرابع للفريق العامل المخصص المنشأ عملاً بالقرار ٥٥٣ (د - ٢٦) الذي عقد في سنياغو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨". وفضلاً عن

ذلك، فإن الاقتراح يتفق مع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بصيغتها المنقحة^(١٠) التي تشمل برنامجاً فرعياً جديداً، هو البرنامج الفرعي ١٢، دمج منظور نوع الجنس في التنمية الإقليمية. وحسبما أوضح للجنة الاستشارية سيعتمد تنفيذ البرنامج الفرعي الجديد، في معظمه، على إعادة تخصيص داخلية للموارد في إطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامساً - ٧١ وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترحات الميزانية تتضمن، كجزء من الاتجاه نحو إعادة الهيكلة الذي تنتهجه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإدماج التام للمركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الهيكل التنظيمي للجنة بوصفه شعبة السكان (البرنامج الفرعي ٨)، وإعادة تنظيم شعبة البيئة والتنمية في شعبتين جديدتين أصغر وإن كانتا أكثر تخصيصاً هما شعبة البيئة والمستوطنات البشرية، وشعبة الموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية (البرنامج الفرعي ٧). وأفيدت اللجنة بأن هذا الإدماج قد تم في سياق استعراض هيكل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وأنه يوفر هيكلًا أكثر تبسيطاً وتكاملاً، مما سيفسح المجال أمام تحسين الاستعانة بخدمات الدعم المشتركة، مع مراعاة انخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، والإبقاء في الوقت نفسه على مجالات الأنشطة الرئيسية.

خامساً - ٧٢ وأبلغ ممثلو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللجنة الاستشارية بأنه يجري تقييم نتائج الخطة النموذجية للإدارة، الواردة في الفقرتين خامساً - ٦٥ وخامساً - ٦٦ من تقرير اللجنة السابق^(١١). وفي سياق صياغة الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية القادمتين، سيجري تقييم مدى ما يمكن أن يحدثه المضي في إصلاح الإجراءات الإدارية والإجراءات المتعلقة بالموظفين من تحسن في التنفيذ البرنامجي. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة من الفقرة ١٩-١٢، فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية والإدارية، أنه سيجري مواصلة عملية إعادة الهيكلة في فترة السنتين المقبلة من أجل وضع هيكل تنظيمي أكثر تبسيطاً. وترحب اللجنة بما أعربت عنه أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من عزم "على مواصلة تكريس الجهود الرئيسية نحو تطوير أمانة أكثر كفاءة وفعالية من خلال تدابير للتوفير في التكاليف والبرمجة الدقيقة، والتدريب وتحسين الاتصال الأفقي والرأسي بين الموظفين". واللجنة على ثقة من أن عملية الإصلاح في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستظل جارية بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء فيها، ومن أن ما سيجري من تغييرات سيتفق تماماً مع مقررات الجمعية العامة.

خامساً - ٧٣ وحسب الموضح في الجدول ١٩-٣، يوفر ملاك الموظفين المقترح ما مجموعه ٤٩١ وظيفة ممولة من الميزانية العادية (١٨١ وظيفة من الفئة الفنية و ٣١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة)، وهو ما يعكس إعادة تصنيف ثلاث وظائف من الرتبة المحلية إلى الرتبة ف - ٢ في إطار برنامج العمل الوارد في الفقرة خامساً - ٦٨ أعلاه. أما الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية فيطرأ انخفاضاً على عددها الكلي من ٤٢ وظيفة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٣٦ وظيفة مقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأفيدت اللجنة الاستشارية بوجود ١٠ وظائف شاغرة في الرتبة الفنية (٥،٥ في المائة)

و ١٢ وظيفة شاغرة في الرتبة المحلية (٣,٩ في المائة)، اعتباراً من نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩. واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضاً عن ارتفاع نسبة موظفي الرتبة المحلية مقارنة بموظفي الفئة الفنية. وأبلغت اللجنة بأن عدداً كبيراً من الموظفين المحليين يوظفون بأنشطة فنية، من بينها البحوث وتحليل البيانات. وتطلب اللجنة تقديم بيان واضح في عرض الميزانية البرنامجية القادمة للمهام التي يوظف بها الموظفون المحليون.

خامساً - ٧٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية التحسن الذي طرأ على عرض التقديرات، ولا سيما فيما يتعلق ببيان المستعملين الرئيسيين للنواتج البرنامجية وغيرهم من المستعملين النهائيين، وهو أمر مفيد بصفة خاصة.

خامساً - ٧٥ يجري تخفيض الموارد المخصصة ضمن البرنامج الفرعي ١، الصلات مع الاقتصاد العالمي والقدرة على المنافسة والتخصص الإنتاجي، بمبلغ ٨٠٠ ١٠٥٤ دولار، أي ٣٣,١ في المائة، عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، الأمر الذي يعزى في معظمه إلى نقل بعض الموارد من الموظفين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥، ووظيفة واحدة برتبة ف - ٤، و ٤ وظائف من الرتبة المحلية) إلى البرنامج الفرعي ٧، الاستدامة البيئية واستدامة الموارد البرية، ونقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ إلى البرنامج الفرعي ٢، التكامل والإقليمية الانفتاحية والتعاون الإنتاجي. وتجرى أيضاً إعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة المحلية إلى الرتبة ف - ٢؛ وتوصي اللجنة بقبول هذا الطلب.

خامساً - ٧٦ يجري تخفيض الموارد المخصصة ضمن البرنامج الفرعي ٥، التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، بمبلغ ٢٠٠ ٥٩٧ دولار، أي ٢٢,٥ في المائة، الأمر الذي يعزى في معظمه إلى نقل بعض الموارد من الموظفين (وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية) إلى البرنامج الفرعي الجديد ١٢، تعميم منظور نوع الجنس في التنمية الإقليمية. وزادت الموارد المخصصة ضمن البرنامج الفرعي ٧ بمبلغ ١١٣ ٠٠٠ دولار، أي ٢٩,٢ في المائة، نتيجة لنقل الموارد من الموظفين من البرنامج الفرعي ١، حسبما ذكر في الفقرة خامساً - ٧٥ أعلاه، بالإضافة إلى نقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ من البرنامج الفرعي ٣، تنمية الإنتاج والتكنولوجيا والأعمال الحرة، بسبب عملية إعادة الهيكلة التي جرت في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

خامساً - ٧٧ حسبما ورد في الفقرة خامساً - ٧٠ أعلاه، فإن البرنامج الفرعي ١٢ برنامج منشأ حديثاً، سوف يكفل وجود استراتيجية متكاملة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة، قبل إعادة تقدير التكاليف ٧٠٠ ٨٢٧ دولار. وترد أيضاً بالجدول ١٩-٣١ موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٢٨٥ ٠٠٠ دولار.

خامساً - ٧٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية، حسبما أشار إليه في الفقرة ١٩-٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه يجري تنفيذ ١٠ برامج فرعية في سنتياغو، وبرنامج فرعي واحد في كل من المقرين دون الإقليميين: مكسيكو سيتي (البرنامج الفرعي ١٠) وبورت أوف سبين (البرنامج الفرعي ١١).

خامسا - ٧٩ وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد شارفت على الانتهاء من وضع نظام معلومات متكامل للإدارة. وأفيدت اللجنة كذلك بأن هذا النظام سيقوم برصد تنفيذ البرامج، بما في ذلك رصد الموارد من الموظفين والموارد المالية؛ وبأن تكلفة النظام تبلغ نحو ٧٠ ٠٠٠ دولار، وأنه، عملا بتوصيات اللجنة الاستشارية ومراجعي الحسابات الداخليين التابعين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، سيكون مترابطا مع النظام المستخدم في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لإفساح المجال أمام توحيد شكل الإبلاغ.

خامسا - ٨٠ ولاحظت اللجنة الاستشارية كذلك أنه قد أُشير في إطار بعض البرامج الفرعية إلى وضع برامجيات وقواعد للبيانات أو الارتقاء بها، بوصف ذلك من نواتج هذه البرامج. وتوصي اللجنة بأن تقدم التقديرات المقبلة معلومات في سياق كل برنامج فرعي عن الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في تنفيذ البرنامج.

خامسا - ٨١ وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بأن معظم المستعملين النهائيين الرئيسيين لنواتج برنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من السلطات الحكومية أو الوكالات العامة والخاصة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توزع المعلومات الكترونيا عند الطلب، وأنها قد لاحظت زيادة كبيرة في أعداد الزيارات التي تتم لمواقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الشبكة العالمية وفي عمليات الاستنساخ الالكتروني منها. فعلى سبيل المثال، أفيدت اللجنة بأنه بينما بلغ عدد زوار موقع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الشبكة العالمية ١٠٨ ٣ من الزوار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ارتفع هذا العدد بحلول أيار/مايو ١٩٩٩ إلى ٥٧ ٠٤٩ زائرا. وعلاوة على ذلك، فقد تم، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩، استنساخ ١٠٧ ٧٤٧ ملفا استنساخا الكترونيا في شكل PDF، و ١٦٦ ٨٨٨ ملفا في شكل HTML. وترحب اللجنة بتزايد الاستعانة بالوسائل الالكترونية لنقل المعلومات إلى المستعملين النهائيين وتشجع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوسع في استعمال التكنولوجيا الحديثة في جمع البيانات ونشر المعلومات. بيد أنه ينبغي توخي الدقة في انتقاء وسائل التوزيع الالكترونية، وذلك باستهداف من يملكون القدرة على استقبال أو توفير المعلومات الكترونيا.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

خامسا - ٨٢ تبلغ الموارد المقترحة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، في إطار هذا الباب، ٤٠٠ ٩٩٤ ٤٩ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف. ويرد مبلغ قدره ٢٠٠ ٤٨١ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاقتراح الوارد ضمن الميزانية العادية يعكس نموا في الموارد قدره ١٠٠ ٢٤٢ دولار، أو ٠,٤ في المائة، مقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويعزى معظم هذا النمو إلى الزيادات الناشئة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى، فيما يتصل بدعم وصيانة نظام

المعلومات الإدارية المتكامل، وترتيبات الأمن التعاقدية. وطرأت أيضا زيادة في الخدمات التعاقدية، بسبب ضرورة الاستعانة بالمصادر الخارجية لتوفير خدمات عمال الهاتف، والسعاة، وما يتصل بذلك من وظائف الدعم.

خامسا - ٨٣ ويعزى معظم الانخفاض الكبير الذي طرأ في الموارد الخارجة عن الميزانية، من المبلغ المتعلق بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وهو ٤٠٠ ٨٨٠ ٣ دولار إلى ٢٠٠ ٤٨١ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى أن الإسقاطات المتصلة بفترة السنتين المقبلة، الواردة في الجدول ٢٠-١ (٧)، تستند إلى ما كان مؤكدا من تبرعات عند عرض تقديرات الميزانية. وأفيدت للجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الإسقاطات الواردة في الميزانية الأخيرة قد ثبت أنها غير واقعية. ومن ثم، فإذا وردت موارد إضافية، فإنها سوف تنعكس في العرض المقبل.

خامسا - ٨٤ ويوفر جدول ملاك الموظفين المقترح للإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نفس العدد من الوظائف الممولة من الميزانية العادية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢٦٦ وظيفة). ويشمل هذا ١٠٣ وظائف من الفئة الفنية، و ١٦٠ وظيفة من الرتبة المحلية، و ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية. وترد وظيفة واحدة ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأفيدت للجنة الاستشارية كذلك بوجود ٢٤ وظيفة شاغرة من الفئة الفنية (٢٣،٣ في المائة) و ١٠ وظائف شاغرة من فئة الخدمات العامة (٧،٦ في المائة) اعتبارا من ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وترد ملاحظات اللجنة في الفقرة خامسا - ١١ أعلاه.

خامسا - ٨٥ وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بالرد المقدم من الإسكوا بخصوص توصية اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة خامسا - ٦ من تقريرها السابق^(١)، والذي يرد في الجدول ٢٠-٢١ من الميزانية المقترحة. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي التماس الخبرات التي اكتسبتها اللجان الإقليمية الأخرى بغية التصدي لأي مشاكل تتصل بالتزام بين الاجتماعات الحكومية الدولية وبين دورة التخطيط وإعداد الميزانية في الأمم المتحدة (انظر الفقرة خامسا - ٦ أعلاه). فضلا عن ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي توخي مزيد من الوضوح في بيان الدور الذي يؤديه الاستعراض الحكومي الدولي، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج المنشورات.

خامسا - ٨٦ ورغم أن اللجنة الاستشارية لاحظت تحسنا في تقديم سرود هذا الباب، فإنها توصي بتوضيح دور التشغيل الآلي ودور تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ البرنامج عند وضع التقديرات.

خامسا - ٨٧ وكما هو مبين في الجدول ٢٠-١، يقترح نقصان قدره ٦٠٠ ٤٤٦ ١ دولار، أو ٩،٤٤ في المائة، تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة. ويقابل هذا النقصان زيادة قدرها ٢٠٠ ٥٧٦ ١ دولار، أو ٦،٦ في المائة، تحت دعم البرنامج، وزيادة قدرها ٥٠٠ ١١٢ دولار، أو ٠،٤ في المائة، تحت بند برنامج العمل.

خامسا - ٨٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن النقصان المسجل تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة وقدره ٦٠٠ ٤٤٦ ١ دولار يعزى أساسا إلى نقل وظائف من وحدة تخطيط

وتنسيق البرامج إلى وحدة دعم البرنامج (٤٢٦ ٦٠٠ دولار)، حيث ستمدج، كما تبين ذلك الفقرة ٢٠-١٣، مع وظائف شعبة التعاون التقني لتتكون منها شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني.

خامسا - ٨٩ وتعزى الزيادة التي تبلغ ١١٢ ٥٠٠ دولار، أي ٤,٠ في المائة، تحت بند برنامج العمل، كما هو مبين في الفقرة ٢٠-٤ (ب) من الميزانية المقترحة إلى احتياجات إضافية قدرها ٤٠٠ ٢٨ دولار تحت بند المساعدة المؤقتة العامة للاضطلاع بمهام ذات صلة بالبيانات الإحصائية؛ ومبلغ ١٠٠ ٤٨ دولار تحت بند اجتماعات أفرقة الاستشاريين والخبراء في عدد من المجالات؛ ومبلغ ٣٦ ٠٠٠ دولار تحت بند السفر.

خامسا - ٩٠ زادت الموارد تحت بند دعم البرنامج بمبلغ قدره ١ ٥٧٦ ٢٠٠ دولار بسبب احتياجات إضافية تحت بند تكاليف الموظفين لنقل موظفين من وحدة تخطيط وتنسيق البرامج، المشار إليها في الفقرة خامسا - ٨٨ أعلاه. وهناك أيضا اقتراح بإعادة تصنيف وظيفة ف - ٣ إلى رتبة ف - ٤، لتعكس الاحتياجات المتزايدة إلى التشغيل الآلي والمعالجة الالكترونية للبيانات والاتصالات والتعدد المتزايد للعمل في هذا المجال. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف. وتتصل الزيادات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى بتوفير الدعم المستمر لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، كما يشار إليه في الفقرة خامسا - ٨٢ أعلاه، والحاجة إلى تغطية الخدمات الأمنية عن طريق التعاقد للمباني الجديدة ومناطق وقوف السيارات في بيروت وتحت بند الخدمات التعاقدية. وأحاطت اللجنة علما، استجابة إلى طلبها، أن ١١ وظيفة ثابتة موجودة لهذا الغرض وأنه جرى التعاقد مع ٢٤ حارس أمن إضافي و ٣ ضباط نظام بسبب ارتفاع عدد المظاهرات وزيادة الحاجات الأمنية في المبنى الجديد.

خامسا - ٩١ وتعزى أساسا الزيادة المسجلة، من ٤٥٩ ١٠٠ دولار إلى ٨٩٩ ٩٠٠ دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، كما هو مبين في الفقرة ٢٠-٦٧، إلى احتياجات إضافية للاستعانة بالمصادر الخارجية فيما يتعلق بخدمات عاملي الهاتف والسعاة ومهام الدعم ذات الصلة. والنقصان الذي قدره ٧٢٨ ١٠٠ دولار أو ١٧ في المائة، مبين تحت بند مصروفات التشغيل العامة (انظر الفقرة ٢٠-٦٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة). وأحاطت اللجنة الاستشارية علما، استجابة إلى طلبها، أن هذا النقصان يعكس، في قسط هام منه، الخبرة المكتسبة خلال فترة السنتين الراهنة فيما يتعلق بإدارة المقر الجديد للجنة الإقليمية.

خامسا - ٩٢ وأحاطت اللجنة الاستشارية علما، استجابة إلى طلبها، أن مجموع التكاليف للانتقال إلى المقر الدائم للجنة الإقليمية ببيروت، الذي تم خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٧، بلغت ٨١٠ ٩١١ ١٤ دولار. وأشارت اللجنة إلى الانتقال في الفقرة خامسا - ٧٩ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وأبلغت اللجنة، وقتئذ، أن تكلفة الانتقال قدرت بحوالي ٥,٥ ملايين دولار. وبذلت جهود لجمع موارد إضافية خارجة عن الميزانية لتأمين الانتقال. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما الآن أن الموارد الخارجة عن الميزانية المحصلة بلغت ١٢١ ١٢٤ ٠٦٤ دولار. وبالتالي تم الوفاء بجزء من النقص وقدره ٦٨٩ ٨٤٧ ٢ دولار من مخصصات الميزانية العادية لفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والذي يعكسه تقرير الأداء الثاني للميزانية البرنامجية لفترة

السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/C.5/52/32 و Corr.1)، حيث تبين زيادة قدرها ١٠٠ ٤٧٥ دولار تحت بند الوظائف بصفته النتيجة الصافية لزيادة قدرها ٦٠٠ ٨٤٣ دولار تحت بند تكاليف الموظفين المشتركة ونقصانا قدره ٥٠٠ ٣٦٨ دولار تحت بند الرواتب. كما أحاطت اللجنة علما أنه سيبلغ عن أي احتياجات إضافية في إطار تقرير الأداء الثاني للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويذكر أن المبنى الذي يؤم مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (دار الأمم المتحدة) في بيروت موفر مجانا دون إيجار من حكومة لبنان.

خامسا - ٩٣ وسعت اللجنة الاستشارية للحصول على معلومات إضافية عن استخدام مرافق مركز المؤتمرات في دار الأمم المتحدة. وأحاطت اللجنة علما أن الاستخدام الرسمي للمرافق لم يبدأ سوى في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفيما يتصل باستخدام وكالات الأمم المتحدة الأخرى للمرافق، أحاطت اللجنة علما أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، كجزء من الترتيبات التي توصلت إليها مع تلك الوكالات، توفر خدمات المؤتمرات خلال ساعات الدوام مجانا (مساهمة عينية). وبالنسبة إلى الصيانة والمنافع وخدمات التنظيف والأمن، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تتحمل ٩٠ في المائة من مجموع النفقات، وتحمل البقية وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأكد ممثلو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للجنة الاستشارية، أنه بإنشاء خدمات مشتركة في دار الأمم المتحدة في بيروت، حُقق وفورات هامة لجميع المعنيين.

خامسا - ٩٤ وأحاطت اللجنة الاستشارية علما أيضا، استجابة إلى طلبها، أن مجموع عدد اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والاجتماعات غير التابعة لها، التي عقدت من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، بلغ ٦٧ اجتماعا (١٣٤ يوم عمل). ويقدر عدد الاجتماعات المزمع عقدها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٤١ اجتماعا (١٠٦ أيام عمل).

الباب ٢١

البرنامج العادي للتعاون التقني

خامسا - ٩٥ ورد في الفقرة ٢١-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، أن البرنامج العادي للتعاون التقني يكمل المساعدة التقنية المتاحة إلى البلدان النامية من المصادر الأخرى للأموال. وإضافة إلى ذلك، تبين الفقرة ٢١-٥ أنه نظرا إلى أن نطاق ومحتوى الأنشطة الواردة في البرنامج العادي يقوم على أساس الطلبات المقدمة من كل حكومة على حدة، فإن المقترحات في هذه المرحلة لا تتناول سوى المجالات الرئيسية من الأنشطة والوحدات ذات الصلة بالأمانة العامة التي ستتولى تنفيذها. والفئات الثلاث الرئيسية لأنشطة التعاون التقني هي تقديم خدمات المشورة على المدى القصير، والمشاريع الميدانية، والتدريب.

خامسا - ٩٦ تقدر الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ تحت البند ٢١ بمبلغ ٩٠٠ ١٣٨ ٤٥ دولار، وهو نفس مستوى ما اعتمد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتضمن الجدولان ٢١-٢ و ٢١-٣ توزيع احتياجات الميزانية المقترحة حسب الخدمات الاستشارية

القطاعية (٤٢٨ ٠٠٠ ١٩ دولار) وحسب الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية (٩٠٠ ٧١٠ ٢٥ دولار).

خامسا - ٩٧ تنقل اللجنة الاستشارية التقديرات تحت الباب ٢١ إلى الجمعية العامة لاتخاذ الإجراء المناسب.

الجزء السادس

حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

سادسا - ١ تبلغ تقديرات الأمين العام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ للجزء السادس لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ٥٠٠ ٤٥٩ ١٣٢ دولار منها ٩٠٠ ٤٢٩ ٤٣ دولار للباب ٢٢، حقوق الإنسان؛ و ٢٠٠ ٦٥٠ ٤٥ دولار للباب ٢٣، توفير الحماية والمساعدة للاجئين؛ و ٤٠٠ ٣٥٠ ٢٣ دولار للباب ٢٤، اللاجئين الفلسطينيين؛ و ٢٠٠ ٢٩٠ ٢٠ دولار للباب ٢٥، المساعدة الإنسانية.

الباب ٢٢

حقوق الإنسان

سادسا - ٢ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢-٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، أنه يقترح مبلغ ٣٠٠ ٣٦٩ ٤٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف تحت باب الميزانية العادية؛ وهو ما يعكس زيادة صافية في الموارد قدرها ٧٠٠ ٥٣٦ ١ دولار أو ٣,٧ في المائة مقارنة بالاعتماد الذي بلغ ٦٠٠ ٨٣٢ ٤٠ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما هو مبين في الجدول نفسه، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، يتوقع مبلغ ٥٠٠ ٣٦٤ ٣٠ دولار تحت باب الموارد الخارجة عن الميزانية مقارنة بالتقديرات البالغة ٩٠٠ ٥٤١ ٣٥ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ويعزى ذلك أساسا إلى إلغاء موارد لأنشطة حقوق الإنسان في رواندا وبوروندي. وتلاحظ اللجنة من البيانات المالية المؤقتة غير المراجعة لفترة الستة شهور من فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أن الصندوق الاستثماري لعملية حقوق الإنسان الميدانية في رواندا يحتوي على مبلغ قدره ٦,٦ ملايين دولار كمجموع احتياطات وأرصدة الصندوق لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. والمبلغ المقابل للصندوق الاستثماري لعملية حقوق الإنسان في بوروندي هو ٢,٧ مليون دولار. وأحاطت اللجنة علما، استجابة إلى طلبها، أن المشاورات جارية مع المانحين بشأن الفصل في تلك الموارد.

سادسا - ٣ يقترح الأمين العام سبع وظائف جديدة (٢ ف - ٥، و ٢ ف - ٤ و ٣ ف - ٣). كما يقترح الأمين العام إعادة تصنيف وظيفة من الخدمات العامة من رتبة خ ع - ٦ إلى رتبة خ ع - ٧ لمساعد معلومات الحاسوب ونقل وظيفتين (١ ف - ٤ لموظف إدارة البرنامج من نيويورك إلى جنيف و ١ ف - ٥ لموظف قانوني أقدم من جنيف إلى نيويورك)، (انظر الفقرات ٢٢-٣٣، ٢٢-٥٠، ٢٢-٦٧ و ٢٢-٨٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة).

سادسا - ٤ وأحاطت اللجنة الاستشارية علما بأن متوسط معدل الشغور لدى الموظفين من الفئة المهنية عام ١٩٩٨ كان ١٨,٢ في المائة، وأنه وصل في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ١٥,٧ في المائة. وكان متوسط المعدل لموظفي فئة الخدمات العامة لعام ١٩٩٨، ١٧,٥ في المائة، ووصل نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩ إلى ١٧,٣ في المائة. وكان مجموع عدد الوظائف الشاغرة حتى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩، ٣٣ وظيفة (١٤ وظيفة من الفئة المهنية و ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة). وبلغ متوسط معدل الشغور خلال الأشهر الأربعة الأخيرة الماضية ١٦,٣ في المائة. وأحاطت اللجنة علما، استجابة إلى طلبها، من ممثلي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوجود محاولات للتخفيض، على نحو هام، في معدلات الشغور بحلول عام ١٩٩٩. كما أحاطت اللجنة علما أن الإجراءات الحالية المتبعة في ملء الشغور، وبصفة خاصة في مستوى الالتحاق، ساهمت في طول عملية الانتداب. وعلى سبيل المثال، فإن الأمر يتطلب وقتا طويلا لمكتب إدارة الموارد البشرية للعثور على المرشحين واختيارهم من قائمة المرشحين الذين اجتازوا امتحان الدخول التنافسي. وكثيرا ما تشمل تلك القائمة أسماء مرشحين ظلت على القائمة لفترة تزيد عن ٣ أعوام، وكثيرا ما قد لا يكون هؤلاء المرشحون متوفرين للتوظيف عندئذ.

سادسا - ٥ على النحو المبين في الجدول ٢٢-٤ يطلب مبلغ ١٠٠ ٩٥١ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، لأجهزة تقرير السياسة. ويعدد في الجدول ٢٢-٤ والفقرات ٢٢-١٠ إلى ٢٢-٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة ما مجموعه ٢٥ من أجهزة تقرير السياسة، بما في ذلك اللجان والأفرقة العاملة. ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه من المتوقع، بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ أن يعقد ما مجموعه ٤٦٩ جلسة (٩١٧ جلسة عامة و ٥٥٢ جلسة للأفرقة العاملة) مقابل ٤٨٨ جلسة مدرجة بالميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفيما يتعلق بعدد تقارير حقوق الإنسان أبلغت اللجنة بأنه يتوقع إنتاج ٢٥٨ تقريراً مقابل ٣١١ لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتشير اللجنة إلى ملاحظاتها في الفقرة سادسا - ١١ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١) بأن "برنامج حقوق الإنسان قد أدى إلى نشأة آلية حكومية دولية معقدة، وترى اللجنة الاستشارية أن الوقت حان لكي تضع لجنة حقوق الإنسان برنامجاً أكثر اتساما بالطابع العملي لاجتماعات مختلف اللجان الفرعية واللجان وغيرها من الأفرقة". وفي الفقرة سادسا - ١٢ من نفس التقرير، لاحظت اللجنة "أن عدد الوثائق المقررة وتحديد آجال زمنية غير واقعية للإكمال قد يضر بكفاءة العملية التشريعية".

سادسا - ٦ وينعكس الإجراء المتخذ في الجدول ٢٢-١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات غير كافية. ولدى الاستفسار عن الإجراء الذي اتخذته اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن المنشورات والتوثيق، أبلغت اللجنة بأن اللجنة أنشأت فريقاً عاملاً مفتوح العضوية بين الدورتين لمواصلة الدراسة الشاملة لتقرير المكتب بشأن الموضوع (E/CN.4/1999/104 و Corr.1)؛ وسوف تستعرض اللجنة النتائج في الدورة السابعة والخمسين للجنة.

سادسا - ٧ وفيما يتعلق بمسألة تقديم التقارير إلى المانحين، ترحب اللجنة الاستشارية بالإجراء المتخذ على النحو المذكور في الجدول ٢٢-١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

بيد أنه لم يكن واضحاً من شهادة ممثلي المفوض السامي أو من المعلومات الواردة في الجدول ٢٢-١٨ مدى تنظيم عملية الإبلاغ الحالية. وتوصي اللجنة بإدراج معلومات إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة تشير إلى مدى وتأثير التنظيم موضوع التقرير؛ وينبغي لمثل هذه المعلومات أن تشير إلى أي العمليات قد استغني عنها، وأي التقارير أدمجت، وكيفية تأثير العملية الجديدة في عبء أعمال الوحدات ذات الصلة من مكاتب وأمانات لجنة حقوق الإنسان.

سادساً - ٨ وفيما يتعلق بالعرض، من رأي اللجنة الاستشارية أن إدراج جداول موحدة بمؤشرات أعباء العمل المناسبة يشكل أداة مفيدة في تقييم الاحتياجات من الموارد لهذا الباب. وطبقاً لذلك توصي اللجنة بتقديم مثل هذه المعلومات، بما في ذلك عدد الجلسات والتقارير والمنشورات، في الميزانية البرنامجية المقترحة التالية. وينبغي أن تتضمن مثل هذه المعلومات بيانات مقارنة عن فترتي السنتين السابقتين. ولا تتوقع اللجنة زيادة في طول ملزمة هذا الباب.

سادساً - ٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٢-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه يطلب بموجب الميزانية العادية ما مجموعه ٣٧٥ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف للتوجيه التنفيذي والإدارة (بزيادة ٥,٨ في المائة). ويسقط ما مجموعه ٦٠٠ ٣٣٥ دولار تحت الموارد الخارجة عن الميزانية. ويضم التوجيه التنفيذي والإدارة وحدتين من المفوضية العليا، واحدة في جنيف، والأخرى في نيويورك. وتلاحظ اللجنة من المخطط التنظيمي والفقرة ٢٢-٣٢ أنه يقترح للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لمكتب نيويورك ثماني وظائف في إطار الميزانية العادية (١ مد - ٢ و ١ ف - ٥ و ٢ ف - ٤ و ١ ف - ٣ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية) و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ووظيفة واحدة برتبة ف - ٢ تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية. وللمفوضية في جنيف يُقترح للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ١٥ وظيفة في إطار الميزانية العادية (١ وكيل أمين عام و ١ أمين عام مساعد و ٣ ف - ٥ و ٢ ف - ٤ و ٨ خدمات عامة) وواحدة ف - ٢ تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية.

سادساً - ١٠ ويشمل العدد المقترح من الوظائف لمكتب نيويورك طلباً لوظيفة جديدة ف - ٤، ونقل وظيفة ف - ٤ إلى المفوضية في جنيف مقابل وظيفة ف - ٥ من جنيف إلى نيويورك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٢-٣٣ من وثيقة الميزانية المقترحة أن إنشاء وظيفة ف - ٤ الجديدة ونقل ف - ٥ مطلوبان لصياغة أوراق موضوعية تتعلق بحقوق الإنسان للجان التنفيذية. وفي الفقرة ٢٢-٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة يشار إلى أن المفوضية العليا عضو في كل من اللجان التنفيذية الأربع وأن كل لجنة منها تجتمع مرتين في الشهر تقريباً. وتضم اللجان التنفيذية الأربع مواضيع السلام والأمن الدوليين، والتعاون الإنساني والتنمية والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، وعلى النحو المبين في الفقرتين ٢٢-٣٣ و ٢٢-٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الأمين العام يقترح بناءً على ذلك وظيفتين واحدة برتبة ف - ٥ (عن طريق النقل) والأخرى برتبة ف - ٤ لإعداد أوراق إحاطة وعروض للجان التنفيذية. كما ستستخدم وظيفة برتبة ف - ٥ لتوفير موظف قانوني أقدم ونائب لمدير مكتب نيويورك.

سادسا - ١١ وتوضح مهام مكتب نيويورك في الفقرة ٢٢-٣١ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ولدى الاستفسار، وردا على ملاحظات اللجنة في الفقرة سادسا - ١٠ من تقريرها السابق^(١)، أبلغ نائب المفوض السامي للجنة بأنه من الخطأ اعتبار مكتب نيويورك مكتب اتصال.

سادسا - ١٢ ولا تشارك اللجنة الاستشارية في الانطباع الذي تحدّثه الفقرتان ٢٢-٣٣ و ٢٢-٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة وبيانات ممثلي المفوض السامي بأنه ينبغي للمشاركة الفعالة في اللجان التنفيذية أن تعتمد أساسا على أعمال موظفي مكتب نيويورك. فالمقر الرئيسي للمفوضية العليا في جنيف. ومن رأي اللجنة أن المدخلات في أعمال اللجان التنفيذية ينبغي أن تتم أيضا بواسطة الوحدات الموضوعية لمكتب جنيف وموظفي المفوضية العليا في جنيف. ومن شأن هذا تفادي الحاجة إلى زيادة موظفي مكتب نيويورك، ويجعل في الواقع المشاركة في أعمال اللجان تستفيد من مجموعة أكبر من الخبرة المتاحة ليس فقط في مكتب نيويورك وإنما أيضا في جنيف. وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة أن الأمين العام وضع ترتيب اللجنة التنفيذية لتنسيق تنفيذ الولايات المسندة إليه من الدول الأعضاء. وهكذا فإنه ينبغي ألا يترتب على أعمال هذه اللجان طلب لموارد إضافية فوق الموارد المطلوبة والمأذون بها لتنفيذ هذه الولايات. وطبقا لذلك فبالرغم من أن اللجنة توافق على نقل وظيفة ف - ٥ إلى مكتب نيويورك فإنها لا توافق على طلب وظيفة إضافية جديدة برتبة ف - ٤. ومع ذلك ففي حالة وصول المفوض السامي إلى قرار بأن مثل هذه الوظيفة لا يمكن الاستغناء عنها فإنه يمكن الحصول على ذلك بواسطة النقل. ولا يوجد لدى اللجنة اعتراض على الوظائف الجديدة الست الأخرى المطلوبة وعلى إعادة تصنيف وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) إلى الرتبة الرئيسية.

سادسا - ١٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٢-٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن مبلغ ٥٠٠ ٨٠٣٥ دولار، قبل تقدير التكاليف، مطلوب للبرنامج الفرعي ٨، الحق في التنمية، البحث والتحليل. وفي هذا الصدد تشير اللجنة إلى الفقرة سادسا - ٨ من تقريرها السابق^(١)، التي أعربت فيها عن الرأي القائل بأنه كان ينبغي للأمين العام أن يشرح بصورة أوضح كيفية تنفيذ أحكام الفقرتين ٣٨ و ٣٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقوم، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة، بتحديد الموارد المتصلة بالحق في التنمية بصورة أوضح.

سادسا - ١٤ وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية في إطار البرنامج الفرعي ٣، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني ودعم إجراءات تقصي الحقائق والأنشطة الميدانية في مجال حقوق الإنسان، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن مقر هذه المكاتب في البلدان والمناطق التالية في أفريقيا وآسيا وأوروبا: أنغولا، ومنطقة البحيرات العظمى ووسط أفريقيا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، وإريتريا، وغينيا - بيساو، وسيراليون، والصومال، والسودان، ويوغوسلافيا السابقة، والاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وطاجيكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتصل بالأنشطة في أفغانستان، أبلغت اللجنة بأن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان له مكاتب في أفغانستان

وفي باكستان، وهو نقطة تنسيق مركزية لمختلف مكونات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية.

سادسا - ١٥ ويطلب مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في الفقرة ١٢-٩٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة للطباعة الخارجية. وتفهم اللجنة الاستشارية أنه كثيرا ما يتعين اللجوء إلى الطباعة الخارجية بسبب الاحتياجات الخاصة التي لا يمكن تلبيتها بواسطة مرافق الأمم المتحدة للطباعة بالداخل. وعلى نحو ما أشير إليه في الفصل الأول أعلاه، ينبغي مراجعة احتياجات الطباعة الخاصة للتأكد من أن هذه الاحتياجات ضرورية حقا أو ما إذا كان من الممكن اختيار صيغة تسمح باستخدام قدرات الطباعة الداخلية. وفي هذا الصدد أوصت اللجنة بمراجعة قدرة مرفق الطباعة في جنيف بقصد التأكد من أن بوسعه تلبية احتياجات الطباعة بطريقة فعالة من حيث التكاليف.

سادسا - ١٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٢-٩٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة أنه يطلب مبلغ ٨٨ ٧٠٠ دولار لتحديث تراخيص البرامج الحاسوبية ورسوم استضافة مواقع شبكة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة بأن الاتحاد يستضيف أيضا مواقع شبكة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ويوفر خدمات الإنترنت لمنظمة التجارة العالمية ومكتب العمل الدولي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية كذلك.

سادسا - ١٧ يوصف تركيب اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص في الفقرة ٢٢-٩٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وهي تتكون من ثلاثة أعضاء: عضو تعينه كل من الطائفتين، وثالث يعينه الأمين العام بناء على توصية من لجنة الصليب الأحمر الدولية. ويمكن أن يكون لكل عضو ما يصل إلى مساعدين اثنين. وتكون الأمم المتحدة مسؤولة عن نفقات العضو الثالث ومساعديه الاثنين وعن نفقات تشغيل مكتبهم. وأنشئت اللجنة ذات الأعضاء الثلاثة في ١٩٨١. ولدى الاستفسار أبلغت اللجنة الاستشارية بأن آخر اجتماع للجنة عقد في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ في مكتب العضو الثالث للجنة في فندق ليدرا بالاس.

سادسا - ١٨ وعلى النحو المشار إليه في الجدول ٢٢-١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يقترح مبلغ ٥٩٥ ١٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف للجنة فيما يتعلق بالمساعد الأول للعضو الثالث، وأمين محلي، وسائق، ورسوم، وإعاشة سفر للعضو الثالث والمصاريف ذات الصلة الأخرى. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنسبة للفترة ١٩٩٦ و١٩٩٧ وصلت النفقات الفعلية للفترة ذاتها إلى ٤٤٤ ١٤٩ دولار من اعتماد قدره ٥٢٠ ٠٠٠ دولار تاركة لمبلغ متبق غير ملتزم به قدره ٧٥ ٥٨١ دولار، وبالنسبة لعام ١٩٩٨ ومن اعتماد يبلغ ٣٢٦ ٦٠٠ دولار بلغت النفقات الفعلية للفترة ذاتها ٢٤٩ ٢٩٠ دولار تاركة لمبلغ متبق غير ملتزم به قدره ٧٧ ٣١٠ دولار.

سادسا - ١٩ ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يطلب ما مجموعه ٦ ٤١٣ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف في هذا الباب للأنشطة الدائمة الناتجة عن ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة موقفها الوارد في

تقريرها بشأن العلاقة بين معالجة الأنشطة الدائمة في الميزانية البرنامجية واستخدام صندوق الطوارئ (A/53/7/Add.9).

الباب ٢٢

توفير الحماية والمساعدة للاجئين

سادسا - ٢٠ على النحو المبين في الفقرة ٢٢-١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة، وتطبقا للمادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تتحمل ميزانية الأمم المتحدة أي نفقات بخلاف النفقات الإدارية المتصلة بتشغيل المفوضية، وتمول جميع أنشطة المفوضية الأخرى من التبرعات. وتبلغ المساهمة المقترحة من الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ٤٥ ٠٥١ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف وهو نفس مستوى الموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

سادسا - ٢١ وكما هو مبين في الجدول ٢٢-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة يكون العدد الإجمالي لوظائف الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ هو ٢٢٠ وظيفة (٨٩ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ١٣١ وظيفة من فئة الخدمات العامة). وهو نفس عدد الوظائف بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

سادسا - ٢٢ من المسقط أن تبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠ ٣٧٨ ٦٨٤ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بالمقارنة إلى التقديرات البالغة ١٠٠ ٨٥٥ ٨٠٣ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتقوم اللجنة الاستشارية باستعراض ميزانية العمليات الخارجة عن الميزانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتقدم تقريرها إلى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية. وقدمت اللجنة الاستشارية تقريرا إلى اللجنة التنفيذية عن التحديدات الجديدة للبرامج والوظائف المتصلة بها. وأجرت اللجنة استعراضا أيضا لميزانية صورية استنادا إلى التعريفات الجديدة التي أوصت بها اللجنة. وكما يتضح من الفقرة ٢٢ - ١٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة فإن استعراضا سيتم في القريب العاجل لتمويل وظائف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الميزانية العادية على أساس نتائج التصنيف الجديد للوظائف في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين على أساس تطور احتياجات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومستصوبية توحيد عملية الميزنة وتبسيطها. وستقدم نتيجة الاستعراض إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وتطلب اللجنة في هذا الصدد أن يراعي هذا الاستعراض مدى مساهمة الاتفاقات/الاختلافات في الميزانيات السابقة بشأن دور التبرعات والموارد العادية في ضعف الحالة المالية.

الباب ٢٤

اللاجئون الفلسطينيون

سادسا - ٢٣ تشير اللجنة الاستشارية إلى قرار الجمعية العامة ٣٣٣١ بء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والذي قررت فيه الجمعية "أن يجري اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ وطوال مدة ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمويل المصروفات اللازمة لدفع مرتبات الموظفين الدوليين العاملين بها والتي كانت ستقيد لولا ذلك خصما على التبرعات، من الميزانية العادية للأمم المتحدة".

سادسا - ٢٤ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدولين ١-٢٤ و ٣-٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن اقتراحا قد قدم لمبلغ ٦٠٠ ٨٠٠ ٢١ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، قبل إعادة تقدير التكاليف، في إطار الميزانية العادية، وأن عدد الوظائف في إطار الميزانية العادية يظل عند ٩٢ وظيفة (٨٢ وظيفة من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة). وفي إطار التمويل الخارج عن الميزانية، أخطرت اللجنة باقتراح مبلغ ٧٢٦ مليون دولار بدلا من مبلغ الـ ٧٨٦ ٧٧٢ دولار الوارد في الجدولين ١-٢٤ و ٢-٢٤ من وثيقة الميزانية المقترحة. وعلمت اللجنة بعد التحري أن الانخفاض في الموارد قد كان له أثر مباشر على نوعية الخدمات التي تقدمها الأونروا.

سادسا - ٢٥ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨-٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن عدد الموظفين المعيّنين محليا والذين تمول وظائفهم من الأموال الخارجة عن الميزانية يصل إلى ٢٢ ٠٠٠ موظف في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الباب ٢٥

المساعدة الإنسانية

سادسا - ٢٦ مثلما يتضح من الجدول ١-٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة فإن التقديرات لهذا الباب تصل إلى ٧٠٠ ٢٨٤ ١٩ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نموا في الموارد قدره ٥٠٠ ٧٠١ ١ دولار بالمقارنة إلى اعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وبالبالغة ٢٠٠ ٥٨٣ ١٧ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الجدول ذاته الاقتراح المتعلق بمبلغ ٣٢٧ ٥٠٠ ١٤٠ دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية.

سادسا - ٢٧ مثلما يتضح من الجدول ٣-٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة فإن العدد الإجمالي للوظائف المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ من الميزانية العادية يصل إلى ٥٤ وظيفة مما يعكس زيادة بأربع وظائف بالمقارنة إلى العدد الإجمالي للوظائف لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدره ٥٠ وظيفة. وكما يتضح من الجدول ذاته فإن العدد الإجمالي للوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يصل إلى ٣١٢ وظيفة مما يمثل انخفاضا بمعدل ٢١ وظيفة بالمقارنة إلى العدد الإجمالي للوظائف لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والبالغ ٣٣٣ وظيفة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تخفيض ٢١ وظيفة في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية يعزى إلى حد كبير إلى نقل وظائف إزالة الألغام من هذا الباب إلى إدارة عمليات حفظ السلام، ونقل وظيفة بناء القدرة الوطنية ذات الصلة بمنع الكوارث وتخفيفها والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتطلب أربع وظائف جديدة (ف - ٥ و ف - ٤ و ٢ ف - ٣) كما تقترح ٥ وظائف لإعادة الانتشار (انظر الفقرة ٢٥-٧). والسبب في طلب الوظائف الجديدة هو "تحسين التوازن بين وظائف الميزانية العادية والوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية". وتتعلق الوظائفان ف - ٥ و

ف - ٣ بالبرنامج الفرعي ١، السياسة والتحليل، للقيام بوظائف رئيس شؤون وضع السياسات وموظف وضع السياسات على التوالي. (انظر الفقرة ٢٥-٢٥). أما الوظيفة من الرتبة ف - ٤ والوظيفة الأخرى من الرتبة ف - ٣ فتتعلقان بمهام الموظفين المكتبيين للقسم الثاني، حالات الطوارئ في أفريقيا، والقسم الثالث، حالات الطوارئ في باقي أنحاء العالم و فرع الاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة في جنيف (انظر الفقرة ٢٥-٢٥). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء أربع وظائف جديدة (ف - ٥ و ف - ٤ و ٢ ف - ٣) والنقل الداخلي للوظائف الخمس.

سادسا - ٢٨ لا ترى اللجنة الاستشارية وجاهة للأسباب الواردة في الفقرة ٢٥-١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لنقل وظيفتين من البرنامج الفرعي ٢، حالات الطوارئ المعقدة، إلى وحدة الاتصال باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جنيف. وترى اللجنة الاستشارية أن السهولة التي يمكن بها إجراء الاتصالات حاليا بين جنيف ونيويورك سواء باستخدام الوسائل التقليدية والالكترونية بما في ذلك الاثتار عن طريق الفيديو لا يبرر وجود وحدة للاتصال في جنيف ناهيك عن زيادة عدد أفرادها.

سادسا - ٢٩ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٥-٣٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة الطلب المتعلق بزيادة قدرها ١٠٠ ٩٠ دولار في إطار البرنامج الفرعي ٢ لخدمات الخبراء الاستشاريين المتخصصين لوضع دليل شامل لأفضل الممارسات في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين داخليا وقاعدة البيانات ذات الصلة. وتلاحظ اللجنة أيضا أن هذه المهمة هي الناتج المشار إليه في الفقرة ٢٥-٢٤ (ب) (٢٢) من الميزانية البرنامجية المقترحة. وتمول النواتج في إطار البرنامج الفرعي ٢، من الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وتلاحظ اللجنة من الجدول ٢٥ - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن مبلغا إجماليا قدره ٣٠٠ ٣٦٣ ٢٢ دولار قد اقترح في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية لخدمات الاستشاريين والخبراء. وتدرك اللجنة الحاجة إلى إعداد الدليل وفي حين أنها لا تعترض على المبلغ المقترح فإنها تطلب وقبل تخصيص الموارد التأكد أولا من إمكانية الحصول على جزء من التمويل أو على التمويل بكامله من اعتمادات الاستشاريين الخارجة عن الميزانية.

سادسا - ٣٠ طُلب مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كأموال إضافية في إطار الخدمات التعاقدية لتغطية تكلفة خدمات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لقاء تشغيل موقع استقبال شبكة الإغاثة (انظر الفقرة ٢٥-٦٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة). وعلمت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار عن أسباب التعاقد مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل هذه الخدمة أن الاتحاد يوفر وفقا لرأي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خدمة موصولة أفضل ودعما تقنيا بأسعار مماثلة ولكن والأهم من ذلك أنه يوفر موقع استقبال لشبكة الإغاثة مع خدمات أساسية وهو أمر لا يتوفر في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الالكتروني. فعلى سبيل المثال وفي حين أن مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الالكتروني لا يسمح لعملائه بتحديث شبكاتهم إلا مرة واحدة في اليوم فإن شبكة الإغاثة تسمح بذلك كل نصف ساعة. ويوفر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الحرية في الوصول إلى شبكة الإغاثة، حتى لو كانت شبكة الانترنت في حالة عطل كبير. ويعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية هو

وكالة الأمم المتحدة الرائدة لاتفاقية تامبر للاتصالات السلكية واللاسلكية في حالة الطوارئ. وقد حظيت خدماته باعتراف وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا. ونظرا لأن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية يقدم خدمات الإنترنت أيضا للبعثات الدائمة في جنيف فقد توفرت ميزة كبيرة للدول الأعضاء في الوصول السريع إلى شبكة الإغاثة، إضافة إلى حرية الوصول في حالة تعطل شبكة الإنترنت.

سادسا - ٣١ وفيما يتعلق بتخفيف آثار الكوارث الطبيعية واتقائها والتأهب لها كما هو مشار إليه في الفقرة ٢٥-٣٨ من الميزانية المقترحة فقد نقلت الجوانب التشغيلية للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية واتقائها والتأهب لها إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى الموارد ذات الصلة في شكل منحة قدرها ٢,٣ مليون دولار. وذكرت اللجنة الاستشارية للجمعية العامة أنها قد أخطرت بأن المنحة تعتبر لمرة واحدة لتمكين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من اجتياز مرحلة الانتقال. وترى اللجنة ضرورة إيضاح هذه المسألة حيث أنه إذا تقرر أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذه المهمة نيابة عن الأمم المتحدة سيلزم تخصيص منحة دائمة لذلك (A/52/7/Add.1، الفقرة ٤٥). وكانت الجمعية العامة قد طلبت في الفقرة ١٧ من قرارها ١٢/٥٢ بـ "أن يقدم الأمين العام قبل نهاية دورة الجمعية العامة الثانية والخمسين تقريرا عن طريقة تمويل أنشطة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ومنع وقوعها والتأهب لها فيما بعد فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩". ويوصي الأمين العام في التقرير A/53/641 "بأن تستمر الميزانية العادية للأمم المتحدة في تقديمها كهيئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي". وقد أدرج مبلغ المنحة وقدره ٣٠٩ ٢٠٩ دولار في إطار الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة ولم تتم إعادة لتقدير للتكاليف. وقد علمت اللجنة بعد التحري أنه طالما كان المبلغ يعتبر منحة فهو لا يرتبط بعدد محدد من الوظائف ولا توجد حاجة لإعادة تقدير المبلغ. وإذا قررت الجمعية العامة الاستمرار في تقديم منحة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسوف توصي اللجنة بتحديد مبلغ الهبة بـ ٣١٠ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

سادسا - ٣٢ مثلما ترد الإشارة إليه في الفقرة ٢٥-٣٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة فإن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ سينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٥-١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن أمانة العقد سوف تتألف من ١٣ وظيفة (٧ وظائف من الفئة الفنية وست وظائف من فئة الخدمات العامة) لفترة السنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ تمويل جميعها من الموارد الخارجة عن الميزانية. ووردت الإشارة في الفقرة نفسها إلى أن النظر مستمر في إنشاء آلية لمتابعة الحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين وأن مضمون وهيكل الترتيبات اللاحقة تحدده الجمعية العامة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ذاتها أن إحدى آليات المتابعة هو توفير فرص الاتصال والتنسيق للاستراتيجية فيما بين شتى المنظمات والقطاع الخاص، من داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وترى اللجنة أنه وقبل إنشاء هيكل لأمانة أخرى ينبغي أولا تحديد ما إذا كانت المهام ذات الصلة يمكن أن تضطلع بها وحدات حالية في الأمانة العامة في نيويورك وجنيف.

سادسا - ٣٣ فيما يتعلق بالعرض والهيكل، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المخطط التنظيمي للمكتب لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يعتبر أبسط بكثير بالمقارنة إلى التنظيم المعروض في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. بيد أن اللجنة ترى أن هيكل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يمكن أن يستفيد بشكل أكبر من زيادة المواءمة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٥-١٨ من الميزانية المقترحة أن إنشاء "فرع جديد للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة في جنيف من أجل تعزيز التنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة في إطار البرنامج الفرعي ٢". وتلاحظ اللجنة أيضا "أن فرعا للاتصالات في حالات الطوارئ قد تم إنشاؤه في نيويورك للتنسيق مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام والكيانات المعنية الأخرى بشأن القضايا السياسية الشاملة والحالات القطرية وعمليات الأمم المتحدة الميدانية ذات الأبعاد الإنسانية والسياسية والأمنية والعسكرية".

سادسا - ٣٤ إن اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة بالأساس المنطقي لإنشاء هذه الشعبة كما هو مبين في الفقرتين ٢٥-١٨ و ٢٥-٢٩. ويساور اللجنة الشك في مدى ضمان هذه الترتيبات "استجابة مناسبة آنية وفعالة لحالات الطوارئ المعقدة الأولية والمتواصلة" (انظر الفقرة ٢٥-٣٠). واستنادا إلى تجربة اللجنة فإن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تترتب عليها عمليات استشارية وتنسيقية مرهقة وما يصحب ذلك من تأخير في عملية اتخاذ القرار. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات، الواردة في الفقرات من ١٠٥ إلى ١٠٩ من تقريره^(١) بشأن حالات التأخير في تقديم الخدمات والتبرعات في حالات الطوارئ. وتشير الإدارة في ردها في الجدول ٢٥-٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة، إلى وضع إجراءات إدارية خاصة تستلزم تفويض السلطة، غير أنه لم ترد أي إشارة إلى حالات التأخير لتوصيل الموافقة على تبرعات الجهات المانحة. وتلاحظ أيضا اللجنة مع القلق أن صياغة القواعد الإدارية الخاصة المشار إليها أعلاه تطلبت أكثر من ثلاث سنوات.

سادسا - ٣٥ ولهذا فإن اللجنة الاستشارية تشك في مدى استصواب إنشاء فرع للاتصال في حالات الطوارئ في نيويورك ليضطلع بالمهام المبينة في الفقرتين ٢٥-١٨ و ٢٥-٢٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وترى اللجنة أنه لتعزيز الكفاءة التنفيذية، ينبغي إعادة النظر في مهام الفرعين لتحديد مدى إمكانية جمعهما في وحدة تنظيمية واحدة.

سادسا - ٣٦ وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء استعراض لكفاءة الأداء الإداري لأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويقع مقر الأمانة في نيويورك ولها وحدة اتصال في جنيف. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٥-٦٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة أن المكتب التنفيذي له دائرة شؤون إدارية تابعة له في نيويورك وأخرى في جنيف.

الجزء السابع

الإعلام

الباب ٢٦

الإعلام

سابعاً - ١ تبلغ تقديرات الميزانية العادية للأمين العام المتعلقة بالجزء السابع، ما مجموعه ١٤٥ ٧٣٤ ٠٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتغطي فقط الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتعكس التقديرات البالغة ١٣٧ ٥٨٣ ٠٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، زيادة قدرها ٢٠٠٩ ٠٠٠ دولار، أو ١,٤ في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ٨٠٠ ٢٤١ ٦ دولار.

سابعاً - ٢ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار، بأنه بالإضافة إلى المبلغ المدرج تحت الباب ٢٦، طلبت موارد للميزانية العادية قدرت بمبلغ ٦١١٦ ٤٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، لتغطية الأنشطة الإعلامية تحت بقية أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبيانها كالاتي:

الباب	الوظائف		التكلفة الإجمالية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
	الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة	
١٠ - أفريقيا: البرنامج الجديد للتنمية	٤	٣	١ ٦٥٨,٣
١١ ألف - التجارة والتنمية	٣	٣	١ ٢٧٦,٣
١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٤	٤	١ ٢٣٠,٧
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢	٤	٦٣٧,٧
١٨ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١	-	٢٤١,٣
١٩ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	٣	٩١٤,٨
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	-	٢	١٥٧,٣
المجموع	١٥	١٩	٦ ١١٦,٤

سابعاً - ٣ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإدارات والمكاتب الفنية التابعة للأمانة العامة تقوم أيضاً بأنشطة إعلامية لا يمكن تحديد تكلفتها بسهولة؛ أي المعارض، والمناسبة الخاصة، والحلقات الدراسية وحلقات العمل، ومختلف المواد الإعلامية وعرض المواقع الشبكية وصفحات الاستقبال على شبكة الإنترنت.

سابعاً - ٤ وكما يتبين من الجدول ٢٦ - ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الزيادة الصافية البالغة ٢٠٠٩٠٠٠ دولار ناشئة عن نمو في الموارد تحت الوظائف (٢١ ٢٠٠ دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (٩٢١ ٩٠٠ دولار)، والسفر (٦٧٧ ٩٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية (٤٦٥ ٤٠٠ دولار) والأثاث والمعدات (٤٣٠٠٠ دولار)، التي قابلها جزئياً خفض في الاحتياجات من الموارد تحت مصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ٦٧٦ دولار)، واللوازم والمواد (٤٢٨ ٥٠٠ دولار) والمنح والمساهمات (١٥ ١٠٠ دولار).

سابعاً - ٥ وعلى الرغم من أن الاحتياجات المقترحة من الموظفين لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لا تعكس أي تغييرات في العدد الإجمالي لوظائف الميزانية العادية (٧٣٠)، فإنها تنص على خفض وظيفتين من الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، مقارنة مع فترة السنتين الحالية، وإعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٥ من الميزانية العادية إلى الرتبة مد - ١ ونقل وظيفتين من الميزانية العادية داخلياً، (واحدة برتبة ف - ٤ وواحدة برتبة ف - ٥). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل الشغور بالنسبة لإدارة شؤون الإعلام بلغ في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ نسبة ٥,٧ في المائة (١٥ وظيفة) بالنسبة للفئة الفنية و ١,٥ في المائة (٧ وظائف) بالنسبة لفئة الخدمات العامة؛ وبلغ معدل الشغور في مراكز الأمم المتحدة للإعلام ٨,٦ في المائة (٣ وظائف) بالنسبة للفئة الفنية و ١,٣ في المائة (٣ وظائف) بالنسبة لفئة الخدمات العامة.

سابعاً - ٦ وسيتولى تنفيذ الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية الهيكل التنظيمي المبين في الفقرة ٦-٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. ويشمل برنامج العمل الذي سينفذ خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ أربعة برامج فرعية ينفذ كل واحد منها أكثر من وحدة تنظيمية واحدة. وفي حين تمثل البرامج الفرعية الجوانب البرنامجية للعمل، ترد الاحتياجات من الوظائف ذات الصلة والاحتياجات من الموارد تحت الوحدات التنظيمية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسار، بأن عرضاً موحداً لكل من الجوانب البرنامجية للعمل والاحتياجات من الموارد، بما في ذلك الوظائف، ليس أمراً عملياً في هذه المرحلة. ومن شأن ملائمة البرامج الفرعية مع الوحدات التنظيمية أن يستلزم إجراء تحليل وإعادة تنظيم مكثفين. ومع ذلك، ترى اللجنة أن زيادة الملائمة بين محتوى البرامج والهيكل التنظيمي أمر ممكن وطلبت أن يتم ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة وأن تدرج إدارة شؤون الإعلام مؤشرات تتعلق بعبء العمل.

سابعاً - ٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أنه في حين أن المكتبة في المقر تدرج تحت إدارة شؤون الإعلام، فإن المكتبة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف تدرج تحت خدمات المؤتمرات. ولم يكن الأساس المنطقي لهذه المعاملة واضح من الشهادة التي أدلى بها ممثلو الأمين العام الذين حضروا أمام اللجنة. وينبغي استعراض هذه المسألة وتقديم تقرير عن نتائج ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

سابعاً - ٨ وكما هو مبين في الفقرة ٢٦ - ٥٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإنه مطلوب تحت التوجيه التنفيذي والإدارة إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ٨، تعكس المسؤوليات الإضافية الواقعة على وظيفة رئيس المكتب، مكتب وكيل الأمين العام، والمساعد الخاص لوكيل الأمين العام فيما يتعلق بإعادة توجيه الإدارة،

ومطلوب أيضا نقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٤ من المكتب ونقل وظيفة برتبة ف - ٥ إليه من داخل الإدارة. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على عمليتي النقل. وفيما يتعلق بعملية إعادة التصنيف المقترحة، أبلغت اللجنة بأن وظيفة المساعد الخاص لوكيل الأمين العام في دائرة شؤون الإعلام كانت قبل عام ١٩٩٤ برتبة مد - ١. وعلى إثر إعادة تنظيم الإدارة وخفض رتبة وظيفة رئيس الإدارة إلى مستوى مساعد الأمين العام، في عام ١٩٩٤، تم كذلك خفض مستوى وظيفة المساعد الخاص من مد - ١ إلى ف - ٥. وتقول اللجنة إن هناك حاليا ٢٠ وظيفة برتبة مد - ١ تحت الباب ٢٦. ولا ترى اللجنة أن هناك ما يبرر إنشاء وظيفة أخرى برتبة مد - ١، أما إذا كانت مهام هذه الوظيفة الخاصة تستلزم ذلك، ينبغي عندئذ أن يتم ذلك من خلال عملية تبادل أو نقل داخل الإدارة.

سابعاً - ٩ ومطلوب مبلغ قدره ٢٠٦١٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) تحت باب التوجيه التنفيذي والإدارة لتغطية بنود منها تكاليف عقود الخدمة الشخصية المتعلقة بإنشاء برامج وقواعد بيانات بحث للموقع الشبكي التابع للأمم المتحدة باللغات الرسمية من غير اللغة الانكليزية. وأبلغت اللجنة بأن ذلك تم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ جيم المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتشير اللجنة إلى أنه لم يقدم إلى الجمعية العامة أي بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق باعتماد هذا القرار وتطلب تقديم تقديرات للتكاليف تكون مشفوعة بخطة على مستوى الأمانة العامة إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والخمسين. وتشير أيضاً اللجنة إلى أن الموقع الشبكي للأمم المتحدة ينبغي أن يصبح أداة رئيسية في نشر المعلومات. ووفقاً للمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة العامة بناءً على الطلب، ازداد عدد مستخدمي الموقع الشبكي للأمم المتحدة زيادة كبيرة، على النحو المبين أدناه:

١٩٩٦ - ١١,٥ مليون
١٩٩٧ - ٤٢,٧ مليوناً (بزيادة ٣٧٢ في المائة على عام ١٩٩٦)
١٩٩٨ - ٩٨,٥ مليوناً (بزيادة ٢٣١ في المائة على عام ١٩٩٧)
١٩٩٩ - ٦٩,٩ مليوناً (في ١٨ حزيران/يونيه)
١٩٩٩ - ١٥٠ مليوناً (متوقعة)

ويصل متوسط المستخدمين للموقع الشبكي حالياً إلى ما يناهز ثلاثة ملايين مستخدم في الأسبوع، أي بمعدل ٥٧١ ٤٢٨ مستخدماً في اليوم، أو بمعدل خمسة مستخدمين في الثانية. وتتواصل زيارة المستخدمين للموقع الشبكي باستمرار كامل اليوم من ١٢٣ بلداً.

سابعاً - ١٠ وأبلغت أيضاً اللجنة الاستشارية بأن عمل تطوير الموقع الشبكي وصيانته قد تم دون طلب موارد إضافية لهذا الغرض. وطلبت اللجنة معلومات بشأن الموارد الحالية المخصصة لتصميم الموقع الشبكي وتحسينه وصيانته واستكمال المحتوى الشبكي في إدارة شؤون الإعلام. وأبلغت اللجنة بأنه تم نقل الموظفين المدرجين في الجدول التالي للقيام بهذه المهمة:

الموظف	الرتبة	منقول من
رئيس قسم (قسم تكنولوجيا المعلومات)	ف - ٤	شعبة الأخبار ووسائط الإعلام
مسؤول موقع شبكي (للاسيانية أيضا)	ف - ٣	مكتبة داغ همرشولد
منسق موقع شبكي، بالإنكليزية والفرنسية	ف - ٣	شعبة الأخبار ووسائط الإعلام
منسق موقع شبكي، بالفرنسية	ف - ٣	مكتب وكيل الأمين العام (غير متاح حاليا) ^٥
مساعد منسق موقع شبكي	ع - ٦	مكتبة داغ همرشولد
مساعد مبرمج موقع شبكي	ع - ٥	مكتب وكيل الأمين العام
مساعد موقع شبكي	ع - ٤	مكتب وكيل الأمين العام

(أ) الموظف معار إلى اليونسكو مع الوظيفة.

وأبلغت اللجنة بأن مهام تنسيق الموقع الشبكي باللغات الروسية والصينية والعربية تنفذ من خلال استخدام أموال المساعدة المؤقتة العامة واستعارة الموظفين لفترة قصيرة بصورة مؤقتة من بقية وحدات هذه الإدارة، ومن إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بالنسبة للغة العربية. ونظرا لما للموقع الشبكي وشبكة الإنترنت من أهمية كبيرة، فإن اللجنة واثقة من أنه سيتم توفير الموارد الكافية لهذه المهمة.

سابعا - ١١ وطلبت أيضا اللجنة الاستشارية توضيحا بشأن مسؤوليات إدارة شؤون الإعلام وسائر الإدارات والمكاتب التابعة للأمانة العامة عن تطوير المواقع الشبكية التابعة للأمم المتحدة وصيانتها وإدارتها. ووفقا للمعلومات المقدمة إلى اللجنة، فإن قسم تكنولوجيا المعلومات التابع لهذه الإدارة مسؤول عن تنظيم وصيانة وتعزيز الموقع الشبكي للأمم المتحدة. ويخضع هذا القسم مباشرة إلى إشراف وكيل الأمين العام ويتلقى التوجيه من دائرة الاتصالات والتنسيق التابعة للإدارة. ويقوم أيضا قسم تكنولوجيا المعلومات في هذه الإدارة وكذلك في الأمانة العامة بالمهام التالية:

(أ) الاستشارة: التوجيه والمشورة؛ والتشاور والتنسيق؛

(ب) التخطيط والتطوير: انتقاء الوثائق، والإشراف، والرصد، والاختبار، والتدريب والترويج؛

(ج) الإدارة والصيانة: الإصلاح، وإدارة الحاسوب المركزي، والمطابقة؛ و

(د) الشؤون الإدارية: التقييم، والإحصاءات، وميزنة موظفي القسم والإشراف عليهم؛

وبالإضافة إلى توفير المظهر والمحتوي العامين للموقع الشبكي، تقوم إدارة شؤون الإعلام بإنشاء صفحات خاصة للمؤتمرات والأحداث، والاحتفالات والقضايا الراهنة مثل تلك المتعلقة بتييمور الشرقية وكوسوفو، وصيانة تلك الصفحات. وتنسق هذه الإدارة مع الإدارات والمكاتب المقدمة لمحتوى الصفحات بشأن تحديد المحتويات، ومساعدة مقدمي المحتويات في إعداد مواقعهم وعرضها وتحميلها وتلقى مبادئ توجيهية بشأن المسائل الفنية من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية. ويقوم قسم تكنولوجيا المعلومات بإدارة شؤون الإعلام بتشغيل الحاسوب المركزي المتعدد وسائط والإعلام والتابع للمنظمة وصيانته، بينما ما زالت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات بإدارة الشؤون الإدارية هي المسؤولة عن حاسوب خدمة الشبكة الرئيسي والأجهزة ذات الصلة والجوانب المتعلقة بالشبكة والتوصيل.

سابعا - ١٢ تمكنت إدارة شؤون الإعلام، بالتشاور مع المكاتب التي تقدم المحتويات، من وضع مبادئ توجيهية لعرض المواد على موقع شبكة الإنترنت. والمكاتب التي تقدم المحتويات مسؤولة عن المحتويات التي تقدمها في إطار المبادئ التوجيهية العامة. وقدمت إدارة شؤون الإعلام المساعدة إلى الأونروا ومكتب الممثل الخاص للأطفال في النزاع المسلح، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إعداد مواقعها على الشبكة للتحميل الفوري إلى حاسوب خدمة الشبكة للأمم المتحدة. أما موقعا مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا فيدير كل منهما المدير العام للمكتب المعني. وترأس إدارة شؤون الإعلام فريقا عاملا مشتركا بين الإدارات المعنية بالإنترنت يجتمع، حسب الحاجة، ويناقش مسألة تنسيق مختلف عناصر الموقع، كتصميم صفحات الطبقة العليا أو صحيفة الاستقبال الرئيسية. وهناك أيضا أفرقة مخصصة لقضايا مواضيعية محددة. ويجتمع، حسب الضرورة، فريق عامل مستقل يضم موظفين من إدارة شؤون الإعلام وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، لتنسيق الأمور التقنية.

سابعا - ١٣ وفي حين تثني اللجنة الاستشارية على إدارة شؤون الإعلام للدور الذي قامت به في المرحلة الأولى من تطوير وتنفيذ موقع الأمم المتحدة على الشبكة، تشعر اللجنة بالقلق إزاء الافتقار الواضح إلى التنسيق فيما يتعلق بإنشاء وصيانة مواقع أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة (انظر أيضا الفصل الأول أعلاه). وتشجع اللجنة الإدارة على اتخاذ دور قيادي في إسداء المشورة بالنسبة إلى تطوير وتحسين مواقع الإدارات على الشبكة في المقر وفي المكاتب البعيدة عن المقر.

سابعا - ١٤ تشكل تكنولوجيا المعلومات أداة رئيسية في عمليات الإدارة. بيد أنه، كما هو مبين في الفصل الأول أعلاه، لا يمكن تحديد المدى الذي ذهبت إليه الأمم المتحدة في الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة بالدقة المطلوبة إذ لا تتوفر معلومات كافية في الميزانية البرنامجية المقترحة. فعلى سبيل المثال، يُطلب في الفقرة ٢٦ - ٧٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة رصد اعتماد قدره ١,٢ مليون دولار "لتغطية تكاليف أول مرحلة من تحويل مرافق التلفزيون التابعة للأمم المتحدة من مرافق قياسية إلى مرافق رقمية"، ومع ذلك لم تدرج أي معلومات عن مجموع تكاليف المشروع. وقد أبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن الجدول الزمني لتحويل مرافق التلفزيون من مرافق قياسية إلى مرافق

رقمية مبني على التطورات في صناعة البث استجابة للموعد النهائي ٢٠٠٦ الذي حددته لجنة الاتصالات الاتحادية للولايات المتحدة لإكمال التحول إلى الشكل الرقمي في البث التلفزيوني في الولايات المتحدة، وتقوم شعبة الأخبار ووسائط الإعلام في تحديد مراحل لاقتناء معدات البث الرقمي خلال فترات السنتين الحالية وفترات السنتين الثلاث المقبلة. وعلى افتراض بقاء ميزانية استبدال المعدات الرأسمالية في فترة السنتين في حدود ١,٢ مليون دولار، ومع إمكانية استثناء تحويل جميع كابلات آلات التصوير التلفزيونية في المقر إلى كابل من الألياف البصرية، فإن ميزانية شعبة الأخبار ووسائط الإعلام ستكون كافية لمواجهة تكاليف التحويل من معدات البث التلفزيوني القياسية إلى المعدات الرقمية.

سابعاً - ١٥ طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن حالة التجديد التكنولوجي في مراكز الإعلام فأبلغت أن إدارة الإعلام قد زودت جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام بأحدث المعدات والبرمجيات المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات (برامج تجهيز النصوص/ النشر المكتبي والصحائف الجدولية وقواعد البيانات). وقد جهزت معظم مراكز الإعلام بالأجهزة الملحقة المتوافرة (الماسحات الضوئية، الحاسوب النقال، الكاميرات الرقمية وكتابات القرص المدمج) لتلبية احتياجاتها المحلية المتعلقة بالأنشطة البرنامجية. وباستثناء مراكز الإعلام الموجودة في بلدان لا توجد فيها الهياكل الأساسية الضرورية، يتوفر لمعظم مراكز الأمم المتحدة للإعلام الوصول إلى الإنترنت والاستخدام الواسع للموارد الالكترونية للأمم المتحدة. وهناك ثمانية وستون من مجموع تسعة وستين من مراكز/دوائر الأمم المتحدة للإعلام لديها تسهيلات للبريد الالكتروني تصلها بالمقر وبمراكز الإعلام الأخرى ومكاتب الأمم المتحدة. وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٩، قام أربعة وعشرون مركزاً من مراكز الإعلام بإنشاء مواقع على الشبكة. والموارد من أجل تحديث مراكز الأمم المتحدة للإعلام موجودة في المقر وفي مراكز الإعلام، وتديرها مركزياً دائرة مراكز الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام، ومما يسمح لها بممارسة الرقابة والاحتفاظ بالمرونة المطلوبة لمواجهة الاحتياجات التكنولوجية دائمة التغير.

سابعاً - ١٦ وكما هو مبين في الفقرة ٢٦-٦٩ (ج) من الميزانية البرنامجية المقترحة "ستدعو الحاجة إلى تخصيص موارد قدرها ٣٠٠ ٤٩٦ دولار لتنمية قدرة البث الإذاعي لدى الإدارة". وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن ذلك المبلغ سيكون لمشروع تجريبي صغير (انظر الفقرة سابعاً - ١٨ أدناه).

سابعاً - ١٧ تقدر تكلفة المشروع الرئيسي بمبلغ ٧,٩ مليون دولار في كل فترة سنتين، منها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من المتوقع أن تتحقق من وفورات تتم عن طريق تحديث وتخفيض إنتاج البرنامج الأسبوعي للتسجيلات على الأشرطة. أما باقي التكلفة، وهو ٧,٥ مليون دولار في كل فترة سنتين، فلا بد من تعيئته من خلال مساهمات خارج الميزانية من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى. وقد جاء في تقرير الأمين العام إلى لجنة الإعلام في أيار/مايو ١٩٩٩، أنه ما دام سيلزم جمع ما يقرب من ٨ ملايين دولار للمشروع الرئيسي في كل فترة سنتين من أموال خارجة عن الميزانية فإن إدارة شؤون الإعلام "لا تعتزم البدء في هذا المشروع التجريبي المعقد والمكلف إلى أن ترد إشارات واضحة من الدول الأعضاء وغيرها إلى وجود الموارد الضرورية"^(١٦).

سابعاً - ١٨ وقررت لجنة الإعلام، لدى مناقشة تقرير الأمين العام، أنه يمكن الشروع في برنامج تجريبي محدود النطاق في سياق مشروع الإدارة للبث الإذاعي الدولي المباشر باللغات الرسمية الست لإعادة بثه في جميع المناطق اللغوية المستهدفة لمدة سنة واحدة. وطلبت لجنة الإعلام أيضاً إلى الإدارة "أن تبدأ في أقرب وقت ممكن تنفيذ المشروع التجريبي من خلال جملة أمور منها إجراء اتصالات مع الدول الأعضاء المعنية وسائر المؤسسات المتخصصة بغية كفالة توفير المساعدة اللازمة لنجاح المشروع، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز الموارد والخدمات الحالية"^(٨). وقد أخذت إدارة الإعلام الآن تقوم بالاتصالات مع الدول الأعضاء لتعبئة الموارد الضرورية للمشروع. وتقدر الأمانة العامة تكاليف المشروع، من غير تكاليف البث الإذاعي بمبلغ ١ ٧٣٩ ٠٠٠ دولار، ومن هذا المبلغ أدرج اعتماد قدره ٤٩٦ ٣٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لإدارة شؤون الإعلام لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. أما المبلغ الباقي وهو ١ ٢٤٢ ٧٠٠ دولار وتكاليف خدمات البث الإذاعي المنفصلة للبرامج الإذاعة إلى مختلف المناطق، فسوف تلتئم من الدول الأعضاء والمصادر الأخرى في شكل مساهمات خارجة عن الميزانية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لم يقدم إلى الجمعية العامة أي بيان عن آثار الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بمشروع تطوير القدرة لدى الأمم المتحدة على البث الإذاعي الدولي.

سابعاً - ١٩ وأشارت اللجنة الاستشارية كذلك إلى أنه في حين أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بالصيغة التي قدمت بها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، تحدد كهدف رابع للبرنامج الفرعي ٢٣-٢، خدمات الإعلام، النظر في "إنشاء نظام بث دولي قادر على إرسال المعلومات عن الأمم المتحدة بصورة مباشرة إلى الجماهير المستهدفة في جميع أنحاء العالم"^(٩) فإن الفقرة نفسها من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بصيغتها التي نفتحها بها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين^(١٠)، لا تنص على إنشاء نظام للبث الدولي ولذلك تطلب اللجنة أن يقدم، إلى الجمعية العامة، بيان عن الآثار بالنسبة إلى الميزانية البرنامجية قبل الاضطلاع بالمشروع التجريبي لإنشاء نظام بث دولي.

سابعاً - ٢٠ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في عدد من البرامج في إطار الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة، تطلب موارد للترجمة والطباعة التعاقدية، تشمل ١,٢ مليون دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، لتغطية المؤتمرات الخاصة (انظر الفقرة ٢٦ ٤٣). وتذكر اللجنة، في هذا الصدد أن الجمعية العامة، طلبت من الأمين العام، في الفقرة ٢٢ من قرارها ٢٠٨/٥٣ ب٤، "أن يواصل بذل جهوده، حيثما كان ذلك ملائماً، لإدخال تكنولوجيات جديدة مثل الترجمة بمساعدة الحاسوب وقواعد بيانات موحدة للمصطلحات مع كفالة ألا يترك ذلك آثاراً سيئة على جودة الوثائق والترجمة التحريرية". وتشدد اللجنة على أهمية التنفيذ الناجح لهذا النص من القرار لأنه لا بد، في نظر اللجنة، أن يحسّن كثيراً القدرة الداخلية على الترجمة ومن ثم يقلل الحاجة إلى الترجمة التعاقدية. وتشجع اللجنة أيضاً الإدارات على استخدام الترجمة من بعد حيثما كان ذلك ممكناً.

سابعاً - ٢١ أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، أن الاحتياجات الكلية للترجمة، المدرجة في الميزانية تحت إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك احتياجات مراكز الأمم

المتحدة للإعلام واحتياجات الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة، هو ١٠٠ ٥٦٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف). وفيما يتعلق بتوفير المترجمين للمؤتمرات الخاصة، أوضحت الأمانة العامة أنه لا يرسل مترجمون إلى المؤتمرات الخاصة ولا تُستخدم أو تُجري أي ترجمات لمواد التغطية الخاصة بإدارة شؤون الإعلام، سواء من بعد أو غير ذلك، بالنسبة لتغطية المؤتمرات. وتجري التغطية الصحفية والإذاعية والتلفزيونية على الفور باللغات المطلوبة استنادا إلى الترجمة الفورية التي تجرى للبيانات وقت الإدلاء بها من جانب المندوبين. وإن الغرض من تغطية إدارة شؤون الإعلام هو توليد أخبار في وسائط الإعلام والأخبار والإبطاء بسبب الترجمة يمس بالجدارة الخيرية لهذه الأخبار. بيد أن بعض التغطية غير الخيرية كالبرامج المواضيعية والوثائقية الإذاعية والتلفزيونية، فإنها تترجم إلى اللغات الأخرى، ولكن إنتاج هذه المواد يجري عادة بعد انتهاء المؤتمر.

سابعاً - ٢٢ التمسست اللجنة الاستشارية إيضاحاً فيما يتعلق بالاحتياجات المقترحة للطباعة الخارجية التي تبدو، في رأي اللجنة، عالية جداً. ووفقاً للمعلومات الإضافية التي قدمت إلى اللجنة، بناءً على طلبها، فإن التكاليف الكلية البالغة ٦٠٠ ٦٢٨ ١ دولار للطباعة الخارجية تحت بند إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام، ناتجة عما يلي:

(أ) إن بعض المواد، مثل أغلفة المجموعات الصحفية، لا يمكن عملياً طبعتها داخلياً لأن المطبعة غير مجهزة بالمعدات المطلوبة لطباعتها؛

(ب) وبسبب أولويات أخرى منافسة، كطباعة الوثائق لمجلس الأمن والجمعية العامة، فليس من الممكن دائماً للمطبعة أن تطبع مواد إدارة شؤون الإعلام في الوقت اللازم للموعد النهائي؛

(ج) وإن أعمال الطباعة لإدارة شؤون الإعلام معقدة وتحتاج إلى الوقت والمهارات التي لا تتوافر لدى المطبعة؛

ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن الطباعة الخارجية والقدرة الداخلية، في الفصل الأول أعلاه.

سابعاً - ٢٣ تلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ٢٦-٦٩ (هـ) أن اعتماداً قدره ٣٠٧ ٣٠٠ دولار، يمثل زيادة قدرها ٩٧ ٥٠٠ دولار، خصص لخدمات الوصول المباشر التي تقدمها قاعدتا البيانات LEXIS-NEXIS و NewsEdge وغيرها من الاحتياجات المتصلة بالبحث. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الزيادة الحادة في الاحتياجات من الموارد لخدمات الوصول المباشر وتطلب بذل الجهود لتخفيض التكلفة.

سابعاً - ٢٤ إن مجموع الاحتياجات من الموارد في الميزانية العادية لخدمات الإعلام في المقر وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا و ٦٣ مركزاً من مراكز الأمم المتحدة للإعلام، يقدر بمبلغ ٤٠٠ ٩٢٣ ٤٦ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) ويقدر مجموع احتياجاتها من الموظفين في الميزانية العادية بـ ٦٥ موظفاً من

الفئة الفنية و ٢٦٥ موظفا من فئة الخدمات العامة. وكما هو مبين في الفقرة ٢٦-١٣٠، فقد أدمج ١٨ مركزا من مراكز الأمم المتحدة للإعلام، من مجموع ٦٣ مركزا، إدماجا كاملا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أن مراكز الإعلام التي أدمجت في البرنامج الإنمائي يرأسها ممثلون مقيمون للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة؛ وبالإضافة إلى ذلك يقوم ممثلون مقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برئاسة ١٥ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام كمديرين بالنيابة لهذه المكاتب.

سابعا - ٢٥ وأفيدت اللجنة الاستشارية بوجود مركزين من مراكز الأمم المتحدة للإعلام (في باريس وروما) يرأسهما في الوقت الراهن مديران برتبة مد - ٢ يشغلان وظيفتين من الرتبة مد-١، و ٨ من مراكز الأمم المتحدة للإعلام (بون، وجنيف، وفيينا، وطوكيو، ولندن، وموسكو، ونيودلهي، وواشنطن) يرأسها موظفون برتبة مد - ١، و ١١ مركزا (أثينا، وبريتوريا، وتونس، وريو دي جانيرو، وسانتا فيه دي بوغوتا، وسيدني، وكوبنهاغن، ولاغوس، ومدريد، ومكسيكو سيتي، وهراري) يرأسها موظفون برتبة ف - ٥، وأحد عشر مركزا يرأسها موظفون برتبة ف - ٤ (إسلام أباد، وأكرا، وبيونس آيرس، وجاكرتا، وداكار (رؤساؤها معينون في وظائف من الرتبة ف - ٥)، وأواغادوغو، وبراغ، وبورت أوف سبين، وصنعاء، وطهران، ولشبونة). وأبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لإدارة شؤون الإعلام بأنه يجري اللجوء إلى تدابير إدارية مخصصة حتى يمكن توفير رتبتين مد - ٢ لمديري مركزي الأمم المتحدة للإعلام، عن طريق استعارة وظيفتين شاغرتين من الرتبة مد - ٢ متاحيتين في مكان آخر بالأمانة العامة.

سابعا - ٢٦ والتمست اللجنة الاستشارية إيضاحا بشأن المعايير المستخدمة لتحديد رتب الوظائف التي يشغلها مديرو مراكز الأمم المتحدة للإعلام، وأفيدت بأن هذه الوظائف تخضع للتصنيف وفقا للمعايير التي حددتها لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وبأن من بين العوامل الأخرى التي تُراعى في تحديد رتب وظائف المديرين في مراكز العمل المختلفة عدد البلدان التي يتعين أن يخدمها المركز، ومستوى المسؤولية التي ينهض بها المركز فيما يتعلق بالاتصال السياسي بالإضافة إلى المهام الإعلامية العادية؛ ومن المسائل الأخرى التي توضع في الاعتبار ما إذا كان مركز الإعلام يمثل الوجود الرئيسي للأمم المتحدة في بلد معين، وماهية الوظائف التي يضطلع بها باسم منظومة الأمم المتحدة في ذلك البلد. وتطلب اللجنة استعراض المعايير المستخدمة لتحديد رتب رؤساء مراكز الأمم المتحدة للإعلام وتقديم نتائج هذا الاستعراض في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

سابعا - ٢٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة في الفقرة ٨٧ من قرارها ٢٢٠/٥٢، كررت طلبها الوارد في الفقرة ١١ من قرارها ١٣٨/٥١ بآء الى الأمين العام مواصلة دمج مراكز الأمم المتحدة للإعلام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقدم تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ استعراضا عاما لمركز عملية الدمج هذه^(٣٠)؛ وتلاحظ اللجنة أن من مشاكل هذه العملية "أن مستوى إنجاز البرامج في مراكز الإعلام المدمجة أقل ونطاق أنشطتها أضيق بصفة عامة من مستوى إنجاز المراكز غير المدمجة ونطاق أنشطتها"^(٣١). وفي الوقت نفسه، فقد مكّنت عملية الدمج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الإبقاء على جميع مراكز الإعلام، رغم الغاء عدد كبير من الوظائف أثناء

فترة السنتين الحالية، مما أسفر عن انخفاض عام نسبته ٤٠ في المائة منذ بداية عملية الدمج^(٢٢).

سابعاً - ٢٨ وأفيدت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الفقرة ٢٦-١٤٠ قد أغفل منها ما يلي:

(أ) التمويل من أجل التنمية - صدر قرار الجمعية العامة ١٧٣/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي يدعو إلى عقد هذا المؤتمر بحلول عام ٢٠٠١، بعد أن كانت إدارة شؤون الإعلام قد أعدت ميزانية المؤتمرات الخاصة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولم يتضح بعد للأمانة العامة نوع هذا الاجتماع، أي ما إذا كان سيتخذ شكل دورة استثنائية للجمعية العامة أم مؤتمر عالمي، كما لم تعرف صيغته، أو جدول أعماله، أو توقيته، أو أي تفاصيل أخرى؛

(ب) جمعية الألفية - ترد الآثار المالية المترتبة على الأنشطة الترويجية ضمن ميزانية المؤتمرات الخاصة في إطار الباب ٢٦، بيد أنه لم يكن من المعروف وقت إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ الشكل الذي ستخذه هذه الجمعية، كما لم يكن معروفاً أنه سيجري عقد مؤتمر للقمة. ورغم أن شكل مؤتمر القمة هذا ومدته لم يحدد بعد، فإنه يجري إعداد تقديرات للآثار المالية الإضافية من أجل تغطيتها استناداً إلى ما اتفق عليه حالياً من عقد ثلاثة أو أربعة اجتماعات مائدة مستديرة متزامنة لرؤساء الدول أو الحكومات، وجلسة عامة في البداية وفي النهاية، ولذلك لمدة ثلاثة أو أربعة أيام اعتباراً من ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

الجزء الثامن

خدمات الدعم المشتركة

الباب ٢٧

الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية

ثامناً - ١ يشمل الجزء الثامن من الميزانية البرنامجية المقترحة الباب ٢٧، الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المركزية، وتقدر ميزانيته بمبلغ ٦٠٠ ٠٨٦ ٤٦٠ دولار، أي ١٧,٣ في المائة من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويصل المبلغ المقدر قبل إعادة تقدير التكاليف إلى ٦٠٠ ١١٥ ٤٤٢ دولار، كما يظهر من الجدول ٢٧-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، وتمثل الاحتياجات المقدرة انخفاضاً في الموارد قدره ٢٠٠ ١٨٢ ٤ دولار، أي ٠,٩ في المائة. وبالإضافة إلى تقديرات الميزانية العادية، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية للباب ٢٧ بمبلغ ٩٠٠ ٩٦٦ ٨٢ دولار. ويقدم الجدول ٢٧-١ توزيعاً لتقديرات الميزانية العادية على الأبواب الفرعية ألف إلى زاي، وبياناً تفصيلياً بالموارد الخارجة عن الميزانية حسب مصدر التمويل.

ثامناً - ٢ وكما يتبين من الجدول ٢٧-٣، الوارد ضمن الباب ٢٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يبلغ العدد الكلي للوظائف ١٠٦ ٢ وظائف، من بينها ٥٨٤ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويبلغ العدد الكلي للوظائف الثابتة الممولة من الميزانية العادية ٥٢٢ ١ وظيفة مقابل ١ ٥٠٥ وظائف في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويمثل هذا زيادة

صافية قدرها ١٧ وظيفة في الميزانية العادية (بزيادة قدرها ٢٧ وظيفة في الفئة الفنية وما فوقها وانخفاض قدره ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة ووظيفة واحدة من الفئات الأخرى). أما فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، فثمة زيادة صافية قدرها ٥٠ وظيفة، من ٥٣٤ وظيفة إلى ٥٨٤ وظيفة. وأبلغت اللجنة الاستشارية بوجود ٢٤ وظيفة شاغرة من الفئة الفنية و ٢٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة اعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

الباب ٢٧ ألف

مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم

ثامنا - ٣ يشمل تقدير الأمين العام للباب ٢٧ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، البالغ ٨٠٠ ٩٧٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، تخفيضاً في الموارد قدره ٥٠٠ ١١٥ دولار، أي ١ في المائة، مقابل الاعتماد البالغ ٣٠٠ ٩٠ ١١ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وكما يظهر من الجدول ٢٧ ألف-١، تبلغ تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠ ٦٥٧ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مقارنة بمبلغ ٢٠٠ ٦٣٩ دولار المقدر لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٤ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ ألف - ٣ فإن العدد الكلي للوظائف الممولة من الميزانية العادية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ ٥٧ وظيفة، مما يمثل انخفاضاً قدره وظيفة واحدة مقارنة بما مجموعه ٥٨ وظيفة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفيما يتعلق بالوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، يبلغ العدد المسقط للوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ١٥ وظيفة؛ وهو نفس العدد المقدر للوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٧ ألف - ٦ والفقرة ٢٧ ألف - ١٨ أنه مطلوب اعتماد مبلغ ٦٠٠ ٢٣٤ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ فيما يتعلق بالاستشاريين والخبراء اللذين للخدمات الإدارية. وطلبت اللجنة معلومات تفصيلية، وحصلت عليها بالفعل، بشأن الأعمال التي اضطلع بها الاستشاريون الذين تمت الاستعانة بهم حتى الآن خصماً من الاعتماد المخصص لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (٨٠٠ ٢٦٠ دولار)، وعن الخدمات الاستشارية المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثامنا - ٦ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ ألف - ٩ والفقرتين ٢٧ ألف - ٢٨ و ٢٧ ألف - ٤٤، يقترح نقل وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ إلى وحدة دعم المراقبة في مجال دعم البرامج، وتحويل تمويل وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ في وحدة دعم المراقبة إلى التمويل من موارد خارجية. وأفيدت اللجنة بأن الوظيفة من الرتبة ف - ٣ شاغرة في الوقت الراهن، وأن إعادة توزيع الوظائف داخل مكتب وكيل الأمين العام ستفسح المجال أمام المزيد من ترشيد استخدام موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وليس لدى اللجنة اعتراض على هذا.

ثامنا - ٧ وتتناول الفقرات من ٢٧ ألف - ٣٤ إلى ٢٧ ألف - ٣٨ برنامج العمل المتعلق بإقامة العدل. وتشير اللجنة الاستشارية إلى تراكم القضايا المتأخرة أمام مجلس الطعون المشترك، ولا سيما فيما يتصل بمراكز العمل الأخرى غير نيويورك، كما هو مذكور في

الفقرة ثامنا - ٢١ من تقريرها السابق^(١). وطلبت اللجنة الحصول على إحصاءات مستكملة لحجم العمل فيما يتعلق بإقامة العدل، وزودت بها، كما هو مبين في الجدول التالي.

إقامة العدل: احصاءات حجم العمل

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
		مجلس الطعون المشترك
٦٢	٨٢	٨٨
		الطعون المقدمة ^(١)
٣٥	٤٧	٦٤
		التقارير المقدمة إلى الأمين العام
		اللجنة التأديبية المشتركة
٩	٣	
		القضايا الواردة والمفصول فيها
		فريق الدفاع
٢٣٩	٣٣٩	
		القضايا الجديدة
١٤٣	١٧٤	
		القضايا التي ساعد/ مثلٌ فيها المنسق
٥٢	١١٠	
		القضايا التي قام المنسق بتسويتها
١٢٦	١٧٢	
		القضايا المحالة إلى الدفاع ^(ب)
٨٩٩	١٠٧٣	
		الاستشارات
		الفريق المعني بالتمييز والتظلمات الأخرى
٣٨	١٢	٣٦
		القضايا

(أ) بما في ذلك القضايا المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(ب) بما في ذلك القضايا المرحلة من السنة الماضية.

ثامنا - ٨ وأفيدت للجنة الاستشارية بأنه اعتبارا من ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩، كان أمام مجلس الطعون المشترك ٧٢ قضية قيد النظر في مراحل مختلفة من مراحل الدعوى. وقد أعدت مشاريع لعرض بعض القضايا وإن لم تشكل لها أفرقة بعد؛ أما فيما يتعلق ببعض القضايا الأخرى، فقد قدمت التقارير النهائية إلى أعضاء الأفرقة للموافقة والتوقيع عليها. وهناك نحو ٣٨ قضية، من بين ٧٢ قضية، جاهزة لأن تشرع أفرقة المجلس في المداولة بشأنها. وستحتل هذه القضايا أولوية في العمل الذي سيجري في الأشهر المقبلة. وفيما يتعلق بعمل اللجنة التأديبية المشتركة، فإن اللجنة أمامها في الوقت الراهن قضيتان تأديبيتان قيد النظر، ومطلوب فيهما مراجعة قراراتين صدرتا بالفصل الفوري.

وفي الوقت الراهن يتناول الفريق المعني بالتمييز والتظلمات الأخرى ١٢ قضية، وتستغرق القضية الواحدة ما بين ٦ و ٨ أشهر في المتوسط للبت فيها. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تعكف على إعداد تقرير عن إقامة العدل في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وترى اللجنة أن من الضروري دراسة حجم العمل في جميع الأجهزة التي تتعامل مع إقامة العدل لتحديد ما إذا كان يجري تخصيص موارد كافية لهذا المجال.

الباب ٢٧ باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

ثامنا - ٩ كما هو مبين في الجدول ٢٧ باء - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، تبلغ تقديرات الأمين العام لاحتياجات مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، قبل إعادة تقدير التكاليف، ٤٠٠ ٥٢٦ ٢١ دولار لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٠ ٦٣٨ دولار، أي ٣ في المائة، مقارنة باعتمادات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ١٠ وفي الجدول ٢٧ باء - ١، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بمبلغ ٧٠٠ ٧٢٤ ١٨ دولار، مقارنة بالموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ المقدرة بمبلغ ٩٠٠ ٩٩٨ ١٧ دولار. ومن ثم، فإن مجموع الموارد والاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ يبلغ ٦٠٠ ٤٨٦ ٤١ دولار، مقارنة بمجموع التقديرات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغ ١٠٠ ٨٨٧ ٣٨ دولار.

ثامنا - ١١ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ باء - ٣، فإن الاحتياجات من الوظائف الممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، البالغ ١١٦ وظيفة، لا يختلف عن العدد الإجمالي لهذه الوظائف في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠ سيبلغ عدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية ١١٤ وظيفة، مما يمثل انخفاضاً قدره وظيفتان برتبة ف - ٣ مقارنة بعدد الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وحسبما هو مبين في حاشية الجدول ٢٧ باء - ٣، فإنه باستثناء الانخفاض الذي سيطرأ على عدد الوظائف من الرتبة ف - ٣ من ١٠ إلى ٨ وظائف ممولة من حساب الدعم لعملية حفظ السلام في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيظل عدد ورتب الوظائف المطلوبة من حساب الدعم في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ كما كان عليه في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وأفيدت اللجنة، بناءً على طلبها، بوجود أربع وظائف شاغرة من الفئة الفنية اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ثامنا - ١٢ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن جميع وظائف شعبة تمويل حفظ السلام التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تمول حالياً من حساب الدعم. وتطلب اللجنة أن يستعرض الأمين العام نمط تمويل هذه الوظائف، خصوصاً تلك المتعلقة بالإدارة والتوجيه التنفيذي للشعبة، وأن يقدم تقريراً في سياق تقديرات الميزانية المقبلة.

ثامنا - ١٣ وكما هو مبين في الفقرة ٢٧ باء - ٦، تتصل الزيادة المقترحة البالغة ٦٢٨ ٢٠٠ دولار في مستوى الموارد المخصصة في إطار الميزانية العادية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بصورة أساسية بالاحتياجات الإضافية لصيانة الإصدارين الثالث والرابع لنظام المعلومات الإدارية المتكامل ودعمهما. ويقدر أن تكون ثمة حاجة إلى أربع وظائف (وظيفة برتبة ف - ٥ ووظيفة برتبة ف - ٤ ووظيفة برتبة ف - ٣ ووظيفة من فئة الخدمات العامة) لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وما بعدها. ويقترح أن تمول هذه الوظائف في المقام الأول من الميزانية العادية من خلال استخدام المساعدة المؤقتة العامة حتى يصبح النمط الأطول أجلا لاحتياجات استمرار صيانة ودعم نظام المعلومات الإدارية المتكامل أمرا معتمدا بصورة واضحة. وتشير اللجنة إلى أنه، كما يتضح في الفقرة ٢٧ باء - ٦، ألغيت ثماني وظائف في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات خلال فترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٨-١٩٩٩ توجعا لإصداري نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ونقلت وظيفتان إلى الصيانة المركزية لهذا النظام في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وأخبرت اللجنة لدى الاستفسار بأن أربع وظائف، ستمول من المساعدة المؤقتة العامة المخصصة للصيانة الأساسية المتواصلة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، هي وظائف مختلفة ومنفصلة عن وظائف نظام المعلومات الإدارية المتكامل ال ٢٩ الموصى بتحويلها إلى الوظائف الثابتة في الباب ٢٧ دال. وترى اللجنة أنه إذا كانت ثمة حاجة إلى الوظائف الأربعة في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ للصيانة الأساسية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل فينبغي إقرارها كوظائف مؤقتة بدلا من أن تمول من المساعدة المؤقتة العامة (انظر أيضا الفصل الأول أعلاه).

ثامنا - ١٤ وفي الفقرة ٢٧ باء - ١٣، يُطلب توفير ٣٩٠٠ دولار تخصص لحصة مكتب المراقب المالي في صيانة ودعم الهيكل الأساسي التقني للشبكة المحلية (بما فيها وحدات الخدمة الحاسوبية المركزية) اللازمة لدعم خدمات الإدارة المركزية من قبيل البريد الإلكتروني، ونظام UNIX لتشغيل نظام المعلومات الإدارية المتكامل وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، تذكر اللجنة بأنه في الفقرة ثامنا - ٢٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، لاحظت اللجنة إدراج مبالغ ضمن كل باب من أبواب الميزانية لصيانة ودعم الهيكل الأساسي التقني للشبكة المحلية. وحيث أن اللجنة كانت قد أخبرت بأنه لا توجد صيغة معدة بصورة جيدة لتحديد المبلغ الذي ينبغي أن يساهم به كل مكتب لصيانة ودعم شبكة المنطقة المحلية، فقد أوصت بوضع معايير لتحديد احتياجات الهيكل الأساسي للشبكة المحلية وتكاليفها.

ثامنا - ١٥ وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية انطلاقا من الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة الواردة في نهاية الباب ٢٧ دال بأنه جاري تنفيذ نظام لاسترداد التكاليف حتى يتسنى قياس حركة الإدارة/المكتب. وعلى هذا الأساس، ستحدد معايير احتياجات الهيكل الأساسي للشبكة المحلية وتكاليفها في إطار دراسة تجرى في الوقت الراهن عن استرداد التكاليف. وقد أخبرت اللجنة بأن شراء الحواسيب والشاشات الشخصية يتم الآن من قبل الإدارات وبأن التكاليف المتعلقة بالهيكل الأساسي التي لا يمكن نسبها إلى أي إدارة أو مكتب تدار مركزيا من قبل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات.

ثامنا - ١٦ وأُخبرت اللجنة الاستشارية بأن إحدى المهام التي يتعين القيام بها خلال فترة السنتين المقبلة ستكون هي استعراض القواعد المالية للأمم المتحدة للنظر في كيفية تبسيطها. وأفيدت اللجنة بأنه إذا كانت ثمة حاجة إلى استعراض النظام المالي للأمم المتحدة، سيقدّم هذا الاقتراح إلى الجمعية العامة.

الباب ٢٧ جيم مكتب إدارة الموارد البشرية

ثامنا - ١٧ كما يتبيّن من الجدول ٢٧ جيم - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، تبلغ الاحتياجات التي قدرها الأمين العام لمكتب إدارة الموارد البشرية ٤٠٠ ٣١١ ٤٦ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة في الموارد قدرها ٦٠٠ ٦٣٥ ١ دولار، أي ٣,٦ في المائة زيادة على الاعتمادات التي تبلغ ٨٠٠ ٦٧٥ ٤٤ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتعزى الزيادة أساساً إلى أنشطة التدريب والتطوير الوظيفي للموظفين الدوليين (الفقرة ٢٧ جيم - ٨).

ثامنا - ١٨ وفي الجدول ٢٧ جيم - ١، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بـ ٥٠٠ ٦٢٣ ٤ دولار، بالمقارنة مع الموارد الخارجة عن الميزانية المقدرة بـ ٧٠٠ ١٤٦ ٥ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وعليه سيبلغ مجموع الموارد والاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ٩٠٠ ٤٦٣ ٥٣ دولار، بالمقارنة مع مجموع التقديرات البالغة ٥٠٠ ٨٢٢ ٤٩ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ١٩ وكما يتبيّن من الجدول ٢٧ جيم - ٣، تبلغ الاحتياجات من الوظائف ضمن الميزانية العادية لمكتب إدارة الموارد البشرية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، ١٦٠ وظيفة، بالمقارنة مع ١٦٣ لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، مما يعكس الإلغاء المقترح لثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة نتيجة لتناقص حجم العمل. وسيكون عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ هو ٢٣ وظيفة، وهو يعكس نقصان وظيفتين من الفئة الفنية. وكما أشير في حاشية الجدول ٢٧ جيم - ٣، هناك تخفيض لوظيفة برتبة ف - ٤ ووظيفة برتبة ف - ٣ من عدد الوظائف الممولة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. وأُخبرت اللجنة الاستشارية بناءً على طلبها أنه حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩ كانت وظيفتان من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة شاغرة.

ثامنا - ٢٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن محاولة قد بذلت لتقديم سرد أوجز وأكثر تركيزاً في الباب ٢٧ جيم وفقاً لتوصية اللجنة الاستشارية (انظر الجدول ٢٧ جيم - ١٣). وترحب اللجنة خاصة بالعرض العام الوارد في الباب ٢٧ جيم (الفقرات ٢٧ جيم - ١ إلى ٢٧ جيم - ٩). وتطلب اللجنة، مع ذلك، أن تبين تقديرات الميزانية البرنامجية المقبلة التي يقدمها الأمين العام بوضوح الأولويات التي تُطلب من أجلها الموارد في عملية تنفيذ السياسات وغيرها من المبادئ التوجيهية الصادرة عن الجمعية العامة. كما ينبغي لهذه التقديرات أن تسلط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الجمعية العامة، بما في ذلك الآثار التي تترتب أو ستترتب على هذه المقررات بالنسبة لإدارة الموارد البشرية للمنظمة.

ثامنا - ٢١ كما يتبيّن في الفقرة ٢٧ جيم - ٧ سيظل الهيكل الإجمالي لمكتب إدارة الموارد البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ كما هو، ويشمل ثلاث شعب، هي شعبة الخدمات التنفيذية وشعبة الخدمات المتخصصة وشعبة الخدمات الطبية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تشمل تقديرات الميزانية لمكتب إدارة الموارد البشرية، في المستقبل، مؤشرات لحجم العمل بالنسبة للخدمات التنفيذية والخدمات المتخصصة والخدمات الطبية ضمن برنامج عمل المكتب، فضلا عن عنصر الميزانية لهذا المكتب في إطار برامج التدريب والتطوير الوظيفي للموظفين. وينبغي أن تقدم هذه المعلومات في شكل جداول وأن تحتوي على معلومات مقارنة عن فترتي السنتين السابقتين. وفي رأي اللجنة، ينبغي للتشغيل الآلي لعمليات المكتب أن يسهل توفير هذه المعلومات بصورة منتظمة.

ثامنا - ٢٢ وفي الفقرة ٢٧ جيم - ١٣، طُلب توفير مبلغ قدره ٨٠٠ ٢٨١ دولار لتغطية تكاليف السفر في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٩٥ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع اعتماد مبلغ قدره ٨٠٠ ١٨٦ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وكانت نفقات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قدرها ٥٠٠ ٢٦ دولار (الجدول ٢٧ جيم - ٤). وترى اللجنة الاستشارية أن توفير ٨٠٠ ٢٨١ دولار لتغطية السفر خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ قد يكون فيه إفراط. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة المقدرة بـ ٩٥ ٠٠٠ دولار يمكن أن تعزى إلى الاحتياجات المتعلقة بسفر المشتركين في اجتماعات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة (٨٠٠ ٢٦٧ دولار). وطلبت اللجنة تقديم تبرير لعقد أكثر من دورة في السنة للجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة وأخبرت بأنه خلال السنوات الماضية عقدت دورات استثنائية واجتماعات فيما بين الدورات، إضافة إلى الاجتماعات السنوية للجنة، مما نجم عنه نفقات سفر إضافية لم تخصص لها موارد من الميزانية. وبناء على أنماط الإنفاق، اقترح توفير مبلغ إضافي لتغطية تكاليف السفر قدره ٩٥ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وذلك لتلبية احتياجات السفر الإضافية للمشاركين في اجتماعات لجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة.

ثامنا - ٢٣ في الفقرة ٢٧ جيم - ١٤، تحت بند الخدمات التعاقدية، طُلب توفير مبلغ قدره ٨٠٠ ٤٢ دولار لتغطية تكاليف الطباعة الخارجية للاستمارات والقرطاسيات المستخدمة من جانب مكتب الأمانة العامة المساعدة. وتوصي اللجنة الاستشارية بطباعة هذه الاستمارات داخل المنظمة إن كان ذلك متيسرا.

ثامنا - ٢٤ وكما يتضح من الجدول ٢٧ جيم - ١٢، ستصل المبالغ المخصصة لبرامج التدريب للتطوير الوظيفي للموظفين إلى ٤٠٠ ٦٤٣ ١٥ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة قدرها ٥٠٠ ٤٤٣ ١ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أو حوالي ١٠,١ في المائة بالمقارنة مع اعتماد ٩٠٠ ١٤٩٩ ١٤ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، يقدر أن تصل الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٥٠٠ ٣٥٨ ٥٠٠ دولار، بالمقارنة مع تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ التي بلغت ٩٠٠ ٣٢٨ دولار.

ثامنا - ٢٥ وتشير اللجنة الاستشارية الى أن الموارد المخصصة لأنشطة التدريب والتطوير الوظيفي للموظفين زادت بمقدار ٣٠ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨ وبمقدار ٧,٢ في المائة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٧ جيم - ٥٩ أن أنشطة التدريب المقترحة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تماثل التي اقترحت للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي الفقرة ثامنا - ٤٩ من تقريرها السابق^(١)، أشارت اللجنة الى أن عرض الميزانية لمسألة التدريب والتطوير الوظيفي للموظفين لا يتسم بالشفافية ومن الصعب التأكد من المبلغ الإجمالي للموارد المخصصة لبرامج التدريب. وتقدر اللجنة أهمية أنشطة التدريب والتطوير الوظيفي للموظفين في المنظمة لكنها تأسف لاستمرار انعدام الشفافية في عرض التقديرات الإجمالية لأنشطة التدريب لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ وإغفال مؤشرات حجم العمل الخاصة بهذه الأنشطة، التي ينبغي أن ترد في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

ثامنا - ٢٦ وقدمت الى اللجنة الاستشارية بناء على طلبها بيانات إحصائية عن نوع أنشطة التدريب وعدد المشتركين فيها خلال فترتي السنتين الماضيتين والحالية وإسقاطات فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما يتضح في الجدول الوارد أدناه:

برامج تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم
مؤشرات الأداء
(عدد المشتركين)

البرنامج	١٩٩٦-١٩٩٧ (الرقم الفعلي)	أبريل ١٩٩٩ (الرقم الفعلي)	ديسمبر ١٩٩٩ (الرقم المسقط)	أيار/مايو ١٩٩٩- كانون الأول/ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨-نيسان/ أبريل ١٩٩٩ (الرقم الفعلي)
القيادة والإدارة				
التطوير الإداري، بما في ذلك التدريب والمتابعة في مجال إدارة الموارد البشرية	٩١٦	٥٧٠	٤٣٠	٦٠٠
التدريب على تطوير الخدمات العامة	صفر	٦٥٥	١ ٥٠٠	٣ ١٠٠
التدريب على المهارات الإشرافية	١١٧	٣٣٠	٤٠٠	٤٠٠
مهارات التعاون/التفاوض	٦٠٤	٦٣٩	٤٧٠	٩٥٠
التدريب المتصل بقضايا الجنسين	١٨٨	٢٥٤	٧٥٠	٧٥٠
برامج دعم إدارة الأداء وتطوير قدرات تنظيمية محددة				٧٥٠
إجمالي التدريب في مجال القيادة والإدارة	١ ٨٢٥	٢ ٤٤٨	٣ ٥٥٠	٦ ٥٥٠
إدارة الموارد البشرية والمالية	٢٤٥	٢٩٢	٤٧٨	١ ٣٠٠
برنامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات	١٣ ٣٣٠	٩ ٩٦٦	٦ ٤٠٠	١٦ ٥٠٠
التدريب اللغوي والتدريب على الاتصالات				
اللغة الأسبانية	٢ ٢٠٦	١ ٥٩٤	٣١٥	٢ ٠٠٠
اللغة الإنكليزية	١ ٤٢٦	١ ٠٦٤	٢٠٠	١ ٢٠٠
اللغة الروسية	٧٣٤	٥٢٣	١١٥	٦٥٠

البرنامج	١٩٩٦-١٩٩٧ (الرقم الفعلي)	كانون الثاني/يناير ١٩٩٨- نيسان/ أبريل ١٩٩٩ (الرقم الفعلي)	أيار/مايو ١٩٩٩- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (الرقم المسقط)	٢٠٠٠-٢٠٠١ (الرقم المقترح)
اللغة الصينية	٤٠٨	٣٤٤	٧٠	٤٠٠
اللغة العربية	٧٦٤	٦٠٢	١٢٥	٦٥٠
اللغة الفرنسية	٣٢١٦	٢٥٠٨	٤٧٥	٣١٠٠
المجموع الفرعي	٨٧٥٤	٦٦٣٥	١٣٠٠	٨٠٠٠
التدريب على مهارات الاتصالات	٥٣٣	٦٤٢	١١٥	٥٥٠
إجمالي التدريب اللغوي	٩٢٨٧	٧٢٧٧	١٤١٥	٨٥٥٠
تنمية المهارات الفنية ودعم الحياة الوظيفية				
دورات توجيهية للموظفين الجدد	١١٨	٩٥	٥٠	٢٠٠
التفرغ الدراسي وحلقات العمل الصينية	٢٣	١٥	٥	٣٠
رفع مستوى المعارف والمهارات الفنية	٤٠٥٩	٣٢٠٢	١٠٠٠	٤٩٠٠
دعم الحياة الوظيفية بما في ذلك برامج تنمية قدرات الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية، وحلقات العمل المتعلقة بتخطيط الحياة الوظيفية، وما إلى ذلك.	٣٢٩	١١٦٦	٤٥٠	٢١٠٠
إجمالي التدريب على المهارات الفنية ودعم الحياة الوظيفية	٤٥٢٩	٤٤٧٨	١٥٠٥	٧٢٣٠
مجموع التدريب إجمالاً	٢٩٢١٦	٢٤٤٦١	١٣٣٤٨	٤٠١٣٠
امتحان الكفاءة اللغوية	٣٨٦٣	٢٤٩٧	١٠٠٠	٣٠٠٠
المجموع الكلي	٣٣٠٧٩	٢٦٩٥٨	١٤٣٤٨	٤٣١٣٠

ثامنا - ٢٧ توصي اللجنة الاستشارية بأن تقدم المعلومات عن الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة في شكل جداول فيما يتصل ببرامج التدريب على نطاق الأمانة العامة بالنسبة لكل باب من أبواب الميزانية. وتطلب اللجنة أن تقدم بصورة واضحة الاحتياجات من الموارد اللازمة لتطوير الموظفين وتدريبهم، على أن تدعم ببيانات عن حجم العمل، مثل مؤشرات تتعلق بعدد الموظفين الذين تم تدريبهم والذين سيجري تدريبهم، ونمط أنشطة التدريب المضطلع بها والتي ستنفذ، والنفقات الفعلية المرتبطة بهذه الأنشطة خلال فترة السنتين السابقة والنفقات المقدرة لفترة السنتين الحالية.

ثامنا - ٢٨ وفي الفقرة ثامنا - ٥٩ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، أوصت اللجنة الاستشارية بإجراء تقييم شامل لجميع برامج التدريب في الأمم المتحدة بغض النظر عن مصدر تمويلها. وينبغي أن يجري هذا الاستعراض بنفس الطريقة التي أجري بها استعراض صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يقيم فعالية تكلفة برامج التدريب التي تضطلع بها الأمانة العامة ومدى مناسبتها، وأهدافها الأخرى ذات الصلة. ومن الأمور التي تشغل اللجنة بصفة خاصة الافتقار الواضح إلى مبادئ توجيهية لتحديد الاحتياجات في كل إدارة أو مكتب أو برنامج التي من شأن

التدريب أن يعزز المهارات ويزيد الخبرات المتصلة بها؛ وصياغة برامج التدريب وتنفيذها؛ وتحديد المتدربين؛ ومؤهلات المدربين؛ وتقييم أثر التدريب، بما في ذلك إجراءات المتابعة.

ثامنا - ٢٩ وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، أن تقييم للأنشطة المتعلقة بالتدريب وبتطوير الموظفين قد أجري في الأشهر القليلة الأولى من عام ١٩٩٩ وانتهى إعداد التقرير في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأُتيحت للجنة نسخة من التقرير. وتمثلت نتيجة التقييم في أن برامج التدريب التابعة للأمم المتحدة هي برامج عالية الجودة، وحسنة التصميم وفعالة من حيث التكلفة وأن إنجاز أهدافها المعلنة يتحقق بتكلفة أقل من منظمات وجهات مناظرة تقدم التدريب. وتطلب اللجنة ضرورة معالجة أوجه الضعف المحددة في التقييم والإبلاغ عنها في سياق البيان القادم عن الميزانية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص، في هذا الصدد، بمعالجة أوجه القصور المتصلة بتطبيق اللامركزية على برامج التدريب لتتولاها كل إدارة ومكتب على حدة. وتوصي اللجنة، استنادا إلى نتائج التقرير، بزيادة الاعتمادات المخصصة لأنشطة التدريب المطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثامنا - ٣٠ وشرع مكتب إدارة الموارد البشرية، حسب الموضح في الفقرتين ٢٧ جيم - ٧ و ٢٧ جيم - ١٩، في تطوير قدرات للرصد وأنشأ وحدة رصد وإبلاغ مؤلفة من اثنين من الموظفين في شعبة الخدمات التنفيذية. واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الإطار الزمني لإعداد مبادئ توجيهية لرصد تفويض السلطات، وعن خطط تدريب من ستفوض إليهم السلطات، وعن المعايير اللازمة لتحديد ما إذا كانت القدرة موجودة في المقام الأول قبل اتخاذ قرار بتفويض السلطات. وأبلغت اللجنة أنه لن يجري المضي قدما في تفويض أية مسؤولية من مسؤوليات مكتب إدارة الموارد البشرية إلا بعد وضع مبادئ توجيهية محررة تحريرا جيدا وواضحة وتنفيذ تدريب موظفي الإدارة حسب الاقتضاء وعند الضرورة. وقبل منح تفويض إضافي لبعض مسؤوليات مكتب إدارة الموارد البشرية، سيجري استعراض لإحصاءات حجم عمل المكاتب التي ستلتقى التفويض بغية ضمان توافر الموارد من أجل الاضطلاع بالمسؤوليات المضافة إليها. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة من جديد ملاحظتها الواردة في الفقرة ثامنا - ٤٢ من تقريرها السابق^(١)، التي تفيد أنه "لتحقيق أداء منظم وكفء ولكي يتسنى إخضاع المديرين للمساءلة عن الإجراءات التي يتخذونها بموجب السلطة المفوضة إليهم، من الضروري تماما أن يتم بوضوح تفسير السلطة المفوضة خطيا. ويجب إبلاغ كل مدير من مديري البرامج بذلك في لغة لا غموض ولا لبس فيها. ولا بد أيضا من ضمان وجود الطاقة اللازمة من الموارد البشرية للاضطلاع بالسلطة المفوضة. وأخيرا، ينبغي تبسيط رصد تنفيذ السلطة المفوضة لتجنب الإفراط في تقديم التقارير وغير ذلك من العمليات البيروقراطية المكلفة".

ثامنا - ٣١ وأشير، في الفقرات ٢٧ جيم - ٥ ومن ٢٧ جيم - ٢٠ إلى ٢٧ جيم - ٢٢، إلى تطبيق التشغيل الآلي على العمليات الإدارية وترشيدها وتبسيطها، وإلى وضع نظم لإدارة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية إلى جانب نظام المعلومات الإدارية المتكامل لاستكمال القدرات الموجودة وإنهاء وضع نظام معلومات عالمي عن الموارد البشرية. ومع هذا، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن السرد الوارد في الباب ٢٧ جيم لا يتضمن أية

معلومات محددة بشأن الخطط والمشاريع والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذها والتكاليف المتصلة بها. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، أن مشاريع التشغيل الآلي المحددة التي يخطط مكتب إدارة الموارد البشرية لتنفيذها ستتضمن في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ عملاً متواصلاً بشأن (أ) دمج كلا المقار والمكاتب البعيدة عن المقر الرئيسي بهدف الإبلاغ العالمي عن مكونات الأمانة العامة، وعن مؤشرات الموارد البشرية وتقارير الإدارة عن الشواغر (نصف شهر عمل من الوقت المبرمج)؛ (ب) تجميع قاعدة البيانات "BIG3" بشأن الخبراء الاستشاريين والمتقاعدين والمعيّنين غير المتقاعدين البالغين من العمر ٦٠ سنة فما، ومساعدتي الخبراء والموظفين المعارين على أساس عدم السداد، والمتدربين الداخليين (شهر عمل من الوقت المبرمج)؛ (ج) طريقة تطبيق قائمة الخبراء الاستشاريين الخارجيين (شهر عمل من الوقت المبرمج)؛ (د) استكمال الإجراءات المكتبية المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل على شبكة الإنترنت؛ (هـ) تنفيذ مشروع الاستثمارات الإلكترونية لتوفير ما يزيد عن ١٠٠ استمارة على شبكة الإنترنت.

ثامنا - ٣٢ ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه على الرغم من إعلان الكثير من الأهداف في الماضي بشأن ترشيد عملية تنفيذ الإجراءات الإدارية وإجراءات شؤون الموظفين في إدارة الموارد البشرية، فلم يحرز فيما يبدو سوى بعض التقدم حتى الآن. وتدرك اللجنة أن إجراءات تنفيذ نقل الموظفين بين وحدات الأمانة العامة، بهدف إعادة تصنيف الوظائف وإدارة الشواغر، هي إجراءات مرهقة للغاية وتستغرق وقتاً طويلاً ومكلفة جداً. وبعد الاستفسار، أبلغت اللجنة، على سبيل المثال، أن الوقت الذي يستغرقه إنهاء التعيين قد خفض من ٤٠٠ يوم تقريباً إلى ما يقارب ٣٠٠ يوم، وذلك بهدف تقصير مدة العملية بحيث لا تتجاوز ١٠٠ يوم (انظر أيضاً الفصل الأول أعلاه). وترى اللجنة أن تحسين الكفاءة وتعزيز الإنتاجية في عمليات الأمم المتحدة يستلزم اتخاذ خطوات عاجلة لمعالجة هذه المسائل.

ثامنا - ٣٣ وتعتقد اللجنة الاستشارية اعتقاداً راسخاً أن معظم أوجه عدم الكفاءة التي تعوق حالياً إدارة وتنظيم شؤون الموظفين في الأمم المتحدة يمكن إيجاد حل لها من خلال ترشيد شامل ومنسق للإجراءات مع تعزيزه باستخدام التكنولوجيا الحديثة. فعلى سبيل المثال، يعد تنسيق عمليات شؤون الموظفين وترشيدها ورصد السلطة المفوضة وظائف يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الكفاءة في ظل التشغيل الآلي. ويمكن أن يؤدي التشغيل الآلي إلى خفض التكلفة وذلك بتقصير فترات المعالجة وخفض الحجم الهائل من العمل المستندي فيما بين المكاتب الذي يثقل حالياً إجراءات وعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بشؤون الموظفين. ومع ذلك، فإن تنفيذ برنامج التشغيل الآلي تنفيذاً ناجحاً، يستلزم اتخاذ قرارات هامة من أجل تحديد أكثر التطبيقات إلحاحاً. وترى اللجنة أنه ينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية أن ينتقي، في إطار الموارد المتاحة، المجالات الرئيسية ذات الأولوية بتطبيق التشغيل الآلي فوراً، بدلاً من محاولته إنجاز مبادرات كثيرة للغاية في آن واحد. وينبغي، عند اتخاذ هذه القرارات، الاستفادة على أكمل وجه من الفرص المتاحة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل من خلال جعل النظام الدعامية الرئيسية لاستراتيجية مكتب إدارة الموارد البشرية للتشغيل الآلي في عملية إدارة الموارد البشرية وتطويرها وتقديم التقارير عنها.

ثامنا - ٣٤ وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بضرورة تحديد الخطط والمشاريع المتصلة بالتشغيل الآلي بصورة واضحة في الاقتراحات القادمة بشأن الميزانية البرنامجية. وينبغي أيضا أن تتضمن هذه الاقتراحات معلومات بشأن التقدم المحرز خلال فترة السنتين المنصرمة بما في ذلك الكفاءة والإنتاجية المكتسبتين نتيجة للتشغيل الآلي.

الباب ٢٧ دال مكتب خدمات الدعم المركزية

ثامنا - ٣٥ تصل الاحتياجات التي قدرها الأمين العام لمكتب خدمات الدعم المركزية، حسب المبين في الجدول ٢٧ دال - ١، الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، إلى ٢٥٤ ٢٠٠ ٢٢١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل انخفاضا في الموارد يبلغ ٨٠٠ ٦٣٩ ٥ دولار أو ما يعادل نقصانا نسبته حوالي ٢,٤ في المائة مقارنة بالاعتمادات البالغة ٨٩٤ ٠٠٠ ٢٢٦ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويعزى النقصان بصفة رئيسية إلى انخفاض في الاحتياجات من الموارد اللازمة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، نجم عن تحول النظام من مرحلة الإنشاء إلى مرحلة التشغيل، وإلى وفورات في إدارة المرافق، حيث أدى تنفيذ تدابير تحقيق وفورات في التكاليف إلى انخفاض التكاليف خلال السنوات القليلة الماضية (الفقرة ٢٧ دال - ٦).

ثامنا - ٣٦ وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية الواردة في الجدول ٢٧ دال - ١ لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بمبلغ ٣٠٠ ٩٦٦ ١٦ دولار مقارنة بمبلغ ٤٠٠ ٦١٨ ١٦ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالتالي، يصل المبلغ الإجمالي المقدّر لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ إلى ٣٠٠ ٢٨٩ ٢٤٨ دولار مقارنا بما مجموعه ٤٠٠ ٥١٢ ٢٤٣ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

ثامنا - ٣٧ وحسب الموضح في الجدول ٢٧ دال - ٣، يبلغ مجموع عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية، لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ والمتعلقة بمكتب خدمات الدعم المركزية، ٦٢٢ ووظيفة مقارنا بـ ٥٩٦ ووظيفة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وهو يمثل اقتراح تحويل وظائف ثابتة عددها ٢٩ ووظيفة في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، تمول حاليا ضمن إطار المساعدة العامة المؤقتة، ونقل وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٤ إلى إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات، واقتراح إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة في قسم إدارة المحفوظات والسجلات. ويبلغ عدد الوظائف، المسقطه لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ والممولة من موارد خارجة عن الميزانية ٨٢ ووظيفة، وهو يمثل انخفاضا قدره أربعة وظائف مقارنا بـ ٨٦ ووظيفة ممولة من موارد خارجة عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وهناك، وفقا للموضح في حاشية الجدول ٢٧ دال - ٣ لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، انخفاض قدره أربعة وظائف من الرتبة ف - ٣ في عدد الوظائف الممولة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلام. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، أنه حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩، كان هناك ١١ وظيفة من الفئة الفنية ووظيفتان شاغرتان من فئة الخدمات العامة.

الأمن والسلامة

ثامنا - ٣٨ وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، يبقى الاعتماد المخصص للأمن والسلامة لحماية الأشخاص والممتلكات في مقر الأمم المتحدة عند مستوى ٤٠ ٧٦٣ ٢٦ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف. وتتصل الزيادة المقترحة للسفر وقدرها ١٢٠ ٠٠٠ دولار بالاحتياجات اللازمة لمفرزة حماية الأمين العام وموظفي أمن نائبة الأمين العام. ويقابل هذه الزيادة المقترحة نقصان بنفس القيمة في مصروفات التشغيل العامة (الجدول ٢٧ دال - ٧ والفقرتان ٢٧ دال - ٢٠ و ٢٧ دال - ٢٢).

ثامنا - ٣٩ تطلب اللجنة الاستشارية إدراج معلومات دقيقة في عرض الميزانية القادم، تبين نتائج تنفيذ الأهداف المحددة في الفقرة ٢٧ دال - ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وستشمل هذه الأهداف تطوير مفهوم قيادة موحد مع مقر الأمم المتحدة الأخرى، واللجان الإقليمية، والصناديق والبرامج، والأخذ بنهج خدمات موحدة في إنجاز خدمات الأمن. وترى اللجنة، علاوة على ذلك، أن الوقت قد حان لإعداد دراسة استقصائية شاملة بواسطة الخبراء للاحتياجات الأمنية في مرافق الأمم المتحدة ولقدرة المنظمة على التصدي لها، مع بيان الاحتياجات المتصلة بذلك من الموارد. وتطلب اللجنة أن يقدم إليها التقرير المتعلق بالاحتياجات الأمنية في ربيع عام ٢٠٠٠.

ثامنا - ٤٠ وفيما يتعلق بخدمات الكشف للوقاية من المتفجرات المشار إليها في الفقرة ٢٧ دال - ١٧، طلبت اللجنة معلومات بشأن التكلفة المتعلقة "بالقدرة على الاستجابة بفريق للكشف عن الألغام بالاستعانة بالكلاب المدربة في هذا المجال". وقد أبلغت اللجنة بأن العقد الحالي، الذي فاز به صاحب أدنى عرض، تم توقيعه في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ بتكلفة سنوية قدرها ١٥٢ ٠٠٠ دولار. ويتضمن العقد بندا يتيح للأمم المتحدة تجديده لمدة عام واحد (العام ٢٠٠٠) بالسعر نفسه. وتطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تقدم إلى الجمعية العامة ما يبرر فعالية هذه الخدمة من حيث التكلفة.

خدمات تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل

ثامنا - ٤١ تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ دال - ٥ أنه "تمشيا مع رؤية الأمين العام التي تهدف إلى جعل "الأمم المتحدة مسيرة إلكترونية"، ستوجه استراتيجية تكنولوجيا المعلومات في المنظمة نحو إنشاء الهياكل الأساسية وإجراء الاستثمارات التي تكفي لدعم أنشطة جهات اتخاذ القرار والأمانة العامة، وتوفير الخدمات للدول الأعضاء من خلال التشغيل الفعال للهياكل الأساسية الإلكترونية". وترد تعليقات اللجنة على هذه المسألة في الفصل الأول أعلاه.

ثامنا - ٤٢ وكما هو مبين في الجدولين ٢٧ دال - ٩ و ٢٧ دال - ١١ تبلغ الاعتمادات لاحتياجات تكنولوجيا المعلومات في إطار شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات ودائرة نظام المعلومات الإدارية المتكامل ٤٠ ٨٧٦ ٦٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي تمثل انخفاضا قدره ٣١٩ ٩٠٠ دولار أو ما نسبته ١,٩ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٣٠٠ ١٩٦ ٧١ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. والموارد الخارجة عن الميزانية

مستقطعة بمبلغ ٤٠٠ ٤٥ ٣٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقارنة بتقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ٦٠٠ ٦٥٠ ٢ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٤٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرات ٢٧ دال - ٢٨ إلى ٢٧ دال - ٣٥ ومن ٢٧ دال - ٤٣ إلى ٢٧ دال - ٥١ أن الموارد سوف تستعمل أساساً لأغراض الدعم التنفيذي للهيكل الأساسية للحواسيب والشبكات وصيانتها، والخدمات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة والتطوير، وإقامة نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المكاتب الكائنة خارج المقر. وتلاحظ اللجنة كذلك أن تكلفة الارتقاء بالهيكل الأساسية للتكنولوجيا مدرجة في إطار الباب ٣١، وذلك بالإضافة إلى المدرج في إطار الباب ٢٧ دال. وترى اللجنة أن تقديرات الميزانية ليست على القدر الكافي من الشفافية. فعلى سبيل المثال، لم تستطع اللجنة التمييز بين الموارد اللازمة للصيانة والدعم التشغيلي والارتقاء بالهيكل الأساسية وبين ما هو مطلوب للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك البحوث والتطوير. وتوصي اللجنة بجعل التمييز في هذا الصدد أكثر وضوحاً في عرض الميزانية القادم. وينبغي إدراج التفصيلات تحت كل باب من أبواب الميزانية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن تشفع هذه المعلومات بمشاريع واضحة التحديد تحت كل باب من أبواب الميزانية بحيث تتمكن اللجنة والجمعية العامة من تقييم الحجم المناسب من الموارد التي يتعين استثمارها في تكنولوجيا المعلومات والتحقق، علاوة على ذلك، من النتائج والمزايا التي ستتحقق من هذا الاستثمار (انظر الفصل الأول أعلاه).

ثامنا - ٤٤ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها أوصت، في الفقرة ثامنا - ٧٨ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بإعادة النظر في نظام المعلومات الإدارية المتكامل وخدمات تكنولوجيا المعلومات بقصد إنشاء وحدة تنظيمية واحدة. ولم يحدث هذا الدمج، كما يتبين من الجدول ٢٧ دال - ٦. بيد أن اللجنة تلاحظ من الفقرة ٢٧ دال - ٤٠ أن مسألة إنشاء وحدة تتكفل بتكنولوجيا المعلومات كلها في الأمانة العامة ستجري متابعتها في سياق إقامة دائرة صيانة مشتركة للأمم المتحدة وغيرها من المشاركين في استعمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتطلب اللجنة إدراج التقدم المحرز في هذا الصدد ضمن التقرير المرحلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

ثامنا - ٤٥ واللجنة الاستشارية على علم بتعيين مدير جديد لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات. واللجنة على ثقة من أنه سيكون لدى الشعبة من الآن فصاعداً الخبرة الفنية اللازمة لتوفير القيادة والتوجيه بشأن السياسات للإدارات والمكاتب الواقعة بعيداً عن المقر وذلك في المسائل المتعلقة باستعمال التكنولوجيا وإدارة الهياكل الأساسية للعمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتشيد اللجنة بالجهود الحالية المبذولة للتوصل إلى اتفاق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وغيرها من مستعملي نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الأمم المتحدة بشأن صيانة هذا النظام. وسوف تعلق اللجنة كذلك على هذه المسألة في سياق استعراض تقرير الأمين العام عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

ثامنا - ٤٦ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٧ دال - ٢١ عن متابعة توصياتها السابقة أنه لم يتم التصدي بشكل كامل للشواغل التي أعربت عنها، على النحو الوارد

في الفقرتين ثامنا - ٩٠ و ثامنا - ٩٨ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وعلى سبيل المثال، لا تتضمن الردود أي معلومات واضحة عن كيفية إدارة ورصد نوعية الخدمة ورضا العملاء. وتوصي اللجنة بإدراج ما قد يتخذ من إجراءات أخرى بشأن موضوع التوصيات الصادرة عنها في سياق عرض الميزانية القادم.

ثامنا - ٤٧ وكما هو مبين في الفقرتين ٢٧ دال - ٣٦ و ٢٧ دال - ٣٧، فإن المجالات الأساسية التي يغطيها نظام المعلومات الإدارية المتكامل حاليا هي "إدارة شؤون الموظفين، وتنظيم الوظائف، والمحاسبة، والمشتريات، والسفر، وكشوف المرتبات، وتنفيذ الميزانية"، وإنه "قد بلغ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الوقت الراهن مراحل تطوره النهائية". وقد سبق أن شددت اللجنة الاستشارية على أهمية توافر سبل الوصول عن بعد إلى هذا النظام وهي تلاحظ أن الأنشطة الرئيسية لفترة السنتين القادمة تشمل "تشغيل سبل الاتصال بنظام المعلومات الإدارية المتكامل عن بعد، باستخدام الابتكارات التكنولوجية الحديثة المتوافرة في هذا المجال". وبما أن الأمر كذلك، فإن اللجنة تشك في صحة الرقم الصغير المسقط لمستعملي نظام المعلومات الإدارية المتكامل للعام ٢٠٠٠ بجدول المؤشرات المهمة عن حجم العمل الواردة بعد الفقرة ٢٧ دال - ٢٧. وتلاحظ اللجنة أيضا من الفقرة ٢٧ دال - ٢٨ أنه لا يستخدم النظام حاليا سوى ٢٠٠٠ مستعمل في جميع أنحاء العالم. وتدرك اللجنة أن المجالات الرئيسية التي يعالجها النظام لا تقتصر على المكاتب الإدارية والتنفيذية. وتوصي اللجنة بأن تقدم، في سياق عرض الميزانية القادم، معلومات عن مدى استعمال مديري البرامج لنظام المعلومات الإدارية المتكامل في إدارة الأنشطة الواقعة في نطاق مسؤولياتهم.

ثامنا - ٤٨ ويطلب في الفقرة ٢٧- دال ٣٥، تحت بند المنح والتبرعات، اعتماد قدره ٩٨٩ ٦٠٠ دولار، يمثل زيادة قدرها ١٠٧٧ ٧٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٩١١ ٩٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وسيغطي هذا الاعتماد تكلفة استخدام المقر للحاسوب الكبير في المركز الدولي للحساب الإلكتروني (١ ٥٨٩ ٦٠٠ دولار)، وتوفير الدعم التقني، في المقر وفي جنيف، لتشغيل شبكة المناطق المحلية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل (٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار).

ثامنا - ٤٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن في الفقرة ٢٧ هـ - ٢٤ (الباب ٢٧ هـ، الإدارة، جنيف)، مبلغا قدره ١ ٤٤٤ ٣٠٠ دولار مطلوبا لتغطية تكلفة حصة مكتب الأمم المتحدة في جنيف في تسديد تكاليف التشغيل وصيانة الحاسوب الكبير إلى المركز الدولي للحساب الإلكتروني. والتمست اللجنة أيضا فيما يتعلق بالأساس الذي استند إليه حساب التقديرات، والأسباب التي دعت للزيادة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وقيمة المدفوعات الكلية للمركز في إطار الميزانية العادية، وأبواب الميزانية التي تدرج فيها المبالغ. وزودت اللجنة بالجدول المبين أدناه وبنسخة من مذكرة التفاهم المبرمة بين المركز الدولي للحساب الإلكتروني والأمم المتحدة، وهي تغطي خدمات الحاسوب الكبير التي يقدمها المركز للمقر، فضلا عن إمكانيات وصول المكاتب البعيدة عن المقر إلى حاسوبه الكبير من خلال المقر. ومذكرة التفاهم سارية لمدة ثلاث سنوات وتنتج سنويا لتعديل التكاليف استنادا إلى الاستخدام. وقد تكون التكاليف لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

أدنى من الواردة حاليا في مذكرة التفاهم نتيجة لتحويل بعض التطبيقات الرئيسية (معجم نظم المعلومات الببليوغرافية الخاص بالأمم المتحدة، وكشوف المرتبات) إلى منصات حاسوبية أخرى. ومن المتوقع أيضا أن يدخل صندوق المعاشات التقاعدية في ترتيبات منفصلة خاصة به مع المركز للحصول على خدماته. وتوصي اللجنة بأن تشمل تقديرات الميزانية القادمة على معلومات مماثلة.

الهبات والمساهمات ذات الصلة بالمركز الدولي للحساب الإلكتروني

الباب	المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف		فقرة الإحالة (A/54/6)
	اعتماد ١٩٩٨-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠١	
	بآلاف دولارات الولايات المتحدة		
الباب ١	-	١ ٢١٩,٠	١ - ٣٩ (ج)
الباب ٩	٦١٤,٨	٦١٤,٨	٩ - ١٢٨
الباب ١١ - ألف	١ ٨٢١,٨	٢ ٠٧٦,٢	١١ ألف - ٣٩
الباب ١٨	١ ١٩٧,٤	٧٩٩,٦	مجموع - اللجنة الاقتصادية لأوروبا (انظر كل برنامج فرعي على حدة)
الباب ٢٥	٩٢٧,٦	٦١٤,١	٢٥ - ٧٤
٢٧ دال	٣ ٩١١,٩	٤ ٩٨٩,٦	٢٧ دال - ٢٥
٢٧ هـ	١ ٦٤٤,٣	١ ٤٤٤,٣	٢٧ هـ - ٢٤
المجموع	١٠ ١١٧,٨	١١ ٧٥٧,٦	

ثامنا - ٥٠ وفيما يتعلق بموضوع نظام القرص الضوئي، تشير اللجنة الاستشارية إلى رأيها المبين في الفقرات ثامنا - ١١٠ إلى ثامنا - ١١٢ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وتشير اللجنة كذلك إلى تقريرها الوارد في الوثيقة A/53/507 وإلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ جيم المتصل به.

ثامنا - ٥١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ دال - ٢٥ أن من المتوقع لنظام القرص الضوئي أن يمثل إحدى الوسائل الرئيسية لنشر المعلومات بمختلف أشكالها وتوصيلها إلى جميع المستعملين. وجاء في الفقرة ٢٧ دال - ٥ أن أحد الأنشطة التي ستضطلع بها الأمانة العامة سيتمثل في توسيع نطاق خدمات نظام القرص الضوئي، لتعميم الفائدة على المستعملين في الأمانة العامة والدول الأعضاء وبعثاتها الدائمة. وتلاحظ اللجنة أيضا، من ملخص الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة، أنه عملا بالجزء جيم من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٢ يجري في الوقت الحاضر استعراض اقتراح بشأن توسيع قدرات نظام القرص الضوئي باستعمال تكنولوجيا جديدة، وأن مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار مطلوب لتغطية تكاليف برامجيات وخدمات لإعادة تنظيم نظام القرص الضوئي (الفقرة ٢٧ دال - ٣١).

ثامنا - ٥٢ ومع مراعاة الآراء التي أعربت عنها في الفقرتين ثامنا - ١١٠ و ثامنا - ١١١ من تقريرها السابق^(١) ومقررات الجمعية العامة اللاحقة، استفسرت اللجنة عن التدابير التي اتخذتها الأمانة العامة لتعزيز قدرة البعثات الدائمة، ولا سيما بعثات البلدان النامية، على استعمال نظام القرص الضوئي في استرجاع الوثائق وتوزيعها. وأبلغت اللجنة بأن العدد المستكمل للحسابات المسجلة للدول الأعضاء يبلغ ٩٧٦ حساباً. ومن بين هذه الحسابات، أنشئت ٧٠٥ حسابات للبعثات الدائمة و ٢٧١ في عواصم الدول الأعضاء. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن النظام يستخدم على نطاق واسع من جانب البعثات الدائمة، سواء من خلال وصلات مباشرة بالشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة أو من خلال شبكة الإنترنت.

ثامنا - ٥٣ وترى اللجنة الاستشارية أن يشمل تطبيق تكنولوجيا نظام القرص الضوئي والإنترنت والإكسترانت في الأجل الطويل، وضع معدات حاسوبية مزودة بطابعات عالية السرعة في كل غرفة من غرف الاجتماع التي يحتفظ فيها حالياً بالوثائق لتوزيعها. وهذا من شأنه تفادي الحاجة إلى الاحتفاظ بعدد كبير من الوثائق وما يصاحب ذلك من تكلفة الأفراد اللازمين لتوزيعها على الوفود في أثناء اجتماعات محددة.

ثامنا - ٥٤ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من جدول المؤشرات المهمة لحجم العمل في الفقرة ٢٧ دال - ٢٧ أن من المنتظر أن يبلغ عدد طلبات المساعدة الواردة إلى مكتب المساعدة التقنية، في عام ٢٠٠٠، نحو ١٢٠٠٠ طلب، تمثل زيادة بنسبة أكثر من ٧٠ في المائة منذ عام ١٩٩٧. والتمست اللجنة أيضاً ومعلومات إضافية عن أسباب هذه الزيادة السريعة، وعن العدد الراهن للموظفين القائمين بمهام مكتب المساعدة التقنية لكل من الموظفين والبعثات، وما تم التعاقد عليه في المقر مع جهات خارجية، وعن عدد الموظفين المستعملين للحواسيب، وعن إعداد البرامجيات الحاسوبية لإدارة هذه المهمة، وعن تركيب برامجيات الإدارة المركزية وما له من أثر على عدد الاستدعاءات الواردة إلى مكتب المساعدة التقنية، وعن توفر برامجيات الإدارة المركزية في مراكز العمل الأخرى.

ثامنا - ٥٥ وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن مستوى ملاك الموظفين الحالي لمكتب المساعدة التقنية يشمل مديراً للمكتب (من موظفي الأمم المتحدة)، ومديراً للوأم (متعاقد)، و ٩ فنيين (متعاقدين)، و ٤ ملبيين لطلبات المساعدة (متعاقدين). ويكرس فنيان من هذا العدد للدعم المقدم للبعثات الدائمة. وبالإضافة إلى تشغيل مكتب المساعدة التقنية، يوفر أحد المتعهدين الاستضافة على الشبكة العالمية والصيانة للبريد الإلكتروني في حاسوب خدمة الشبكة المخصص لخدمات البعثات الدائمة. وتشمل الإحصاءات المتعلقة بعدد طلبات المساعدة (انظر الجدول التالي للفقرة ٢٧ دال - ٢٧) تلك الواردة من البعثات الدائمة. وتمثل الزيادة في عدد الطلبات الواردة إلى مكتب المساعدة التقنية ارتفاعاً في معدل استعمال العملاء لقدرات المكتب. وقد حسنت الاستعانة بمصادر خارجية من مستوى الخدمات، بما في ذلك درجة الاستجابة لطلبات العملاء. وقد كان مكتب المساعدة التقنية يعاني من النقص الشديد في الموظفين قبل الاستعانة بالمصادر الخارجية. وقد يسر استعمال مجموعة برامجيات قياسية تم تركيبها للمساعدة في إدارة مكتب المساعدة التقنية عمل الفنيين القائمين بتلبية الاستدعاءات بشأن المشاكل. وقد

ضيق برامجيات الإدارة المركزية من نطاق المشاكل التي يتم إبلاغها إلى مكتب المساعدة التقنية في المقر. وليست هذه البرامجيات متاحة إلا في المقر ولكن يجري أيضا إعداد خطط لنشرها في المكاتب الكائنة بعيدا عن المقر.

الخدمات المشتركة

ثامنا - ٥٦ استفسرت اللجنة الاستشارية عن التقدم المحرز في مشروع الخدمات المشتركة المنبثق عن مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح (A/51/950). وزودت اللجنة بملخص لمنجزات هذا المشروع.

ثامنا - ٥٧ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقدم المحرز حتى الآن يتصل أساسا بتهيئة المجال لإجراء المزيد من المناقشة والتفاوض. بيد أن اللجنة توجه الانتباه إلى أنه ينبغي تبسيط الإجراءات المتبعة تشجيعا على الاتفاق في الوقت المناسب بشأن ماهية الخدمات التي ينبغي الاشتراك في إنجازها بدلا من إعاقته. وتبين تجربة اللجنة أن الإفراط في عدد الأفرقة العاملة التي تعقد عددا مفرطا من الاجتماعات وتناقش طائفة كبيرة من المواضيع قد يكون سببا في إطالة أمد المناقشات وفشلها في نهاية المطاف. وينبغي أن تعطى الأولوية للخدمات الصالحة للإنجاز المشترك مع استخدام معايير الكفاءة والإنتاجية وفعالية التكلفة. وحيثما يتأكد أن هذه العوامل قد تحققت ولكن ثمة تردد في الاستمرار، ينبغي إخطار الدول الأعضاء التماسا للتوجيه التشريعي من جانبها.

ثامنا - ٥٨ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن الترتيبات الراهنة بشأن مرافق الطباعة في نيويورك وجنيف. وأبلغت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان تتعاقد مع مصادر خارجية على تنفيذ الكثير من مهامها في مجال الطباعة. وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن خيبة أملها لنتائج أعمال الفريق العامل المعني بخدمة الطباعة. إذ لم يفعل أعضاء الفريق العامل، وفقا للمعلومات التي وردت للجنة، سوى الاتفاق على استعراض مرافق الطباعة المحلية والتنسيق بشأنها. وترى اللجنة أن الطباعة من المجالات التي ينبغي إعطاؤها أولوية في تطوير المرافق المشتركة. وتوصي اللجنة بأن يتخذ الأمين العام خطوات فورية لإعداد تقرير شامل تستعرضه اللجنة. وينبغي أن يشمل هذا التقرير معلومات عن التكلفة الكلية لتشغيل جميع مرافق الطباعة في جنيف ونيويورك، وقدرة جميع مرافق الطباعة وحجم أعمال الطباعة لدى جميع المنظمات المعنية. وينبغي أيضا تقديم المعلومات عن برنامج الطباعة المتعاقد عليه مع مصادر خارجية والتكاليف المقارنة لكل من الطباعة داخل المنظمة والطباعة الخارجية. وينبغي إعداد هذا التقرير في وقت يسمح للجنة بتقديم توصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ثامنا - ٥٩ واللجنة الاستشارية، إذ تلاحظ أن وحدة التفتيش المشتركة قد قدمت تقريرا عن الخدمات المشتركة في جنيف (A/53/787)، تحث على تقديم التعليقات تمكينا للجنة من إجراء استعراض للتقرير دون مزيد من التأخير.

المشتريات والسفر والنقل

ثامنا - ٦٠ كما هو مبين في الفقرة ٢٧ دال - ٥٢ ، فإن أنشطة المشتريات قد أعيد تنظيمها عملاً بقرارات الجمعية العامة وآخرها القراران ٢٢٠/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٢٢٦/٥٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨. وكجزء من عملية الإصلاح، جرى الفصل بين مهمتي المشتريات والنقل. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن شعبة المشتريات تضطلع الآن بمسؤوليات أنشطة الشراء للمقر بأكمله، بما في ذلك الأنشطة التي كانت تمارسها الإدارة السابقة المسماة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية.

ثامنا - ٦١ وقد طلبت اللجنة الاستشارية إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يجري تقييمًا لفعالية التدابير المتخذة لإصلاح عمليات الشراء (A/53/513).

ثامنا - ٦٢ وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٣ المتعلق بمطالبات التحكيم المتصلة بالمشتريات، طلبت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في الباب ٢٧ دال، معلومات عن الحالات الناشئة في إطار الميزانية العادية. وتشير اللجنة إلى أنه قد نما إلى علمها قبل اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٣، وجود عدد كبير من المطالبات المقدمة في إطار عمليات حفظ السلام. وتعتزم اللجنة أن تعود إلى بحث هذه المسألة وأن تقدم تعليقاتها إلى الجمعية العامة في سياق الاستعراض الذي ستقوم به في التقرير الذي يطلبه القرار ٢١٧/٥٣ (انظر أيضا الباب ٨ أعلاه).

ثامنا - ٦٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٧ دال - ٦٣ و ٢٧ دال - ٦٤ أن إعادة تنظيم دائرة السفر والنقل قد عززت عملية إدارة العقود المتصلة بخدمات وكالات السفر. وتطلب اللجنة أن تواصل الأمانة العامة السعي إلى توسيع نطاق ترتيبات تخفيض الأسعار بحيث تشمل المزيد من شركات الطيران حين يكون هذا ممكناً وفعالاً التكلفة. وتوصي اللجنة بأن تدرج في تقديرات الميزانية المقبلة معلومات بهذا الشأن.

إدارة المرافق

ثامنا - ٦٤ حسبما يتبين من الجدول ٢٧ دال - ١٧، تبلغ الاحتياجات اللازمة لإدارة المرافق لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، قبل إعادة تقدير التكاليف ٣٣٦ ٩٠٠ دولار، وهي تمثل انخفاضاً قدره ٥٠٠ ٨١٠ دولار أو ما نسبته ٣,٥ في المائة، بالمقارنة باعتماد فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ البالغ ٤٠٠ ١٤٧ ١٠٨ دولار. أما القيمة المسقطة للموارد الخارجة عن الميزانية فتبلغ ٨٠٠ ٥٧٣ ٥ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالمقارنة بتقديرات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، البالغة ٧٨٧ ٧٠٠ ٤ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب اعتمادات للمقر، في إطار الباب ٣١، من أجل القيام بالإصلاحات الرئيسية (٣٠٨ ٩٠٠ ١٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف) ولإجراء التعديلات والتحسينات الرئيسية (٤٠٠ ٢٦٩ ١١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف) (انظر الجدول ٣١-٢).

ثامنا - ٦٥ وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن التخفيضات متوقعة بصفة رئيسية في مصروفات التشغيل العامة (٣٠٩١ ٣٠٠ دولار) مما يعزى بدرجة كبيرة إلى الأخذ بتدابير

لخفض التكاليف قدمت قائمة بها إلى اللجنة. وتشيد اللجنة بالأمانة العامة وتشجعها على مواصلة هذه الجهود.

ثامنا - ٦٦ وفيما يتعلق باستئجار الأماكن، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ دال - ٧٩ (أ) '١٠ أنه سيلزم مبلغ ٨٠٠ ٢١١ ٢٣ دولار لاستئجار أماكن العمل في نيويورك. وطلبت اللجنة بياناً تفصيلياً بالتقديرات وقدم إليها هذا البيان على النحو المبين في الجدول التالي:

استئجار الأماكن، المقرر

المساحة الإجمالية (بالأقدام المربعة)	الإيجار الأساسي	العنصر المتغير	السعر الكلي للقدم المربع (بدون الكهرباء)	التكلفة في السنة (بدون الكهرباء)
(بدولارات الولايات المتحدة بأسعار الصرف المنقحة لعام ١٩٩٩)				
رقم ١ و ٢ United Nations Plaza (عقد إيجار لمدة ٢٥ سنة ينتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٣)	٤٧٦ ٣٢٢	٢٢,٠٠	١,٠٠	٢٣,٠٠
رقم ٢ United Nations Plaza (مخازن) (عقد إيجار لمدة ٢٥ سنة ينتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٢٣)	٨ ٠٠٠	١٠,٠٠	١,١٢	١١,١٢
Park Avenue South (محفوظات) ^(١) (عقد إيجار ينتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠)	٣٧ ٥٠٠	٥,٠٠	٨,٢٦	١٣,٢٦
مباني المحفوظات الجديدة ^(١) و ^(ب) (فترة عقد الإيجار المقترحة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وما بعدها)	٤٠ ٠٠٠	١٢,٠٠	٠,٥٠	١٢,٥٠
مبنى FF (ينتهي عقد الإيجار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧)	٤٩ ٠٠٠	٢٠,٠٠	٢,٣٢	٢٢,٣٢
مكتب مطار كندي JFK ^(٢) (الإيجار على أساس شهري)	٢٠٠	٢٧,٦٠	-	٢٧,٦٠
مجموع سنة الأساس	٦١١ ٠٢٢			١٢ ٦٤٣ ٥٦٦
التكلفة لمدة سنتين				٢٥ ٢٨٧ ١٣٢
مضافاً إليها: القيمة التناسبية للإيجار - المحفوظات (ينتهي عقد الإيجار في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠) ^(١)				٢٩٠ ٠٦٣
مطروحا منها: التمويل من موارد خارجة عن الميزانية				٣ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع دون إعادة تقدير التكاليف				٢٢ ٥٧٧ ١٩٥
مضافاً إليه الاعتماد المتعلق بتضخم تكاليف تصاعد الإيجارات في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١				٦٣٤ ٦٠٥
التقدير الكلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٠				٢٣ ٢١١ ٨٠٠
التقدير الكلي للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩				٢٣ ٦٤٦ ٨٠٠

حواشي الجدول

(أ) ينتهي العقد في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ولن يجدد؛ وسوف تنقل المحفوظات إلى حيز جديد مساحته ٥٠ ٠٠٠ قدم مربع، وفقا للاحتياجات المكانية لمدة العشرين سنة القادمة. ويستند هذا الإسقاط إلى إيجاد حيز لمركز بحوث بدون إيجار مساحته ١٠ ٠٠٠ قدم مربع في مبنى مقر الأمم المتحدة وحيز إضافي مساحته نحو ٤٠ ٠٠٠ قدم مربع بواقع ١٢ دولارا للقدم المربع، وهو أقل كثيرا من الاحتياجات المقترحة. وستمثل الأماكن الجديدة في حيز من فئة المستودعات يقع خارج المقر. وتشمل الاحتياجات لفترة السنتين اعتمادا زهيدا للغاية لتكاليف تصاعد الإيجارات لا يتجاوز ٠,٥٠ من الدولار للقدم المربع.

(ب) تم التوصل إلى معدل التصاعد على النحو التالي: الضريبة ١٥٠ ٠٠٠ دولار / ٦٢ ٠٠٠ قدم مربع يساوي ٢,٤٢ دولار / قدم مربع، وتصاعد الأجور ٣٠٠ ٢٧٦ دولار / ٦٢ ٠٠٠ قدم مربع يساوي ٤,٤٦ دولار (المجموع ٦,٨٨ دولار / قدم مربع).

(ج) مع زيادة مسقطة بنسبة ١٠ في المائة استنادا إلى معدلات الزيادة التي شهدتها الأعوام السابقة.

ثامنا - ٦٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ثامنا - ١٢٣ من تقريرها الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١). وطلبت اللجنة أن يجري الأمين العام استقصاء لشروط الاتفاقات التي تشغل بموجبها الصحافة وغيرها من الأجهزة حيّزا في المباني التي تملكها أو تستأجرها الأمم المتحدة، إما مجانا أو بإيجار يقل عن معدلات الإيجار التجارية، بغية النظر في إمكانية فرض إيجار مناسب لهذا الحيّز. وتكرر اللجنة طلبها نظرا لعدم وجود دليل على أن هذه التوصية قد نفذت. وتطلب اللجنة الرد على الجمعية العامة في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ثامنا - ٦٨ وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن حالات فقد معدات حاسوبية في المقر خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. وتظهر المعلومات المقدمة إلى اللجنة أن ثمة خطر يتمثل في احتمال فقد معدات حاسوبية من المقر. وينبغي للأمانة العامة أن تفحص الظروف التي تحصل فيها حالات الفقد هذه وأن تقدم، في إطار تقديرات الميزانية القادمة، تقريراً عن التدابير العلاجية المتخذة للقضاء على هذه الحالات أو تقليلها.

إدارة المحفوظات والسجلات

ثامنا - ٦٩ تشير اللجنة الاستشارية، فيما يتعلق بإدارة المحفوظات والسجلات، إلى ما أبدته من آراء وتوصيات في تقريرها^(٢)، وهي تعرب عن ترحيبها بالتدابير التي شرعت الأمانة العامة في تنفيذها لتحديث إجراءات إدارة سجلات المنظمة ومحفوظاتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة. وتشعر اللجنة بالاغتياب لما لاحظته في الفقرة ٢٧ دال - ٨٢ من اعترام إشراك صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في هذه العملية، بما في ذلك إنشاء مركز للخدمات المشتركة لبحوث المحفوظات، والتبادل الإلكتروني للسياسات والإجراءات المتواءمة، ومشروع إلغاء القيود الأمنية على الاطلاع على بعض السجلات.

ثامنا - ٧٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٧ دال - ٨٤ أن ثمة اقتراحا بإلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة، نتيجة لإدخال أنشطة تجهيز المحفوظات باستخدام التكنولوجيا الرقمية، واقتراحا بإعادة تصنيف وظيفة رئيس وحدة نظام معلومات السجلات من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٤. وليس لدى اللجنة اعتراض على هذين المقترحين.

ثامنا - ٧١ وتحث اللجنة الاستشارية على بذل كل جهد ممكن للاتفاق على طرائق تقاسم رأس المال وتكلفة التشغيل المتعلقة بمركز التوثيق الجديد المقرر إنشاؤه بعد انتهاء عقد الإيجار الخاص بـ "The Park Avenue South Archives". وتوصي اللجنة كذلك بأن تُنقل إلى جنيف وغيرها من مراكز العمل، كلما اقتضى الأمر، الخبرة المكتسبة في المقر بالنسبة للتنظيم الموحد لمحفوظات وسجلات الصناديق والبرامج.

الباب ٢٧ هـ الإدارة، جنيف

ثامنا - ٧٢ - حسب المبيّن في الجدول ٢٧ هـ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، تبلغ الاحتياجات التي قدرها الأمين العام لشعبة الإدارة التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف ما قيمته ٧٠٠ ٦٥٣ ٩٨ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، فيما يمثل خفضا في الموارد يبلغ ١ ١٩٩ ٥٠٠ دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ٨٥٣ ٢٠٠ ٩٩ دولار المخصص لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٧٣ - وفي الجدول ٢٧ هـ - ١، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بما قيمته ٨٦٥ ٠٠٠ ١٤ دولار، مقارنة بتقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية البالغة ١٤ ٠٥٦ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وبذا، يكون قد بلغ مجموع الموارد والاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ ما قدره ١١٤ ٥٣٦ ٤٠٠ دولار، مقارنة بمجموع تقديرات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي بلغ ١١٣ ٩٠٩ ٢٠٠ دولار.

ثامنا - ٧٤ - وحسب المبيّن في الجدول ٢٧ هـ - ٣ فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، يبلغ العدد الإجمالي لاحتياجات شعبة الإدارة في جنيف من الوظائف الممولة من الميزانية العادية ٣٦٧ وظيفة، مقارنة بـ ٣٧٦ وظيفة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فيما يمثل خفضا قدره تسع وظائف (وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٧ هـ - ١٧ و ٢٧ هـ - ٣٩ أن عمليات الإلغاء المقترحة ناجمة في المقام الأول عن زيادة تشغيل العمليات آليا وترشيد الإجراءات. وتعرب اللجنة عن موافقتها على هذا المقترح. وأبلغت اللجنة، بناء على طلبها، أنه حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩، أصبحت ٦ وظائف من الفئة الفنية و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة شاغرة.

ثامنا - ٧٥ - ومن المتوقع أن يبلغ عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية، الممولة من سداد تكاليف دعم الهياكل الإدارية الخارجة عن الميزانية، ٧٥ وظيفة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، فيما يمثل زيادة في وظائف فئة الخدمات العامة، مقارنة بـ ٧٣ وظيفة خارجة عن الميزانية كانت متوقعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٧٦ - وترحب اللجنة الاستشارية بالبيان المتعلق بالتقديرات لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، الذي يظهر الاحتياجات من الموارد لشعبة الإدارة في جنيف في أربعة أجزاء، ويبين الهيكل التنظيمي الحالي لكل دائرة من الدوائر ويحدد الموارد ذات الصلة على نحو مستقل (الفقرة ٢٧ هـ - ٢). وحسب المبيّن في الجدول ٢٧ هـ - ٢، يُعزى الخفض المتوقع البالغ ١ ١٩٩ ٥٠٠ دولار بشكل أساسي إلى خفض الاحتياجات من الوظائف (١٠٠ ٣٨٠ دولار) والهبات والمساهمات (٨٠٠ ٢٦٨ دولار).

ثامنا - ٧٧ - وفيما يتعلّق بدائرة إدارة الموارد المالية والالكترونية، وحسب المبيّن في الجدولين ٢٧ هـ - ٧ و ٢٧ هـ - ٨ والفقرة ٢٧ هـ - ١٧، يظهر مجموع الاحتياجات من الوظائف (٤٠٠ ١٣ ٠٠٧ دولار) قبل إعادة تقدير التكاليف خفضا في الاحتياجات

قدره ١٠٠ ٥٥٠ دولار فيما يتعلق بالمرتبات وتكاليف الموظفين المشتركة، نتج جزئياً عن الأثر المضاعف الناشئ عن إلغاء وظيفة من الرتبة ف - ١/٢ في قسم الخدمات الالكترونية، صُنفت وظائفها في الرتبة ف - ٣ وسيجري استيعابها من خلال نقل وظيفة من الرتبة ف - ٣ من قسم التوظيف والتنسيب التابع لدائرة إدارة الموارد البشرية، وإلغاء ٤ وظائف من فئة الخدمات العامة وإعادة تصنيف وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٤ للإشراف على خدمات العملاء.

ثامنا - ٧٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٢٧ هـ - ٧ والفقرة ٢٧ هـ - ٢٤ أن الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ في إطار الهبات والمساهمات البالغة ٣٠٠ ٤٤٤ دولار ستوفر المبلغ اللازم للحصة التي تدفع إلى المركز الدولي للحساب الالكتروني التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، فيما يظهر خفضاً قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أي ما نسبته ١٢,١ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٣٠٠ ٦٤٤ دولار عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتدرك اللجنة الاستشارية أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف ما زال يستخدم مرافق المركز الدولي للحساب الالكتروني من أجل كشوف مرتبات موظفيه، غير أن هذا الاستخدام سوف يتضاءل بتركيب الإصدار ٤ من نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتشير اللجنة إلى أنها أبلغت، في أثناء فحصها لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وفيما بعد في أثناء زيارتها لجنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر: A/AC.96/900/Add.3، الفقرة ٢٣، و A/53/7، الفقرتان ٢٢ و ٢٣)، أن المفوضية قد وقّعت اتفاقاً مع منظمة الصحة العالمية لاستخدام مرافق كشوف مرتبات تلك المنظمة في جنيف لتلبية احتياجاتها، وذلك قبل عام ٢٠٠٠. وتعترم المفوضية في نهاية المطاف الانتقال إلى النظام الخاص بها. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة في جنيف تزويد المفوضية بخدمات كشوف المرتبات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي أثناء جلسات الاستماع المتعلقة بالبواب ٢٧ هـ، التمست اللجنة إيضاحاً بشأن المعدلات التي طلبتها منظمة الصحة العالمية لتجهيز كشوف المرتبات الخاصة بالمفوضية وبشأن الموعد الذي تنوي فيه المفوضية التحول إلى نظامها الخاص. وأبلغت اللجنة أن المعدلات التي تقترحها منظمة الصحة العالمية تتجاوز المعدلات المدفوعة عند تجهيز كشوف المرتبات الخاصة بالمفوضية من خلال المركز الدولي للحساب الالكتروني عن طريق مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي ظل هذه الظروف، قررت المفوضية مواصلة استخدام خدمات مكتب الأمم المتحدة في جنيف لهذا الغرض.

ثامنا - ٧٩ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ هـ - ٢٥ أنه تم إنشاء وحدة لإدارة الشواغر داخل دائرة إدارة الموارد البشرية، بغية التخطيط للوظائف الشاغرة ورصدها بطريقة أفضل. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، أن الوحدة التي بدأت الخدمة الفعلية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تتكون من وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٣ وخمس وظائف من فئة الخدمات العامة (اثنتان منها ممولتان من موارد خارجة عن الميزانية). وترى اللجنة أن ما سيكون بوسع الوحدة إنجازه على المدى الطويل هو أمر مبهم. فعلى سبيل المثال، ليس من الواضح ما إذا كانت الوحدة ستبقى لازمة بعد تركيب نظام المعلومات الإدارية المتكامل في عام ٢٠٠٠. وأبلغ مكتب إدارة الموارد البشرية للجنة، فيما يتعلق بالنظام الشامل الجديد للمعلومات المتعلقة بالموارد البشرية الوارد في الفقرتين ٢٧ جيم - ٢١ و ٢٧ جيم - ٢٢، أن نظام المعلومات الإدارية المتكامل سيكون قادراً على

تعقّب حالة الوظائف الشاغرة في الوقت المطلوب. وبناء على ذلك، ترى اللجنة أن ليس ثمة داع لإنشاء وحدات مستقلة لإنجاز هذه المهمة.

ثامنا - ٨٠ وكما هو مبين في الفقرة ٢٧ هـ - ٢٧، تضطلع دائرة إدارة الموارد البشرية بالمسؤولية عن تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم، غير أنه نظرا لأن أنشطة تنمية قدرات الموظفين وتدريبهم موجهة إلى موظفي جميع الوحدات التنظيمية القائمة في جنيف، ترد تلك الأنشطة وما يتعلق بها من موارد في برنامج فرعي مستقل. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ تبلغ الاحتياجات المقدرة لتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم ما قدره ٣ ٨٢٣ ١٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، فيما يظهر زيادة قدرها ٢٢٨ ٧٠٠ دولار أي ما نسبته ٩,٣ في المائة، مقارنة بالاعتماد البالغ ٤٠٠ ٥٠٤ ٣ دولار عن فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر الجدول ٢٧ هـ - ٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الموارد المقدمة في إطار هذا البرنامج الفرعي هي إضافة إلى مبلغ ١٥ ٦٤٣ ٤٠٠ دولار (قبل إعادة تقدير التكاليف) المبيّن تحت الباب ٢٧ جيم (انظر الجدول ٢٧ جيم - ١).

ثامنا - ٨١ وكما هو مبين في الفقرة ٢٧ هـ - ٥٠، فإن القسم الأعظم من الموارد (٨٠٠ ٢ ٦٢٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف) في إطار الخدمات التعاقدية لتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم يتصل برواتب ١٥ مدرسا متفرغا للغات والتكاليف ذات الصلة (٣٠٠ ٣٦٧ دولار)، والاعتماد المخصص للمدرسين غير المتفرغين (١١٦ ٩٠٠ دولار) وتدريب وإعادة تدريب موظفي شعبة الإدارة في جنيف (١٣٦ ٦٠٠ دولار). وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الهدف من الزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للخدمات التعاقدية والبالغة ٢٧٢ ٠٠٠ دولار أي ما نسبته ١١,٥ في المائة (انظر الجدول ٢٧ هـ - ١٢) هو معالجة النقص الدائم الذي كان موجودا في الماضي في مرتبات المدرسين المتفرغين وعدد ١٥ مدرسا والتكاليف ذات الصلة. ولم يكن واضحا للجنة السبب الذي لأجله كانت تقدر التكلفة في الماضي على الدوام بأقل من قيمتها.

ثامنا - ٨٢ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ هـ - ٤٧ أنه في أثناء فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، سيواصل قسم تنمية قدرات الموظفين وتعلمهم التابع لدائرة إدارة الموارد البشرية تقديم دورات لتعليم اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، ودعم برامج التدريب على نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك التدريب المحلي في مجالي الاتصالات والإدارة، والتركيز على تنمية قدرات الموظفين من خلال رفع مستوى المهارات الفنية واكتساب مهارات جديدة على السواء. وكما هو مبين في الباب ٢٧ جيم أعلاه، فإن اللجنة تأسف لاستمرار انعدام الشفافية في العرض المتعلق بتقديرات التدريب المقترحة الواردة في إطار الباب ٢٧ هـ وإغفال مؤشرات الأداء المتعلقة بأنشطة التدريب في جنيف.

ثامنا - ٨٣ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ثمة بندا ذا أولوية في برنامج عمل شعبة الإدارة بجنييف يتمثل في مواصلة استعراضها لسياسة الأمم المتحدة في جنيف (مكتب الأمم المتحدة في جنيف) والتنفيذ ذي الصلة في مجال سداد تكاليف الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى غيره من الوحدات والوكالات في جنيف. وفي

هذا الشأن، تشير اللجنة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في جنيف (A/53/787)، والمشار إليه تحت الباب ٢٧ دال أعلاه.

ثامنا - ٨٤ وفيما يتعلق بأمانتي مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ هـ - ٢٨ أن الجهود سوف تبذل كيما تعالج بفعالية القضايا التي ترفع أو تقدم خلال سنة معينة. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة معلومات بشأن احصائيات حجم العمل والأعمال المتراكمة غير المنجزة لدى الهيئتين، وقدمت إلى اللجنة هذه المعلومات على النحو المبين في الجدول التالي:

الإحصائيات المتعلقة بإقامة العدل في جنيف

١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	
مجلس الطعون المشترك			
٢٨	٢٤	١٨	الطعون المقدمة
٢٨	٢٠	٢٣	الطعون التي تم الفصل فيها
٣٧	٣٧	٣٣	الطعون المؤجلة
١٠	١٠	٣	الطعون غير المشفوعة بتقرير
١٨	١٠	٢٠	الطعون المشفوعة بتقرير
٤	١٢	٦	الالتماسات المقدمة بوقف الإجراءات
اللجنة التأديبية المشتركة			
٣	٣	صفر	القضايا المرفوعة أمام اللجنة
٥	صفر	صفر	القضايا التي تم الفصل فيها
١	٣	صفر	القضايا المؤجلة

ثامنا - ٨٥ ورد في الفقرة ٢٧ هـ - ٣٣ أن الاحتياجات المقدرة لحصة الأمم المتحدة في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها دائرة الخدمات الطبية المشتركة تبلغ ٢٤٠٧٤٠٠ دولار؛ أي نحو ٣٠,١ في المائة من الميزانية الكلية لتلك الدائرة. ويستند ذلك التقدير إلى ميزانية ١٩٩٩-١٩٩٨ المعتمدة لتلك الدائرة التي تديرها منظمة الصحة العالمية. وتلاحظ اللجنة أن وحدة التفتيش المشتركة تذهب، في تقديرها عن الخدمات المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في جنيف (A/53/787)، إلى أن دائرة الخدمات الطبية المشتركة تؤدي مهامها بصورة جيدة.

ثامنا - ٨٦ وكما يتضح من الجدول ٢٧ هـ - ١١، تبلغ الاحتياجات المقدرة من الخدمات العامة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ قبل إعادة تقدير التكلفة، ٩٠٠ ٧٣٥ ٦٨ دولار،

بنقصان قدره ١١٢ ٦٠٠ دولار أو ٠,١ في المائة عن اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدرها ٦٨ ٨٤٨ ٥٠٠ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٧ هـ - ٣٩ أن هناك ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة يقترح إلغاؤها تحت بند الخدمات العامة، وذلك نتيجة لحوسبة الإجراءات والاستعانة بمصادر خارجية لأداء بعض الخدمات، مما أدى إلى تخفيض عبء العمل في مجالات مثل السجل والبريد، وإدارة المباني وهندستها، والمشتريات والنقل. وليس لدى اللجنة اعتراض على ذلك.

ثامنا - ٨٧ ورد في الفقرة ٢٧ هـ - ٤٠، أن الاعتماد البالغ ٤ ٠٢٨ ٩٠٠ دولار يشمل مبلغا قدره ١ ٦٩٤ ٠٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة للاجتماعات، بنقصان قدره ٤١٦ ٤٠٠ دولار أو ١٩,٧ في المائة عن المبلغ المطلوب لهذا البند في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدره ٢ ١١٠ ٤٠٠ مليون دولار^(٢٣). وطلبت اللجنة إيضاحا لهذه المسألة ولكنه لم يقدم.

ثامنا - ٨٨ وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات هيئات الإشراف واللجنة الاستشارية الواردة في الجدول ٢٧ هـ - ١٥، تلاحظ اللجنة أن الرد على طلبها المتعلق بتقديم تقديرات للخدمات الطبية ليس مرضيا. وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها.

الباب ٢٧ واو

الإدارة، فيينا

ثامنا - ٨٩ كما يتضح من الجدول ٢٧ واو - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠، تبلغ الاحتياجات التي قدرها الأمين العام لشعبة الإدارة والخدمات المشتركة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ٢٩ ٢٥٢ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بنقصان قدره ١ ٣٤٩ ٠٠٠ دولار أو نحو ٤,٣ في المائة عن الاعتماد المخصص لهذا البند في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدره ٣٠ ٧٠١ ٤٠٠ دولار.

ثامنا - ٩٠ وكما هو موضح في الفقرة ٢٧ واو - ١٢، يتصل ذلك التقدير بالخدمات التي تقدمها شعبة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة إلى برامج الأمم المتحدة ووحداتها التنظيمية الموجودة في مركز فيينا الدولي في مجالات الشؤون المالية، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم العامة، بما في ذلك خدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأمن والسلامة، كما يتصل بحصة الأمم المتحدة في الخدمات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الطيران المدني الدولي. وكما هو موضح في الجدول ٢٧ واو - ١، يعكس الانخفاض البالغ ١ ٣٤٩ ٠٠٠ دولار في المبلغ المقدر لشعبة الإدارة والخدمات المشتركة في فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ انخفاض المبلغ المقدر لخدمات الدعم بما مقداره ٦٥٧ ٠٠٠ دولار، وهو الانخفاض الذي عوضته جزئيا زيادة في المبلغ المقدر لبند المالية والميزانية قدرها ١ ٨٢ ٠٠٠ دولار وزيادة في بند إدارة الموارد البشرية قدرها ١٢٦ ٠٠٠ دولار.

ثامنا - ٩١ في الجدول ٢٧ واو - ١، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ بمبلغ ٨ ٦٨ ٩٠٠ دولار، بينما قدرت تلك الموارد لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

بمبلغ ١ ٨٤٣ ٥٠٠ دولار. وبهذا يبلغ مجموع الموارد والاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٦٠٠ ٧٤٤ ٣١ دولار، في مقابل تقديرات إجمالية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ قدرها ٣٢ ٥٤٤ ٩٠٠ دولار.

ثامنا - ٩٢ وكما هو موضح في الجدول ٢٧ واو - ٣، يبلغ إجمالي الاحتياجات من الوظائف الممولة من الميزانية العادية لشعبة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة في فيينا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما هو الحال في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ٨٦ وظيفة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٢٧ واو - ٢٩ و ٢٧ واو - ٤٤ أنه يُقترح رفع درجة وظيفة رئيس وحدة إدارة شؤون الموظفين في قسم إدارة الموارد البشرية من الرتبة ف - ٣ إلى الرتبة ف - ٤ ورفع درجة وظيفة رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات من الرتبة ف - ٤ إلى الرتبة ف - ٥. وليس لدى اللجنة اعتراض على هذين الطلبين. وقد أبلغت اللجنة بأن هناك وظيفة شاغرة واحدة في الفئة الفنية حتى نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ثامنا - ٩٣ وليس هناك إسقاطات لوظائف خارجة عن الميزانية لشعبة الإدارة والخدمات المشتركة في فيينا لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما هو الحال لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثامنا - ٩٤ ويرد في الفقرات ٢٧ واو - ٢ إلى ٢٧ واو - ٩ ملخص لدور ومهمة شعبة الخدمات الإدارية والخدمات المشتركة ولترتيبات تقديم الخدمات المشتركة و/أو الموحدة. وتعتقد اللجنة الاستشارية أن مركز العمل في فيينا أكثر تقدما في توفير تلك الخدمات من مركزي العمل في نيويورك وجنيف، وخاصة في القدرة على وضع مؤشرات لأداء عبء العمل تستخدم في تحديد أسعار الخدمات الموحدة أو المشتركة. وقد أجبرت الحالة في فيينا كيانات الأمم المتحدة هناك على تقديم عدد كبير من الخدمات إما بصورة مشتركة أو بشكل موحد؛ بيد أنه ينبغي ألا يكون نهج الخدمات الموحدة غاية في حد ذاته. بل ينبغي استخدامه بعد التيقن من أنه أكثر سبل تقديم الخدمة المعنية فعالية من حيث التكاليف. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تكون هناك قيادة فعالة على أعلى مستوى تنفيذي ممكن يدعمها توجيه واضح من الهيئات التشريعية المعنية. ومركز العمل في فيينا هو أيضا أكثر تقدما من مراكز العمل الأخرى في وضع مؤشرات تكاليف للخدمات المشتركة أو الموحدة. وقد زودت اللجنة بالجدول المبين أدناه الذي يتضمن الحصص المقدرة للمنظمات في الخدمات الإدارية الموحدة والمشتركة في فيينا في فترتي السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١.

ثامنا - ٩٥ وأبلغت اللجنة في هذا الصدد بأن التكاليف المقيدة على صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لقاء الخدمات التي تقدم للبرنامج لم يطرأ عليها تغيير طيلة عدة سنوات. وتبلغ التكاليف التي استردت من البرنامج نحو مليون دولار. وقد اتخذ مكتب الأمم المتحدة في فيينا خطوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره^(٢٤) لتصميم منهجية أساسية لحساب الخدمات الإدارية المقدمة إلى البرامج الممولة من خارج الميزانية. وتتمثل تلك المنهجية أساسا فيما يلي: (أ) الاستناد إلى إحصاءات عبء العمل وتكاليف الموظفين لدى قسمة تكاليف دعم الموظفين، (ب) تحديد وتوزيع التكاليف غير المتصلة بالموظفين والخاصة بجوهر

البرنامج، مثل تكاليف إدارة المباني. وينبغي أن تنعكس نتائج تطبيق تلك المنهجية الجديدة في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة.

ثامنا - ٩٦ وكما هو موضح في الجدول ٢٧ واو - ١٠ والفقرتين ٢٧ واو - ٤٨ و ٢٧ واو - ٥١، فإن التخفيض المقترح للمبلغ المخصص لخدمات الدعم (١ ٦٥٧ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة) يعزى في المقام الأول إلى الانخفاض المتوقع في المصروفات التشغيلية العامة (٤٠٠ ٨١١ دولار)، وإلى انخفاض حصة الأمم المتحدة في الخدمات المشتركة التمويل (٤٠٠ ١١٥ دولار). وأبلغت اللجنة بأن إسقاطات انخفاض المصروفات التشغيلية العامة تستند إلى الخبرة السابقة.

ثامنا - ٩٧ والانخفاض المتوقع في حصة الأمم المتحدة في الخدمات المشتركة التمويل (٤٠٠ ١١٥ دولار) يعود أساساً إلى الانخفاض المتوقع في تقديرات تكاليف المرتبات المعمول بها في اليونيدو. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن اليونيدو قد وضعت تقديرات لتكاليف المرتبات على أساس تكاليف المرتبات الفعلية وليس إلى التكاليف الموحدة، كما كان يحدث سابقاً، وذلك لكي تكون التقديرات أدق. وتلاحظ اللجنة أن الانخفاض يعزى أيضاً إلى مشاركة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في خدمات إدارة المباني (انظر الفقرة ٢٧ واو - ٥١).

ثامنا - ٩٨ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في الفقرتين ٦٦ و ٦٧ من تقريرها (A/53/7) بشأن التقديرات التي وضعتها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيدو لميزانية إدارة المباني. وأبلغت اللجنة بأنه قد جرى تصحيح الحالة التي ورد وصفها في تقريرها. ولا تزال اليونيدو مسؤولة عن إدارة المباني؛ بيد أن الحالة المالية في اليونيدو بدأت تترك تأثيرها على نوعية الخدمة المقدمة في مجال إدارة المباني. وفضلاً عن ذلك، ومع تقليص عمليات اليونيدو، ستؤدي تكلفة إدارة المباني، التي تقدر بـ ٤١,٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلى تحريف أولويات اليونيدو. وتشير اللجنة إلى أنه كان من المتوقع أن تمثل تكاليف خدمات إدارة المباني التي تقدمها اليونيدو ٢١ في المائة من التكاليف التشغيلية للمنظمة، باستثناء الأموال الخارجة عن الميزانية (A/53/7، الفقرة ٦٦). وتوصي اللجنة بإجراء مشاورات بين جميع الأطراف، بما فيها الحكومة المضيفة، لتحديد خيارات لحل تلك المسألة.

تقاسم تكلفة الخدمات الإدارية، فيينا، ١٩٩٨-١٩٩٩ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ (منقحة)

فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩

تقدير التكلفة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)					الحصة بالنسبة المئوية					الخدمات الموحدة / المشتركة
المجموع	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	اليونيدو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	المجموع	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	اليونيدو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	
										الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في فيينا
١١ ٦١٨,٢	٥٣٩,٩	٢ ٤٧٠,٥	٦ ٠٣٣,٢	٢ ٥٧٤,٦	١٠٠		٢٢,٣٠	٥٤,٤٦	٢٣,٢٤	الأمن والسلامة ^(١)
١١٠,٩	٥,٥	٥,٠	٥,٠	٩٥,٤	١٠٠	٤,٩٦	٤,٥١	٤,٥١	٨٦,٠٢	وثائق الإذن بالمرور والسفر
٢ ٧٦٤,٥	٢٠١,٨	١ ١٥٢,٨		١ ٤٠٩,٩	١٠٠	٧,٣٠	٤١,٧٠		٥١,٠٠	الاتصالات ^(ب)
										الخدمات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
٣٧ ٥٨٣,٩		٨ ٣٨١,٢	٢٠ ٤٦٨,٢	٨ ٧٣٤,٥	١٠٠		٢٢,٣٠	٥٤,٤٦	٢٣,٢٤	إدارة المباني ^(١)
										الخدمات التي تقدمها الوكالة الدولية لطاقة الذرية
٢ ٠٧٦,٠	٥٩,١	٤٤٠,٣	١ ١٢٢,٠	٤٥٤,٦	١٠٠	٢,٨٥	٢١,٢١	٥٤,٠٤	٢١,٩٠	الخدمات الطبية

فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (بأسعار ١٩٩٨-١٩٩٩)

الحصة بالنسبة المئوية					تقدير التكلفة (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)				
الخدمات الموحدة/ المشتركة	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	اليونيدو	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	المجموع	مكتب الأمم المتحدة في فيينا	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	اليونيدو	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في فيينا	٢٢,١٠	٥١,٧٨	٢١,٢٠	٤,٩٢	١٠٠	٢٠٦٨,٠	٦٠١٦,٩	٢٤٦٣,٤	٥٧١,٧
الأمن والسلامة ^(١)	٨٦,٠٢	٤,٥١	٤,٥١	٤,٩٦	١٠٠	٩٥,٤	٥,٠	٥,٠	٥,٥
وثائق الإذن بالمرور والسفر									
الاتصالات ^(ب)	٥١,٠٠		٤١,٧٠	٧,٣٠	١٠٠	١٤٠٩,٩		١١٥٢,٨	٢٠١,٨
الخدمات التي تقدمها اليونيدو									
إدارة المباني ^(١)	٢٢,١٠	٥١,٧٨	٢١,٢٠	٤,٩٢	١٠٠	٨٠٧٧,٤	١٨٩٢٥,٢	٧٧٤٨,٥	١٧٩٨,٢
الخدمات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية									
الخدمات الطبية	٢٢,٨٠	٥٤,٧٩	١٧,٦٠	٤,٨١	١٠٠	٥٤٣,٩	١٣٠٧,٢	٤١٩,٩	١١٤,٩

ملاحظة: بالنسبة لخدمات الأمن والسلامة وإدارة المباني، تقسم التكاليف على أساس مساحة المكاتب. وبالنسبة لوثائق السفر يحتسب سعر محدد عن كل وثيقة. وتوزع تكلفة خدمات الاتصالات على أساس حجم العمل مع احتساب تكاليف الاتصالات المباشرة في فاتورة ترسل مباشرة إلى المنظمة التي استعانت بهذه الخدمات.

وبالنسبة للخدمات الطبية، توزع التكاليف على أساس عدد الموظفين، باستثناء الفحوص الطبية التي تحتسب تكاليفها على المنظمة التي استعانت بهذه الخدمات.

(أ) تحسب الحصص بالنسبة المئوية لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ على أساس المجموع باستثناء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

(ب) مع استثناء تكاليف الاتصالات المباشرة، التي ترسل فواتيرها إلى المنظمة التي استعانت بهذه الخدمات.

ثامنا - ٩٩ وعلقت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦٨ من تقريرها (A/53/7) على مشكلة مادة الحرير الصخري (الأسبستوس) في مجمع مركز فيينا الدولي. وطلبت اللجنة معلومات عن التقدم المحرز في علاج تلك المشكلة. وأبلغت بأن مناقشات قد أجريت مع الحكومة المضيفة، وأن الحكومة قد أعلنت استعدادها لتحمل التكاليف المباشرة لعلاج مشكلة الحرير الصخري، على أن يكون مفهوما أن ذلك العرض لا يشمل المسؤولية عن تكاليف أي انتقال مؤقت لمكاتب المنظمات إلى مكان آخر. واتفقت الحكومة والمنظمة التي توجد مكاتبها في مركز فيينا الدولي على أن علاج تلك المشكلة يجب ألا ينطوي على أي تهديد لصحة موظفي المنظمات الموجودة في مركز فيينا الدولي أو زائري المركز. وستستمر المفاوضات مع السلطات النمساوية، حيث أن هناك جوانب عديدة متصلة بأعمال إزالة الحرير الصخري لم يتم الاتفاق عليها بعد (إزالة السجاد، وتنظيف الأسطح التي قد يكون بها غبار الحرير الصخري، وما إلى ذلك). وتثق اللجنة في أنه سيتم التوصل إلى اتفاق مرض مع الحكومة المضيفة.

ثامنا - ١٠٠ وفيما يتعلق بقسم تكنولوجيا المعلومات، أبلغت اللجنة الاستشارية عند الاستفسار بأن القسم سيقدم خدمات إلى الصناديق والبرامج الموجودة في فيينا (انظر الفقرات ٢٧ واو - ٣٨ و ٢٧ واو - ٣٩ و ٢٧ واو - ٤٤). وأبلغت اللجنة بأن القسم، باعتباره الجهة التي تقدم خدمات المعلومات إلى الوحدات التنظيمية في فيينا، بما فيها مكتب المدير العام، ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي، وفرع القانون التجاري الدولي التابع لإدارة الشؤون القانونية، وأمانة لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، ودائرة الأمم المتحدة للإعلام، وإدارة بريد الأمم المتحدة، والأمانة الفنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يضطلع بدور مركزي في توحيد برامج الحاسوب، وضمان نمو الشبكات واستقرارها، وتوفير استجابة أكثر ملاءمة من حيث التوقيت، والاستفادة من وفورات الحجم والتخطيط لإدخال تحسينات في الكفاءة، وإدخال نظم جديدة. والقسم مسؤول عن توفير الدعم الشبكي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي سيجري تطبيق الإصدارين ٣ و ٤ منه في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، فضلا عن دعم شبكة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وفي فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ سيقدم القسم الدعم لإعادة هيكلة الاتصالات التقنية مع المكاتب الميدانية التابعة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، على النحو الذي يحقق الاستقرار للنظام الحاسوبي لذلك المكتب ويوفر نظاما حاسوبيا واحدا لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. كما أبلغت اللجنة بأنه توجد أيضا وحدة لتكنولوجيا المعلومات في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة تسمى وحدة دعم المعلومات والمعالجة الإلكترونية للبيانات، تتألف من سبعة موظفين، برئاسة موظف برتبة ف - ٣. وتتولى تلك الوحدة إدارة التطبيقات المتخصصة لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، بما فيها موقع المكتب على شبكة الإنترنت، وقاعدة بيانات المخدرات والجرائم، ونظام إدارة المعلومات المالية، ونظام التشغيل UNIX.

ثامنا - ١٠١ وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تقترح تغطية تكلفة الخدمات التكنولوجية المقدمة إلى جميع المستعملين، بما في ذلك الوحدات التي لا تمول من الميزانية العادية، عن طريق فرض رسم سنوي قدره ١٠٠ دولار لكل حاسوب شخصي لقاء الدعم الشبكي والدعم الذي يقدمه فريق مساعدة المستعملين. وسيشمل هذا الرسم

تكلفة تحديث البرامجيات الموحدة والمكونات المادية. وتقدر التكلفة الإجمالية للخدمة بـ ٧٠٠ ٨١٥ ١ دولار وسيجري توزيعها على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة

٥٥١ ٣٠٠	المساعدة المؤقتة العامة (مكتب المساعدة التقنية)
٣١٠ ٣٠٠	خدمات معالجة البيانات
٤٤٥ ٧٠٠	صيانة معدات حوسبة المكاتب
٥٠٨ ٤٠٠	تحديث المكونات المادية والبرامجيات
١ ٨١٥ ٧٠٠	المجموع

ثامنا - ١٠٢ ويقدر توزيع التمويل على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة

٦١٦ ٥٠٠	الميزانيات العادية
٤٩٧ ٤٠٠	الميزانيات المشتركة التمويل
٥٧ ٢٠٠	باب الإيرادات (إدارة بريد الأمم المتحدة)
٦٤٤ ٦٠٠	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ ٨١٥ ٧٠٠	المجموع

ثامنا - ١٠٣ وتقدر الاعتمادات المخصصة لخدمات الأمن والسلامة الممولة تمويلًا مشتركًا بـ ١١ ٦٢٠ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بزيادة قدرها ٥٤١ ٧٠٠ دولار أو ٤,٨ في المائة عن الاعتمادات التي خصصت لهذا البند في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدرها ١١ ٠٧٨ ٣٠٠ دولار. وقدرت الموارد المطلوبة لخدمات الأمن والسلامة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما هو الحال أيضًا بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، على أساس صاف وليس على أساس إجمالي. وتقدر حصة الأمم المتحدة في ميزانية قسم الأمن والسلامة المشتركة التمويل، بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، بمبلغ ٢ ٥٦٨ ٠٠٠ دولار أو ٢٢,١ في المائة من إجمالي احتياجات القسم (الفقرتان ٢٧ واو - ٥١ و ٢٧ واو - ٥٢). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المخصص لتمويل حصة الأمم المتحدة في قسم الأمن والسلامة الممول تمويلًا مشتركًا مدرج تحت بند المنح والمساهمات في الجدول ٢٧ واو - ١٠. ولتحسين فائدة الجدول ٢٧ واو - ١٠ وغيره من الجداول المماثلة في شتى أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة، توصي اللجنة بأن يتم عند الاقتضاء إدراج حواشي تبين عناصر المنح والمساهمات.

ثامنا - ١٠٤ وتبلغ التقديرات المدرجة في الجدول ٢٧ واو - ١٢ تحت بند الموارد الخارجة عن الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ما مقداره ٥٣٩ ٩٠٠ دولار. وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحًا للسبب في عدم إدراج تقديرات لهذا البند فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فأبلغت بأن النفقات الخارجة عن الميزانية التي مقدارها ٥٣٩ ٩٠٠ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ هي عبارة عن مساهمة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تكلفة الخدمة خلال فترة السنتين. وكما هو موضح في الفقرة ٢٧

واو - ٥٣، فإن احتياجات تلك المنظمة يجري تمويلها بوصفها دعماً برنامجياً خارجاً عن الميزانية خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ولكنها أدرجت في الميزانية الإجمالية للخدمات المشتركة فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

الباب ٢٧ زاي الإدارة، نيروبي

ثامنا - ١٠٥ كما هو موضح في الفقرتين ٢٧ زاي - ١ و ٢٧ زاي - ٢، تمويل الإدارة في نيروبي أساساً من الموارد الخارجة عن الميزانية، على عكس الإدارة في جنيف وفيينا. ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي الذي أنشئ عام ١٩٩٦، خلفاً لشعبتين مستقلتين إحداهما لإدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأخرى لإدارة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، يوفر للبرنامج وللموئل خدمات إدارية وخدمات دعم موحدة، بما فيها خدمات شؤون الموظفين والخدمات المالية وخدمات الدعم العام والأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والمؤتمرات. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل اللذان يمولان أساساً من موارد خارجة عن الميزانية، يسدان لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ثمن الخدمات المقدمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٠/٥٢ "إلى الأمين العام أن يجعل الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي متمشية مع الترتيبات المالية للمكاتب الإدارية المماثلة التابعة للأمم المتحدة"، تعهد الأمين العام بأن يزيد تدريجياً في العنصر المخصص للمكتب في نيروبي في الميزانية العادية، بهدف التخفيف من أعباء التكاليف الإدارية المتقاضاة من البرامج الفنية التابعة لبرنامج البيئة والموئل.

ثامنا - ١٠٦ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ زاي - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإن الاحتياجات المقدرة التي قدمها الأمين العام لشعبة الخدمات الإدارية التابعة للمكتب في نيروبي تبلغ ٧٠٠ ٤٢ ١٤ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، بزيادة قدرها ٨٠ ٨٤٧ ١ دولار أو نحو ١٥,١ في المائة عن مخصصات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ وقدرها ٩٠٠ ١٩٤ ١٢ دولار.

ثامنا - ١٠٧ وفي الجدول ٢٧ زاي - ١، قدرت الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ٣٠٠ ٢٦٤ ٢٣ دولار مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٠٩٢ ١٩ دولار لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وبهذا يصبح مجموع الموارد والاحتياجات المقدرة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٢٥٨ ٦٠٠ ٣٩ دولار، بينما كان المجموع لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ يقدر بـ ٢٨٧ ٠٠٠ ٣١ دولار.

ثامنا - ١٠٨ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ زاي - ٣ والفقرة ٢٧ زاي - ٢، يبلغ مجموع الاحتياجات من الوظائف الممولة من الميزانية العادية لشعبة الخدمات الإدارية، نيروبي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ١١٤ وظيفة في مقابل ١١٠ وظائف لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، بزيادة صافية قدرها ٤ وظائف. وستخصص هذه الوظائف الأربع الإضافية الممولة من الميزانية العادية لإدارة مجالات كان يتولاها سابقاً موظفون تدفع مرتباتهم من موارد خارجة عن الميزانية. وستنقل وظيفتان من هذه الوظائف الأربع (واحدة بالرتبة

ف-٥ وأخرى بالرتبة ف-٣) إلى دائرة إدارة الموارد المالية، وستنقل الوظيفتان الأخريان (واحدة بالرتبة ف-٤ وأخرى بالرتبة ف-٣) إلى شعبة إدارة الموارد البشرية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بأنه لا توجد حتى آذار/مارس ١٩٩٩ وظائف شاغرة في الفئة الفنية/أو فئة الخدمات العامة.

ثامنا - ١٠٩ وبالنسبة إلى فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، فإن عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية الممولة من دفع مقابل الدعم المقدم إلى الهياكل الإدارية الممولة من خارج الميزانية يتوقع أن يكون ٢٧٥ وظيفة، بزيادة قدرها ٥٦ وظيفة (٦ وظائف من الفئة الفنية و ٥٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة)، بينما كان عدد الوظائف الخارجة عن الميزانية المتوقعة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، يبلغ ٢١٩ وظيفة.

ثامنا - ١١٠ وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الجدول ٢٧ زاي - ٢ أنه سيخصص مبلغ ٨٠٠ ٩٦١ ٩ دولار أو نحو ٧٠,٩ في المائة من مجموع تقديرات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، (٧٠٠ ٤٢ ١٤ دولار) لتغطية تكاليف الموظفين بينما يخصص لهذا البند ١٩ ٦٧٧ ٤٠٠ دولار أو نحو ٨٤,٦ في المائة من مجموع تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية (٣٠٠ ٢٦٤ ٢٣ دولار). وترى اللجنة الاستشارية أن الموارد الخارجة عن الميزانية يبدو أنه قد بولغ في تقديرها، وقد يكون من المحتمل إنشاء وظائف وتعيين موظفين بأعداد تزيد عما يمكن تمويله من الموارد الخارجة عن الميزانية.

ثامنا - ١١١ وطلبت اللجنة الاستشارية توضيحات بشأن المبالغ التي طلبها المكتب في نيروبي من برنامج البيئة والموئل والمبالغ التي أذن مجلس إدارة البرنامج ولجنة المستوطنات البشرية بدفعها للمكتب، غير أنه لم يتم تقديم تلك المعلومات. وتذكر اللجنة بأن الاحتياجات من الموارد الخارجة عن الميزانية التي أعيد تقدير تكلفتها لإدارة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يبلغ مجموعها ٧٠ ٨٦٤ ١٤ دولار^(٥). واقترح المدير التنفيذي توزيع مبلغ الـ ٧٠ ٨٦٤ ١٤ دولار على النحو التالي: ١٢ ٣٩٦ ٠٠٠ دولار من موارد برنامج البيئة و ٥٨ ٤٦٨ ٦٠٠ دولار من موارد الموئل. وخلصت اللجنة، على أساس نظرها في ميزانيتها برنامج البيئة والموئل، إلى أنه لا يوجد في الوقت الراهن إجراء متفق عليه لتحديد مجموع تكاليف المكتب في نيروبي وأسعار الخدمات المقدمة إلى المنظمات الأخرى في نيروبي. وتطلب اللجنة أن تنشئ الأمم المتحدة وبرنامج البيئة والموئل آلية لتحديد تكاليف المكتب في نيروبي وكيفية توزيعها. وينبغي أن يتم ذلك مع مراعاة الخبرة المكتسبة في مراكز العمل الأخرى مثل مركز العمل في فيينا الذي تتقاسم الأمم المتحدة فيه التكاليف مع برامج و/أو وكالات أخرى. وينبغي وضع طريقة موحدة لعرض تلك التكاليف قبل تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وكذلك الميزانيات ذات الصلة لبرنامج البيئة والموئل.

ثامنا - ١١٢ وكما هو مبين في الجدول ٢٧ زاي - ١٦، تقدر الاحتياجات من الموارد لخدمات المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمبلغ ١ ٦٩٧ ٦٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة، وهو نفس المبلغ المخصص لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وفضلا عن ذلك، تبلغ إسقاطات الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا البند لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما مقداره ٨ ٦٤٨ ٩٠٠ دولار، بينما تبلغ لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ ما مقداره ٨ ٥٦٧ ٤٠٠ دولار.

دولار. وبهذا يبلغ مجموع الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٥٦٠ ٥٠٠ دولار بينما يبلغ مجموعها لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ٢٦٥ ٠٠٠ دولار. ١٠ دولار.

ثامنا - ١١٣ وبيّن الجدول ٢٧ زاي - ١٧ أن مجموع الوظائف الثابتة، لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، مثلما هو الحال بالنسبة إلى فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، سيكون ٢٠ وظيفة، وأن عدد الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية سيزيد بمقدار وظيفتين، ليرتفع من ٧٩ إلى ٨١ وظيفة. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة في الفقرات ٢٧ زاي - ٤١ إلى ٢٧ زاي - ٤٣ ليس بها ما يعلل التقديرات أو يبررها. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الاسقاطات البالغة ٨,٦ ملايين دولار في الأموال الخارجة عن الميزانية تستند أساساً إلى أمانات الاتفاقيات.

ثامنا - ١١٤ وكما هو مبين في الفقرة ٢٧ زاي - ٤١، ومع نقل دائرة المؤتمرات التابعة لبرنامج البيئة إلى شعبة الخدمات الإدارية التابعة للمكتب في نيروبي، فإن المكتب هو المسؤول عن وضع الخطط للاجتماعات وتنسيقها وتقديم الخدمات لها من ترجمة واستنساخ للوثائق وتوزيع لها. وبرنامج البيئة والمنظمات المرتبطة به، بما فيها أمانات الاتفاقيات والموئل هي الجهات المستفيدة من خدمات المؤتمرات التي يقدمها المكتب في نيروبي. و "تمول الخدمات المقدمة أساساً من الموارد التي يتيحها المستعملون الأساسيون على أساس التسوية بالمقاصة من الحسابات الدائنة".

ثامنا - ١١٥ وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بسبب إجراء "التسوية بالمقاصة من الحسابات الدائنة"، فإن خدمات المؤتمرات الممولة من الميزانية العادية والمقدمة إلى مجلس إدارة برنامج البيئة ولجنة المستوطنات البشرية غير مدرجة تحت بند مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ولكنها معروضة على حدة تحت البابين ١٢ و ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبيّن الجدول ١٢-٤ تحت هيئات تقرير السياسة، اعتماداً قدره ٨٠٠ ٢٨١ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة لمجلس إدارة برنامج البيئة، وبيّن الجدول ١٣-٤ مبلغاً يقدر بـ ٩٠٠ ٧٣١ دولار قبل إعادة تقدير التكلفة للجنة المستوطنات البشرية.

ثامنا - ١١٦ وطلبت اللجنة الاستشارية، في معرض الإشارة إلى تعليقاتها الواردة في تقريرها السابق (الفقرات ثامنا - ١٢ و ثامنا - ١٣ و ثامنا - ١٨٧)^(١) موافاتها بوصف تفصيلي لإجراء التسوية بالمقاصة من الحسابات الدائنة، وتمت الاستجابة لهذا الطلب. وبصفة عامة فإن الإجراء يقتضي من خدمات المؤتمرات إعداد تقديرات سنوية لأسعار الوحدات على أساس الإحصاءات الإجمالية لتكاليف الخدمات المقدمة إلى العملاء في السنتين السابقتين، بما فيها خدمة الاجتماعات والترجمة والاستنساخ والطباعة. كما يقتضي أن توزع خدمات المؤتمرات عنصري تكاليف الموظفين والدعم البرنامجي على المجالات الأساسية لعملياتها. وعلى أساس تكاليف الوحدات هذه، تعد خدمات المؤتمرات ميزانية انطلاقاً من احتياجات العملاء الذين طلبوا الخدمات، وعند التأكد من أن العميل سيوفر الأموال المطلوبة، تقوم خدمات المؤتمرات بالأعمال التحضيرية

للاجتماع. وعند انتهاء الاجتماع، تصدر خدمات المؤتمرات فاتورة إلى المنظمة التي قدمت إليها الخدمة تستند إلى العمل الفعلي المنجز والنفقات المتكبدة.

ثامنا - ١١٧ وأبلغ ممثل المدير العام اللجنة الاستشارية أنه بسبب إجراء التسوية بالمقاصة من الحسابات الدائنة، لم يستطع المكتب في نيروبي التيقن من الحجم الحقيقي لخدمات المؤتمرات التي سيطلب منه تقديمها. وترى اللجنة أن من شأن عدم التيقن هذا أن يؤثر في مستوى التمويل. كما أن هناك احتمالاً لأن يستعد المكتب لأداء عبء عمل في مجال خدمة المؤتمرات ثم يتضح فيما بعد أنه غير مطلوب.

ثامنا - ١١٨ وطلبت اللجنة الاستشارية، آخذة في اعتبارها وجهة نظرها الواردة أعلاه والملاحظات التي أوردتها في الفقرات ثامنا - ١٢ و ثامنا - ١٣ و ثامنا - ١٨٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩^(١)، أن يولي مجلس مراجعي الحسابات، خلال مراجعته القادمة للميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، عناية خاصة إلى كفاءة ترتيبات التسوية بالمقاصة من الحسابات الدائنة في المكتب في نيروبي.

الجزء التاسع الرقابة الداخلية

الباب ٢٨ الرقابة الداخلية

تاسعا - ١ كما هو مبين في الجدولين ١-٢٨ و ٢-٢٨ الواردين في الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الحجم الكلي للموارد المطلوبة يبلغ ١٨ ٨٨٥ ٠٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس زيادة صافية قدرها ٩٤٣ ٥٠٠ دولار أو بنسبة ٥,٣ في المائة خلال فترة السنتين المنصرمتين. ويتبين للجنة الاستشارية من الفقرة ٦-٢٨ أن النسبة المئوية لتوزيع الموارد لا تعكس نسبة مئوية منفصلة لدعم البرامج بما أن ذلك قد أدرج تحت بند الإدارة والتنظيم التنفيذي (انظر الفصل الأول الوارد أعلاه).

تاسعا - ٢ وتبلغ الموارد الخارجة عن الميزانية المسقطه ١٠ ٩٤٨ ٥٠٠ دولار كما هو مبين في الجدولين ١-٢٨ و ٢-٢٨. وتبين للجنة الاستشارية من الفقرة ٥-٢٨ أن الموارد الخارجة عن الميزانية ستغطي خدمات الرقابة، بما في ذلك التحقيق المتعلق بصناديق وبرامج الأمم المتحدة وبرامجها.

تاسعا - ٣ وكما هو مبين في الجدول ٣-٢٨، فإن عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية المقترح لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٠ هو ٨٧ وظيفة، بالمقارنة مع ٨٢ وظيفة لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وبالتالي تصل الزيادة في الوظائف الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى ستة وظائف من ٣٤ وظيفة إلى ٤٠ وظيفة.

تاسعا - ٤ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في حالات التحقيقات مثل تلك التي تتعلق بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، هناك مذكرة تفاهم تغطي ترتيبات التكاليف للخدمات التي يقدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ولا يوجد مثل هذه المبادئ التوجيهية الواضحة فيما يتعلق بعدد من الصناديق والبرامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وبعد الاستفسار، علمت اللجنة من وكيل الأمين العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن نفقات السفر والإقامة يدفعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة كلما وفر المكتب خدمات التحقيق. وتطلب اللجنة تضمين الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة مزيدا من المعلومات بشأن سداد تكاليف الخدمات المقدمة للصناديق والبرامج حيث لا يوجد حاليا أي مذكرة تفاهم مماثلة للترتيبات القائمة بين المكتب والكيانات المذكورة في حاشية الجدول ٢٨-٣.

تاسعا - ٥ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الزيادة في التقديرات تتصل بطلب توفير خمس وظائف إضافية (وظيفة من الرتبة ف - ٥، ووظيفة من الرتبة ف - ٤، ووظيفة من الرتبة ف - ٣، ووظيفتان من فئة الخدمات العامة) وإعادة تصنيف وظيفة المساعد الخاص لوكيل الأمين العام من الرتبة ف - ٥ إلى الرتبة مد - ١. وبعد الاستفسار، علمت اللجنة أن رفع رتبة الوظيفة كان مطلوبا، لأسباب منها أن المكتب يعمل بدون نائب للمدير، وأن يضطلع المساعد الخاص بالتالي بمسؤوليات هامة حيال رؤساء الوحدات الأربع، والذي أحدهم برتبة مد - ٢. واللجنة غير مقتنعة بهذا التوضيح وتوصي بعدم إعادة التصنيف. أما فيما يتعلق بالوظيفة الإضافية من الرتبة ف - ٥ لموظف البرمجة والامتثال في مكتب وكيل الأمين العام، فقد علمت اللجنة، بعد الاستفسار، أن مهام التخطيط والامتثال التي ستولى لهذه الوظيفة اضطلع بها حتى حزيران/يونيه ١٩٩٨ موظف مقدم بدون مقابل من رتبة ف - ٣/٤ (انظر الفقرة تاسعا - ٧ من تقرير اللجنة السابق)^(١). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تكون الوظيفة التي ستنشأ برتبة ف - ٤.

تاسعا - ٦ وكما هو مبين في الفقرة ٢٨-٤٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة، لزمّت الوظيفتين الإضافيتين من الرتبة ف - ٤ و ف - ٣ للبرنامج الفرعي ٢، مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية. وعلمت اللجنة الاستشارية أن الهدف من الوظيفة من الرتبة ف - ٤ توفير الخبرات فيما يتصل بالاحتياجات من مراجعة الحسابات بالنسبة لتجهيز البيانات الكترونيا وتكنولوجيا المعلومات في المقر، في حين أن الوظيفة من الرتبة ف - ٣ ستنشأ في شعبة مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية التابعة للقسم الأفريقي في مكتب نيروبي، لتمكن هذا القسم من تعزيز قدرته على مراجعة حسابات أنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا. ولزمت الوظيفتان من فئة الخدمات العامة للوحدة الإدارية في مكتب وكيل الأمين العام وللبرنامج الفرعي ٢، مراجعة الحسابات والاستشارة الإدارية. وتوصي اللجنة بقبول الطلبات.

تاسعا - ٧ وتشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظاتها الواردة في الفقرة تاسعا - ١٣ من تقريرها^(١) حيث أعربت عن اقتناعها بضرورة ألا يتحول هيكل مكتب الرقابة الداخلية إلى هيكل بالغ التعقيد، وبضرورة الأخذ بما يلزم من إجراءات للتنسيق بين مختلف الوحدات بهدف العمل على تعزيز الكفاءة. وبعد الاستفسار، علمت اللجنة من وكيل

الأمين العام أنه تم بذل المزيد من الجهود لتنسيق عمل البرامج الفرعية المختلفة. وترحب اللجنة بهذه الجهود وتحث على مواصلة. وتوصي اللجنة كذلك بضرورة استعراض الفائدة الفنية والتنفيذية لدمج وحدة التقييم المركزي مع وحدة الرصد والتفتيش المركزيين. وعلمت اللجنة من وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بأنه لا يمكن استبعاد فكرة الدمج هذه.

تاسعا - ٨ وتشير اللجنة الاستشارية إلى النقصان في الموارد المخصصة للتقييم خلال فترتي السنتين السابقتين. وتوصي اللجنة بأن يعيد الأمين العام النظر في كفاية الموارد المخصصة للتقييم بالرجوع إلى مؤشرات حجم العمل.

تاسعا - ٩ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن بعض "أوجه الضعف السائد في عملية المراقبة الإدارية" التي أشار إليها في الفقرة ٢٩-٤٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وعلمت اللجنة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد حدد بعضا من مجالات الضعف وهي، ضعف الضوابط الداخلية، وعدم وجود تحديد صحيح للمساءلة. وعدم اللجوء بما فيه الكفاية إلى تفويض السلطات وعدم كفاية ما يوفره المقر إلى الميدان من مشورة، وعدم تطبيق الدروس المستفادة كما ينبغي، وضعف عملية إدارة الوثائق مما يؤدي إلى الافتقار للذاكرة المؤسسية.

تاسعا - ١٠ وطلبت اللجنة الاستشارية الحصول على مزيد من المعلومات بشأن المبالغ التي قام قسم التحقيقات باستردادها وعلمت بأن النتائج والتوصيات التي قدمها القسم منذ بدء عمله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وحتى الآن قد أدت إلى استرداد مبالغ/تحقيق وفورات في ١٨ حالة. وتلك الحالات لم تشمل الحالات التي تم فيها استرداد مبالغ تقل عن ٥٠٠٠ دولار.

الجزء العاشر

الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

عاشرا - ١ يبلغ تقدير الأمين العام للجزء العاشر، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة، ٢٠٠ ٣٤٠ ٦٢ دولار، وهو يتألف من مبلغ ٨٤٥١ ٨٠٠ دولار للأنشطة الإدارية المشتركة التمويل (الباب ٢٩) ومبلغ ٤٠٠ ٨٨٨ ٥٣ دولار للمصروفات الخاصة (الباب ٣٠).

الباب ٢٩

الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

عاشرا - ٢ تلزم المبالغ المدرجة في إطار هذا الباب لخمس من هيئات الأمم المتحدة الممولة على أساس مشترك بين الوكالات:

(أ) لجنة الخدمة المدنية والدولية وأمانتها؛

(ب) وحدة التفتيش المشتركة وأمانتها؛

(ج) حصة الأمم المتحدة في ميزانية أمانات الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية: لجنة تنسيق نظم المعلومات، اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

عاشرا - ٣ وتستعرض لجنة التنسيق الإدارية الحصاص الاسترشادية للمنظمات المشاركة في تكاليف الهيئات المشتركة التمويل. وبموجب الصيغة المستخدمة، فإن تكاليف لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانتي اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ولجنة تنسيق نظم المعلومات يجري تقاسمها كل فترة سنتين على أساس عدد موظفي كل منظمة من ذوي العقود المحددة المدة أو العقود الأطول مدة عند نهاية فترة السنتين السابقتين. ويجري تقاسم تكاليف وحدة التفتيش المشتركة وأمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على أساس النفقات، باستثناء تلك المتصلة بحفظ السلام، والنفقات العينية و ٥٠ في المائة من نفقات مركز التجارة الدولية التي تقابل حصة منظمة التجارة العالمية. وجرى تزويد اللجنة الاستشارية بالحصاص الاسترشادية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بملاك الموظفين لنهاية عام ١٩٩٦، والمستخدم في حساب التكاليف الواردة في الميزانية المقترحة. وبعد الاستفسار، علمت اللجنة أنه خلال استعراض لجنة التنسيق الإدارية الأخير للحصاص الاسترشادية، أشارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى خطأ في أرقامها، وطلبت إجراء استعراض وتصحيح للجدول قيد النظر في حينه، بالاستناد إلى بيانات عام ١٩٩٧ المتعلقة بملاك الموظفين. وقررت لجنة الإدارة والتنسيق، كتدبير مؤقت وإلى أن يتم إجراء الاستعراض، مواصلة إرسال الفواتير إلى المنظمات استنادا إلى الحصاص المبينة في الجدول الوارد أدناه.

عاشرا - ٤ وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تُعرض في تقديرات الميزانية القادمة التكلفة الكلية لكل من الكيانات المدرجة في هذا الباب. فعلى سبيل المثال، تبين الفقرة ٧٥-٧٩ أن التكلفة الكلية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية غير مذكورة في التقديرات. وينبغي أن ترد في تقديرات الميزانية أشكال الدعم الأخرى المتصلة بخدمة الدورات العادية للجنة وتكاليف الإقامة في جنيف. وللإطلاع على تعليقات اللجنة بشأن التكلفة الكلية للآلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، انظر الفصل الأول والباب ٩ من الجزء الرابع أعلاه.

حصص المنظمات المشاركة في تغطية تكاليف الهيئات المشتركة التمويل خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ معبرا عنها كنسبة مئوية

لجنة التنسيق نظم المعلومات ^(١)	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ^(٢)	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية	وحدة التفتيش المشتركة	لجنة الخدمة المدنية الدولية ^(٣)	
٢٧,٠٠	٢٨,٢٨	١٩,٥	١٩,٩٥	٢٨,٢٨	الأمم المتحدة ^(ب)
٠,٢٥	٠,٢٦	٢,٦٠	٢,٦٠	٠,٢٦	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ^(٤)
٧,٨٨	٨,٢٥	١١,٢٥	١١,٢٥	٨,٢٥	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ^(٥)
٨,٣٩	٨,٧٩	٩,٧٩	٩,٧٩	٨,٧٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٨,٥٩	٩,٠٠	١٢,٨٤	١٢,٨٤	٩,٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(د)
١,٧٠	١,٧٨	٢,٧٨	٢,٧٨	١,٧٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٣,٠٢	٣,١٦	٨,٥٤	٨,٥٤	٣,١٦	برنامج الأغذية العالمي
٤,٦٧	٤,٨٩	٣,٩٧	٣,٩٧	٤,٨٩	منظمة العمل الدولية
٧,٨٥	٨,٢٢	٦,٢٠	٦,٢٠	٨,٢٢	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٤,٧٣	٤,٩٦	٤,٠٤	٤,٠٤	٤,٩٦	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١,٥٢	١,٦٠	١,٢١	١,٢١	١,٦٠	منظمة الطيران المدني الدولي
٨,٧٣	٩,١٤	٧,٦٥	٧,٦٥	٩,١٤	منظمة الصحة العالمية
٤,٥٤	-	-	-	-	صندوق النقد الدولي
٠,٣٢	٠,٣٣	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,٣٣	اتحاد البريد العالمي
١,٣٧	١,٤٣	١,٤٢	١,٤٢	١,٤٣	الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية
٠,٥٢	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥٦	٠,٥٤	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٦٣	المنظمة البحرية الدولية
١,١٤	١,٢٠	١,١٤	١,١٤	١,٢٠	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٠,٥٦	٠,٥٩	-	-	٠,٥٩	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
١,٨٧	١,٩٦	١,٩٥	١,٩٥	١,٩٦	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٣,٨٥	٤,٠٣	٣,٤٦	٣,٤٦	٤,٠٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٠,٩٢	٠,٩٦	-	-	٠,٩٦	منظمة التجارة العالمية
١٠٠,٠٢	١٠٠,٠٠	١٠٠,١	١٠٠,٠١	١٠٠,٠٠	المجموع ^(هـ)

(أ) الحصص المتعلقة بلجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ولجنة تنسيق نظم المعلومات تستند إلى البيانات المتعلقة بملاك الموظفين في نهاية عام ١٩٩٦ (انظر الوثيقة ACC/1998/PER/R.9، الجدول ١).

(ب) تشمل الأرقام المتصلة بالأمم المتحدة حصص لجنة الخدمة المدنية الدولية ومحكمة العدل الدولية وجامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(ج) تمثل أرقام سبق إدراجها في مجاميع الأمم المتحدة. والحصة المخصصة للأمم المتحدة سيجري تقاسمها بين الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بطريقة سيجري تحديدها فيما بينها.

(د) لا تشمل الأرقام المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حصة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي أبلغ عنها بشكل منفصل.

(هـ) لا تصل دائما مجاميع الأعمدة كل على حدة إلى ١٠٠ بسبب تقريب الأرقام.

عاشرا - ٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ١-٢٩ أن حصة الأمم المتحدة من التكاليف في ميزانيات الهيئات المشتركة التمويل شهدت زيادة على اعتمادات فترة ١٩٩٨-١٩٩٩، قدرها ٤٠٠ ٣٤٩ ٢ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وكما هو مبين في الفقرات ٢٩-٣ إلى ٢٩-٥، تعزى الزيادة إلى إعادة إدماج حصتي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اللتين كانتا مستبعدتين في فترتي السنتين السابقتين. وتلاحظ اللجنة أنه قبل ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت حصة الوكالتين من التكاليف مدمجة في حصة الأمم المتحدة. ولكنه بدءا بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، لم تدرج الأمانة العامة الاحتياجات على افتراض أن الوكالتين ستكونان مسؤولتين عن تلك التكاليف، وذلك دون الحصول على إذن محدد من الجمعية العامة أو من الوكالتين المعنيتين. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن أيا من الوكالتين لم يوافق قط على إدخال تغييرات على الترتيبات أو لم تقبل تحمل المسؤولية المالية عن تلك التكاليف. وأبلغت اللجنة كذلك أن المبلغ المتصل بحصة كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من تكاليف الهيئات المشتركة التمويل لفترتي السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨-١٩٩٩ هو على النحو المبين في الجدول التالي:

١٩٩٩-١٩٩٨		١٩٩٧-١٩٩٦		الهيئة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	
٢٨ ٩١٥	٨٨٣ ٦٥٠	٢٩ ٤٣٣	٥٦٦ ٨٧٢	لجنة الخدمة المدنية الدولية
٢٤١ ٦٣١	١ ١١٥ ٦٣٨	٢٦٧ ٩٣٨	٩٨٧ ٨٥٤	وحدة التفتيش المشتركة
٣ ٦٠٩	١٠٩ ٦٤١	٤ ٣٩٠	٨٤ ٨٨٧	لجنة تنسيق نظم المعلومات
٣ ٨٩٠	١١٨ ٩٠١	٤ ٩٣٠	٩٤ ٩٦٢	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية
٢٥ ٠٥٤	١١٥ ٦٧٩	٢٨ ٥٨٠	١٠٥ ٣٧١	اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية
٣٠٣ ٠٩٩	٢ ٣٤٣ ٥٠٩	٣٣٥ ٢٧١	١ ٨٣٩ ٩٤٦	المجموع

عاشرا - ٦ وتحذر اللجنة الاستشارية من محاولة اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد بشأن مسائل خاصة بالأمم المتحدة أو بأي مؤسسة أخرى في المنظومة دون أخذ رأي الأطراف المعنية على النحو الواجب و/أو دون إبلاغ الجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وبما أن الجمعية العامة لم توافق أبدا على الإجراء السابق، وبانتظار أن يجري استعراض مقترحات الأمين العام، توصي اللجنة باستيعاب المبلغ المتراكم عن الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ في إطار تصفية الالتزامات السابقة المتعلقة بتلك الفترة، وبإعادة النظر في تلك الترتيبات، بالنسبة للمبلغ المتصل بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، في سياق تقرير الأداء الثاني.

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

عاشرا - ٧ كما يتضح من الجدول ٢٩-٣، قدرت نفقات لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ بمبلغ ١٠٠ ٦٢٧ ١١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يظهر نمواً في الموارد يبلغ ١٠٠ ٢٩١ دولار بالمقارنة باعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويبقى العدد المقترح للوظائف العادية الثابتة في لجنة الخدمة المدنية الدولية ٤٤ وظيفة (٢٠ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة).

عاشرا - ٨ وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الزيادة البالغة ١٠٠ ٢٩١ دولار تمثل المبلغ الصافي الناجم عن زيادة تبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار الخبراء الاستشاريين والخبراء، وتخفيضات تبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في إطار مصروفات التشغيل العامة و ٨٩٠٠ دولار في إطار السفر. وكما هو مبين في الفقرة ٢٩-٢٤ (أ)، تعزى الزيادة في إطار الخبراء الاستشاريين والخبراء، من ١٠٠ ٢٥٦ دولار إلى ١٠٠ ٨٥٦ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، إلى وضع نظام محوسب متكامل للمعلومات الإدارية كما أوصى بذلك مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/52/811). وأبلغت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن شركة استشارية قد قدرت مجموع تكاليف إنشاء المشروع بنحو ٢ مليون دولار، مما يقتضي خمس وظائف إضافية من الفئة الفنية وما بين ٣ و ٤ سنوات للتنفيذ. وتلاحظ اللجنة أنه تم اختيار نهج مرحلي لتنفيذه، وأنه اقترح مبلغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار للتكاليف الأولية في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن مجلس مراجعي الحسابات، في الفقرة ١٢٩ من تقريره، أوصى بإدخال هذا النظام، وبيّن أنه ينبغي للنظام "أن يكون متوافقاً مع نظم الحاسوب المستخدمة في مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة، وأن يسبق إدخاله تحديد وتقييم كمي للوفورات من حيث التخفيض في عدد الموظفين والتكاليف الأخرى الناتجة عن الأخذ بالنظم الآلية". وأبلغ ممثلو لجنة الخدمة المدنية الدولية اللجنة الاستشارية بأنه لا يمكن لتلك المعلومات أن تتوفر إلا بعد الانتهاء من تصميم النظام وتنفيذه. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إيراد ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

عاشرا - ٩ وكما هو مبين في الفقرة ٢٩-٣١ فإن حصة الأمم المتحدة في الميزانية الإجمالية للجنة الخدمة المدنية الدولية، قبل إعادة تقدير التكاليف، ستبلغ ٢٧٧ ٧٠٠ ٤ دولار. وإن الزيادة البالغة ١٠٢٠ ٩٠٠ دولار، تعزى إلى حد كبير، كما ورد شرحه في تلك الفقرة، إلى أن حصة الأمم المتحدة من التكاليف سوف تشمل الحصتين ذاتي الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كما هو مبين في الفقرة عاشرًا - ٥ أعلاه.

باء - وحدة التفتيش المشتركة

عاشرًا - ١٠ يتضح من الجدول ٦-٢٩ أن التقديرات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ تبلغ ٨٦٣ ١٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، وهي لم تختلف عما كانت عليه في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

عاشرًا - ١١ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٧-٢٩ أن العدد المقترح للوظائف العادية الثابتة لوحدة التفتيش المشتركة لا يزال ١٩ وظيفة (١٠ وظائف من الفئة الفنية و ٩ وظائف من فئة الخدمات العامة).

عاشرًا - ١٢ وكما هو مبين في الفقرة ٢٩-٤٤، ستبلغ حصة الأمم المتحدة من الميزانية الإجمالية للوحدة، قبل إعادة تقدير التكاليف، نحو ٣٣,٨٠ في المائة، أو ٢ ٦٥٧ ٨٠٠ دولار. وتعزى الزيادة البالغة ١٠١٢ ٠٠٠ دولار، مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى أن حصة الأمم المتحدة من تكاليف الوحدة ستشمل الحصتين ذواتي الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

جيم - لجنة تنسيق نظم المعلومات

عاشرًا - ١٣ على النحو المبين في الفقرة ٢٩-٤٧، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) مقترحات لجنة تنسيق نظم المعلومات في شباط/فبراير ١٩٩٩. وتبلغ الميزانية الإجمالية للجنة تنسيق نظم المعلومات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ما مقداره ٣٠٤ ٧٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، واستنادًا إلى الصيغة المستعملة في قسمة التكاليف، تبلغ حصة الأمم المتحدة ٣٥,١٢ في المائة أو ٣٠٠ ٤٥٨ دولار (انظر الفقرة ٢٩-٥٦).

عاشرًا - ١٤ وفعالية اللجنة غير واضحة بالنسبة للجنة الاستشارية. فلم تر اللجنة الاستشارية قدرًا كبيرًا من التنسيق في مجال وضع النظم على نطاق الأمم المتحدة بالرغم من أنها تعتقد أن هذا المجال يستحق اهتمامًا خاصًا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن برنامج عمل لجنة التنسيق يشمل أربعة أفرقة عمل مهمة بنظم الوثائق والمحفوظات، وتكنولوجيات الإنترنت، وخدمات دعم المكتبات والمعلومات، والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يكون هناك برنامجان فرعيان، أحدهما عن فرص التعاون فيما بين الوكالات والآخر عن تنظيم أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من أجل الاضطلاع بهذا العمل، تشمل الموارد المقترحة من الموظفين وظيفة واحدة من رتبة مد - ١ لأمين اللجنة ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المبلغ المخصص للخبراء الاستشاريين والخبراء زاد من مبلغ ١٩٧ ٦٠٠ دولار، المعتمد للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، إلى ٥٨٤ ٤٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف بالنسبة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

عاشرا - ١٥ وعلى النحو المبين في الفقرة ٢٩-٥٦، تبلغ حصة الأمم المتحدة، قبل إعادة تقدير التكاليف، ٣٥,١٣ في المائة أو ٤٥٨ ٣٠٠ دولار. وهي تشمل الحصتين ذواتي الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو ما تُعزى إليه الزيادة البالغة ٨٠٠ ١٠٠ دولار خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

عاشرا - ١٦ ونظرا للتعليقات المقدمة في الفقرة عاشرا - ١٤ أعلاه، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إعادة النظر في دور ومستقبل لجنة تنسيق نظم المعلومات ودراسة بعض الخيارات من قبيل تكليف المركز الدولي للحساب الإلكتروني أو اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية ببعض مهام تلك اللجنة. وعلاوة على ذلك، وإلى أن تظهر نتائج مثل هذا الاستعراض، توصي اللجنة الاستشارية بعدم اعتماد مبلغ لتغطية حصة الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، فإنه تم التوصل إلى ما يفيد بأن اللجنة تؤدي دورا هاما، فبإمكانها إجراء دراسة عن طرق ووسائل وضع معايير موحدة لصيانة شبكة الربط المحلية، والمعدات والبرامجيات الحاسوبية في منظومة الأمم المتحدة.

دال - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية

عاشرا - ١٧ تبلغ الميزانية المقترحة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، التي استعرضتها اللجنة الاستشارية في شباط/فبراير ١٩٩٩، ٣٦٦ ٠٠٠ ١ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وتبلغ حصة الأمم المتحدة، بأسعار ١٩٩٨-١٩٩٩، ٣٦,٧٩ في المائة أو ٥٠٢ ٦٠٠ دولار (الفقرة ٢٩-٧٠). وهي تشمل الحصتين ذواتي الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى اللتين تعزى إليهما الزيادة البالغة ١٠٠ ١١٠ دولار خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ويغطي المبلغ المخصص للموارد في الموظفين ووظيفتين من الرتبة مد - ١، ووظيفة واحدة من الرتبة ف - ٥، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة.

هـ - اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية

عاشرا - ١٨ تبلغ الموارد المطلوبة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٨٢٠ ١٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وتشمل الموارد من الموظفين ووظيفتين من الفئة الفنية (وظيفة واحدة مد - ١، ووظيفة واحدة ف - ٣/٤) ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. وتلاحظ اللجنة، كما أشير في الفقرة ٢٩-٨٥، أن حصة الأمم المتحدة تبلغ ٢٧٧ ٢٠٠ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف (٣٣,٨٠ في المائة). وتعزى الزيادة البالغة ١٠٥ ٦٠٠ دولار إلى إدماج حصتي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

الباب ٣٠ المصروفات الخاصة

عاشرا - ١٩ يبلغ تقدير الأمين العام للبواب ٣٠، المصروفات الخاصة، لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ٨٠٠ ٦١٩ ٤٩ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضا في الموارد قدره ٥٠٠ ٢٠٦٤ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا الانخفاض يعزى في معظمه إلى التأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة والرسوم المصرفية والتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات.

عاشرا - ٢٠ وكما هو مبين في الجدول ٣٠-٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإن الاحتياجات التقديرية للتأمين الصحي لما بعد انتهاء الخدمة تبلغ ٦٠٠ ٢٧٧ ٤٤ دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. ويعزى الانخفاض البالغ قدره ٣٠٠ ٥٣٩ ٢ دولار، مقارنة باحتياجات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى تأخر حدوث التأثير المرتقب لتراجع معدل نمو العضوية ودعم الأقساط الشهرية، الذي حدث خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، على المستوى المقدر للموارد لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما هو موضح في الفقرة ٥-٣٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة وحسبما تم توقعه في الفقرة عاشرا - ٢٣ من التقرير السابق للجنة الاستشارية^(١). بيد أن اللجنة تلاحظ، كما هو موضح في الفقرة نفسها، أن هذه الحالة لا يتوقع استمرارها نظرا لأن عدد المشتركين سيرتفع بصورة تصاعدية مع ازدياد عدد الموظفين الذين يصلون إلى سن التقاعد وارتفاع قيمة الأقساط الشهرية مع ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية.

عاشرا - ٢١ وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا، في تقريرها السابق^(٢) (الفقرة عاشرا - ٢٥)، بأن يعالج الأمين العام على نطاق المنظومة "الآثار الطويلة الأجل المترتبة على هذا النمو ووقعه على المنظمة"، علاوة على وضع مؤشرات عملية للطريقة التي تعتمزم أن تعالج بها الأمانة العامة هذه المسألة. ويشير رد الأمانة العامة، الوارد في الجدول ٣٠ - ١١، إلى أن "اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية) تنظر حاليا في مسألة المسؤوليات المترتبة على استحقاقات التأمين الصحي لما بعد التقاعد". غير أن اللجنة تدرك أن مشاركة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية تتعلق بوجهة النظر المحاسبية البحتة. وعليه، فإن اللجنة توصي بأن يعطى اهتمام عاجل لهذه المسألة بكاملها، كما بينت في الفقرة عاشرا - ٢٥ من تقريرها السابق.

عاشرا - ٢٢ واستفسرت اللجنة الاستشارية عن النشرة الدورية الإعلامية ST/IC/1999/41، التي تشير إلى أن الموظفين والمتقاعدين الذين يستوفون شروط أهلية معينة سيتلقون أقساطا مرتجعة عن فترة شهرين، نتيجة تجربة المطالبات المجزية التي مر بها برنامجا التأمين "Aetna" و "Blue Cross" في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى تراكم الفواض المالية لديها. كما تلقت اللجنة ما يفيد بأن ميزانيات المنظمات ستفيد في مبلغ دائن يساوي الدعم الذي تقدمه هذه المنظمات. يضاف إلى ذلك أن الدعم الذي تقدمه المنظمات في المقر يصل إلى ثلثي إجمالي قيمة أقساط التأمين الصحي، وبالتالي، فإن برنامج الأقساط المرتجعة سيعني أن ميزانيات الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف ستفيد من ثلثي ما سيتم توزيعه.

عاشرا - ٢٣ وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد طلبت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في مقررها ٤٦٨/٥١ بء المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أن يجري مراجعة للحسابات تشمل كافة برامج التأمين الصحي للأمم المتحدة. ويرد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن هذه المسألة في الوثيقة A/53/467. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يوفر معلومات، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، عن الأثر المرتقب لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن يبلغ الجمعية العامة في حالة تطلب أي من هذه التوصيات اتخاذ قرار يتعلق بالسياسات.

عاشرا - ٢٤ ويبين الجدول ٣٠-٦، الخاص بالرسوم المصرفية، نقصانا قدره ٢٠٠ ٤٤٦ دولار (أي ٣٩,٤ في المائة) في الموارد المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، عن المبلغ الذي جرى تخصيصه في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ والبالغ ١٠٠ ١٣١ دولار. وفي تقريرها السابق^(١) طلبت اللجنة الاستشارية، في سياق ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات الضرورية لكفالة خفض الرسوم المصرفية (الفقرة عاشرا - ٢٧)، وتشيد اللجنة بالأمانة العامة لما اتخذته من تدابير بغرض خفض هذه الرسوم وزيادة الإيرادات في العوائد، كما هو موضح في باب الإيرادات ٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة (الفقرة ب إ ٢-٣).

عاشرا - ٢٥ وكما هو موضح في الجدول ٣٠-٧، فإن التقديرات المتعلقة بالتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات تبلغ ٨٠٨ ٠٠٠ دولار، بما في ذلك الموارد الخارجة عن الميزانية وقدرها ٨٥٣ ٦٠٠ دولار. وتبلغ مساهمة الأمم المتحدة ٩٠٨ ٧٠٠ دولار، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يمثل زيادة قدرها ٧٩ ٠٠٠ دولار مقارنة بمخصصات فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

عاشرا - ٢٦ ويرد وصف لدور منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن في الفقرة ١٥-٣٠. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن منسق شؤون الأمن يقوم، ضمن المهام التي يضطلع بها، بصياغة توصيات مفصلة لأمن وسلامة الموظفين وأفراد أسرهم المستحقين على مستوى منظومة الأمم المتحدة. ويكون المنسق مسؤولا أيضا عن تنسيق وتخطيط وتنفيذ برامج الأمن والسلامة المشتركة بين الوكالات.

عاشرا - ٢٧ وتوصي اللجنة الاستشارية، في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة، بتقديم معلومات مفصلة إليها عن جميع برامج الأمن والسلامة التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة حاليا، بما في ذلك كيفية تمويل هذه البرامج والأنشطة. ويجب أيضا توفير معلومات كاملة عن جميع العاملين والموارد الأخرى. في غضون ذلك، تحت اللجنة، بشدة، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تنسق بحرص أنشطتها الخاصة بالأمن والسلامة على المستوى الميداني، نظرا إلى أن ذلك سيجنبها التضارب المحتمل في السياسات والأنشطة والمبادئ التوجيهية الذي قد يهدد أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم.

الجزء الحادي عشر النفقات الرأس مالية

الباب ٣١

التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية

حادي عشر - ١ يغطي الجزء الحادي عشر من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ الباب ٣١، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، التي اقترحت لها مخصصات قدرت بمبلغ ٤٥ ٦٥٣ ٧٠٠ دولار. ولا يشمل هذا الجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة على موارد خارجة عن الميزانية.

حادي عشر - ٢ تعكس الاحتياجات من الموارد في إطار الباب ٣١ (٤٣ ١٢٧ ٦٠٠ دولار)، قبل إعادة تقدير التكاليف نموًا صافيًا في الموارد قدره ٨ ٩٥٤ ٥٠٠ دولار، أي نسبة ٢٦,٢ في المائة بالمقارنة مع المخصصات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ويتألف المجموع البالغ ٤٣ ١٢٧ ٦٠٠ دولار من الاحتياجات من الموارد للبرنامجيين التاليين: (أ) التعديلات والتحسينات (٢٢ ٠٥٩ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) وأعمال الصيانة الرئيسية (٢١ ٠٣٢ ٦٠٠ دولار). ويعكس النمو الصافي البالغ ٨ ٩٥٤ ٥٠٠ دولار الأثر المشترك لزيادة بقيمة ٨ ٠٢٨ ٧٠٠ دولار في إطار برنامج التعديلات والتحسينات وبقيمة ٩٢٥ ٨٠٠ دولار في إطار برنامج أعمال الصيانة الرئيسية.

حادي عشر - ٣ وفيما يختص بعرض البيانات، تلاحظ اللجنة الاستشارية عدم وجود اتساق في هيكل سرد البيانات الخاصة بمراكز العمل. والمثال على ذلك، أنه في إطار عرض البيانات المتعلقة بنيويورك والواردة في الفقرة ٣١-١٠ (ب) أدرج مبلغ ٣,٦ مليون دولار يلزم لخدمات المؤتمرات، بينما لا يوجد عرض منفصل مماثل بالنسبة لجنييف أو غيرهما من مراكز العمل. بناءً على ذلك، تقترح اللجنة أن يجري مستقبلاً اعتماد طريقة عرض متسقة للتقديرات المدرجة في هذا الباب. كأن يتم مثلاً تحديد وتقديم الموارد الخاصة بالاستثمار في البنيات التكنولوجية الأساسية بصورة منفصلة بالنسبة لكل مركز عمل (انظر الفصل الأول أعلاه). ويجب أيضاً استخدام المصطلحات بصورة متسقة. فقد وردت مثلاً في إطار التعديلات والتحسينات الخاصة بجنييف (الفقرة ٣١-١١ (ج))، طلب إشارة إلى مبلغ ٣,٤ مليون دولار يلزم لأغراض "التركيبات الفنية"، بينما لا يوجد مصنف مماثل في إطار التعديلات والتحسينات الخاصة بنيويورك.

حادي عشر - ٤ وأخذت اللجنة الاستشارية في اعتبارها، عند النظر في الطلب المقدم في الباب ٣١، ما قدمته في تقريرها السابق^(١)، وبصفة خاصة في الفقرة حادي عشر - ٩. وتعيد اللجنة تأكيد وجهة نظرها، بأن تكرار مسألة تأجيل مشاريع الصيانة والتحسينات ستكلف المنظمة مبالغ طائلة في المدى الطويل. وتشير اللجنة إلى أن الاحتياجات المقترحة البالغ قدرها ٤٥,٧ مليون دولار، بعد إعادة تقدير التكاليف، لأغراض التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، تقل عن المبلغ المطلوب في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بعد إعادة تقدير التكاليف وقدره ٤٦,٤ مليون دولار، قبل التخفيضات الجزافية التي أدخلت عليه فيما بعد. كما

تعرب اللجنة عن قلقها للحالة السيئة للمباني، وتطلب إلى الأمين العام كفالة أن تصرف فعلا الأموال المخصصة للصيانة على أعمال الصيانة.

حادي عشر - ٥ وفيما يختص بشكل عرض الباب ٣١، تطلب اللجنة الاستشارية أن توضح عروض الميزانية في المستقبل نطاق ومدة وكامل تكلفة (أي عن مجمل السنوات) أي في المشاريع المرحلية المتعددة السنوات، التي تنفذ في إطار التعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية.

حادي عشر - ٦ وكما هو موضح في الفقرة ٣١-٨ أعد مكتب خدمات الدعم المركزية خطة رئيسية لإدخال التحسينات على الأصول الرأسمالية، لكن التقديرات الواردة تحت الباب ٣١ "لا تتضمن الاحتياجات الخاصة بالتحسينات المحددة في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية". وتطلب اللجنة الاستشارية أن تقدم الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، بما في ذلك معلومات عن خطة التحسينات المقترحة لفترة العشر سنوات، إلى الجمعية العامة، من خلال اللجنة، بنهاية عام ١٩٩٩.

حادي عشر - ٧ أما فيما يتعلق باستعراض الاتفاق المتعلق بصندوق مشترك لتمويل الإصلاحات الرئيسية في مركز فيينا الدولي، فإن اللجنة تلاحظ، استنادا إلى الفقرة ٣١-٢٥، أن "موعد الاستعراض المقبل والتنقيح المحتمل سيحل في عام ٢٠٠١".

حادي عشر - ٨ وفيما يتعلق بمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، جرى طلب مبلغ ٢,٧ مليون دولار لأعمال الصيانة الرئيسية. وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية بشأن حادث انهيار جزء من سقف مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في بانكوك. وأبلغت اللجنة أن الانهيار شمل مساحة ٣٢٤ مترا مربعا، وأبلغت اللجنة كذلك أن المتعاقد الأصلي سيتكفل، بحكم وجود ضمان لمدة ١٠ سنوات، وبرغم عدم اعترافه بالمسؤولية رسميا، بكافة الإصلاحات دون تحميل الأمم المتحدة أية تكاليف "بما في ذلك تكلفة الأشغال التكميلية والأضرار". غير أن اللجنة علمت أنه توجب على الأمم المتحدة دفع مبلغ قيمته ١٥٠ ٢ دولار إلى خبير استشاري خارجي. وعلمت اللجنة أيضا أن الانهيار حدث في قسم خارجي من المركز، محاز للحديقة، وأن المركز واصل أعماله بصورة طبيعية، وعليه لم يتحمل تكاليف إضافية أو خسارة في العائدات بسبب الحادث. يضاف إلى ذلك، أن الأمر لم يتطلب أن يؤدي موظفو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ساعات عمل إضافية، خارج إطار ساعات العمل العادية.

الجزء الثاني عشر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

الباب ٣٢ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

ثاني عشر - ١ ووفقا لما تشير إليه الفقرة ٣٢ - ١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، تخضع مرتبات موظفي الأمم المتحدة والمكافآت المتصلة بها لمعدلات الاقتطاعات الإلزامية الواردة في المادة ٣-٣ من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة وتعديلاته. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه، لغرض المقارنة مع برنامج العمل ومقترحات الميزانية للمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، قدر الأمين العام تكاليف الموظفين مخصصا منها الاقتطاعات الإلزامية من المرتبات تحت مختلف أبواب النفقات في الميزانية البرنامجية المقترحة. ويبلغ الفارق بين المرتبات الإجمالية والصافية ٣٠٠ ١٩٩ ٣٢٢ دولار، بعد إعادة احتساب التكاليف، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وهذا المبلغ مطلوب من قبل الأمين العام كمبلغ شامل تحت الباب ٣٢ من أبواب النفقات.

ثاني عشر - ٢ وتلاحظ اللجنة أن المبالغ المقطوعة في صورة اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين تعتبر إيرادات للمنظمة، طبقا لإجراءات الميزانية المتبعة حاليا في الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن مبلغ ٣٠٠ ١٩٩ ٣٢٢ دولار المطلوب تحت الباب ٣٢ واردة في باب الإيرادات ٨، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، الذي يشمل أيضا الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتحصل عليها من الموظفين المقيدون على أنشطة مدرة للدخل، كما هو موضح في الفقرة ب ١-١.

الجزء الثالث عشر حساب التنمية

الباب ٣٣ حساب التنمية

ثالث عشر - ١ ووفقا لما تشير إليه الفقرتان ٣٣-١ و ٣٣-٤، يمثل التقدير المقترح لحساب التنمية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، المبلغ الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٢ ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ومقدره ١٣٠ ٦٥ ٠٠٠ دولار. ويتوقع أن يقدم الأمين العام قائمة بالمشاريع المقرر تمويلها من هذا المبلغ إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

ثالث عشر - ٢ غير أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أنه لا يزال يتعين على الجمعية العامة الموافقة على طرائق تشغيل هذا الحساب. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق كهذا، يتعين على الجمعية العامة أن تبت في كيفية استخدام مبلغ الـ ١٣٠ ٦٥ ٠٠٠ دولار. وتشير اللجنة أيضا إلى أنها أوصت في الفقرة ١٥ من تقريرها المتعلق بالحساب (A/53/7/Add.1) بأن يكون عنوان هذا الباب من الميزانية البرنامجية هو "الأنشطة الإنمائية التكميلية"

وبأن يحتفظ بمصطلح "حساب التنمية" لأغراض التمويل والمحاسبة ومراجعة الحسابات ابتغاء للوضوح.

تقديرات الإيرادات

باب الإيرادات ١

الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

ب إ ١-١ يقدر الأمين العام الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٢٠٠ ٩٤٥ ٣٢٦ دولار وهو المبلغ الذي يرد تحت باب النفقات ٣٢ وباب الإيرادات ٣. وسيقيد المبلغ المقتطع الذي لم يتم التصرف فيه على أي وجه آخر بموجب قرار محدد من الجمعية العامة لحساب صندوق معادلة الضرائب الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ٩٧٣ ألف (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ ليقسم على الدول الأعضاء وفقا لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية المطبق على السنة المالية المعنية.

ب إ ٢-١ والتقدير الكلي تحت باب الإيرادات ١ هو ٩٠٠ ٧٤٥ ٤ دولار وهو أكبر من التقدير الكلي تحت الباب ٣٢ لأن الأول يتضمن الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتحصل عليها من استحقاقات الموظفين المحملين على أنشطة مدرة للدخل تحت باب الإيرادات ٣؛ ومن ناحية أخرى، تبين الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المدفوعة لهؤلاء الموظفين تحت باب الإيرادات ٣ وليس تحت الباب ٣٢.

ب إ ٣-١ وأُبلغت اللجنة الاستشارية أن الفوارق في معدلات النمو بين الباب ٣٢ وباب الإيرادات ١ تعزى إلى مغالاة سابقة في تقدير الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، المتصلة بالموظفين الذين يتقاضون أجرهم تحت باب الإيرادات ٣. وهذا العامل، إضافة إلى تخفيضات الوظائف خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، هما اللذان يفسران الفوارق في معدلات النمو بين المرتبات والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وكذلك الانخفاض في التقديرات المتعلقة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالمقارنة مع الإيرادات الفعلية المقبوضة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة أن تدرج في المستقبل الإيرادات الفعلية المقبوضة في فترات السنتين السابقة بحيث يمكن مقارنتها بالنفقات الفعلية.

باب الإيرادات ٢

الإيرادات العامة

ب إ ١-٢ كما هو مبين في الجدولين ب إ ٢-١ و ب إ ٢-٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يبلغ التقدير الكلي للإيرادات العامة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ مقدار ٣٧ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٣١ ٤ ٦٠٠ دولار، مقارنة بالتقدير البالغ ٤٠٠ ٥٨٥ ٣٣ دولار للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وتثني اللجنة الاستشارية على الأمانة العامة للتدابير المتخذة من أجل زيادة الإيرادات. ويسر اللجنة بشكل خاص أن تشير إلى أن الخزنة عدلت

الإجراء المتبع سابقا الذي جنت الأمم المتحدة بمقتضاه فائدة منخفضة على الأرصد المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت اللجنة لدى الاستفسار أن أحد التدابير المتخذة انطوى على تركيب برمجيات جديدة تمكن الخزنة من تعقب الأرصد المصرفية بصورة أدق لغرض تحويل المبالغ الفائضة إلى حسابات مدرة لفوائد.

ب إ ٢-٢ وأُبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن الإيرادات الآتية من إيجار الأماكن في أديس أبابا المتصلة باستعمال مركز المؤتمرات، تقدر بمبلغ ٣٦٠ ٨٠١ دولارا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتذكر اللجنة، في هذا الصدد، بتوصية مجلس مراجعي الحسابات^(٢٦) وبالتعليقات ذات الصلة التي أبدتها اللجنة (انظر الوثيقة A/53/513 الفقرة ١٣). وتشير اللجنة إلى رد الأمانة العامة على نحو ما ورد في الجدول ب إ ٢-٥. لكن يبدو أنه لم يجر معالجة القلق الذي يعتري اللجنة إزاء مسألة الربحية. لذا تطلب اللجنة أن تعالج هذه المسألة في الميزانية البرنامجية المقبلة. وتوصي اللجنة كذلك، عملا بالأحكام ذات الصلة من البند ٧-١ من النظام المالي، باتخاذ التدابير الكفيلة بإيجاد القدرة المالية المستدامة لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تمكنهما من إدارة الاجتماعات المدرة للإيرادات في مركز المؤتمرات الخاص بكل منهما.

ب إ ٢-٣ وتلقت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، قائمة المستأجرين في المقر تشمل شاغلي الأماكن المقدمة مجانا. أما فيما يتعلق بقيمة الإيجار التي يتحملها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، أشارت اللجنة إلى الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٥٣، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التي تطلب فيها الجمعية إلى الأمين العام

"أن يواصل استطلاع جميع الطرق والوسائل الممكنة لتوفير مرافق إضافية للمعهد للمحافظة على مكاتبه والاضطلاع بالبرامج والدورات التدريبية التي تقدم من دون تكلفة للدول وممثليها المعتمدين لدى مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك ونيروبي وجنيف وفيينا".

وفي هذا الصدد، تطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يوفر، لدى تقديم الميزانية المقبلة، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ أحكام القرار الواردة أعلاه.

ب إ ٢-٤ والتمست اللجنة الاستشارية معلومات إضافية تتعلق بخفض إيرادات التلفزيون وما شابه من الخدمات. وأُبلغت اللجنة بأن سياسة تسعير جديدة قد اتبعت. وسيتيح الترتيب الجديد لشركات التلفزيون الحصول على برامج الأمم المتحدة مجانا في حين سيسمح للأمم المتحدة بالوصول مجانا إلى استديوهات شركات التلفزيون والمكتبات وما إلى ذلك. وتوصي اللجنة باتخاذ تدابير لتقييم مدى استعمال الأمم المتحدة للمرافق المعروضة عليها.

ب إ ٢-٥ وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ب إ ٢-٤ أن إيرادات بيع المعدات المستعملة قد انخفضت. وزُودت اللجنة بناء على طلبها، بقيمة الأصناف المباعة، تبعا لقائمة جرد.

باب الإيرادات ٣ الخدمات المقدمة للجمهور

ب إ ٣-١ كما هو مبين في الجدول ب إ ٣-١ من الميزانية البرنامجية المقترحة، يتوقع أن يصل تقدير صافي الإيرادات تحت باب الإيرادات ٣ لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ إلى مبلغ ٥٥٩٠ ٥٠٠ دولار، وهو يمثل زيادة قدرها ١ ٢٨٢ ٩٠٠ دولار عن التقديرات المنقحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والبالغة ٣٠٧ ٦٠٠ دولار. وتتولى تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل في المقر وفي جنيف وفيينا إدارة شؤون الإعلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب خدمات الدعم المركزي، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات.

ب إ ٣-٢ ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن الضرائب على المبيعات تُدفع حالياً عند بيع أصناف الهدايا. والتمست اللجنة مزيداً من المعلومات بشأن الأساس الذي يقوم عليه دفع مثل هذه الضرائب، لكنها لم تتلق أي رد. وتعرب اللجنة عن القلق إزاء دفع ضرائب محلية على الأصناف التي تباع داخل مبنى الأمم المتحدة الذي يعتبر أرضاً دولية. وتطلب اللجنة تحليل كامل الآثار المترتبة على هذا التطور واتخاذ خطوات فورية للعودة إلى حالة عدم تحصيل أو دفع مثل هذه الضرائب.

ب إ ٣-٣ ويُقترح في الفقرة ب إ ٣-٢ الاستعانة بمتعهد خارجي لإدارة محل بيع الكتب في قصر الأمم في جنيف. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه المبادرة التي تتماشى والفقرة ١٧ من الجزء ثانياً من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٢.

ب إ ٣-٤ غير أنه يبدو في رأي اللجنة الاستشارية أنه لا توجد ثمة حجة تبرر بالكامل طلب إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة في جنيف على النحو المقترح في الفقرة ب إ ٣-٣، نظراً للحاجة إلى الاحتفاظ بموظفين مطلعين وقادرين على مراقبة الموظفين المتعاقدين والإشراف عليهم، وإلى إقامة اتصال مع قسم المبيعات وإلى مواصلة ترويج المبيعات، بما يشمل إعداد قوائم للمبيعات. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام استعراض هذه الحالة وإبلاغ الجمعية العامة، بما يُحرز من نتائج خلال الجزء الأول من دورتها الرابعة والخمسين.

ب إ ٣-٥ وبصدد عمليات خدمات المطاعم، تشير اللجنة الاستشارية إلى التعديلات الواردة في الفقرة ب إ ٣-٦٨. وتوصي اللجنة باتخاذ خطوات فورية للتحقق من أسباب تدهور نوعية الخدمة في قاعة الطعام المخصصة لأعضاء الوفود وفي المقصف بالمقر، ومن التكلفة العالية الواضحة لبعض الأصناف.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٧ (A/52/7/Rev.1).
- (٢) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ والتصويب (A/53/5) و (Corr.1)، المجلد الأول، الفصل الثاني.
- (٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون الملحق رقم ٧ (A/42/7).
- (٤) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٧ ألف (A/38/7/Add.1-23) الوثيقة A/38/7/Add.16.
- (٥) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٧ ألف (A/50/7/Add.1) (16 الوثيقة A/50/7/Add.16).
- (٦) E/1999/74.
- (٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٧ ألف (A/35/7/Add.1-32)، الوثيقة A/35/7/Add.27.
- (٨) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٣٢ والتصويب (A/53/32) و (Corr.1).
- (٩) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٧ (A/50/7).
- (١٠) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/53/6/Rev.1).
- (١١) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ (A/53/5)، المجلد الثاني، الفصل الثاني.
- (١٢) انظر الوثيقة E/AC.51/1999/L.6/Add.42.
- (١٣) TD/B/EX(14)/3، الفقرة ١٨.
- (١٤) HS/C/17/2.
- (١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ حاء (A/53/5/Add.8).
- (١٦) A/AC.198/1999/5، الفقرة ٢٧.
- (١٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢٣.
- (١٨) A/AC.198/1999/L.2، الفقرة ٣٢.

الحواشي (تابع)

- (١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٦ والتصويبات (A/51/6/Rev.1 و Corr.1)، الفقرة ٢٣-١٦.
- (٢٠) A/AC.198/1999/3.
- (٢١) المرجع نفسه، الفقرة ٨.
- (٢٢) المرجع نفسه، الفقرتان ١١ و ١٢.
- (٢٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٦ (A/52/6)، الفقرة ٢٧ واو - ٤٩.
- (٢٤) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ والتصويبات (A/53/5) و Corr.1)، المجلد الأول، الفصل الثاني، الفقرات ١٢٨-١٣١.
- (٢٥) UNEP/GC.20/21، الفقرة ٣٠.
- (٢٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٥ والتصويبات (A/53/5 و Corr.1)، المجلد الأول، الفصل الثاني، الفقرة ١٦٢.